إبراهيم نوار

العراق من الإستبداد إلي الديمقراطية



العــــراق

من الإستبداد إلى الديمقراطية

إبراهيم نوار

الطبعة الأولى

٢٠١٠



عنوان الكتاب: العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية
أسم المؤلف : إبراهيم نوار
الناشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
قطعة رقم ٧٣٩٩ ش٢٨ من ش ٩ – المقطم – القاهرة
ت، ف : ٢٥٠٧٥٩١٧
e.mail : mahrosa@ mahrosa.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران
الغلاف والإشراف الفنى للفنان : عمرو عامر
المحرر العام : محمود الوردانى
المستشار الاعلامى : مصطفى عبادة

رقم الإيداع : 2936/٢٠١٠
الترقيم الدولى : 978-977-313-366-9

الطبعة الأولى ٢٠١٠

المحتويات

مقدمة

لا بأس من أن أبدا هنا بذكريات شخصية. فالصورة لا تكتسى لحما ولا تسرى فيها الحياة إلا إذا كانت مليئة بالمشاعر الإنسانية، وما أكثر تلك التى أحاطت بالمشهد فى بغداد بعد سقوط صدام حسين. لقد رفضت دائما فى ذلك الوقت إستخدام تعبير "سقوط بغداد" ففى رأيى أن بغداد لم تسقط بل نهضت فى ٩ إبريل ٢٠٠٣. نهضت لأنها تخلصت من الطاغية وليس لأن قوات الإحتلال دهست شوارعها فى كل جانب، فقوات الإحتلال ستذهب وستزول أما بغداد فستبقى. بغداد إستعادت فى ذلك اليوم كرامتها المهانة، وشعب العراق إستعاد فى ذلك اليوم إرادته المسلوبة. البعض منا فى العالم العربى كان يركز على جانب واحد من الصورة، وهو الجانب المتعلق بوجود قوات أجنبية على أرض العراق. بالقطع لا أحد يبرر أو يستدعى وجود هذه القوات برغبته وإرادته، الذى استدعاها فى الحقيقة كان نظام صدام حسين. هو الذى استدعى فى العام ١٩٩٠ وما بعده القوات والأساطيل الأجنبية إلى الخليج بعملته وفعلته التى تمثلت فى غزو الكويت. وهى واقعة لا يريد الكويتيون أن يتذكروها غير أنهم لا يستطيعون أبدا نسيانها. نظام صدام هو الذى استدعى القوات الأجنبية فى العام ٢٠٠٣ وأصر على أنه لن يترك العراق إلا أرضا محروقة. هذا ما قاله صدام علنا وصراحة قبل الحرب. واعتقد صدام حسين أن رحلته فى العراق أبدية وأن أولاده من بعده ثم أحفاده هم الذين سيمسكون برقاب العراقيين، فأقام حكم الأسرة الواحدة وتجاوز الحزب والجيش والمؤسسات التى دانت له بالولاء، لأنه لم يكن يثق فى أحد. وهذا هو طبع الطاغية، ألا يثق فى أحد، حتى فى أولئك الذين صنعهم لكى يدينوا له بالولاء. كان ضحايا صدام من كل ألوان الطيف العراقى، من الكرد ومن الشيعة ومن السنة ومن التركمان ومن الآشوريين. وليس صحيحا على الإطلاق أن ضحاياه كانوا فقط من الكرد ومن الشيعة. ومع ذلك فربما كان الكرد هم أكثرمن اكتووا بناره، وكانوا الوحيدين الذين ضربهم من بين أبناء شعبه بالأسلحة الكيماوية، أسلحة الدمار الشامل التى هدد بها إسرائيل لكنه استخدمها ضد الكرد، المسلمين السنة غير العرب.

كنت اشعر بالكثير من الأسى نحو العراقيين ونحو العراق. وقد عملت لفترة طويلة خلال مشوار عملى الصحفى فى تغطية الشؤون العراقية، خصوصا فى المرحلة التى صاحبت بدء الحرب العراقية الإيرانية. وعجبت كثيرا لواقع الحال وقتها عندما راح العراقيون يموتون فى حرب بالوكالة لا ناقة لهم فيها ولا جمل، يدفعهم فيها إلى الموت قائد طاغية يسعى لتحقيق أحلام مريضة. وأشهد أن تلك الفترة كانت من اشد الفترات التى عمل فيها عدد من الصحفيين على تزوير الحقائق وتبرير القتال ورسم صورة لصدام البطل من جماجم العراقيين الأبرياء وكذلك من جماجم الإيرانيين الذين كان يمكن تجنب قتلهم فى حرب الثمانى سنوات بقدر قليل من الحكمة والعقل. كتبت ايام الحرب العراقية الإيرانية وكتبت بعدها ودعيت أكثر من مرة لزيارة العراق لكننى أقسمت أننى لا تطأ قدماى أرضه وهذا الطاغية يجلس على كرسى الحكم. وكان اهتمامى بقضايا النفط وقضايا الصراع فى منطقة الشرق الأوسط مدعاة لاستمرار اهتمامى بالعراق فهو بلد نفطى غنى وهو من وجهة النظر الإستراتيجية دولة محورية فى النظام الإقليمى العربى أو الشرق أوسطى، سمه ما شئت. وزاد اهتمامى بالعراق خلال فترة الضجة التى أثيرت بمناسبة كشف مشروع لإنتاج ما سمى فى أوخر الثمانينات "المدفع العملاق". وكان ذلك أحد المشروعات التى تبناها صدام لتعزيز آلته الحربية لكن الكشف عنه أثار ضجة كبيرة فى العالم

الأمر الذى أدى إلى وقفه. وكشف مشروع "المدفع العملاق" عن شبكة مترامية الأطراف من المصارف والشركات والإستثمارات والشخصيات التى كانت تعمل مع صدام لتنفيذ المشروع، سواء منهم من كانوا يعلمون بالمشروع وخفاياه أو من كانوا لا يعلمون. كان الجرى وراء الحقائق ومحاولة الكشف عن الأدوار مثار شغف واهتمام لصحفى إعتنى كثيرا بأمور العراق منذ فترة من الوقت.

وسعى صدام إلى إحاطة نفسه وحكمه بالكثير من أصحاب الأقلام الذين مجدوه. لكن ذلك لم يكن كافيا له، فصنع لنفسه تحالفا سياسيا، أقامه ورعاه، وهو ما يسمى التحالف القومى الإسلامى. ودعا قوى التيار القومى العربى إلى تبنى هذا الإتجاه. وأضاف لفظ الجلالة "الله أكبر" بخط يده على علم العراق. وقاد ما أسماه "الحملة الإيمانية" لتحفيظ القرآن ونشر الإلتزام بتعليم الإسلام. وشرع فى إقامة سلسلة من المساجد فى كل أنحاء العراق وقدم مزايا هائلة لأنصار التيار الإسلامي الموالين له، وبدأ فى تنفيذ برنامج واسع النطاق لتجديد وتطوير المزارات الشيعية المقدسة فى العراق. واهتم بأهل البيت وأعاد الإعتبار إلى الهاشميين فى العراق وتقارب مع زعيم الهاشميين فى العالم العربى، الملك الراحل الحسين بن طلال ملك الأردن وأهداه شريطا من الأراضى الحدودية بامتداد الحدود بين البلدين، وبعمق يبلغ فى المتوسط نحو ١٠ كيلومترات. وجدد صدام المقابر الهاشمية فى العراق. وشرع فوق كل ذلك فى بناء أكبر مسجد فى العالم، وهو البناء الذى لم يتمه وسقط من الحكم ولا تزال الحوائط والقباب الخرسانية غير مكتملة فيه. رعا صدام تيار ما يسمى "المؤتمر القومى العربى الإسلامي" ومنحه بركته المتمثلة فى المال وفى عون أجهزة المخابرات فى داخل العالم العربى وفى خارجه. ولعبت فى هذا الملعب الفسيح ولا تزال تلعب أبواق وأبواق.

وتابعت بعين الصحفى ما يجرى على المسرح، وكنت قريبا من شخوصه وأحداثة غير أننى لم أكن فى يوم من الأيام جزءا من المسرحية. تابعت الفصول التى بدأ نسيجها يظهر إلى العلن بعد غزو القوات العراقية للكويت وما رافقها من تحركات فى عواصم عربية وغير عربية. وكنت قد هجرت الصحافة لفترة من الوقت فقررت أن أعود لكى أقترب أكثر من المشهد. وعدت إلى مهنتى الأولى مرة أخرى، وكنت هجرتها لفترة للتفرغ لأعمالى التجارية. وكان اهتمامى الأول هو العراق. تابعت الحرب بكل ما كان فيها وشاركت فى إصدار ملحق يومى لصحيفة "الشرق الأوسط" السعودية أطلقنا عليه إسم "الظهيرة" كان فى حقيقة الأمر نشرة يومية متكاملة عسكرية وسياسية واقتصادية وإنسانية عن الحرب. وفى تلك الفترة أيضا شاركت فى عمليات الولادة الطبيعية أحيانا والقسرية أحيانا أخرى لتنظيمات المعارضة العراقية. ورأيت العراقيين من الداخل كجماعات للمرة الأولى فى حياتى، فقد كانت لى صداقات عراقية فردية متعددة قبل ذلك. وقدرت وقتها أن هؤلاء هم الذين سيحكمون عراق الغد. وسواء رضينا أو لم نرض كنت أرى أننا يجب أن نتعاون معهم. كانت عواصم كثيرة تتعاون مع التنظيمات والشخصيات المعارضة لنظام صدام حسين مثل الرياض وطهران وأنقرة ودمشق ولندن وواشنطن، وكانت القاهرة بعيدة، أو غائبة تقريبا وهو ما سيترك أثره فيما بعد. وقد حاولت عن طريق الكتابة وعن طريق محاولة إقناع البعض بضرورة التعاون مع المعارضة العراقية، وأعتقد أن هذه المحاولات أفرزت بعض الردود الإيجابية، لكنها جميعا كانت غير كافية إن لم تكن قاصرة.

وراح رحم العراق يقذف بالكثير من القوى والتنظيمات التى تتبنى خططا أو شعارات لإزاحة صدام حسين. كانت أعراض "الطلق" مؤلمة وتقلصات الرحم قاسية، لكن رحم العراق لم يسترح ولم يتوقف عن القذف بمواليد جدد، البعض من هذه المواليد فقد القدرة على التنفس بعد الولادة مباشرة ومات فى المهد، والبعض استمر فى الحياة إما بإعاقات أو بدون. وامتدت المسيرة لسنوات طويلة ظهرت فيها شخصيات وتراجعت، وبرزت صور وانمحت، وتشكلت تنظيمات وانفرطت، وصدرت وعود وتهاوت. ومع كل ذلك فإن الآمال فى قيام عراق ديمقراطى لم تتلاش، بل أن أفكارا كثيرة إزدهرت بشأن تمكين العراقيين من أمورهم ومستقبلهم. لم يكن هناك بد من الإعتماد على مساعدات من الخارج، وعلى تضامن المتعاطفين مع مستقبل أفضل للعراق ولشعبه، على الرغم من أن أيدى المساعدة وعواطف التضامن كانت تخفى وراءها فى بعض الأحيان أغراضا خفية. كانت هذه هى الضريبة التى تعين على العراقيين أن يدفعوها وهم يواجهون نظاما مستبدا بصدور عارية. بالطبع إمتلأ الحشد المضاد لصدام والساعى إلى إقامة عراق ديمقراطى بأناس مخلصين وغيرهم من الطامعين إلى السلطة وإلى الثروة. ومع ذلك فإن التطورات الجديدة كانت تأتى كل يوم بقدر من الإفرازات الإيجابية التى تعطى زخما أقوى للحركة وللإستمرار. وتعرضت انتفاضة مارس (آذار) ١٩٩١ للإغتيال على أيدى نظام صدام وبتواطؤ بين أطراف كثيرة منها عربية ومنها غير عربية. لكن اغتيال الإنتفاضة لم يوقف الإصرار على مواصلة العمل لإسقاط صدام حسين وإقامة الديمقراطية فى العراق. واستمر العمل من أجل بناء عراق ديمقراطى ولم يتوقف. وقد شرحت مقدمات الإنتفاضة وأدوار تنظيمات المعارضة وشخصياتها فى كتابى "المعارضة العراقية والصراع لإسقاط صدام" الذى صدر فى لندن فى العام ١٩٩٣. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن لم تنقطع صلتى بالتطورات اليومية التى تجرى فى العراق وفى أوساط القيادات السياسية العراقية التى حملت على أكتافها عبء بناء العراق الجديد.

وفى العام ١٩٩٨ أصدر الكونجرس الأمريكى قانون تحرير العراق. وبعد حرب أفغانستان بدأ عمليا العد التنازلى لإسقاط نظام صدام بالقوة المسلحة، عن طريق الغزو من الخارج بعد أن فشلت محاولات إسقاطه عسكريا من الداخل، التى كانت قد بدأت من داخل الجيش العراقى فى بغداد وانتهت بتشكيل ميلشيات مسلحة فى شمال العراق، وتحريك خلايا بعض تنظيمات المعارضة لشن عمليات ضد النظام البعثى. وفى خضم عملية الإعداد لإسقاط صدام وإقامة العراق الديمقراطى شكل المعهد الأمريكى "أمريكان إنتربرايز" مجموعات عمل لوضع سيناريوهات لملامح العراق الجديد، بعد إسقاط نظام صدام. وانطلقت هذه السيناريوهات من توافقات كانت تنظيمات المعارضة العراقية قد اتفقت عليها، منها إقامة نظام فيدرالى على أساس إدارى وليس على أسس طائفية أو عرقية، واعتماد النظام السياسى النيابى التمثيلى الذى تكون فيه الحكومة مسؤولة أمام البرلمان الذى ينتخبه الشعب بإرادته الحرة المستقلة، وأن يكون العراق فى سلام مع جيرانه لا يمثل أى مصدر لتهديدهم، وأن يكون العراق ركنا من أركان نظام جديد للتعاون الإقليمى فى المنطقة، بما يخدم مصالح هذه الشعوب ويساهم فى إقرار السلم والأمن فى العالم. واستوعب برنامج المعهد الأمريكى أعدادا كبيرة من المثقفين العراقيين والسياسيين السابقين، وكان فى تواصل مع قيادات المعارضة العراقية بشكل مباشر وغير مباشر وفى تواصل مباشر مع الإدارة الأمريكية التى كانت معنية بدفع المشروع العراقى إلى مداه.

وقد أحاطت بالحرب الهادفة إلى اقتلاع نظام صدام الكثير من الإعتبارات والحجج المؤيدة والمعارضة. وحشد مشروع الحرب فى مواجهته ملايين الناس فى كل أنحاء العالم ليس تعاطفا مع

نظام صدام، ولكن فى معارضة للحرب، كوسيلة لتحقيق غايات سياسية. والحقيقة أن هذه المعارضة كانت تعكس خليطا من الأفكار المثالية عند الناس العاديين ومن المصالح الشريرة لدى المستفيدين من نظام صدام حسين ومن مناصرة استمرار الوضع القائم فى العالم العربى بشكل عام. ولم تمنع المظاهرات والاحتجاجات المبكرة ضد الحرب وقوع القتال ولم تحل دون وقوع آلاف الضحايا الأبرياء من العراقيين ومن غيرهم فى العمليات القتالية التى كانت تنقل متلفزة على الهواء مباشرة، إلى العالم أجمع على شاشات القنوات التليفزيونية الفضائية. كانت الحرب بلا شك خيارا صعبا ومكلفا. والآن وبعد نحو ٧ سنوات من سقوط نظام صدام فقد أصبح تقييم ما حدث فى حرب العراق فى ذمة التاريخ وبحوث علماء السياسة. لكن حياة جديدة تزدهر فى العراق بعد الحرب فتحت الباب لمستقبل جديد، لعراق ديمقراطى فى سلام مع مواطنيه ومع جيرانه.

وقد شغفنى الحال فى العراق، بعد سقوط صدام أشد الشغف، خصوصا وأننى كنت أتوق إلى زيارة هذا البلد والتعرف عليه من قريب والإستمتاع بما فيه. شغفنى السير فى شارع أبونواس والمشى على ضفاف دجلة وأكل "المسقوف" وسط النخيل. شغفنى النظر عن قرب إلى ساحة الفردوس وملاحقة الحياة التى تجرى فى عروق شوارع مثل السعدون والمتنبى. كان سحر بغداد يتلألأ فى مخيلتى، وما أن سقط صدام حتى وجدت الفرصة قد سنحت للسفر إلى العراق. ورغم جراحها والدم النازف منها فقد أحببت بغداد من الزيارة الأولى. وقد ترأست وفدا من المنظمة العربية لحرية الصحافة لزيارة بغداد فى شهر يونيو ٢٠٠٣. وسيجد القارئ فى الفصل الأول تسجيلا للمشاهد الأولى التى لقيتها فى العراق خلال هذه الزيارة. وكانت تلك الزيارة الأولى فاتحة لزيارات وللكثيرمن الأنشطة التى وضعتنى فى موضع المشاهد الجيد وعن قرب للأحداث التى تشكل حال العراق الجديد. ففى الزيارة الأولى إلتقيت قادة جماعات وتنظيمات المعارضة العراقية التى كثيرا ما اجتمعت بهم فى لندن. وفى الزيارة الأولى عرفت الممثل الخاص للأمين العالم للأمم المتحدة السيد سيرجيو دى ميلو واكتسب لدى احتراما كبيرا لا يزال يحيط بذكراه حتى الآن منذ مصرعه فى عملية تفجير مقر الأمم المتحدة فى بغداد فى أغسطس عام ٢٠٠٣. ومع سيرجيو عرفت أصدقاء آخرين منهم الراحلة نادية يونس التى فاضت روحها هى الآخرى فى تلك العملية ومنهم من لا يزال على قيد الحياة أمد الله فى عمرهم مثل الأستاذ أحمد فوزى المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة. ولم تنقطع علاقتى بالأمم المتحدة فى العراق منذ ذلك الوقت، فعملت مستشارا لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بعد رحيل دى ميلو مع تولى السفير أشرف قاضى منصب الممثل الخاص للأمين العام، ثم كبيرا لمسؤولى الشؤون السياسية للبعثة ومسؤولا عن الإتصال بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية ومكوناتها من التنظيمات والشخصيات.

ولا أستطيع أن أنكر أننى فى بعض الأوقات، كدت أفقد الأمل فيما أتطلع إليه ويتطلع إليه العراقيون، من تحقيق حياة حرية كريمة فى ظل عراق ديمقراطى. فى بعض الليالى إضطررت إلى النوم فى سريرى، راقدا فى سترة واقية من الرصاص وعلى رأسى خوذة معدنية ثقيلة ويحيط بسريرى عدد من الدواليب المعدنية، التى رصصتها جنبا إلى جنب لاتقاء أخطار القصف الذى كنا نتعرض له من كل جانب. فى بعض الأيام الحالكة فى بغداد كنت أتلقى أنباء موت أصدقاء وزملاء عرفتهم قبل سنين أو حتى التقيتهم فى بغداد للمرة الأولى ومنهم السفير المصرى الراحل الدكتور إيهاب الشريف الذى التقيته فى مكتبى فى بعثة الأمم المتحدة فى العراق قبل يومين فقط من عملية خطفه. فى بعض الأيام الصعبة التى اختلطت فيها أوراق الفشل بأوراق النجاح فقدت

الأمل وكدت أشعر بالهزيمة أمام قوى تسوق العراق إلى مستقبل مجهول. غير أننى عندما أنظر الآن إلى ما تحقق، خصوصا بعد انتخابات المحافظات التى جرت فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وأعلنت نتائجها فى يناير ٢٠٠٩ فإننى اشعر بالسعادة وأشعر بالفرح لأن تضحيات العراقيين لم تذهب سدى، ولأن الأطفال الذين ولدوا فى إبريل ٢٠٠٣ أمامهم الآن فرصة للعيش فى بلد له مستقبل وأنهم سيكونون أسعد ممن سبقوهم. سيحصلون على تعليم أفضل ويتلقون رعاية صحية أفضل ويمارسون الرياضة والتسلية فى جو من البهجة وليس الخوف وبإمكان كل منهم أن يحلم بعمل جيد وبأسرة سعيدة من حوله فى وطن آمن خال من الخوف والقهر.

إن العراق ليس بمأمن من المخاطر بعد، ولا يزال أمامه الكثير من التحديات التى يتعين عليه هزيمتها وقهرها، فبناء العراق الجديد بدأ لكن أمامه الكثير لكى يكتمل. تنظيمات القاعدة والتنظيمات الإرهابية لا تزال هناك. السياسيون الذين تجرى الطائفية فى دمائهم يتربصون بالعراق ولا يريدون عراقا ديمقراطيا. الفاسدون والمفسدون الذين نموا وترعرعوا خلال فترة ما بعد سقوط صدام مستفيدين من الفراغ الإدارى والأمنى يطلون برؤوسهم من كل جحر، فى محاولة للإنقضاض على كل إيجابى وكل مشرق فى العراق. ومن الطبيعى أن يكون هناك صراع على مستقبل العراق من داخله فهذا هو الحال الطبيعى. ومن الطبيعى أيضا أن تكون هناك أطماع خارجية فى العراق، فالقوى الإقليمية المجاورة تريد أن تمد نفوذها إلى أبعد ما يكون. غير أن قوة العراق ليست فقط فى ضرورة بناء نفسه سياسيا وعسكريا واقتصاديا، لتحقيق أمنه، ولكنها تكمن بالأساس فى حيويته السياسية وقدرته على إحداث التغييرات السريعة، فى ظل التوازنات المعطاة عند كل لحظة زمنية محددة. وفى يقينى أن العراق سينتصر على قوى الظلام، سينتصر على التكفيريين وعلى الطائفيين وعلى الفاسدين. وفى يقينى أن عراق الغد، العراق الديمقراطى سيكون سندا قويا للأمة العربية، التى لن تنظر إلى نفسها بعين من هم من أمثال صدام حسين ومن هم على شاكلته. وإنما ستنظر إلى نفسها على أنها أمة تتآخى مع الآخرين وليست نفيا أو نقيضا لهم. أمة تستوعب أحلام كل مواطنيها بتنوعهم وتعترف بهذا التنوع. أمة لا تعادى جيرانها وإنما تتعاون معهم من أجل مستقبل أفضل. أمة تفضل الحياة على الموت وتقبل الحرية طريقا لا الإستبداد وتساهم فى بناء العالم من خلال السلام لا فى خرابه من خلال الحرب. إن العروبة هى رابطة لغوية وليست رابطة إثنية. أنها لا تشير إلى عرق وإنما إلى ثقافة تحترم غيرها من الثقافات. فى يقينى أن العراق الديمقراطى هو صورة للمستقبل بشرط أن نكون قد تعلمنا الدرس وأن نبادر نحن فى بقية أنحاء العالم العربى بالتغيير من الداخل لا أن ننتظر الضغط من الخارج لإحداث هذا التغيير.

إن المقالات والدراسات فى الفصول التالية مهداة إلى العراقيين المجهولين الذين يعملون بصمت من أجل إقامة عراق ديمقراطى فى سلام مع نفسه ومع جيرانه.

الفصل الأول

ما بعد سقوط النظام القديم

المشهد فى بغداد بعد ٩ إبريل ٢٠٠٣ :

كانت زيارتى الأولى إلى بغداد بعد سقوط النظام على رأس وفد المنظمة العربية للحرية الصحافة فى الفترة من ١٠ إلى ١٧ يونيو ٢٠٠٣ فرصة ذهبية لرؤية المسرح الفعلى للعمليات بعد أسابيع قليلة من انهيار النظام السابق. كان العراق فى ذلك الوقت خاضعا من الناحية الفعلية لسلطة الحاكم المدنى الأمريكى بول بريمر الذى خلف الجنرال جاى غارنر على رأس الإدارة الأمريكية فى بغداد. غير أنه من الناحية الفعلية كان مقسما إلى ثلاثة أجزاء، أولها فى الجنوب، وتتولى فيه القوات البريطانية عمليات حفظ النظام والإشراف على إعادة البناء، والجزء الثانى فى الشمال حيث تقوم سلطة إقليم كردستان العراق المحمية بواسطة القوات الأمريكية، وأخيرا بقية أنحاء العراق حيث تتولى القوات الأمريكية السلطة الفعلية على الأرض. كانت تراودنا الكثير من الشكوك خلال فترة الإعداد للزيارة. وفى بعض الأحوال إعتقدت أنها ربما لن تتم على الإطلاق خصوصا بعد أن التقيت فى أثينا المفوض الإعلامى الأمريكى فى العراق فى أوائل شهر يونيو خلال مؤتمر دولى لمناقشة وضع إطار للإعلام العراقى الجديد بعد سقوط صدام. قال الرجل لى عندما علم بنيتى زيارة العراق بلهجة قاطعة "لا تأت"! ساعتها فقط أدركت أن المسالة ربما تكون أهم مما قدرت وصممت على المضى فى الإعداد للزيارة وتنفيذها بشرط ضمان التنسيق الكامل مع أصدقائى فى بغداد.

وبالفعل استمرت عملية الإعداد للزيارة وتم ترتيب الوفد المشارك والذى جاء من دول عربية عدة من الخليج ومن المشرق ومن المغرب. وتم التنسيق مع الزملاء فى العراق على ترتيب الإقامة وتأمين التنقلات بما فى ذلك الإنتقال من العاصمة الإردنية عمان إلى العاصمة العراقية بغداد. وكانت طرق الإتصال بين العراق والعالم مقطوعة باستثناء رحلات الطيران العسكرى وبعض الطرق البرية ومنها طريق عمان- بغداد الدولى الذى قررنا استعماله. وتجمع الوفد فى عمان وهناك التقينا الزميل يحيى شقير مدير تحرير صحيفة "العرب اليوم" الذى سهل لنا عددا من الأمور اللوجيستية قبل التوجه إلى بغداد. وانطلقنا من عمان بعد منتصف الليل فى سيارتين من طراز جى إم سى ذات الدفع الرباعى متوجهين إلى بغداد التى كنا جميعا نتوق إلى رؤيتها.

قبل أن تطأ اقدامنا أرض بغداد كانت تراودنا شكوك جدية حول نجاح مهمتنا، نظرا لعدم الإستقرار واضطراب الحالة الأمنية وإفتقار العاصمة العراقية لأى نظام للإتصال يمكن الإعتماد عليه. وكان بعضنا قلقا من الوضع الصحى وخاصة فيما يتعلق بالطعام واحتمالات التلوث. وعندما غادرنا عمان، كانت الشكوك تعتمل فى رؤوسنا حتى دخلنا الأراضى العراقية ووقفنا عند أول حاجز تفتيش اقامه الجنود الأميركيون على الجانب العراقى من الحدود. فى البداية كنا نعتقد أن تلك النقطة ستكون على الجانب الآخر من قرية الرويشدات الأردنية الحدودية، ولكن سائقنا قال لنا أن صدام حسين أهدى أراض عراقية للملك الأردنى الراحل حسين فى بداية التسعينات، وأن تلك الأراضى تمتد حتى نقطة العبور الحالية بين البلدين، عند قرية "الكرامة" الموجودة على بعد ٥٠ ميلا داخل الأراضى العراقية. ولدى خروجنا من الأردن وضعت إدارة الجوازات هناك اختام المغادرة

على جوازات السفر التى نحملها. لكننا عندما دخلنا الأراضى العراقية لم تكن هناك نقطة جوازات ولم تكن هناك أختام. كان هناك عدد من الجنود الأمريكيين فى نقطة التفتيش تناولوا جوازات سفرنا ونظروا فيها بسرعة للتأكد من أن صورة كل منا مطابقة فى جواز السفر.

حاول الجنود الأميركيون عند نقطة التفتيش أن يظهروا شيئا من اللطف فى التعامل معنا، فتحدث بعضهم بلغة عربية ركيكة، بينما كان آخرون أكثر اهتماما بعرض صفقات لمبادلة القطع النقدية. كانوا يريدون معرفة القطع النقدية التى نحملها، وقد كانت دهشتهم كبيرة عندما رأوا قطعا نقدية عربية وألمانية وبريطانية وغيرها. ولكنهم فى النهاية لم ترقهم نسبة التبادل التى طلبناها لتبادل هذه القطع مع الدولارات الأمريكية! لاحظنا ان صور صدام ما تزال تغطي الجدران كما ان العلم العراقى كان يرفرف فى الهواء. وكان الطريق من نقطة حدود "الكرامة" وحتى بغداد، طويلا وكئيبا كما كان الجو حارا وقاسيا. وكانت الدبابات والسيارات العسكرية المحروقة، والحفر العميقة التى خلفتها القنابل الضخمة، والمؤسسات العسكرية المدمرة، هى الشواهد التى تدلنا على الواقع العراقى الجديد: واقع الإحتلال. وقبل عدة أميال من مدينة الرمادى، كان هناك، على الجانب الأيسر من الشارع، باصا محترقا ومتفحما. قال سائقنا أنه كان مليئا بالمقاتلين العرب الذين عبروا الحدود من سوريا لنجدة صدام. وعندما التقطتهم قوات التحالف أرسلت عليهم صاروخا من الجو، فماتوا جميعا فى نفس اللحظة. وقد دمرت الصواريخ فى المنطقة نفسها جزءا من جسرعلى الطريق، تفنن فى تشييده المهندسون. وكانت كميات الحديد المذابة والأخاديد التى حفرها القنابل على وجه الأرض، تدل على مدى الدمار الذى حل بهذه البلاد.

كان أول ما شاهدناه عندما دخلنا بغداد، تلك الدبابة الأميركية المحروقة التى أطنبت وسائل إعلام صدام فى استخدامها للأغراض الدعائية. وقد جلب منظر الدبابات الأميركية فى شوارع بغداد مزيدا من السخط على النظام الذى كان سببا فى كل ذلك. وقد عانى الشعب العراقى تحت حكم صدام حسين من وطأة الدكتاتورية العسكرية، ومن القمع والنزاعات المتصلة مع الدول المجاورة والصدامات مع المجتمع الدولى التى قادت إلى فرض عقوبات إقتصادية قاسية أستمرت ١٢ عاما.

لم نتمكن من الإقامة فى فندق شيراتون (عشتار) أو فلسطين، ولذلك نزلنا فى فندق أصغرمجاور يبعد عدة خطوات هو فندق "المنار" وتقاسمنا فيه الغرف. وعندما وصلنا إلى الفندق كان التيار الكهربائي مقطوعا. وكان ذاك واقع يجب أن نتعود عليه أثناء زيارتنا. كان الفنى الكهربائى العراقى للفندق يستعد لتشغيل المولد الكهربائى الضخم والمزعج الموجود خارج الفندق. وبعد عدة دقائق كان التيار الكهربائى قد عاد واستطعنا أن نستخدم المصعد للوصول إلى غرفنا. وقد لاحظنا فيما بعد أن أغلب الفنادق والمطاعم، بل حتى المقاهى فى بغداد لديها مولداتها الكهربائية الخاصة التى تلجأ إليها كلما انقطع التيار الكهربائى، وهو كثيرا ما يحدث ذلك. وهو وضع يناقض ما ورد على لسان السفير بريمر، فى مؤتمره الصحافى يوم ١٥ يونيو(حزيران)، عندما ذكر أن العاصمة العراقية تتلقى حاليا ١٣٠٠ ميجاواط من الكهرباء يوميا، مقارنة بـــ ٣٠٠ ميجاواط فقط قبل الحرب. وقد انفجر الكثيرون من العراقيين بالضحك عندما سمعوا ذلك التصريح.

ولكن مع كل ذلك، فإن بغداد كانت نشطة جدا. وكانت الإجتماعات والمظاهرات والمطبوعات والحوارات، وحتى مظاهر العنف، تشهد جميعا أن بغداد حية وقوية. ولم يستسغ الناس الذين تحدثنا إليهم عبارة " سقوط بغداد"، فهم يفضلون عبارة أكثر دقة وقربا للحقيقة وهى " سقوط صدام". وقد تبنى بعضنا العبارة التى ترضى العراقيين فى توصيفهم لما حدث يوم التاسع من أبريل (نيسان) ٢٠٠٣.

الأحزاب السياسية والجماعات الدينية :

منذ سقوط نظام صدام حسين فى التاسع من أبريل(نيسان) ٢٠٠٣، عادت تقريبا كل الأحزاب السياسية، التى كانت تعيش فى المنفى، إلى العراق وكردستان. وظهرت مجموعات سياسية جديدة مثل مجموعة الديمقراطيين العراقيين المستقلين، بقيادة وزير الخارجية السابق عدنان باجا جى، وأخذت تمارس نشاطها من بغداد. وتمثل الأحزاب العراقية الناشطة حاليا فى عراق ما بعد صدام،مزيجا من الأحزاب السياسية التاريخية، التى نشأت قبل الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها، مثل الحزب الشيوعى العراقى، الحزب الديمقراطى الكردستانى وحزب الدعوة الإسلامى، وتلك الأحزاب والمجموعات السياسية التى تأسست فى المنفى بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، والمجموعة الثالثة من الأحزاب والجماعات التى نشأت داخل العراق بعد سقوط نظام صدام حسين. وأهم الأحزاب السياسية الموجودة فى العراق حاليا (يوليو ٢٠٠٣) هى التالية:

١- الحزب الديمقراطى الكردستانى.
٢- الإتحاد الوطنى الكردستانى.
٣- الحزب الشيوعى العراقى.
٤- المؤتمر الوطنى العراقى.
٥- الوفاق الوطنى العراقى.
٦- حزب الدعوة الإسلامية.
٧- منظمة العمل الإسلامى.
٨- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق.
٩- الحركة الوطنية للإشتراكيين العرب.
١٠- الديمقراطيون العراقيون المستقلون.
١١- الحزب الإسلامى العراقى.
١٢- الحزب الوطنى الديمقراطى.
١٣- الحركة الملكية الدستورية.
١٤- التحالف الملكى الديمقراطى.

وهناك بالإضافة إلى تلك، أحزاب سياسية لم يسمع بها من قبل مثل حزب السلام، والحركة الوطنية العراقية. كما أن هناك كذلك حركات تنتسب إلى بعض الأقليات مثل التركمانيين العراقيين والأشوريين، ممن يطمحون إلى إنشاء منابرهم المستقلة.

هذا الإنقسام السياسى على أسس إثنية يثير كثيرا من القلق. فقد تعرضت هوية المواطن العراقى إلى تمزقات وانشطارات حادة نتيجة للدكتاتورية العسكرية والقهر. وهذا ما أجبر الشعب العراقى على اللجوء إلى الأفكار والمفاهيم الإثنية والدينية التى وفرت له بعض الأمان. ولكن الإنقسام على اسس إثنية ودينية يعرقل الجهود الرامية إلى إعادة بناء العراق على أساس ديمقراطى. ويمكن القول أن القاعدة المشتركة التى يمكن أن تقوم عليها البلاد هشة وضعيفة وقابلة للتفتت. وفى نفس السياق فإن مطالب التمثيل السياسى الذى يستند على نظام الحصص "الكوتة" يمكن أن تلحق أضرارا حقيقية بالبنية السياسية الجديدة. وقد شهدنا القادة السياسيين والدينيين الشيعة وهم يرجئون عملية إقامة المجالس الإستشارية تمهيدا لتغيير أوضاع العراق، لانهم يصرون على إقامة النظام السياسى على أساس طائفى.

ويلاحظ أن أولئك الذين ينادون بنظام التمثيل السياسى على أساس نظام "الكوتة"، يعمقون الإنقسامات بين العراقيين أنفسهم، ويساهمون فى تفاقم حالة الفوضى وعدم الإستقرار والإضطراب السائدة حاليا بالعراق. ولعل النظام الأمثل هو أن تنتخب الاقاليم ممثليها للمجالس الإستشارية الثلاثة المقترحة: وهى المجلس السياسى والإقتصادى والدستورى. ويمكن إختيار ٥٠% من الممثلين فى هذه المجالس بواسطة الأمم المتحدة بالتعاون مع سلطة التحالف المؤقتة، وذلك لضمان تمثيل الكفاءات فى هذه المجالس. ومن الواضح أن المجلس الأكثر أهمية من بينها هو المجلس الدستورى، الذى سيضطلع بمهمة صياغة الدستور الجديد للبلاد.

القضيتان اللتان تشغلان القادة السياسيين العراقيين وتحيراهما فى نفس الوقت هما قضيتا المشاركة والشرعية. ويمثل إقتراح "الكوتات" تشويها حقيقيا لهذه القضية. فالزعماء الدينيون الشيعة يقولون بما أنهم يمثلون ٦٠% من العراقيين ومن ثم فإنهم يجب أن تخصص لهم ٦٠% من المقاعد فى اية مؤسسة إنتقالية. وهذا المطلب يتناقض بصورة صارخة مع حقيقة مشاهدة وهى أن قادة بعض الأحزاب العلمانية، بما فى ذلك الحزب الشيوعى، ينتمون إلى الشيعة.

وبالطبع فإن حقيقة أن كل معارضى صدام حسين عادوا إلى بغداد، لا تعنى أنهم سيجدون بسهولة أرضية مشتركة للعمل المشترك. وقد نشأت وتعمقت خلافات كثيرة ونزاعات ممتدة بينهم، حول مستقبل العراق، طوال هذه السنين، ويمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية إذا لم توجد آلية ملائمة لخلق مثل هذه الارضية المشتركة، والإتفاق على المبادئ التى يمكن أن تدفع بالأوضاع إلى الأمام. وقد اتضح من الإجتماعات التى عقدها هؤلاء القادة العراقيون أنهم لا يقبلون نظام " التصويت" كوسيلة لحسم القضايا. وعبروا فى كل الأحوال عن ميل لاسلوب " التوافق" الذى يرضى جميع الأطراف حتى ولو بدرجات متفاوتة. وقد كان ذلك هو الأسلوب الذى اعتمد عليه المؤتمر الذى عقد فى لندن فى ديسمبر(كانون الأول) ٢٠٠٢.

ويجتهد السياسيون العراقيون حاليا فى الوصول إلى إتفاق حول قضية التمثيل حتى يتغلبوا على العقدة الخطيرة التى ولدها مبدأ التمثيل على أساس الحصص أو"الكوتات". وهم يفعلون ذلك أيضا من خلال أسلوب التوافق أو التراضى وليس التصويت. ومن المهم فى هذا السياق، وبعد إكمال السجل الإنتخابى، ألا تقوم الدوائرالإنتخابية على اساس

التقسيمات الإثنية أو الدينية. ولا بد أن يبذل جهد كبير لتعليم وإقناع المواطنين ألا يصوتوا على أسس الدين أو العرق. وتلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا فى عملية التوعية هذه.

القضية الأخرى التى يصارع القادة السياسيون لحلها هى قضية الشرعية. ومع أن القادة العراقيين يتصلون بسلطة التحالف المؤقتة ويناقشون معها كثيرا من القضايا، إلا أن بعضهم يتهمونها بقيادة البلاد إلى الكارثة، عندما لا يحصلون منها على ما يريدون. ويذهب بعضهم أبعد من ذلك ويعلنون أنهم لن يتعاونوا معها ولن يشاركوا فى المجالس المقترحة، إذا دعوا إلى ذلك أو عينوا لعضويتها. ويحاول بعضهم أن يظهر بمظهر الحزب الراديكالى فيقول ان سلطة التحالف نفسها ليست شرعية، متجاهلين حقيقة أنها تستند إلى القرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن. ولكن بعض القوى تطرح عدم شرعية سلطة التحالف وتهاجمها متخذة من ذلك وسيلة تفاوضية. ويعتقد أولئك الذين يثيرون كثيرا من الضجيج أنهم سيحصلون على ما يريدون.

إنغماس القادة العراقيين فى بحث قضايا التمثيل والشرعية، يترك للقادة الدينيين والأحزاب والمجموعات الدينية، فرص الإتصال بالجماهير العراقية والإستجابة لإحتياجاتها الملحة، بعد عقود من القمع والإهمال. ويعمق من هذا الواقع أن هؤلاء القادة والمجموعات يلتقون بالجماهير خمس مرات فى اليوم الواحد، أى فى اوقات الصلاة، كما أنهم يقودونهم فى الأمور الدينية والدنيوية، مرة واحدة على الاقل كل أسبوع، فى صلاة الجمعة وبعدها. وفى الأحياء الفقيرة مثل مدينة "الثورة"، والتى أصبح اسمها حاليا مدينة "الصدر"، يلعب القادة الدينيون دورا حاسما فى تشكيل عقول الجماهيرالعراقية. ونظرا لأن هؤلاء الناس تعرضوا لعملية غسيل مخ استمرت ليلا ونهارا طوال فترة نظام صدام، فإنهم لا يملكون حاليا اية درجة من المناعة تجاه مختلف الآراء والمفاهيم، ويقعون فريسة سهلة للدعاة من مختلف المدارس دون اعتبار لإحتياجاتهم الخاصة. وفى هذا الجو تمكن الزعيم الدينى الشيعى مقتدى الصدر،ومن منطلق المنافسة مع زعماء الشيعة التقليديين فى مدينة النجف الأشرف، من زيادة شعبيته فى بغداد، وعلى نطاق القطر، بصورة تجعل من المستحيل على اى قائد سياسى أن يتجاهل وزنه ومكانته. ويدعم مقتدى الصدر ما يسمى " المدرسة الجهادية فى الدين" بدلا عن "مدرسة المنتظرين" أوما أطلق عليه "الحوزة النائمة" فى النجف. ويتضح من أسمائها ان المدرسة الأولى تدعو إلى المشاركة النشطة فى السياسة والإدارة، بينما تنأى الأخرى بنفسها عن ذلك وتلزم الحياد أو تعتزل الحياة العامة.

فى جنوب العراق وشماله، أصبح رجال الدين الذين يؤمون الناس فى صلاة الجمعة كل أسبوع هم الذين يكونون الرأى العام فى مناطقهم. وتعتبر الخطب التى يلقونها من على منابر المساجد، أعمق تأثيرا وأبعد أثرا من كل ما تبثه الإذاعات ومحطات التلفزيون، أو ما تسطره الصحف الصادرة فى بغداد وغيرها من المدن. وهنا ينتصب أمام القادة السياسيين تحد لا يستهان به، ولا يمكنهم النهوض لمواجهته والتغلب عليه، إلا إذا لم يحرروا أنفسهم من أسر الجدل النظرى المتصل حول التمثيل والشرعية. فلا يمكنهم أن يعززوا مواقعهم فى حسم هذه القضايا نفسها دون أن يكونوا على صلة يومية بشعبهم، ودون أن يستجيبوا للحاجات الملحة للعراقيين العاديين، الذين لا يجدون الصوت الذى يعبر عنهم والقوة التى يستندون إليها فى تحقيق مصالحهم.

ولكن ورغم كل نفوذهم، فإن القادة الدينيين العراقيين منقسمون، وتسود أوساطهم منافسة حادة ومريرة. فرجال الدين الشيعة منقسمون بين أولئك الذين يدينون بالولاء لمدرسة "قم" الدينية بإيران، واولئك الذين احتفظوا بولاءاتهم لمدرسة "النجف" بالعراق. هناك إنقسام آخر حول المدى الذى يصح لرجال الدين أن يشاركوا به فى الحياة العامة والصراعات السياسية، وهو الصراع القائم بين فئتى الجهاديين والإعتزاليين من رجال الدين. فالشيخ على السيستانى، على سبيل المثال، يعتبر أن دوره دينى صرف، بينما يعتقد آخرون، مثل مقتدى الصدر،أن من حقهم أن يلعبوا دورا سياسيا بارزا. ويعتقد الصدر أن على السيستانى وغيره ممن ينسجون على منواله، أن يتفادوا الإنغماس فى القضايا السياسية، لأنهم من أصول ليست عراقية. وهناك إنقسامات إثنية داخل الطائفة الشيعية نفسها، بين العرب وبين أولئك الذين وفدوا إلى العراق من إيران، واستقروا فى المدن الشيعية فى العراق وعلى رأسها النجف وكربلاء.

مجموعات المسلمين السنة خارج كردستان، هم الأقل إنقساما بين كل المجموعات السكانية. ولكن المنافسات والنزاعات بين المجموعات المختلفة، فى كردستان العراق، وصلت إلى درجة المواجهة المسلحة قبل الحرب الحالية التى أزاحت صدام حسين. ومثلما نجد جماعات سنية متنافسة تنافسا شديدا فى كردستان، نجد كذلك مجموعات شيعية راديكالية. وإذا تمكنت كل هذه الجماعات المتنافسة أن تجد لها موطئ قدم فى بغداد، فإنها يمكن أن تخلق وضعا عراقيا شبيها بما كان سائدا فى كابل، بأفغانستان، قبل استيلاء حركة طالبان على قمة الحكم فى تلك البلاد منتصف التسعينات. ومن نافلة القول إن مثل هذا الصراع والإقتتال الداخلى بين المجموعات السياسية الإسلامية يمكن أن يلحق أضرارا فادحة بمستقبل العراق، خاصة وأن أغلب هذه المجموعات مدجج بالسلاح.

سلطة التحالف المؤقتة والإدارة العامة :

سلطة التحالف المؤقتة هى حاليا السلطة الحاكمة فى العراق، بعد أن حلت محل مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية الذى كان يترأسه الجنرال جاى غارنر. ويقود هذه السلطة السفير بول بريمر. وبصفته تلك يقود بريمر الإدارة المدنية وهو المسؤول عن إنشاء وتأسيس الهيئات الأخرى التى تمهد لإنتقال السلطة إلى حكومة عراقية منتخبة. وبسبب السقوط الدرامى والمفاجيء لنظام صدام حسين، فإن مهمة سلطة التحالف لن تكون سهلة مطلقا. وفى حقيقة الأمر فإن إدارة بلد ما بدون شرطة وخدمة مدنية ونظام قانونى يعد أمرا مستحيلا. ويزيد من الأمر تعقيدا أن سياسة الولايات المتحدة لفترة ما بعد صدام، تعتبر فاقدة للإتجاه والتركيز ومفتقرة إلى الحنكة والمصداقية. كان الجنرال الأميركى المتقاعد جاى غارنر مرابطا بالكويت خلال الحرب وانتقل إلى بغداد يوم ٢١ أبريل(نيسان) ٢٠٠٣. ولكن فترة بقائه فى منصبه كانت أقل من شهر واحد، إذ حل محله السفير بول بريمر يوم ١٢ مايو(ايار) وغيّر إسم الإدارة العراقية من مكتب إعادة الإعمار و المساعدات الإنسانية إلى سلطة التحالف المؤقتة. ولكن تغييرات السفير بريمر لم تتوقف على الاسم وحده، بل شملت أولويات قوات التحالف نفسها، إذ صارت قضية تشغيل الإقتصاد العراقى هى الأولوية القصوى على حساب أسترداد الأمن والنظام.

ومع أن سلطة التحالف لها ممثلون فى كل أقسام الإدارة المدنية العراقية، ويعمل تحت إدارتها المباشرة أكثر من ٥٠٠ موظف، إلا أن العراقيين العاديين يشعرون أنها بعيدة عنهم وعاجزة عن حل مشاكلهم. ولا يعرف العراقيون على وجه التحديد الجهة التى يمكن أن تحاسب سلطة التحالف، وما هى أسس الإنفاق المالى التى تحكمها، كما يجهلون فى الوقت نفسه سياساتها للتشغيل وخططها المستقبلية لمعالجة قضايا الحياة اليومية التى لا تحتمل التأجيل.

ومع أنها حققت بعض النجاحات فى بعض المجالات والمناطق، إلا أن سلطة التحالف ارتكبت كثيرا من الأخطاء. ومن الخطوات الأكثر إثارة للقلق حلها للجيش العراقى، وإلغائها لوزارة الدفاع، ووزارة التصنيع الحربى، ووزارة الإعلام، دون أن توفر لمستخدمى هذه الوزارات أية فرصة بديلة للعمالة أو ضمانات لإستلام مرتباتهم لفترة محددة من الزمن. ونتيجة لتلك القرارات الخطيرة تحولت ٢٥٠ ألف أسرة إلى المواقع المعادية للسلطة الجديدة. وقد شمل الإحباط واليأس ضباط الجيش، والجنود، وموظفى الخدمة المدنية والصحافيين، وهم يواجهون مستقبلا مظلما لهم ولاسرهم.

يضاف إلى ذلك أن سلطة التحالف المؤقتة عينت فى جنوب العراق عمالا وفنيين من جنوب شرق آسيا للعمل فى الصناعة النفطية بينما تجاهلت العراقيين المؤهلين. وقد حرم الكثيرون من العمال والفنيين العراقيين الذين كانوا يعملون فى الصناعات النفطية من العودة إلى وظائفهم. وهذه التوجهات من قبل سلطة التحالف تخلق أساسا قويا للسخط فى جنوب العراق، وفى مجال أهم صناعة من صناعات العراق.

ولم يتوقف نشاط سلطة التحالف فى خلق الأعداء وسط العراقيين، على الجنوب، بل امتد كذلك إلى الشمال. فقد أعلنت أنها ستدمج بعض قوات البشمركة (وهى ميليشيات كردية عراقية) بالجيش العراقى. ويبلغ عدد المقاتلين فى هذه القوات حوالى ١٤٠ ألفا. وكان القرار الأول بإلحاق ٤٠ ألفا منهم بالجيش العراقى، يعنى أن ١٠٠ ألف سيظلون بلا عمل. ولكن الأنباء التى تسربت أواخر شهر يونيو(حزيران) أشارت إلى أن العدد الكلى للجيش العراقى سيكون ٤٠ ألفا، وهذا يعنى على وجه التحديد أن عدد الأكراد الذين سيلتحقون به لن يتعدى ١٠ آلاف باية حال من الأحوال. وقد أدى هذا إلى مفاقمة الموقف من جديد.

إن مصير الموظفين الذين كانوا يعملون فى وزارة الإعلام الملغاة ما يزال مجهولا. وقد فقد أكثر من ٦٨٠٠ من الموظفين السابقين وظائفهم، وبينهم الصحافيون والكتاب والفنيون والمراجعون والإداريون، وغيرهم. ولا تتوفر لهم حاليا فرص للتشغيل. ومع أنهم تقدموا بشكاوى وعرائض لسلطة التحالف، إلا أن أحدا لم يعرهم أذنا صاغية، ولم يرد أحد على مطالبهم.

إتخذت سلطة التحالف من القصر الجمهورى العراقى مقرا لها، وهو موقع حصين تحميه قوات التحالف. وفى سبيل توصيل المعلومات إلى الشعب العراقى، ولفتح القنوات مع وسائل الإعلام العراقية، تعقد سلطة التحالف ثلاثة مؤتمرات صحافية كل اسبوع. (يخصص أحد هذه المؤتمرات الاسبوعية لوسائل الإعلام غير العراقية). وتعقد هذه المؤتمرات فى المركز الدولى للمؤتمرات ببغداد، وهو موقع تحت حراسة عسكرية مشددة كذلك.

ويطلب من الصحافيين أن يحملوا معهم بطاقاتهم الشخصية وأوراقهم الثبوتية، ويمروا بثلاث نقاط تفتيش عسكرية، ويخضعوا للتفتيش الشخصى، حتى يتمكنوا من حضور المؤتمر.

يمكن الإستنتاج من كل ذلك ان العلاقة بين الشعب العراقى وسلطة التحالف واهية وفقيرة، ليس فقط بسبب عزلة الاقسام المختلفة للسلطة المؤقتة، بل كذلك من وجوه أخرى لا تقل أهمية. ويتجلى ضعف هذه الصلة فى عدة مظاهر منها تعسر إنسياب المعلومات من المكاتب المركزية للسلطة وعبر بنيتها الهرمية المتمثلة فى مكاتبها الإدارية (على المستويات الإقليمية والمحلية) ووصولها فى النهاية إلى المواطن العراقي؛ إهمال العاصمة بغداد؛ سوء أحوال الإقتصاد العراقي؛ تدهور الخدمات العامة؛ القلق بشأن الوضع الغذائى وإرتفاع معدلات البطالة بصورة لم يسبق لها مثيل. ويضطر العراقيون إلى الذهاب إلى فندق فلسطين ليطلعوا على الأخبار من لوحات الإعلانات التى تعلق عليها آخر المنشورات والأوامر الصادرة عن سلطة التحالف! وتنتشرالفوضى ويسود الإضطراب حتى فى الأماكن الشديدة الحساسية مثل المقابر الجماعية. الوضع الغذائى حرج جدا. وقد كانت حكومة صدام حسين، زودت المواطنين قبل الحرب، بمؤونة ثلاثة أشهر من الطعام. ومن المقدر أن تنتهى هذه المؤونات بمنتصف شهر يوليو(تموز). وبالطبع فإن أولئك الذين فقدوا وظائفهم لم يتمكنوا من الإستمرار فى العيش إلا بفضل هذه المؤن المخزونة. وبأنتهائها فإن غول السوق السوداء قد يعربد فى الشارع العراقى وسترتفع الاسعار إرتفاعا جنونيا فى لمحة البصر، وسيجلب ذلك آلاما لا توصف بالنسبة للشعب العراقى.

دورالأمم المتحدة :

أجاز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فى يوم ٢٢ مايو(أيار) ٢٠٠٣، القرار رقم ١٤٨٣، الذى أدى عمليا إلى رفع الحصار عن العراق، ونص على أن تلعب الأمم المتحدة " دورا حيويا" فى العراق، وأكد من جديد إلتزام التحالف للعمل مع إدارة عراقية إنتقالية، ومع الأمم المتحدة، لنقل السلطة إلى حكومة عراقية ممثلة للشعب ومعترف بها دوليا، بأسرع فرصة ممكنة. وعلى أساس القرار ١٤٨٣، عين السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى أنان، المستر سيرجيو دى ميلو، المندوب السامى لحقوق الإنسان، ممثلا خاصا له بالعراق. وقد وصل المستر دى ميلو بعد ذلك بفترة قصيرة ليتولى الإشراف على عمليات وجهود الأمم المتحدة هناك. وقد أصبح "فندق القنال" مقرا لعمليات الأمم المتحدة بالعراق، بما فيها الإشراف على توزيع الاغذية وحماية حقوق الإنسان والتواصل مع القادة العراقيين.

ومع أن المادة الثامنة من القرار ١٤٨٣ قد حددت دور الممثل الخاص للأمم المتحدة فى العراق، إلا أن العراقيين يعتبرون دى ميلو بلا سلطات مقارنا بالحاكم بريمر. وعلى ممثل الأمم المتحدة بالعراق والفريق العامل معه أن يتصدوا لتصحيح هذا المفهوم وهزيمته. وقد عقد دى ميلو بالفعل عدة إجتماعات ببغداد ومدن عراقية أخرى لإبراز دور الأمم المتحدة وخلق الصلات مع الشعب العراقى والإستماع إلى آرائه وتصوراته.

وقد نظمت المنظمة العربية لحرية الصحافة، يوم ١٥ يونيو(حزيران)، وكان ذلك هو اليوم الثالث عشر بعد وصول دى ميلو إلى العراق، إجتماعا بين المستر دى ميلو ورؤساء تحرير الصحف العراقية. وكان ذلك هو الإجتماع الأول بين الفريقين، واستمر لأكثر من ساعتين، وكان إيجابيا إلى اقصى مدى. تحدث الصحافيون العراقيون فى ذلك الإجتماع عن

همومهم واحتياجاتهم، كما تحدث ممثل الأمم المتحدة عن إمكانيات المنظمة العالمية فى مد يد العون والمساعدة. ووصف المتحدثون ذلك الإجتماع بأنه كان خطوة أولى موفقة على طريق تطوير التعاون بين الأمم المتحدة ووسائل الإعلام العراقية. ويمكن للأمم المتحدة، من خلال نشاطاتها المختلفة، أن تكون منبرا ملائما ومقبولا لتحسين قنوات التواصل بين العراقيين وسلطة التحالف المؤقتة والوكالات المختلفة للمنظمة الدولية. ويمكنها فى هذا السياق أن تزيل أو تخفف من التوترات بين العراقيين وسلطة التحالف، والناتجة عن الإحساس الواسع بأن قوات التحالف تتصرف فى بغداد، وعلى نطاق العراق، كقوة إحتلال وليس جيش تحرير. ولا يملك كثير من العراقيين غير أن يشعروا بالغضب الشديد إزاء أولئك الذين لا يتحدثون لغتهم ولا يفقهون ثقافتهم، ولكنهم يزرعون شوارعهم ويجوبون مدنهم وهم محصنون داخل دباباتهم وسياراتهم العسكرية. ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دور الطرف الثالث المحايد، والذى يعمل على إزالة التوترات وتقليل فرص الصدام بين العراقيين والسلطة المؤقتة.

الرأى العام العراقى :

القضايا التى يتحدث عنها المواطنون العراقيون العاديون وتشغل بالهم باستمرار هى التالية: عدم الشعور بالأمان، غيبة القانون، الفوضى، المقابر الجماعية، سجلات المختفين أثناء حكم صدام، إنهيار النظام القانونى، البطالة، إعادة تشغيل الخدمات العامة وخاصة الصحة والكهرباء والمياه. ويرتبط مستقبل البلاد بصورة مباشرة بهذه القضايا الأساسية. وربما يكون غياب هذه الخدمات الأساسية هو الذى حول قضايا مثل التعليم وإعادة تشغيل المرافق الإنتاجية والموصلات والتجارة، إلى قضايا ثانوية. ولكن القضية التى تفوق فى أهميتها جميع القضايا هى الأمن والسلامة.

أطلق صدام سراح حوالى ٤٠ ألفا من عتاة المجرمين قبل اشهر من الحرب، أواخر شهر أكتوبر(تشرين الأول) ٢٠٠٢، عندما أعلن صدام حسين عفوا عاما فى ذلك التاريخ. أنطلق هؤلاء من مختلف السجون العراقية وسعوا فى شوارع بغداد وكل المدن العراقية. وقد كان واحد من المتهمين بقتل الشيخ عبد المجيد الخوئى، قاتلا مدانا صدرت بحقه أحكام بلغت ٦٦ عاما كان يقضيها بالسجن. وقد أطلق سراح هذا المجرم.ومعه الآلاف من أمثاله. أطلق كذلك آلاف اليتامى من إصلاحياتهم وبيوت رعايتهم. وقد استقرت هذه الآلاف من المجرمين فى بغداد. وخلقوا بالفعل جوا مخيفا فى العاصمة وضواحيها. ونسبة لهذا الوضع صارت جرائم السرقة والنهب والإغتصاب ترتكب بمعدلات مرعبة فى بغداد. ومع أن عددا قليلا جدا من هؤلاء المجرمين يقبض عليهم،إلا أن هؤلاء أنفسهم يخلى سبيلهم فى النهاية دون أن توجه إليهم اية تهمة! وتجوب شوارع بغداد أعداد كبيرة من اليتامى الذين لا مأوى لهم، وتقيم مجموعات منهم بالقرب من الأماكن التى يوجد بها الأجانب خاصة فندق شيراتون وفندق فلسطين. وتحول هؤلاء إلى شحاذين يستجدون المال والطعام والدخان ويتعاطون المخدرات الرخيصة.

ينتاب الشعب العراقى قلق عميق ويعيش فى خوف وهلع. وأجاب رجل ما يزال يعلق صورة صدام على حائط متجره على سؤال حول سبب احتفاظه بالصورة قائلا: "ربما يعود". ويشعر الكثيرون بالعجز فى غياب القانون والنظام. وقد فقد هؤلاء الثقة بأنفسهم

والمقدرة على المبادرة وأخذ مصائرهم بأيديهم واتخاذ قراراتهم بأنفسهم. والخطر الماثل حاليا هو أن إستمرار الوضع الحالى دون حدوث تغييرات جوهرية يمكن ان يجعلهم يقدمون على أعمال يائسة وغير محسوبة.

ونسبة لتخلف وسائل الإتصال وضعف مصادر المعلومات فإن الإشاعة تصبح هى سيدة الموقف فى اى تجمع من التجمعات. وما يسمي المذياع الإنسانى هو أقوى أداة إتصال وأكثر الوسائل فعالية للحصول على المعلومات والتعليقات والأخبار. وتنتقل الأخبار عن المقابر الجماعية، السجناء، الغائبين، الحوادث، تصرفات القوات الأميركية والبريطانية، والتطورات فى سوق المواد الغذائية، فى أغلب الأحيان، عن طريق المذياع الإنسانى. ويمكن لقصة كاذبة وحكاية مفتعلة أن تنتقل من خلال هذا المذياع الإنسانى إلى كل أنحاء العراق خلال ساعات فقط. وغالبا ما تتسم ردود أفعال الناس بالغضب، إن لم يكن المبالغة فيه، عندما تنقل إليهم أخبار عن أية تصرفات سيئة تنسب إلى القوات الأجنبية، صدقا أو زورا.

وسائل الإعلام :

الوضع فى بغداد مختلف الآن عما كان عليه قبل الحرب. لا توجد حكومة حتى الآن، وما يزال الناس ينتظرون إجازة الدستور وقيام المؤسسات التى يمكن أن تسن القوانين الجديدة. أما فيما يتعلق بوسائل الإعلام، فقد شهد المسرح الإعلامي انفجارا حقيقيا تمثل فى عدد الصحف والمجلات والدوريات والفصليات التى تنشر حاليا فى العراق. ويعمد كل الناس الذين يطمحون إلى تأسيس قاعدة للنفوذ فى النظام الجديد، أو يسعون إلى إسماع أصواتهم، إلى تأسيس مطبوعة ما داموا قادرين على تمويلها. وقد عادت إلى بغداد وإلى المدن العراقية الأخرى، كل الأحزاب السياسية والمجموعات الدينية الساعية إلى صياغة مستقبل البلاد واصدرت مطبوعاتها واقامت محطات إذاعاتها وتمكن بعضها من إنشاء محطات للتلفزة ايضا.

يقدر وفد المنظمة العربية لحرية الصحافة أن عدد الصحف اليومية والاسبوعية ونصف الشهرية التى كانت تعرضها الأكشاك فى منتصف يونيو(حزيران) الماضى، تصل إلى حوالى ٩٠ صحيفة. وقد تكاثرت بصورة غير عادية كذلك المطبوعات التى تصدر فى بقية أنحاء القطر. ويقدر عدد الصحف التى كانت تصدر فى مدينة النجف فى نفس الفترة بأكثر من ٣٠ صحيفة. أما فى إقليم كردستان العراق، والذى ظل ينعم بحكم ذاتى تحت حماية الأمم المتحدة منذ ١٩٩١، فإن عدد المطبوعات التى تصدر هناك، انخفض حاليا إلى ٢٠ مطبوعة بدلا عن ١٢٥ كانت تصدر فى بداية فترة الحكم الذاتى.

هذا الإنفجار فى عدد المطبوعات كان نتيجة منطقية للقيود الصارمة التى كانت سائدة من قبل. وقد حدثت الظاهرة نفسها فى بقية أنحاء العالم العربى، بعد الإنفجارات السياسية. وتعتبر الجزائر بعد انتفاضة عام ١٩٨٨ واليمن بعد حرب التوحيد، أمثلة على ذلك. وقد وصل عدد المطبوعات التى صدرت فى الجزائر بعد الإنتفاضة أكثر من ١٠٠ ولكنها انخفضت حاليا إلى ٢٠ مطبوعة، من صحيفة ومجلة، يومية واسبوعية وشهرية، واستقرت عند هذا الرقم. وقياسا على ذلك فإننا نتوقع أن ينخفض عدد المطبوعات فى العراق مع مرور الزمن، وتحت تأثير عوامل المنافسة، ومعادلات العرض والطلب و اهتمامات الرأى العام، وأن يصل إلى درجة توازن يستقر عندها.

ومع أن العراقيين أحرار حاليا فى أن يفكروا ويكتبوا ويطبعوا وينشروا ويوزعوا دون خوف أو قيود، فإن المطبوعات التى تصدر، وباستثناء قلة قليلة منها، لا تبدو حرة أو مستقلة، ولا تسفر عن قدر كبير من المهنية، ولا تنطوى على قابليات المنافسة والإستمرارية. ويستطيع أى شخص فى العراق، يملك ١٠٠٠ دولار، أن يصدر صحيفة فى حجم التابلويد من ١٦ صفحة، وذلك تقدير توصلنا إليه بدراسة تقريبية للأسعار السائدة حاليا. وعن طريق إصدار هذا العدد يستطيع الشخص أن يضع اسمه على صدر الصفحة الأولى، بصفته مديرا عاما، أو ناشرا أو رئيسا للتحرير. وقد فعل كثير من العراقيين هذا الشيء نفسه، ولكنهم لم يصدروا أكثر من عدد واحد. ولذلك يمكن أن نقول أن وسائل الإعلام المطبوعة، حرة فى العراق، وليس أكثر من ذلك، لأن حرية بعضها فى التوقف أوسع من حريتها فى الصدور.

خلفية زيارة وفد المنظمة العربية لحرية الصحافة إلى العراق :

إقترحت على المنظمة العربية لحرية الصحافة فى مايو(أيار) ٢٠٠٣، إرسال وفد رفيع المستوى إلى العراق للتعرف على حال الصحافيين العراقيين وعقد لقاءات وفتح حوار معهم حول تأسيس وسائل إعلام حرة، مستقلة وديمقراطية فى عراق ما بعد صدام حسين. وقد وجد المقترح ترحيبا واسعا من المشاركين فى الندوة الدولية التى انعقدت لمناقشة قضية حرية وسائل الإعلام والمسؤولية والتى نظمتها بصفة مشتركة المنظمة العربية لحرية الصحافة ونقابة الصحافيين المصريين والإتحاد الدولى للصحافيين واستضافتها بالقاهرة نقابة الصحافيين المصريين فى الفترة ٥-٧ مايو(ايار) ٢٠٠٣.

وكانت القضايا التى سيثيرها الوفد مع الزملاء العراقيين هى تلك المتعلقة بأخلاق المهنة ومستويات الأداء المهنى وقواعد التنافس فى عراق ما بعد الحرب. وكانت خطة الوفد هى الإجتماع مع الصحافيين العراقيين العاملين فى مختلف فروع الإعلام من صحف وإذاعة وتلفزة، لتحديد مجالات التعاون فى المستقبل بين المنظمة العربية لحرية الصحافة والمنظمات الإعلامية العراقية. وكان متوقعا لذلك التعاون أن يشمل مجالات التدريب، العون الفنى، التعليم وترسيخ وتطوير مباديء ومفاهيم حرية التعبير.

كان وفد المنظمة العربية لحرية الصحافة أول وفد عربى يذهب إلى بغداد منذ نهاية الحرب هناك. وكان الهدف الواضح للوفد هو تعزيز مكانة الصحافيين العراقيين بعد سقوط صدام، والتضامن معهم فى نضالهم من أجل تأسيس وسائل إعلام حرة مستقلة ومد يد العون لهم فى ذلك الإطار.

أعضاء الوفد :

تجمع أعضاء الوفد فى العاصمة الاردنية عمان فى التاسع من يونيو (حزيران) ٢٠٠٣ وتحركوا إلى بغداد يوم العاشر من يونيو(حزيران). واقام الوفد ببغداد حتى يوم ١٧ من يونيو. وتكون الوفد من:

١- الأستاذ إبراهيم نوار، رئيس المنظمة العربية لحرية الصحافة، رئيسا للوفد.

٢- الأستاذة سهام بن سدرين، السكرتير العام، مرصد حرية الصحافة، تونس.

٣- الأستاذة مها الصالحى، صحافية مستقلة من البحرين.
٤- الأستاذ مصطفى الحسينى، صحافى مستقل، بيروت، لبنان.
٥- الدكتور هيثم مناع، رئيس تحرير "مقاربات"، باريس، فرنسا.
٦- الأستاذ يوسف فاضل، صحافى مستقل، برلين، ألمانيا.

دوافع وأهداف الزيارة :

كان الهدف الاساسى من زيارة الوفد هو الوقوف مباشرة على أوضاع وسائل الإعلام العراقية بعد نهاية الحرب. باعتبار أن تلك الرؤية العيانية ستكون نقطة الإنطلاق فى جهود المنظمة العربية لحرية الصحافة لإقامة علاقة من التعاون المثمر والخلاق مع الصحافيين العراقيين. وكان الوفد يرمى على وجه التحديد إلى القيام بما يلى من أعمال:

أ- الإستماع إلى الصحافيين العراقيين، وتسجيل آرائهم وملاحظاتهم حول دور نظام صدام حسين فى إفساد وسائل الإعلام العراقية والعربية.

ب- تسجيل آراء وملاحظات الصحافيين العراقيين حول الخسائر والدمار الذى ألحقته الحرب بوسائل الإعلام العراقية وأوضاعه الحالية بعد نهاية الحرب وفى ظل سلطة التحالف العسكرية.

ج- تبادل الآراء مع الصحافيين العراقيين حول وسائل واساليب إعادة بناء وسائل الإعلام العراقية على أسس تضمن لها الحرية والإستقلال والديمقراطية وروح التنافس الخلاقة.

د- تبادل الآراء مع الصحافيين العراقيين حول وسائل وأساليب إقامة نقابة الصحافيين العراقيين، أو منظمتهم المهنية، على اسس الديمقراطية وحرية الإختيار، لحماية حقوق الصحافيين وترقية مستويات الأداء الصحافى.

هـ- تحديد مجالات وميادين التعاون فى المستقبل وإقامة جسور التفاهم مع الصحافيين العرب ومع المنظمات الصحافية العالمية ومع كل الجهات المهتمة بتطوير وترسيخ الديمقراطية وحماية حرية التعبير.

ونسبة لقصر فترة الزيارة، حصر الوفد جهوده وعقد اجتماعاته فى بغداد دون غيرها، كما ركز مهامه على الصحافة المطبوعة دون سواها. واعتمد الوفد فى جمع معلوماته على الزيارات لدور الصحف والمطابع، والمقابلات مع اللجنة التحضيرية لإعادة تكوين نقابة الصحافيين العراقيين ومع ممثلى الأمم المتحدة فى بغداد. وتمكن الوفد من حضور مؤتمرين صحافيين عقدهما السلطة المؤقتة للتحالف. عقد الإجتماع الأول تشارلس هيتلى المتحدث باسم سلطة التحالف، بينما عقد الثانى السفير بول بريمر الحاكم المدنى للعراق.

وقبل نهاية الزيارة تمكن الوفد من تنظيم لقاء مع الممثل الخاص للأمم المتحدة بالعراق، المستر سيرجيو دى ميلو، حضره بالإضافة إلى أعضاء الوفد ممثلون للصحف العراقية. ومع أن الوفد التقى ببعض العاملين فى " شبكة الإعلام العراقية"،والتى تديرها قوات التحالف، إلا أن تلك اللقاءات لم تكن كافية لتقييم أداء تلك الشبكة.

الوضع القانونى للصحافة فى العراق :

سبقت الصحافة العراقية الدولة مرتين، مرة عندما لم تنتظر قيام هذه الدولة لتبدأ باكورة إنتاج صحفى متميز منذ صدور العدد الأول من صحيفة الزوراء فى ١٨٦٩/٠٦/١٥ ومرة ثانية عندما لم تنتظر إعادة البناء والحكومة الوطنية العراقية ليتجاوز أسماء ما صدر ويصدر من صحف فى أقل من ٥٠ يوما المائة صحيفة. لقد عبرت الصحافة العراقية، السرية منها والمرخص لها فى ظل الخلافة العثمانية، عن طموحات دولة دستورية تنهل من الثقافة العربية والثقافة الغربية، وخاضت الصحف عدة معارك ضد الاستبداد واستعباد المرأة والعصبية العشائرية والعنصرية مدافعة فى معظمها عن العدالة الاجتماعية والحريات الأساسية.

استعادت الصحافة العراقية أنفاسها بعد ثورة العشرين التى اضطرت قوات الاحتلال البريطانى إلى قبول مبدأ حكومة دستورية برلمانية وديمقراطية خاضعة للقانون منذ إعلان الملكية (٢٣ آب/أغسطس ١٩٢١)، وقد شكل القانون الأساسى لعام ١٩٢٥ أول تجربة دستورية اقتبست خطوطها العامة من التجربة البريطانية دون أن تمتلك القوى الاجتماعية-السياسية القادرة على إنضاج هذه التجربة من داخل المجتمع العراقى. ورغم موجات التقييد والتهدئة التى عرفتها الصحافة العراقية فى الحقبة الملكية، إلا أن الصحافة دفعت، دون شك، ثمنا غاليا لغياب الاستقرار السياسى وانعكاس ذلك على خوف السلطة التنفيذية من الرأى المخالف الحر. فقد بلغ عدد الوزارات العراقية حتى عشية ١٩٥٨، ثمانية وخمسين وزارة.

وقد كان لتوجهات الحكم الموالية للغرب فى حقبة صعود حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث أثرها على تعزز خط وطنى يركز على البعد الوطنى والاجتماعى ويعتبر الحريات المدنية والسياسية شعارا ليبراليا غربيا أكثر منه مهمة ديمقراطية مركزية من مهمات التنمية والتحرر الوطنى. ونجد ذلك واضحا عند جيل كامل من الصحفيين القوميين واليساريين الذين لم يعطوا لحرية الصحافة الأهمية التى تستحق، بل ولم يستنكروا، عشية قيام الجمهورية، ما تعرضت له الصحافة "الرجعية" أو "الموالية للاستعمار" أو "الليبرالية" أو "الفاسدة" من "أعداء الثورة" من عملية تصفية ومنع. فرغم حماية دستور ثورة ١٩٥٨ لحرية الرأى والتعبير فقد تكفلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة بزرع أجواء مخيفة للعمل الصحفى الحر.

وقد تابعت التجربة البعثية الأولى (١٩٦٣) خنق الصحافة المعارضة ويمكن القول أن تجربة الأخوين عارف بحكم غياب المشروع الإيديولوجى المتماسك، كانت متنفسا لبعض التجارب الصحفية التى لم تكن بعداء مباشر مع السلطة. وسواء من الناحية الدستورية أو من ناحية قانون الصحافة، أرخ وصول حزب البعث للسلطة فى ١٩٦٨ لحقبة جديدة أصبح المنطلق فيها توظيف الدستور والقوانين لخدمة الحزب والسلطة وعبادة الفرد، عوضا عن كونهما من ولخدمة الشعب.

نشر دستور السلطة الجديدة بالنداء رقم ٢٢٩٧ الصادر عن مجلس قيادة الثورة فى ١٩٧٠/٠٧/١٦. وهو يتكون من سبعين مادة وقد جرى تعديله من فوق بتواريخ ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٧، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨٢، ١٩٨٧.

تنص المادة ٢٦ من الدستور على أن يكفل حرية الرأى والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفق أغراض الدستور وفى حدود القانون. وتعمل الدولة على توفير الأسباب اللازمة لممارسة هذه الحريات التى تنسجم مع خط الثورة القومى التقدمى.

ولكن هناك قيدان جوهريان على حرية الصحافة فى الدستور نفسه :

- الأول انسجام الكلمة مع خط "الثورة القومى التقدمي" المعبر عنه فى الطابع الإيديولوجي للدستور من جهة، ومن جهة ثانية، ومنذ ١٩٧٤، وفق قانون الحزب الحاكم رقم (١٤٢) لعام ١٩٧٤ الذى يطلب من كل وزير أو هيئة إدارية أن تستخدم التقرير السياسى للمؤتمر الثامن القطرى لحزب البعث العربى الاشتراكى الذى يقود السلطة والدولة منهاجا ودليل عمل.(نجد نفس النهج فى المادة الثامنة من دستور حافظ الأسد فى سورية)
- الثانى قرارات مجلس قيادة الثورة التى لها قوة الدستور فى الواقع والمكانة. وقد نص فى المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات رقم ١١ لعام ١٩٦٩ على معاقبة كل من يهين رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أو مجلس قيادة الثورة أو حزب البعث أو المجلس الوطنى بإحدى الطرق العلانية بالسجن مدة لا تزيد على ٧ سنوات، والذى عدل فى ١٩٨٦/٦/٤ لتصل للسجن المؤبد ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة وتصبح الإعدام إن كان التهجم سافر وصريح ويقصد إثارة الرأى العام ضد السلطة.

وكان قانون المطبوعات قد سبق الدستور وصدر فى ١٩٦٨/١٢/٢٦ ملغيا قانون المطبوعات رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٤ مع النص على إلغاء كافة إجازات المطبوعات الدورية الممنوحة بموجبه (المادة ٣٢) وإلغاء كافة الإجازات الممنوحة لمراسلى الصحف أو المجلات أو وكالات الأنباء غير العراقية كذلك إلغاء كافة إجازات المطبوعات الدورية الممنوحة بموجب قانون المؤسسة العامة للصحافة. أى مصادرة كل حقوق العمل الصحفى المتواجد فى البلاد وفتح الباب لوسائل إعلام مرتبطة مباشرة بالسلطة يمكن السيطرة عليها. لم يعد إذن بالإمكان إصدار مطبوعة دورية دون موافقة وزارة الثقافة والإعلام، وهناك شروط مبالغ بها على مالك المطبوعة ورئيس التحرير ومادة النشر، وتحظر المادة ١٦ الكتابة فى ١٢ موضوعا، وتشترط المادة ١٧ الحصول على إذن من الجهات الرسمية فى سبعة مواضيع، وتمنع المادة ١٩ الصحافة الأجنبية إذا تطرقت لثمانية مواضيع.

وفى عام ١٩٨١ أعيد تنظيم وزارة الثقافة والإعلام بموجب القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨١ الذى ربط منذ المادة الأولى مهام الوزارة فى جميع ميادينها بمبادئ حزب البعث وأهداف ثورة ١٧-٣٠/تموز يوليو ١٩٦٨ ونشر فكر ومبادئ الحزب.

ومنذ ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٩٢ تسلم عدى صدام حسين منصب نقيب الصحفيين بالتزكية بعد انسحاب بقية المرشحين خوفا على حياتهم. ويمكن القول أن هذه الحقبة هى الأسوأ فى تاريخ الصحافة العراقية. فقد اختزلت المهنة فى الولاء العائلى والشخصى لأسرة صدام تحديدا، ولم يعد الحزب إلا الواجهة. وأنشأ عدى مركز تحقيق خاص بالصحفيين

والرياضيين وغيرهم من مؤسسات أشرف عليها، واختفى فى هذه المراكز عدد من الصحفيين الذين حرصوا على الحد الأدنى من عدم الابتذال، ولو راجعنا قوائم المنظمات العاملة فى حرية الصحافة لوجدنا اليوم أن من كان فى عداد المفقودين قد جرت تصفيته من قبل هذا المركز وغيره.

لأن قراءة متمعنة لقانون المطبوعات تظهر أنه لا يَصلح ولا يُصلح حتى كمرجع ويصعب الرجوع إليه للخروج بقانون عصرى يأخذ بعين الاعتبار ثورة الاتصال والقفزات النوعية على صعيد حماية حرية الصحافة والصحفيين. فهو يصلح كأنموذج لما يجب تجنبه وعدم الوقوع به من جرائم بحق الوعى المجتمعى والحريات الأساسية والبناء المدنى فى المجتمع.

لم ينتظر الصحفيون العراقيون قرار الأمم المتحدة لمباشرة حقهم الطبيعى فى صحافة حرة، انطلاقا من العرف الدولى الذى يعتبر الأساس فى كل ما يتعلق بحرية التعبير هو الإباحة إلا ما يحدد بقانون. وكون جملة القوانين المتعلقة بحرية التعبير والرأى ابنة النظرة التسلطية للنظام السابق وعبادة الفرد والإيديولوجية الاستئصالية، فهى بحكم الملغاة مع زوال من فرضها على الناس من فوق.

أعطى القرار ١٤٨٣ للوجود العسكرى لقوات التحالف صيغة منظمة تعطى السلطة (أى القوة المحتلة) صلاحيات دون أن تحرم شعب العراق حقين أساسيين:

الأول: حق الحماية فى ظل الاحتلال بالقانون الإنسانى الدولى (المادة الخامسة من القرار)

الثانى: الحقوق الأساسية التى تقرها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان لتوقيع وتصديق العراق على أهم مواثيقها وبشكل خاص العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (المادة الرابعة من القرار).

من هذا المنطلق، يمكن القول أن البروتوكول الملحق الأول يعتبر الصحفيين فى المادة ٧٩ أشخاصا مدنيين محميين بهذه الصفة ولهم الحق فى الحصول على بطاقة تشهد على هويتهم. وأن هذه الصفة تمنع أى حظر لهم من ممارستهم المهنة أو معاقبتهم، إلا وفقا للمادة الخامسة من اتفاقية جنيف الرابعة التى تنص على أنه "إذا اقتنع أحد أطراف النزاع بوجود شبهات قاطعة بشأن قيام شخص تحميه الاتفاقية فى أراضى هذا الطرف بنشاط يضر بأمن الدولة، أو ثبت أنه يقوم بهذا النشاط، فإن مثل هذا الشخص يحرم من الانتفاع بالحقوق والمزايا التى تمنحها هذه الاتفاقية، والتى قد تضر بأمن الدولة لو منحت" ثم تعدد المادة: الجاسوسية، التخريب، وجود شبهات قاطعة بشأن القيام بنشاط يضر بأمن دولة الاحتلال. وتشترط المادة التعامل الإنسانى فى التطبيق وفى حال الملاحقة القضائية الحق فى محاكمة عادلة قانونية. ولهذه المادة قراءة تعرف بالأمنية أبلغ تعبيراتها الاحتلال الإسرائيلى وقراءة حقوقية تطالب بها منظمات حقوق الإنسان.

أما بالنسبة لحرية التعبير فى الالتزامات الدولية للجمهورية العراقية فأهم نصوصها المادة ١٩ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذى وقعه كل من العراق والولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا:

"١- لكل فرد الحق فى اتخاذ الآراء دون تدخل.
٢- لكل فرد الحق فى حرية التعبير، وهذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات أو الأفكار من أى نوع واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود وذلك إما شفاهة أو كتابة أو طباعة وسواء كان ذلك فى قالب فنى أو بأية وسيلة أخرى يختارها.
٣- ترتبط ممارسة الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة (٣) من هذه المادة بواجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك، فإنها قد تخضع لقيود معينة ولكن بالاستناد إلى نصوص القانون، والتى تكون ضرورية:
أ- من أجل احترام حقوق أو سمعة الآخرين؛
ب- من أجل حماية الأمن الوطنى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق.

من الواضح أن هذه الأرضية القانونية تعطى الصحافة فى العراق فرصة هامة لإعادة البناء على أسس ديمقراطية تعددية وتقاليد جديدة. إلا أن هناك مخاطر بدأت تظهر من مخاوف عند سلطة الاحتلال من هذه الحرية ونتائجها على الوعى السياسى والمدنى بل دورها فى تعزيز الوعى الوطنى الديمقراطى فى العراق.

لقد شعرنا فى النقاش مع المتحدث باسم السفير بريمر والمؤتمر الصحفي الذى تلا ذلك حول المسلك الصحفي والمحاسبة باستعمال أسلوب القرار التنفيذى فى معالجة أية مشكلة تتعلق بحرية التعبير، انطلاقا من مخاوف يعطى كمبرر لها وجود أخبار غير صحيحة فى الصحف يمكن أن تحرض الناس بناء على معلومات كاذبة ضد قوات الاحتلال (اغتصاب نساء، سرقة ممتلكات، اعتداء على المواطنين الخ.)، كذلك أكد أكثر من مسؤول صحيفة تسلمه ملاحظة حول استعماله كلمة "احتلال" حينا أو حدة انتقاداته لقرارات "السلطة". ويمكن القول أن مظاهر سوء الإدارة والتصرف من قبل قوات الاحتلال توسع جبهة النقد والعداء لها يوما بعد يوم، ولا نستغرب أن تفرض "السلطة" كإجراء وقائى مقيدات خاصة سواء ضمن حالة طوارئ عامة أو قرارات استثنائية خاصة. إن اللجوء إلى أية إجراءات مقيدة لحرية الصحافة تناقض الخطاب اليومى لقوات الائتلاف حول بناء دولة ديمقراطية. كذلك التزامات هذه الدول ودولة العراق الخاصة بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان. فليس علامة ضعف أو مصدر خطر لقوات الاحتلال أن تلجأ لدعوى قضائية ضد أى ثلم أو نشر لمعلومات كاذبة، فى حين أن القرار الفوقى سيخلق حالة انعدام ثقة بين السلطة التنفيذية والسلطة الرابعة. وكون الدفة ترجح اللجوء إلى القرارات التنفيذية يصبح من المفيد تذكير الزملاء الصحفيين بحقوقهم والسلطة بواجباتها فى هذه الفترة المؤقتة الصعبة فى تاريخ العراق:

إن أى استعمال لصلاحيات استثنائية ضمن حالة الطوارئ أو الحكم الخاص تتطلب وفق المشرع الأمريكى والقانون الدولي:
١- مبدأ الإعلان بإجراء رسمي؛
٢- مبدأ الإشهار الفوري؛
٣- مبدأ وجود خطر استثنائي؛
٤- مبدأ النسبية وعدم تجاوز أضيق الحدود التى يتطلبها الواقع؛

٥- مبدأ عدم التمييز؛

٦- مبدأ عدم المس أو مبدأ التقيد بنواة الحقوق الصلبة أو الحقوق الأساسية؛

هذه النواة الأساسية تشمل فى العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأمريكى لحقوق الإنسان: عدم المساس بحق الاعتراف بالشخصية الحقوقية وحرية الضمير والدين. يضاف لذلك فى العهد الدولى منع السجن لتعهدات مدنية وفى الأمريكى منع المشاركة فى الحياة العامة.

إن خيار التوقيفات الإدارية للصحف والصحفيين موجود فى عدة أمثلة للاحتلال، وهو يخالف التقاليد الأمريكية التى أكدت منذ حرب التحرير الأمريكية للتخلص من الاحتلال البريطانى على الطابع غير القابل للتصرف فى حرية التعبير. ومن الضرورى فى حال عدم احترام القوات الأمريكية والبريطانية لهذه التقاليد، التحرك على الصعيد العالمى، بالتعاون مع منظمات حماية الصحفيين وحرية التعبير وحقوق الإنسان فى الولايات المتحدة وأوربة والعالم العربى لخلق شبكة تضامن مع التجربة العراقية الناشئة لحمايتها من جنوحات العسف التى يمكن أن تعتمد على الغموض فى بعض مواد اتفاقية جنيف الرابعة والتفسير الأمنى لمواد عديدة من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والفوضى التى تعيشها البلاد منذ ٩/٤/٢٠٠٣.

صناعة الصحافة العراقية :

خلال ٩ أسابيع إثر سقوط نظام الرئيس صدام حسين صدر فى مدينة بغداد وحدها نحو ٩٠ صحيفة، وفى النجف نحو ٣٠ صحيفة بخلاف ما صدر فى كردستان. (مرفق بيان بهذه الصحف) ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

أولا: صحف وافدة من الخارج (الزمان / سومر)، وتتميز بكل خصائص الصحافة الحديثة من حيث المحتوى والمهنية واستخدام التكنولوجيا والاتصالات وتعدد مصادر التمويل.

ثانيا: صحف أصدرها شبكة الإعلام العراقى تخضع لسلطة الإئتلاف المؤقتة التى تمولها.

ثالثاَ: صحف أصدرها وتمولها الأحزاب السياسية والقوى المتعددة التى ظهرت على السطح عقب سقوط النظام.

رابعاَ: صحف ذات انتماء عرقى تصدر فى منطقة كردستان (أبرزها التآخى والاتحاد) وهى سابقة فى صدورها على سقوط النظام.

خامساَ: صحف مستقلة أنشأها أفراد تتنوع مابين الصحافة العامة والسياسية والفنية والرياضية بما فيها الصحافة ذات التوجه الدينى.

وباستثناء ما يقل عن ١٠ صحف مما يطرح فى أسواق العاصمة العراقية، تتفق جميع الصحف فى الخصائص التالية:

الملكية والتمويل :

- للأحزاب والجماعات السياسية والعرقية والدينية وفردية. وفى معظم الأحوال يطلق المالك على نفسه صفة الناشر ويحتفظ برئاسة مجلس الإدارة ورئاسة التحرير، بصرف النظر عن سبق ممارسته للمهنه من عدمه أو خبرة فى هذا المجال.
- تفتقد الصحف الإعلانات وتعتمد فى إيراداتها بالدرجة الأولى على دعم المالك أو الناشر، ثم على إيرادات التوزيع، مما يعكس خللا فى اقتصاديات الصحف يهدد بطبيعة الحال الكثير منها بالإغلاق.

الرسالة الإعلامية :

- لا يتوافق محتوى الصحيفة مع ما تعلنه على صفحتها الأولى من شعارات وأهداف تتوخى أن تتضمنها رسالتها الإعلامية.
- اللجوء إلى نشر إشاعات ومواد تحريرية إخبارية مضللة وتحريضية.
- تفتقد الصحف الحزبية مفهوم التعددية فى الآراء التى تمثل اتجاهات مختلفة فى الصحيفة الواحدة، وتلجأ إلى التركيز على ما يهم الحزب ورموزه فقط وتجاهل التنظيمات والجماعات السياسية والعرقية والدينية الأخرى، وأحيانا تأليب الرأى العام ضدها، بما يعمق الطائفية فى المجتمع.
- انتهاج اسلوب تعظيم رئيس التحرير أو المسئول عن الصحيفة أو ناشرها بالعناوين الرئيسية والأخبار والصور، بما لا يعكس الأهمية النسبية لهذه المواد التحريرية للقراء والتوازن فى محتوى الرسالة الإعلامية، بما يمكن أن يؤدى فى نهاية المطاف إلى العودة إلى عبادة الفرد وإسباغ العصمة على تصرفاته وسلوكه ونشوء دكتاتوريات متعددة بدلا من التعديات التى هى أساس المناخ الديمقراطى.
- اللجوء إلى الأسلوب التعبوى أو المنبرى أو الخطابى التحريضى أو الفوقى فى إيصال الرسالة الإعلامية.
- تلجأ الصحف فى صفحاتها الأولى إلى العناوين الممتدة (المانشيتات) التى لا تعكس سوى الإثارة والمبالغة والتحريض لجذب انتباه القارئ، دون أن يكون فى المحتوى ما يمثل الثقل لاختيار هذه العناوين.
- التباكى على الماضى الذى سبق فترة نظام الرئيس صدام حسين، وإعادة البحث عن الرموز السياسية ومحاولة إعادة الاعتبار لهم، ومنهم الملكيون والرئيس عبد الكريم قاسم وغيره.
- التحفظ فى استخدام حرية التعبير أو توجيه النقد البناء لسلطة الإئتلاف المؤقتة، واللجوء إلى أسلوب المناشدة والترجى والاستجداء، للتعامل مع ما يواجهه المجتمع العراقى من مشكلات بعد سقوط النظام السابق، (يستثنى من ذلك الصحف ذات التوجه الديني).
- تعمد استخدام صور النساء وشبه العاريات فى الصفحات الأخيرة والداخلية فى معظم الصحف، باستثناء أغلب الصحف ذات التوجه الدينى.
- عدم صدور صحف تمثل توجهات دينية غير إسلامية.

المحتوى والتبويب :

- تتداخل محتويات أقسام الصحيفة بحيث لا يتفق كل قسم مع تصنيف المواد التحريرية وتبويب الصحيفة الذى يفترض أنه حدد مسبقاً.
- تتنوع المادة التحريرية بتبويبها وفق الأقسام المتعارف عليها مثل: سياسة/ اقتصاد/ أخبار وتقارير/ رأي/ دين/ ثقافة/ رياضة/ أخبار خفيفة. وتغيب الأساليب الإبداعية فى التبويب وتسمية الصفحات والأبواب والمقالات.
- تفوق مادة الرأى على ما عداها من مواد تحريرية، والتدخل بالرأى عند صياغة الخبر وتعمد توجيه القارئ فى الأخبار مما يبعد التغطية الإخبارية عن الموضوعية ويجعل التحيز طاغيا عليها.
- تفوق المواد التحريرية التاريخية والتى تركز على النظام السابق وجرائمه عن ٥٠% مما تنشره هذه الصحف.
- لعدم وجود مصادر للأخبار (وكالات أنباء أو إنترنت)، تلجأ الصحف إلى الاقتباس والنقل عن صحف أجنبية أو عربية وإذاعات ومحطات تلفزيونية. وأحيانا تذكر المصدر وتتجاهله فى معظم الأحوال. وفى كل الحالات يتم النشر لمواد غير آنية (قديمة) بما يفقده "الجدة" العنصر الأول فى العملية الإخبارية.
- عدم خضوع النشر فى الصفحة الأولى للمعايير المتعارف عليها مهنيا ووفق قاعدة الأهمية النسبية، إلى جانب تغليب العامل التوجيهى على الإعلامى.
- عدم توفر مراسلين خارج العاصمة بغداد لتغطية أخبار المناطق الأخرى.

المهنية فى التحرير والإخراج :

- افتقاد عناصر رئيسية فى الصياغة الصحفية للأخبار، مثل الإسناد والمكانية والزمنية والدقة، وترتيب عناصر الخبر وفق الأهمية النسبية لهذه العناصر.
- كثرة المواد المطولة وندرة المواد المعلوماتية، واللجوء إلى الإنشاء والاستطراد، وعدم الإيجاز لإيصال المعلومة بما يترتب على ذلك من استغراق وقت أطول فى التعرض للمادة الصحفية للتمكن من استيعاب الرسالة الإعلامية، أو الانفضاض عنها.
- كثرة الأخطاء المهنية فى كتابة المقدمات والعناوين فى معظم الأنماط الصحفية: الخبر، التقرير، التعليق، المقال، التحقيق.
- افتقاد التحليلات والتحقيقات للمعايير المتعارف عليها مهنياً.
- الخلط بين التقرير الإخبارى والتحقيق الصحفى.
- تفتقد الحوارات إلى الأسئلة والمواجهة التى يمكن بها استخراج المعلومات من المتحاور معه، بخلاف تلك التى يريد هو أن يفصح بها.
- تتفاوت جودة الأخراج / الورق / الطباعة، من صحيفة إلى أخرى.

- يتسم الإخراج بالعشوائية وعدم الالتزام بالأصول والقواعد المتعارف عليها مهنياً، وعدم الحرص على خلق أو الحفاظ على هوية أو شخصية إخراجية للصفحة الواحدة أو للصفحات وفق التقسيم والتبويب.
- سوء التعامل مع الصورة كمحتوى تحريرى قائم بذاته أو باعتبارها جزءا من المادة التحريرية التى تتضمنها.
- عدم توفر مصادر خاصة للصور وللجوء إلى النقل من صحف ومجلات أخرى بما يؤدى فى النهاية إلى تشوه الصورة عند إخراجها أو التعامل معها فنيا فى برامج النشر المستخدمة أو عند الطباعة.
- تفتقد الصحف تأهيل العاملين فيها على أدوات النشر الإلكترونى وتلجأ إلى المكاتب الفنية الخارجية والمطابع لتقوم بهذا الدور نيابة عنها.

المطابع :

- توجد فى مدينة بغداد نحو ٢٠ مطبعة، تفتقد جميعها برامج النشر الإلكترونى الحديثة وماكينات الطباعة المتطورة، على أن الطاقة الإنتاجية لهذه المطابع يمكن أن تستوعب الكميات المطبوعة من الصحف وذلك لعدم ثبات دورية الصدور وعدم الالتزام بيوم محدد للتواجد فى الأسواق، فالأمر متروك لظروف العمل فى المطابع.

التوزيع :

لا تحدد أغلب الصحف سعراً لبيع النسخة وتترك الأمر لباعة الجملة وللباعة الجائلين التحكم فى سعر البيع بما يحقق لهم هامش الربح الذى يرتضونه وهو بطبيعة الحال خارج عن سيطرة أو تدخل الناشر أو آية جهة أخرى منظمة لتسويق الصحف.

هموم الإعلام العراقي :

غياب الأمن والخوف على سلامة الصحافيين والاطر القانونية، ومستويات الأداء المهنى وأخلاقيات المهنة، من بين الهموم والمصاعب الكثيرة التى تنتصب فى وجه الصحافيين العراقيين. ولعل أهم المصاعب و المخاطر هى التالية :

١- البطالة :

نسبة لأن وسائل الإعلام العراقية كانت خاضعة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لسيطرة الدولة، فقد كان من النتائج المباشرة لسقوط النظام سيادة الفوضى الشاملة. إنهار مركز التوجيه والقيادة، توقف التمويل، واصاب وسائل الإعلام شلل كامل من جراء غياب التوجيه وفقدان الإتجاه. وكانت نتيجة القرار الذى اصدرته سلطة التحالف المؤقتة بإلغاء وزارة الإعلام أن أصبح نحو ٦٨٠٠ من المستخدمين لديها، بين عشية وضحاها، وحقا لا مجازا، عاطلين عن العمل. وكانت الوزارة تشرف مباشرة على خمس صحف يومية، فضلا عن وكالة الأنباء العراقية ومحطتى الإذاعة والتلفزيون. كما كان عدى صدام حسين يسيطر بدوره على حوالى ٣٠ صحيفة ومجلة، شرد موظفوها بنفس الطريقة.

عندما أصدر السفير بريمر أمره الإدارى بإلغاء وزارة الإعلام والوكالات والأقسام التابعة لها، لم يتضمن ذلك الأمر اية موجهات حول وظائف بديلة للمستخدمين بالوزارة ووكالاتها وأقسامها، بل لم يشر حتى إلى اية ضمانات أن هؤلاء يمكن أن يتلقوا مرتباتهم ولو لبعض الوقت. وهم ليست لديهم أية فكرة عما يجيء لهم المستقبل ولا يعرفون كيف يوفرون احتياجات أسرهم.

قال أحد هؤلاء الموظفين: " نحمد الله على أن نظام صدام حسين وزع مؤونة ثلاثة أشهر مقدما قبل الحرب مباشرة."

والمؤن الضئيلة التى بقيت لهم حاليا لا تتعدى بأية حال من الأحوال منتصف شهر يوليو (تموز). وليس غريبا أن يتنامى شعورهم بالإحباط يوما إثر يوم، وأن يتحولوا بالتدريج إلى إحتياطى محتمل لعدم الإستقرار والفوضى التى تطل براسها فى كثير من أنحاء البلاد.

أثناء زيارته للعراق، تسلم وفد المنظمة العربية لحرية الصحافة شكاوى من العاملين السابقين بصحيفة العراق اليومية (١٥٠ صحافيا) ومن العاملين بصحيفة ميسان الاسبوعية (٤٠ صحافيا) والعاملين بدار نشر الثورة (٢٥٠ من الصحافيين والفنيين والإداريين). المطالب المشتركة بين كل هذه الشكاوى هى إستعادة الوظائف، دفع الأجور (لم يتسلم هؤلاء اية أجور منذ أبريل ٢٠٠٣)، والسماح بعودة صحفهم إلى الصدور تحت القوانين مع وضع ضمانات من جانبهم باتباع التوجيهات السياسية الجديدة. وقد عبر العاملون فى هذه العرائض عن إدانتهم لسياسات حزب البعث ونادوا بمحاكمة أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الشعب العراقى وضد زملائهم فى المهنة. وقالوا أن الأوضاع التى يعانون منها حاليا ليست عادلة، وأنهم ينظرون إلى أنفسهم كضحايا لنوع مرفوض من العقاب الجماعى.

وجدير بالذكر أن الصحف التى أسسها القطاع الخاص والأحزاب السياسية وشبكة وسائل الإعلام التى أنشأها سلطة التحالف، لم تتمكن جميعها من استيعاب اعداد كبيرة من الصحافيين، ولم تساعد بالتالى فى رفع المعاناة عن كواهل الصحافيين غير العاملين. ومن كل ذلك يمكن القول أن البطالة هى المشكلة الأولى دون منازع بالنسبة للصحافيين العراقيين.

٢- الأجور ومستوى المعيشة :

انخفض مستوى معيشة الشعب العراقى إلى مستويات أقل من كل الدول المجاورة للعراق. وقد أدت عقود من الحروب وعسكرة البلاد من قبل صدام، وأكثر من عقد كامل من المقاطعة الإقتصادية والحصار من قبل المجتمع الدولى، إلى إشاعة الفقر وتدهور مستوى الحياة وتدنى الخدمات العامة.

وتدل إحصائيات الإقتصاديين العراقيين على أن صدام كان يخصص أقل من ٥٠% من عائدات النفط للتنمية والخدمات العامة والإنفاق العام من قبل الدولة، بينما يذهب أكثر من ٥٠% من هذه العائدات إلى الإنفاق العسكرى. ومن أجل إلقاء اللوم على الولايات المتحدة والمجتمع الدولى، لجأ صدام حسين إلى تجويع شعبه وإفقاره. كان يخصص أقل من ٢٥% من عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء لشراء المواد الغذائية. وكان توزيع الأغذية مسيطر عليه كليا من قبل حزب البعث وغيره من المنظمات التى تدين بالولاء لصدام حسين وولديه عدى وقصى. وتعطى المواد الغذائية لهذه المنظمات ثمنا لولائها.

وبوصفهم جزء من الشعب العراقى، لم يكن الصحافيون العراقيون إستثناء فى هذا الوضع. فقد تمكن أولئك الذين عبروا عن ولاء أكبر لصدام وولديه، من الحصول على أنصبة تناسب ولاءهم من المواد الغذائية والترقيات وزيادات الأجور. وقد اختار بعض الصحافيين التخلى عن وظائفهم وممارسة البيع بالمفرق فى شوارع بغداد، بدلا عن تأييد صدام. كما تخلى أحد الذين استمع الوفد إلى شهاداتهم، عن وظيفته ككاتب لبيع ألعاب الأطفال. وفصل عدد كبير من الصحافيين أو نقل إلى وظائف أدنى فى جهاز الدولة.

ولم يشهد الوضع تحسنا يذكر حتى الآن. وكيف ينبغى له أن يكون ما دام مئات الصحافيين قد فقدوا وظائفهم دون أن يجدوا وظائف بديلة عنها؟ أما المحظوظون الذين وجدوا أعمالا بديلة، فإنهم يتلقون أجورا أدنى بكثير من مخدميهم الجدد، مما كانوا يتقاضونه من عملهم السابق فى الصحافة العراقية. إن أجر الصحافى يمكن أن يتدنى بحيث لا يتعدى ٢٠٠ دولار فى الشهر. وقد أصبنا بصدمة حقيقية عندما علمنا أن اجور بعض الصحافيين لا تتعدى ١٥ دولارا فى الشهر. وحكى لنا أحد الصحافيين أن مخدمه الجديد بالقطاع الخاص نصحه بمحاولة الحصول على مرتبه من العمولات التى يمكن أن يتحصل عليها من الإعلانات التى يبيعها لزبائن الصحيفة.

من الناحية الأخرى يتقاضى الصحافيون الأجانب العاملون بالعراق مع وسائل إعلام عالمية مثل بى بى سى، ووكالة رويترز وسى إن إن، أجورا أعلى من الأجور العادية المنصوص عليها فى شروط خدمتهم. ويتقاضى الصحافيون العراقيون العاملون مع وسائل إعلام دولية حوالى ٥٠٠ دولار فى الشهر. وقد قيل لنا فى واحدة من الحالات ان الصحافى العراقى الذى يعمل لدى مؤسسة إعلامية عالمية يمكن يصل أجره إلى ١٠٠٠

دولار فى الشهر. وتقدم بعض المؤسسات الإعلامية العراقية الجديدة التى ترغب فى إغراء الصحافيين العراقيين العاملين بالخارج ليعودوا إلى بغداد، اجورا تصل إلى ١٠٠٠ دولار فى الشهر، وهو بالنسبة لهؤلاء أجر متدن وغير جذاب. ولذلك لم تتلق هذه المؤسسات استجابة من هؤلاء الصحافيين.

وفى الوقت الذى انهار فيه اتحاد الصحافيين العراقيين، وأنعدم أى إطار قانونى لوضع حد أدنى للأجور بالنسبة للصحافيين، تصبح قضية تكوين إتحاد جديد للصحافيين من أهم القضايا المطروحة على جدول الأعمال حاليا. ومن أهم المنافع التى يمكن أن يجلبها تكوين الإتحاد، وضع نموذج لاتفاقية تحكم علاقات الدور الصحافية أو تكوين آلية للتفاوض الجماعي بين الصحافيين ومخدميهم، تضطلع بحل مشاكل الأجور و المعاشات والإجازات وشروط العمل والسلامة.

٣- المستويات المهنية :

كثيرون هم الصحافيون العراقيون ذوو المؤهلات العالية والكفاءات النادرة والخبرات الطويلة المتشعبة. وقد تحصل كثير من الصحافيين العراقيين على خبرات واسعة من خلال عملهم بالخارج خلال العقود القليلة الماضية. وينطوى كثيرون من الصحافيين العراقيين الشباب الذين لم يغادروا بلادهم، على مواهب كبيرة، وينتظرهم مستقبل واعد وباهر إذا وجدوا الرعاية والإهتمام والعون. ومع أن الصحافة العراقية غشيها التردى وكثير من الإنحطاط على يدى صدام حسين وتحت حكمه، إلا أن لها تاريخا مجيدا من التقاليد اللبرالية فى الفترة ١٩٢٠ وحتى ١٩٥٧. ولكن الصحافة العراقية انقطعت فى عهد صدام عن كل العالم، وخضعت خضوعا كاملا لسيطرة الدولة وفقدت بالتالى حريتها واستقلالها. هذه هى أهم العوامل التى تحدد حاليا مستويات الأداء المهنى فى وسائل الإعلام العراقية، لفترة ما بعد سقوط نظام صدام حسين.

وما تزال وسائل الإعلام العراقية تعانى من الشبح المخيف لنظام صدام حسين. وقد كان الطلاب فى أقسام وكليات الدراسات الإعلامية، يجرى اختيارهم على اساس سياسى، ويعين معلموهم على اساس الولاء لحزب البعث، كما تخضع صياغة مقرراتهم نفسها لسيطرة الحزب. وكانوا يعملون بعد تخرجهم فى ظروف تكبلها القيود الثقيلة التى تفرضها الدولة، كما كان الولاء الذى لا يتزعزع لصدام حسين وابنيه هو ضمانتهم الوحيدة للترقى. كانت تلك هى الرحلة الحتمية التى كتبت على كل صحافى عراقى خلال العقود الثلاثة الماضية. وخلال هذه الفترة المظلمة التى مرت بها الصحافة العراقية، لم تكن وسائل الإعلام العراقية سوى آلة ضخمة للدعاية، محرومة مع ذلك من كل التطورات والإنجازات التقنية وكل السوفتوير المتقدم للنشر والبث، هذا إذا لم نرد أن نتحدث عن جهلها بالمدارس الفكرية الجديدة التى شهدت ازدهارا غير عادى فى كل أنحاء العالم.

لرفع مستوى الصحافيين العراقيين إلى مصاف زملائهم على مستوى العالم، فإنهم يحتاجون إلى برامج التدريب، وبرامج تعلم اللغات الأجنبية، وبرامج تعلم الكمبيوتر، والسوفتوير المناسب لكل ذلك، والتعليم والتدريب الواسعين فى كل المجالات الصحافية، والزيارات لدور الصحف ووسائل الإعلام الأجنبية (يمكن إدخال برامج التوأمة والتبادل الثقافى بوصفها نشاطات مفيدة لكل الأطراف المشاركة فيها.) وإصلاح مقررات الإعلام فى

الجامعات والكليات العراقية. وربما يحتاج الصحافيون العريقون إلى برامج تجدد معلوماقم حول الصحافة الحديثة، بينما يحتاج ناشئة الصحافيين إلى تدريب أكثر عمقا وعمومية وشمولا. وينبغي أن تشمل هذه البرامج ما يلي: المبادئ الأولية للصحافة، حرية التعبير، أخلاق المهنة، وقوانين ولوائح الإعلام، المهارات الكتابية، النقل الموضوعي للأخبار، صحافة التحقيقات، الراى والتعليق، التصميم، الإنتاج، العلاقات الصناعية والإدارة.

٤- تأثير الأحزاب السياسية والمجموعات الدينية :

كانت وسائل الإعلام تحت حكم صدام، كما سبقت الإشارة، تحت السيطرة الكاملة للسلطة. وقد فتح سقوط النظام الطريق واسعا لحرية الصحافة ووسائل الإعلام. ولكن الوضع الحالى ربما يحمل دلالات مختلفة جدا، ويشهد بروز الأحزاب السياسية والمجموعات الدينية باعتبارهم السادة الجدد فى مجال الصحافة والإعلام. وقد ارتكبت سلطة التحالف المؤقتة خطأ آخر عندما خلقت ماكينة إعلامية جديدة سمتها شبكة الإعلام العراقية ووضعتها تحت تصرفها الكامل. وتعكس كل وسائل الإعلام الحالية، من إذاعة وتلفزيون وصحف، صوتا واحدا. ويبقى خافتا فى هذه الظروف صوت التعددية والتنوع واختلافات الرؤى ووجهات النظر. ولا بد من البحث عن الوسائل الكفيلة بتقوية رؤساء تحرير الصحف ومقدمى البرامج ومديرى غرف الأخبار، فى وجه الضغوط الهائلة التى يتعرضون لها من رؤسائهم السياسيين.

من المهم جدا فصل شبكة الإعلام العراقية عن سلطة التحالف المؤقتة. ويمكن لهيئة عالمية (على مثال هيئة الإذاعة البريطانية مثلا) أن تدير الشبكة بصورة مؤقتة،وفق برنامج واضح لجعلها هيئة مستقلة عن السلطة. وربما تكون صيغة هيئة الإذاعة البريطانية نفسها (التمويل العام، الإستقلال السياسى والمسؤولية تجاه الشعب) هى الأنسب للشبكة الإعلامية العراقية.

وسائل الإعلام التابعة للأحزاب السياسية تمثل واقعا لا يمكن تجاهله أو منعه أو مكافحته. وما يحتاجه هذا القطاع الإعلامى هو أن يكون منفتحا ومتعددا. ولكن التعددية ينبغى أن تبدأ فى غرفة الأخبار. فالصحافة الطائفية ضارة جدا ويمكن أن تسحق شعور الفرد بالإنتماء إلى وطن واحد هو العراق، بكل ما ينطوى عليه من تنوع وتعددية ثقافية ودينية وسياسية.

٥- إنعدام الإطار القانونى :

القوانين القديمة التى ظلت تحكم وسائل الإعلام تحت حكم صدام حسين ولت إلى الأبد. ولكن الصحافيين العراقيين وقادة وسائل الإعلام العراقيين لم يقدموا أية مبادرات جادة لصياغة القوانين الجديدة التى يمكن أن تحكم أداء الصناعة الإعلامية فى هذه الظروف الجديدة. ذهب كذلك ذلك القانون الذى كان يحكم اتحاد الصحافيين العراقيين. ومع أن النظام القديم كله قد سقط، إلا أن الصحافيين العراقين لم يتغلبوا بعد على حيرقم واضطرابهم. فهم راغبون فى إقامة إتحادهم ولا يبدو عليهم أنهم واعون بأن القانون القديم (القانون رقم ١٧٨\ ١٩٦٩) لا يمكن أن يكون أساسا لأتحاد جديد. وفى أجتماع مع

اللجنة التحضيرية لتكوين إتحاد الصحافيين العراقيين (١٥,٦,٠٣) قال بعض أعضائها أن القانون لا يمكن إستبداله إلا بقانون آخر. ولم يفكر أغلبية أعضاء اللجنة فى صياغة مسودة دستور وتقديمها إلى إجتماع عام طارئ، وإقامة الإتحاد الجديد على هذا الأساس بعيدا عن أى نوع من السيطرة الحكومية.

أصدرت عملية أثينا (أثينا ١-٣ يونيو ٢٠٠٣) مسودة ممتازة لإطار قانونى إعلامى، متضمنة مشروع قانون وميثاقا للشرف الصحافى. المشكلة الوحيدة فى هذه المسودة أنها لا يمكن فرضها بالقوة على الصحافيين العراقيين، بصرف النظر عن مزاياها المتعددة. إذ لا بديل لأن يبذل الصحافيون العراقيون جهدا ضخما فى صياغة الاساس القانونى لوسائل الإعلام العراقية. ويمكن للوثائق التى صيغت بأثينا أن تقدم لهم مساعدات لا حصر لها فى إنجاز هذه المهمة. ويمكن لوثائق متعددة من أقطار أخرى أن تمدهم بأفكار جديدة وتصورات مبدعة. كما يمكن للصحافيين العراقيين أن يحصلوا بمساعدة المنظمة العربية لحرية الصحافة، وأتحاد الصحافيين العرب، والإتحاد الدولى للصحافيين، على كل الوثائق المطلوبة والمناسبة من كل أنحاء العالم. وهذه مهمة عاجلة لا تحتمل الإبطاء.

إتفقت المنظمة العربية لحرية الصحافة مع اللجنة التحضيرية لاتحاد الصحافيين العراقيين، على تكوين لجنة مشتركة تقدم أفكارا حول صياغة دستور جديد للإتحاد وستحاول هذه اللجنة المشتركة وضع خطة شاملة لإقامة الإتحاد على أسس الحرية والديمقراطية.

٦- إفتقار المجال الإعلامى لوسائل الإنضباط الذاتى :

مع أن العراقيين نالوا حق الطباعة والنشر والتوزيع لمختلف المطبوعات، والحق فى الإذاعة والبث، إلا أن هذه الحقوق لم تنشأ معها قوانيين وإجراءات تحدد المسؤولية وتحول دون إساءة استخدام هذه الحقوق أو استخدمها ضد الديمقراطية. ويعتبر غياب هذه المبادىء الخاصة بالإنضباط الذاتى وغياب الإجراءات والمؤسسات، واحدا من عدة أخطار يمكن أن تهدد حرية الصحافة فى العراق. ولكن فرض القوانين والمراسيم، كما فعل حاكم السلطة المؤقتة يوم ١٢ يونيو(حزيران)، ليس هو الطريق الصحيح لتنظيم وسائل الإعلام العراقية. من الخطأ كذلك افتراض أن الصحافيين العراقيين سيلتزمون بقرارات يصوغها آخرون بالإنابة عنهم. إن المنهج الصحيح هو إقناع الصحافيين العراقيين أنفسهم بتدشين عملية يؤسسون من خلالها وبشكل طوعى، القوانين والإجراءات والنظم ويقيمون المؤسسات التى من شأنها ضمان إستقامة ومسؤولية ومصداقية وسائل الإعلام العراقية.

٧- تكوين إتحاد الصحافيين العراقيين :

إن تكوين إتحاد الصحافيين العراقيين ينتصب كأكبر التحديات التى تواجه هذه المهنة وأصحابها. وقد تاسس هذا الإتحاد عام ١٩٥٩ ولعب دورا كبيرا فى تطور الصحافة العراقية، وذلك حتى إستيلاء حزب البعث على السلطة فى العراق عام ١٩٦٨. وكانت أولى الخطوات لتدمير دور الإتحاد المستقل هو القانون الذى اصدره مجلس قيادة الثورة

العراقى لوضع الإتحاد تحت قبضة الدولة. وظل الإعلام العراقى يخضع منذ حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، للسيطرة الخانقة لعدى صدام حسين، الذى " انتخب" رئيسا للإتحاد.

وقد نجح الصحافيون العراقيون الأكراد فى إقامة إتحادهم فى شمال البلاد. كما أنشأ الصحافيون والكتاب العراقيون فى المنفى مؤسساهم الخاصة. ولدينا الآن ثلاث هيئات على الاقل، عليها أن تعمل مع بعضها البعض لإعادة تكوين إتحاد الصحافيين العراقيين، وبصورة ديمقراطية وحرة. فالإتحاد الجديد يجب أن يشمل أغلب الصحافيين العراقيين، ونعنى بهذا إتحاد الصحافيين الأكراد، إتحاد الصحافيين والكتاب بالمنفى، والصحافيين العاملين الذى ينتمون إلى إتحاد الصحافيين العراقيين.

وحسب الإحصائيات التى ذكرت فى الإجتماع الذى عقدناه مع الصحافيين المستقلين وأعضاء اللجنة المؤقتة، لبحث قضية تكوين الإتحاد، فإن الصحافيين العاملين يبلغ عددهم ١٤٠٠ صحافى وليس ٦٠٠٠ كما سمعنا قبل زيارتنا. (وهذا العدد يشمل أولئك الذين صاروا أعضاء منذ تأسيس الإتحاد، أى دفعوا اشتراكاقم وسجلوا اسماءهم كصحافيين عاملين حتى يناير (كانون الثاني). وبالطبع فإن هذا السجل يجب مراجعته وتنقيحه حسب المباديء التى يتفق عليها الصحافيون العراقيون أنفسهم. وإذا كان من بين الصحافيين العراقيين من تواطأ مع نظام صدام بصورة سببت اضرارا مهنية أو شخصية لبعض زملائهم، فإن هؤلاء يجب أن يقدموا إلى العدالة. ولكن يجب ألا يفقدوا عضويتهم ما لم تثبت لجنة محاسبة منتخبة من قبل الصحافيين العراقيين أنفسهم أهم مذنبون. وفى نفس الوقت يجب الا يسمح لهم بخوض إنتخابات مجلس الإتحاد إلا بعد أن تثبت براءقم.

ألغى القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦٩، الذى اصدره مجلس قيادة الثورة للإتحاد القديم، وكان منذ البداية مفتقرا تماما إلى الشرعية. وعلى الصحافيين العراقيين أن يتفقوا على دستور جديد، وعلى سجل جديد للصحافيين وأن يكونوا لجنة إنتقالية تشرف على إنتخابات المجلس الجديد. ويمكن للصحافيين العراقيين أن يقرروا كذلك إنشاء عدد من المؤسسات أو الإتحادات، وليس فقط اتحادا واحدا للصحافيين. والمهم أن تقوم هذه المؤسسات كلها على اساس الديمقراطية، وحرية الإختيار، وعلى الحق فى تكوين مؤسسات مهنية مستقلة.

٨- أمن وسلامة الصحافيين والمؤسسات الإعلامية :

سلامة وأمن الصحافيين تعد من الحقوق الأساسية. ولا ينبغى لصحافى أن يعمل فى جو يسوده الخوف. وبسبب من إنعدام القانون فإن الصحافيين يمكن أن يقتلوا أو يجرحوا أو يهددوا، كما يمكن أن تصبح المؤسسات الإعلامية هدفا للعدوان وهب وسرقة الممتلكات. وقد أبلغنا السيد فلك الدين كاكائى، رئيس تحرير صحيفة التآخى، أثناء زيارة الوفد، أن مقرهم تعرض للهجوم ثلاث مرات. وفى أثناء أحد هذه الهجمات فقد إثنان من حراسهم حياقم.

وفى حادثة أخرى أبلغنا السيد قيس العزاوى، رئيس تحرير صحيفة الجريدة، أن كميات كبيرة من أحد أعداد الصحيفة ضاعت (سرقت إذا شئنا الدقة) أثناء التوزيع. وقام موزع آخر غير معتمد رسميا ولا علاقة له بالصحيفة، ببيع الأعداد المفقودة فى الشوارع.

وسمعنا بعد مغادرة وفدنا للعراق، أن صحيفة منظمة الوفاق الوطنى "بغداد" هاجمتها عناصر مجهولة الهوية. ومن الواضح ان حظر التجول الذى يبدأ الساعة ٢٣ ويستمر حتى الساعة الرابعة من صباح اليوم التالى، له آثار سلبية على الصحف. فهى مضطرة كلها أن تنهى عملها الصحافى فى وقت مبكر حتى تتفادى خرق الحظر، كما أن مستويات السلامة متدنية جدا أثناء ساعات الحظر.

إن أمن سلامة الصحافيين والشركات الإعلامية، جزء لا يتجزأ من أمن وسلامة المواطن العراقى. وهذا مرتبط بالطبع بالقضية الرئيسة الخاصة بالقانون والنظام. ولعل المهمة الكبرى التى تواجه سلطة التحالف المؤقتة هى استعادة القانون والنظام، وإعادة الأمن والطمأنينة إلى شوارع بغداد. وليس ثمة شك أن الفشل فى الإضطلاع بهذه المسؤولية سيعنى الفشل الكامل فى مهمة إعادة بناء عراق ما بعد صدام حسين.

٩- مشاكل الطباعة والتوزيع :

تعتمد الصحف والمجلات التى تصدر حاليا فى العراق على كميات الورق والأحبار التى بقيت فى مخازن الصحف ودور النشر المرتبطة بالنظام السابق. وقد وصلت الماكينات إلى درجة كبيرة من البلى بعد سنوات المقاطعة وبفعل الإهمال. وينتاب الناشرين واصحاب المطابع قلق شديد لغياب آلية محددة تسمح لهم بالحصول على الكميات المطلوبة من الورق والأحبار والماكينات والسوفتوير وتأمين الإحتياطى الضرورى لانتظام الصدور والعمل. ومع أنه يمكن الحصول على كميات جديدة من هذه المواد من سوريا أو تركيا، إلا أن أنعدام الموارد والتمويل المصرفى والنظم التجارية الصحيحة، يمكن أن يؤدى إلى نشوء سوق سوداء فى ورق الطباعة وغيره من المواد.

هناك حوالى ١٨٠ مطبعة بالعراق، ٢٠ منها ببغداد. ويسيطر على أصحاب كل هذه المطابع قلق عميق حول ما يمكن أن يحل بهم فى مستقبل يجهلونه ولا يسيطرون عليه. وهم يعقدون حاليا لقاءات فيما بينهم لإنشاء رابطة تدافع عن مصالحهم.

نتيجة لتدهور نظام التوزيع القديم، صارت الصحف تعتمد على نظام جديد، إذ يعقد يوميا فى تمام الساعة الرابعة صباحا، مزاد للبيع بالجملة فى شارع السعدون الشهير فى قلب بغداد. ويقوم وكلاء كبار الموزعين بإحضار الصحف والمطبوعات من المطابع إلى هذا الموقع حيث يجيء موزعون صغار من كل أنحاء البلاد. ولا تحمل أغلب الصحف أسعارا على صفحاتها الأولى، ولذلك تكون أسعار المزاد خاضعة للمنافسة. وجرت العادة على أن يحصل الموزعون المتوسطون والصغار على عمولة، ويمكن شراء الصحيفة التى تباع فى الشارع ب ٢٥٠ دينارا عراقيا، بمبلغ ١٥٠ دينارا فى المزاد. ولكن اسعار الصحيفة الواحدة تختلف من عارض إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، بناء على قوة أو ضعف الطلب.

غياب القانون والنظام، وانعدام القواعد والنظم، واختفاء المنافسة العادلة، كلها عوامل تؤثر على توزيع الصحف. وهناك دار توزيع واحدة فى بغداد تسيطر على السوق سيطرة كاملة. وهذه الدار يمكن أن تقبل أو ترفض توزيع مطبوعة معينة. وقد تسلمنا تقريرا من أحدى المطبوعات فى بغداد، تقول أن الموزعين رفضوا توزيعها لأنهم يختلفون مع

محتواها وخطها السياسى. وليست هناك أية عهود ملزمة بالنسبة للموزعين أو الناشرين. وقد سمعنا أنه فى كثير من الحالات يرفض الوكلاء دفع مستحقات الناشرين.

١٠- الخوف من قمع السلطة العسكرية :

فى الحادى عشر من يونيو(حزيران) أصدر السفير بول بريمر أمرا إداريا ينظم الصحافة العراقية. وقد ركز فى مرسومه ذاك على الحاجة لصحافة حرة مستقلة، ولكنه ذكر أن حرية الصحافة يجب أن ترتبط بالمسؤولية، وتسير معها خطوة بخطوة. وشمل ذلك الأمر إجراءات جديدة للسيطرة على وسائل الإعلام العراقية وحذر من أنواع الخطاب التى تبث الكراهية والتحريض على اللجوء إلى العنف وإزعاج الأمن العام. ونص الأمر على أن من يخرق اية مادة من مواده ستفرض عليه غرامة ربما تصل إلى ١٠٠٠ دولار،كما يمكن أن يتعرض الصحافى أو المراسل للسجن مدة أقصاها سنة واحدة. وتتمتع السلطة العسكرية فوق ذلك بسلطات مطلقة لمصادرة اية مطبوعة أو مؤسسة إعلامية تعتبر خطرا على النظام العام.

وجه الأمر كل المواطنين وزوار العراق، بتفادى طباعة أو توزيع أية مطبوعات أو منشورات أو إصدار اية تصريحات تحوى ما يلي:

أ- التحريض على استخدام العنف ضد أية مجموعة عرقية أو دينية أو ضد النساء.

ب- التحريض على العصيان المدنى أو الفوضى.

ج- التحريض على استخدام العنف ضد قوات التحالف.

د- الحض على تغيير الحدود العراقية بالقوة.

هـ- الدعوة لعودة حزب البعث إلى السلطة أو الحديث باسم حزب البعث.

وينص الأمر الإدارى على أن كل شخص أو مجموعة أشخاص تقدم على خرق أى بند من بنود هذا الأمر، يمكن أن يتعرض للتوقيف من قبل قوات التحالف والإحتجاز على أساس المادة الرابعة من إتفاقيات جنيف المتعلقة بالأمن.

١١- إتاحة مصادر المعلومات :

إنفتاح مصادر المعلومات من المقومات الأساسية لحرية التعبير. ففرص الإطلاع على الوثائق الحكومية والإحصائيات والأرقام والمواد الإرشيفية ضيقة جدا فى العراق حاليا. ويحتاج الصحافيون العراقيون إلى معرفة حقوقهم فى هذا المجال، كما أن على السلطة المؤقتة للتحالف أن تبذل كل الجهود الممكنة لمساعدتهم على تفهم هذه القضايا المتعلقة بحرية التعبير. فأغلب المعلومات لا يمكن الحصول عليها حاليا إلا وفق أسس مركزية صارمة. (فمركز الشرطة لا يمكن أن يزود الصحافيين باية معلومات عن الحوادث و الجرائم وحالة الأمن فى منطقته.) وقد حكى لنا بعض الصحافيين أنهم عندما ذهبوا إلى أحد مراكز الشرطة وطلبوا بعض المعلومات من بعض الضباط قال لهم هؤلاء أن الجهة الوحيدة التى يمكن أن توفر هذه المعلومات هى القصر الجمهوري!

وكما ذكرنا سابقا، فإن ضعف تدفق المعلومات لا يمكن أن تكون نتيجته سوى سوق مزدهر من الإشاعات والحكايات الكاذبة، وهو أمر يؤدى فى النهاية إلى زعزعة الأمن العام.

١٢- إنعدام الخدمات الإعلامية العالمية .

أغلب وسائل الإعلام العراقية لا تحصل على خدمات إخبارية عالمية. ولا تتوفر خدمات وكالات الأخبار مثل رويترز وفرانس بريس وأسوشييتد بريس إلا للشبكة العراقية للإعلام، وعدد قليل جدا من الصحف. ومن الصعب جدا تأسيس خدمة أو وكالة أخبار فى بغداد أو حتى تلقى هذه الأخبار من جزء آخر من البلاد. وتواجه الصحف الكردية، المؤسسة تاسيسا جيدا فى واقع الأمر، صعوبات كبيرة فى التواصل مع مكاتبها فى إربيل أو السليمانية لتلقى أخبار من تلك المدن والنواحى. وهذا ما يجعل الصحف تعتمد بصورة أساسية على القنوات التلفزيونية العربية، وعلى الصحف الأخرى المتصلة بالخدمات الإخبارية (مثل صحيفة الزمان اللندنية، أو القسم العربى لهيئة الإذاعة البريطانية).

١٣- إنعدام وسائل الإتصال :

النتيجة المنطقية لضعف وسائل الإتصال هى تأخير تلقى الأخبار من المراسلين المحليين وأولئك الذين يعملون بالخارج. وفرص الإتصال المتاحة من خلال هاتف الثريا المتصل بالأقمار الصناعية ضعيفة جدا لفقر الخدمة التى يقدمها هذا الهاتف، وهو عاجز تماما عن تلبية إحتياجات الصحافيين والشركات الإعلامية. ولا توجد خدمات إنترنت إلا لدى الشبكة الإعلامية العراقية، وفى كردستان وفى بعض مكاتب وسائل الإعلام الأجنبية ببغداد.

١٤- الحاجة الماسة إلى صناعة إعلان جيدة :

لاحظنا على وجه العموم أن الصحف العراقية بعد صدام حسين لا تحمل على صفحاتها اية إعلانات مطلقا. الإستثناء الوحيد كان هو مجلة " الإقتصادي" الاسبوعية التى تصدر عن دار نشر المثنى. ومن أجل أن تتمكن من البقاء والصمود بدون دعم حكومى، تحتاج وسائل الإعلام العراقية إلى صناعة دعائية متطورة، متنوعة وجيدة التنظيم. وتستطيع مثل هذه الصناعة أن توفر دعما كبيرا لوسائل الإعلام العراقية المستقلة، مما يجعل وسائل الإعلام هذه قادرة على الإستفادة من الإزدهار الإقتصادى المتوقع فى العراق بمجرد تاسيس دولة القانون والنظام.

١٥- إنعدام الأرشفة والخدمات المكتبية :

ليس لدى الصحافيين العراقيين مكتبات حديثة ومراجع إعلامية أو أرشيف أو توثيق جيد. وهم يحتاجون إلى عون عاجل فى هذه المجالات جميعا.

كل هذه القضايا التى عددناها، وغيرها مما لم يرد هنا، تحتاج إلى حلول ومعالجات. والكرة فى الحقيقة فى ميدان الصحافيين العراقيين، الذين ينبغى ألا يترددوا مطلقا فى أخذ الأمور بأيديهم. ولكن المشكلة هى أن الخوف ما يزال يسيطر عليهم. فعقود العناء الطويلة سلبتهم الثقة بأنفسهم وجردهم من مقدرهم على أخذ المبادرة بأنفسهم. ولكن الخبر السعيد هو أن الحرية اصبحت فى متناول أيديهم وما عليهم إلا السعى للحصول عليها. وعليهم ألا يضيعوا لحظة واحدة فى الإستفادة القصوى من الوضع الجديد. وهم يحتاجون فى ذلك إلى المساعدة، ويستحقون هذه المساعدة. يحتاجون إلى التضامن والدعم. ويحتاجون أولا وقبل كل شيء أن يشعروا أنهم ليسوا وحدهم، وهم يواجهون بقايا النظام المهزوم ويواجهون تحديات بناء مجتمع ديمقراطى حر.

إقامة إعلام عراقى حر ومستقل :

إن تطوير وسائل إعلام حرة وديمقراطية فى العراق، يعتبر من المهام الكبرى على طريق الإنتقال المظفر إلى النظام الديمقراطى بعد عقود سادها نظم عسكرية شمولية. وقد عانى الصحافيون العراقيون كثيرا من الوطأة الثقيلة لهذه النظم، حيث فقد الكثيرون منهم وظائفهم، وأضطر آخرون إلى الهرب من البلاد والعيش فى المنفى، واقتيد آخرون إلى السجون وعذبوا، وأعدم منهم الكثيرون. إنهم يستحقون الدعم والمؤازرة، ولكن بالافعال وليس بالاقوال وحدها.

ومع ضرورة الدعم الخارجى إلا أن الصحافيين العراقيين لا ينبغى لهم أن يركنوا إلى السكون والإنتظار. ومادامو راغبين فى خلق وسائل إعلام حرة ومستقلة، فإن عليهم أن يبذلوا قصارى جهدهم لإحداث تغيير حقيقى فى البيئة المحيطة بالصناعة الإعلامية. وعليهم أن يبذلوا قصارى الجهد كذلك لإرساء أساس متين للبنية التحتية لحرية التعبير: الإطار القانونى، المؤسسات المهنية الحرة المستقلة للصحافيين، الروابط والنقابات والإتحادات، إجراءات ولوائح الإنضباط الذاتى، السلطة الإشرافية المستقلة، والرأى العام المتدفق قوة وحيوية الذى يستقطب الأمة كلها من أجل التغيير الديمقراطى.

إن المهمة الأكثر إلحاحا تقتضى بذل جهود دؤوبة من أجل تحقيق ثلاثة أهداف:

أولا: إعادة تكوين إتحاد الصحافيين العراقيين.

ثانيا: إشراك الصحافيين العراقيين ودفعهم إلى صياغة إطار قانونى لوسائل إعلام حرة مستقلة.

ثالثا: تأهيل الصحافيين العاملين بتقديم برامج شاملة ومكثفة حول الصحافة الموضوعية وحول مقومات الصحافة الجيدة. وفى هذه الأثناء، نتوقع أن يستجيب الصحافيون العراقيون والعرب والمؤسسات الصحافية العالمية إلى القضايا التى حددها وفدنا.

مؤسسيا، نرى أنه من الضرورى إنشاء مجلس إعلامى مستقل، يشرف على أداء الصحافيين والمؤسسات الإعلامية وفق إطار قانونى وميثاق للشرف الصحافى، معترف بهما ومتفق عليهما. وهنا يمكن للسلطة المؤقتة أن تتخلى عن سيطرتها على الشبكة الإعلامية العراقية، وأن تحل محلها السلطة الإعلامية المستقلة (مؤسسة الخدمات الإعلامية العامة). وللعراقيين وحدهم أن يحددوا كيفية قيام هذه الهيئة.

أما فيما يتعلق بالقضايا مثل البطالة، مستويات المعيشة المتدنية، الأمن والسلامة، الوصول إلى مصادر المعلومات، فهى يجب أن تعالج على خير وجه ممكن لضمان حياة أفضل وشروط عمل أحسن للصحافيين. وعلينا أن نشير هنا ايضا إلى أن التدريب يمثل مسألة هامة يجب أن تعالج بجدية كاملة. من المهم كذلك حل المشاكل التى تواجه الشركات الإعلامية، وخاصة فى مجالات الإعلان والطباعة والتوزيع. ويدعو الوضع الحالى إلى تجربة أشكال أخرى من الملكية وأنماط مختلفة للإدارة. ويمكن النظر إلى تجربة زملائنا الجزائريين فى إنشاء تعاونيات صحافية، ودراستها بغرض الإستفادة منها فى العراق.

ونتيجة لزيارتنا إلى العراق، وفى أعقابها، أستطاعت المنظمة العربية لحرية الصحافة أن تصوغ مقترحات لثلاثة مشروعات تقام هناك. وهى تعتبر استجابة جزئية للقضايا والهموم

التى أثارها الصحافيون العراقيون فى كل مراحل الزيارة. ولكنها، إضافة إلى ذلك، تفتح الباب لمزيد من الجهود المتآزرة والمنسقة لمساعدة الصحافيين والعراقيين وصناعة الإعلام العراقية. هذه المشاريع الثلاثة هى التالية:

١- برنامج تنشيطى حول الصحافة، حرية التعبير، قوانين وسائل الإعلام، على أن يقام هذا البرنامج على النطاق الوطنى، ويخصص لمساعدة ذوى الخبرة من الصحافيين العاملين حاليا.

٢- إقامة مركز خدمات إعلامية، مزود بأجهزة الإتصال بالإنترنت،والخدمات الإعلامية السلكية، وأجهزة الكمبيوتر، وأجهزة النسخ والطباعة والتصوير، والتلفونات والفاكسات، لمساعدة الصحافيين العراقيين للإتصال ببقية أجزاء وطنهم والوصول إلى مصادر المعلومات على مستوى العالم. ويمكن لهذا المركز أن يصبح شبكة إعلامية ببغداد يستلم ويوزع الأخبار فى مختلف الجهات. ويمكن أن يكون نقطة إلتقاء واستجابة للعرض والطلب على المعلومات.

٣- إنشاء مركز تدريب إعلامى، يقدم برامج عالية المستوى حول تكوين المراسل الجيد، التحقيقات الصحافية، صحافة الإلترنت، إدارة التحرير، إلتاج وإدارة الصحيفة. ونأمل أن ينشأ مثل هذا المركز فى المستقبل القريب ليصبح معهدا عراقيا للصحافة فيما بعد.

حرب العمامات وأموال صناديق النذور :

إعتدل محدثى فى جلسته، مد عنقه إلى أعلى وقال مزهوا:" نحن السادة، سيرانا الناس يوم القيامة نهرول إلى الجنة فيسألون من هؤلاء فيقال لهم أنهم أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم." محدثى ينتمى إلى السادة الأشراف من أحفاد خليفة رسول الله (صلعم) وإبن عمه على بن أبى طالب رضى الله عنه. وهؤلاء السادة كثيرون فى جنوب العراق وفى إيران. وقد انعقدت فيهم إمامة الشيعة المسلمين واتخذوا من مدينة النجف الأشرف فى جنوب العراق عاصمة لحوزتهم العلمية. ومن بين "السادة" أسر عربية عريقة مثل الياسرى والصدر كما أن هناك أسرا من أصول فارسية أو غير عربية مثل الخوئى والحكيم. وقد دبت نزاعات كثيرة داخل الحوزة العلمية فى النجف الأشرف على أسس تعود إلى صراعات على النفوذ بين العرب والعجم من أئمة الشيعة. وبعد تأسيس دولة أسلامية فى العراق على أساس مبدأ "ولاية الفقيه" زاد نفوذ إيران فى الحوزة العلمية وانتقل موقع القيادة عمليا من النجف الأشرف إلى قم فى إيران.

"الأخماس هى حق السادة. وكان الناس فى سابق الزمان يأتون بأخماس أموالهم إلى بيوت السادة ويتوسلون راكعين على أبواب هذه البيوت راجين قبولها. لكن الأمور اختلفت فيما بعد وأصبحت هذه الأموال تذهب أولا إلى الإمام المقلد (بفتح اللام). وبعد جمعها يقوم الإمام وجوبا بإعادة توزيع الأخماس على أصحابها". قال محدثى الذى ينتمى إلى السادة. وأضاف أن موارد مالية الحوزة تضم أيضا التبرعات التى تذهب إلى صناديق النذور، وهذه يتم جردها كل إسبوع بعد يوم الجمعة. كما تتضمن الصدقات وأموال الزكاة. ومن المفترض أن تذهب هذه الأموال قبل توزيعها إلى الحوزة التى يقوم "إمامها" بتوزيعها على مصارفها الشرعية لكن هناك الكثير من الضجيج ومن الصياح ومن الإتهامات بين أئمة الحوزة أنفسهم حول مدى الإلتزام بتوزيع الموارد على المصارف الشرعية. هناك عائلات أثرت ثراء فاحشا بسبب غياب الشفافية والنزوع إلى طلب النفوذ. ومن الصعب جدا قول حقيقة أن بعض الأئمة إستطاع تكوين ثروة تقدر بمليارات الدولارات وأصبح أقوى من الحكومة بما يملك من مال.

سألت محدثى عن الإقتتال الكبير فى النجف وكربلاء بين اتباع الفرق والعمامات المختلفة، فأجاب بألم: إنها حرب العمامات والصراع على أموال صناديق النذور. أضاف سائلا: أتعلم كم هى قيمة حصيلة صندوق النذور فى مسجد واحد فقط فى إسبوع؟ قلت لا أعلم. قال: فى مسجد موسى الكاظم وحده بلغت قيمة حصيلة صندوق النذور فى إسبوع ٨٠ مليون دولار! النذور تأتى من كل أنحاء العالم، أموال وذهب. إنهم يتقاتلون من أجل هذه الأموال، فهذه مرحلة لاسلطة فيها ولا سلطان. ومن ثم فإن الطامعين فى المال والسلطان يجدون الفرصة مهيأة يساعدهم على ذلك أن هناك الكثير الكثير من الأخطاء. المال هو واحد فقط من من عناصر القوة فى الصراع بين الأطراف المتنازعة على زعامة المرجعية الدينية فى النجف. هذه العناصر هى المال والعصبية والسلاح.

فى داخل المرجعية الدينية للشيعة فى العراق يدور الصراع ليس بين الأحزاب السياسية والتنظيمات الدينية ولكن بين عدد محدود من الأسر التى يحمل أفراد كل منها لقب "السيد". فهناك أسرة الخوئى، وقد أطاح الإقتتال الداخلى فيما بين المتنافسين على الرمز

المعروف لها "السيد" عبد المجيد الخوئى الذى كان يدير فى لندن "مؤسسة الخوئى الخيرية" التى يقدر البعض ثروتها بنحو ٤ مليارات دولار. وقد ذبح الخوئى لدى عودته إلى النجف ومثل قاتلوه بجثته قبل أن يتم إنقاذ الجثة من بين أيديهم. وهناك أسرة الحكيم التى راح زعيمها وزعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق "السيد" محمد باقر الحكيم ضحية انفجار سيارة مفخخة بعد أدائه صلاة الجمعة وراح معه فى الإنفجار عشرات القتلى والجرحى. وهناك عائلة الصدر العربية التى يتصدر زعامتها حاليا "السيد" مقتدى الصدر نجل الإمام الراحل محمد صادق الصدر. ويقود مقتدى الصدر حاليا ما يسمى بـ "جيش المهدي" ويدعو إلى تشكيل حكومة بديلة لسلطة الإئتلاف ومجلس الحكم والحكومة العراقية المؤقتة. كما قاد مصادمات أدت إلى احتلال أنصاره لمقر المجلس البلدى لمدينة "الصدر" (الثورة سابقا) وطردوا منه أعضاء المجلس الذين جاؤوا بموافقة سلطة الإحتلال. وإلى جانب هذه الأسر الثلاث التى يطمح كل منها إلى قيادة الحوزة توجد أسرة المدرسى والتى ينتمى إليها "السيد" محمد تقى المدرسى زعيم منظمة العمل الإسلامى كما توجد القيادة الحالية للحوزة والتى تتمتع بدعم الجناح المعتدل دينيا فى أوساط الشيعة بما فى ذلك المعتدلين فى أجهزة الحكم فى إيران. ويقود الحوزة "السيد" على السيجستانى (وهو يضيف إليه الحسيني) وينطق العراقيون إسمه على أنه "السيستاني" وهو من أصل غير عربي وينطق العربية بصعوبة.

وتعتمد القيادات الدينية الشيعية على المال وعلى العصبية فى كسب النفوذ والإحتفاظ به. ولهذا السبب فإن السيطرة على الحوزة هو مسألة حاسمة لكسب معركة النفوذ المالى. أما فى جانب العصبية فإن الأسر العربية هى أقوى فى مقابل الأسر غير العربية حيث يصب نفوذ القبائل فى مصلحة الأسر العربية لأسباب دينية وتاريخية وقومية. غير أن قدرة الحوزة على كسب ولاء القبائل والأفراد هى قدرة لا يستهان بها خصوصا فى حال القبائل الفقيرة. فالشيعة الفقراء هم الأكثر تأثرا برجال الدين وطاعة لهم، وذلك ليس لأنهم الأكثر تدينا ولكن لأنهم الأكثر احتياجا إلى المساعدة المادية من رجال الدين الذين يتحكمون فى موارد مالية ضخمة ومتجددة. ولهذا السبب فإن سيطرة أسر غير عربية على الحوزة تعتبر ضرورية لاستمرار نفوذها الدينى لأن هذه السيطرة تحد من قوة عصبية الأسر العربية وتضمن نوعا من التوازن معها حيث يحد نفوذ المال من نفوذ العصبية العددية.

وإلى جانب المال والعصبية ظهر أخيرا عنصر السلاح كواحد من عناصر الصراع على النفوذ داخل الحوزة العلمية فى النجف الأشرف. وكان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق قد أنشأ بمساعدة الحرس الثورى الإيرانى "فيلق بدر" فى معسكرات داخل إيران. وجرى استخدام هذا الفيلق خلال انتفاضة شهر مارس (آذار) عام ١٩٩١ التى أعقبت هزيمة الجيش العراقى وانسحابه من الكويت فى حرب الخليج الأولى. ولكن تم سحب قوات الفيلق مرة أخرى إلى داخل إيران بعد نجاح صدام حسين فى القضاء على الإنتفاضة بمساعدة غير مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية حيث سمحت له قيادتها العسكرية فى الخليج بإعادة تجميع آلياته ودباباته المنسحبة من الكويت لسحق الإنتفاضة فى الشمال والجنوب والسماح لطائرات الهليكوبتر بضرب الإنتفاضة من الجو. وقبل أن تبدأ العمليات العسكرية الأمريكية ضد صدام حسين فى مارس ٢٠٠٣ فإن مجموعات من مقاتلى فيلق بدر تمكنت من دخول العراق عن طريق الحدود فى مناطق الجنوب. وعلى الرغم من تحذيرات الولايات المتحدة فإن قوات فيلق بدر دخلت إلى العراق عن طريق الجنوب وعن

طريق الشمال أيضا خلال فترة الحرب وما بعد سقوط صدام حسين. وتقدر قوات فيلق بدر بنحو ٢٠ ألف مقاتل رغم أن بعض المراقبين يعتقدون أن هذا العدد يرتفع إلى نحو ١٠٠ ألف مقاتل وهو رقم قد يكون كبيرا ومبالغا فيه.

وتعمل قوات فيلق بدر تحت قيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق غير أن أصحاب النفوذ الفعلى هم قيادات الحرس الثورى الإيرانى فهو الجهة التى قامت بعمليات التجنيد والتدريب والتسليح لقوات فيلق بدر من البداية.وتقوم هذه القوات بحماية مقرات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وقياداته فى كل أنحاء العراق. وقد ساعدت الفوضى التى رافقت سقوط نظام صدام حسين على تمكين قوات فيلق بدر من زيادة تسليحها وتوسيع نطاق أماكن وجودها وتشكيل ميليشيات تابعة لها حيث كانت الأسلحة العراقية متاحة فى شوارع المدن العراقية بلا صاحب ولا حارس. وتمثل قوات فيلق بدر ذراعا عسكريا للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق والتنظيمات الدينية التى تنطوى تحت لوائه وتعمل من أجل تكريس الغايات السياسية لهذا التنظيم إضافة إلى المساهمة فى حماية القيادة الرسمية للحوزة العلمية الشيعية فى العراق.

وفى مواجهة قوات فيلق بدر والميليشيات التابعة له دعا الزعيم الشيعى الشاب مقتدى الصدر إلى تشكيل ما يسمى ب "جيش المهدي" بهدف تحرير العراق من الأمريكيين على حد قوله وليس للتعاون معهم كما تفعل قوات فيلق بدر كما يتهمها أنصار مقتدى الصدر. وقد رفضت ميليشيات الصدر تسليم أسلحتها واعتبر الصدر أنه ليس معنيا بالأوامر التى أصدرتها قيادة قوات الإحتلال بهذا الخصوص، بل عمد إلى تصعيد الهجوم ضدها وأمر أتباعه بالهجوم على نقطة الشرطة فى مدينة الصدر (الثورة سابقا) والإستيلاء على ما فيها من أسلحة. ويزعم الصدر أنه سيشكل حكومة بديلة للحكومة العراقية المؤقتة والزحف بقوات جيش المهدى إلى مقار الوزارات للسيطرة عليها وطرد من فيها من الذين عينتهم الإدارة الأمريكية المدنية للعراق. وتحاول ميليشيات مقتدى الصدر أن تفرض نظاما صارما فى المناطق التى تسيطر عليها والتى تتمثل أساسا فى مدينة الصدر. وتتمثل مظاهر هذا النظام الصارم فى فرض الحجاب ومنع بيع الخمور أو تناولها وإغلاق دور السينما ومحال بيع أشرطة الفيديو وهى مظاهر تقترب من تلك التى كانت حركة طالبان قد فرضتها فى أفغانستان فى التسعينات.

وتقوم قوات ما يسمى بجيش المهدى وميليشيات مقتدى الصدر بفرض الأتاوات المالية على التجار والمحال التجارية من أجل تمويل احتياجات أعضائها. كما حصل الصدر طبقا لعدد من المصادر العراقية على دعم مالى سخى من الإمارات العربية المتحدة ومن إيران وعلى دعم معنوى وسياسى من سورية وهو ما عزز قوته المالية والسياسية فى مواجهة خصومه من القيادات الشيعية الدينية.

غير أن الممارسات الفظة لرجال الصدر أدت إلى نشر حالة من الذعر بين العراقيين الشيعة والعراقيين بشكل عام. ففشل الصدر فى إعلان الحكومة التى كان قد قال أنه سيؤلفها لتكون بديلا لحكومة الإحتلال. وجاء هذا الفشل على الرغم من أن الصدر والميليشيات التابعة له إستخدموا أساليب التهديد ضد الأشخاص الذين رفضوا الإنصياع لأوامر الصدر بالإنضمام إلى هذه الحكومة! فقد كانت خطة الصدر تقضى بإصدار أوامر إلى شخص ما لإعلان ترشيح نفسه لتولى وزارة معينة، ثم تقوم قوات جيش المهدى بالزحف

إلى مقر تلك الوزارة واحتلاله وتنصيب الوزير المرشح فى مكانه. لكن معظم هؤلاء الذين أبلغهم الصدر وأنصاره بترشيح أنفسهم رفضوا ذلك. وبسبب التهديدات التى تعرضوا لها فإن عددا منهم إضطر للإختفاء عن الإنظار أو السفر إلى الخارج.

ويعتقد قسم من القيادات الدينية وغير الدينية الشيعية أن مقتدى الصدر مدفوع عمدا بقصد تخريب الإستراتيجية الجديدة للشيعة فى العراق التى تقضى بالتعاون مع الولايات المتحدة إلى حين إقرار المكاسب السياسية الإستراتيجية للشيعة وأولها أن تضمن الولايات المتحدة لهم حكم العراق من خلال الإقرار بـــأنهم الأغلبية السكانية فى العراق. ويعتقد هؤلاء أن الصدر يكررالخطأ الذى ارتكبه المقاتلون الشيعة ضد الإنجليز فى ثورة ١٩٢٠ والتى انتهت إلى خسارة سياسية للشيعة وتسلم العرب السنة للسلطات الرئيسية. ويرى بعض قيادات الشيعة (خصوصا القيادات الدينية) أنه من الضرورى عدم تكرار هذا الخطأ الذى دفع الشيعة ثمنه فادحا خلال القرن الماضى.

ويعزز من وجهة نظر هؤلاء أن تيارات دينية وسياسية سنية تتحالف حاليا بشكل غير مباشر مع مقتدى الصدر. فجماعة أنصار السنة المتطرفة تعمل بصورة غير مباشرة على مساعدة الصدر لتحقيق أهدافه. كما أن قسما من الإسلاميين القوميين مثل الشيخ أحمد الكبيسى متهم بالقيام بدور كبير فى مساعدة مقتدى الصدر بالمال والسلاح والدعاية. ويقال أيضا أن عددا من القيادات البعثية السابقة تساعد على بناء علاقات وإقامة جسور للتفاهم بين الصدر وسورية. وقد أثمرت هذه المساعدات التى يتلقاها الصدر من أطراف سنية على حصوله على دعم سياسى سورى ومن ثم على تغيير خريطة التحالفات السياسية بين القوى المعارضة للوجود الأمريكى فى داخل العراق، بحيث أصبح الشيعة ليس فقط فى قلب الخريطة وإنما فى قيادة القوى الداخلة فيها، وهذا هو التحدى الكبير الذى يواجه القيادة الدينية الرسمية للشيعة والتى ظهر عجزها واضحا تجاه ضبط حركة مقتدى الصدر.

ويتردد بقوة فى بغداد أن الإمام كاظم الحائرى، وهو أحد كبار الأئمة الشيعة المقلدين (بفتح الألف) الذى يقيم فى سورية هو المعلم والأب الروحى للزعيم الشيعى العراقى مقتدى الصدر، وأن الحائرى يدير عمليا من دمشق حرب العمامات فى العراق! ويعرف القريبون من الصدر أنه ليس مؤهلا للإمامة وأن قدرته العلمية على التنظير وإصدار الفتاوى محدودة ولهذا فإنه يستمد عونا علميا كبيرا من الشيخ الحائرى. ومع ذلك فإنه من الضرورى عدم التقليل من أهمية مرجعية بيت الصدر الدينية. ومن المعروف أن السيد محمد باقر الصدر هو المفكر الشيعى الذى أرسى قواعد ما يسمى بـــ "الحوزة المجاهدة" ضد ما يسمى بـــ "الحوزة النائمة" وهما المصطلحان اللذان يستخدمهما الصدر فى الهجوم على السيد على السيستانى إمام الحوزة العلمية فى النجف. وكان السيد محمد باقر الصدر قريبا جدا فى فكره مع زعيم الإخوان المسلمين فى مصر على عهده السيد قطب، فحاول من خلال كتاباته تحويل الحوزة إلى حركة سياسية مثلما فعل الإخوان فى حركتهم.

وهناك شعور عام بالقلق فى أوساط العراقيين (خصوصا فى أوساط الطبقة الوسطى المطحونة والمتعلمين) من أن يؤدى اندفاع مقتدى الصدر على أساس حسابات سياسية غير عراقية (إيرانية وسورية) إلى حدوث حالة اقتتال بين العراقيين أنفسهم تؤدى إلى إطالة أمد الإحتلال الأجنبى وزيادة معاناة الشعب العراقى وتحويل العراق إلى ساحة للثأر من الولايات المتحدة بصرف النظر عن مصلحة العراقيين فى ضرورة العمل على إعادة

الإستقرار وبناء مجتمع جديد يقوم على احترام التعددية وحرية الرأى والمنافسة السياسية وحرية الإعتقاد. إن الممارسات التى قام بها أنصار الصدر فى بغداد وفى النجف و كربلاء والكوفة وغيرها من المدن العراقية تبعث كلها على القلق من احتمال فرض ديكتاتورية جديدة فى العراق باسم الدين ترفع علم المهدى الأخضر وتأتمر بأوامر آيات الله الذين ينحسر نفوذهم تدريجيا فى إيران بعد أكثر من عقدين من الفشل المتكرر فى إقامة مجتمع جديد هناك. ومن المؤسف أن عدم الإستقرار بسبب حالة الإقتتال تلك من شأنه أن يؤدى إلى استمرار غياب الدولة وزيادة اعتماد الفقراء والمحرومين على الشعارات الغوغائية والمساعدات المالية التى يتلقونها من أمثال جماعات مقتدى الصدر وأنصار السنة وفدائيى صدام وبقايا أجهزة مخابرات النظام المقبور التى تحاول الآن إعادة تجميع صفوفها فى العراق.

(بغداد ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٣)

حديث الكتل الخرسانية ولافتات العزاء السوداء :

بغداد لا تزال حارة مليئة بالغبار رغم أننا فى فصل الخريف. ثمار البلح تتساقط من النخيل على الأرض فى شوارع المنصور فيذهب الأطفال إلى هناك لجمعها وأكلها. الناس لاتزال تترنح فى شوارع عاصمة الرشيد من الإرهاق والأسى. رأيت كثيرين يحدثون أنفسهم بصوت عال على المقاهى أو على أرصفة الشوارع. واحد من هؤلاء ألقى بجثته مشمئزا وقانطا على كنبة كبيرة فى إحدى مقاهى شارع السعدون فى وسط بغداد. ألقى جانبا بلفافة صغيرة من الأكياس البلاستيك، فتحها وهو يتمتم. أخرج من أحد الأكياس ربطة صغيرة من أقلام الحبر الجاف، خمسة أقلام مربوطة معا بشريط رفيع من المطاط. من واحدة أخرى أخرج الرجل ربطة من البطاريات الجافة الصغيرة، ثلاث بطاريات مربوطة سويا بشريط مطاطى أيضا. ثم حزمة ثالثة من ولاعات السجائر المملوءة بالبوتاجاز السائل، أربع ولاعات. فى كل مرة أخرج الرجل واحدة من هذه الحزم كان يتمتم بصوت عال غير مفهوم.

قبالته كان يجلس شخص أخرة يحتسى كوبا من الشراب العراقى التقليدى الساخن "لومى بصرة" وهو عبارة عن ليمون مجفف مع ماء مغلى مع السكر تم إعداده على طريقة الشاى. نظر كل منهما إلى الآخر. قال حامل لفافات الأكياس البلاستيك: "من الصباح لم أكسب ما يستحق كل هذا العناء، لكن ماذا أفعل. كنت مجندا فى "الحراسات" وخرجت منها قبل الحرب. الآن لا يريدون أعادتى. والله والله أنا أعرف الضابط المسؤول عن التعيينات. ذاك العقيد البعثى كان هو قائدى عندما كنت فى الحراسات. رفض تعيينى، فى حين أنه عين من ضمن من عينهم أكثر من مئة إسم على الورق فقط، هو يقبض رواتبهما هذا الكلب رفض تعيينى ولدى زوجة وأولاد فى المدارس ومصاريف، ماذا أفعل؟ بدأت ببيع لعب أطفال مستعملة فى الأسواق، لكنها لم تربحنى. الآن أبيع أقلام الحبر الجاف والبطاريات وولاعات السجائر. إنها أحسن من لعب الأطفال لكن مكسبها قليل والمطلوبات كثيرة فى البيت".

لم يكن المتحدث فى انتظار سماع تعليقات أو ردود من احد. كان فى حقيقة الأمر يشكو همومه بصوت عال، وكان يدرك جيدا أن السامعين كل منهم يحمل قصصا كثيرة فى صدره، وأنه ربما كان محظوظا فى الحديث إليهم بصوت عال. كانت تفوح منه رائحة العرق النتن من تحت الملابس القذرة والممزقة التى كان يرتديها. إحتسى الرجل كوبا من الشاى بمائة دينار. وسكت تماما عن الكلام. جمع لفافات البضائع التى يحملها فى أكياسها البلاستيكية، ووضعها جميعا فى كيس أكبر والصرف بهدوء.

هذا هو حال عشرات الآلاف من العراقيين الذين فقدوا وظائفهم وأصبحوا عاطلين عن العمل. العراقيون يقدرون عدد العاطلين عن العمل بحوالى ١٢ مليون شخص. أما سلطة الإحتلال أو سلطة "الإئتلاف" كما يظهر اسمها فى الوثائق الرسمية فإنها تقدر نسبة العاطلين بنحو ٦٠ فى المئة من قوة العمل المحلية أى ما يقرب من ٦ ملايين شخص. هذا مع ضرورة إدراك أنه لاتوجد حاليا فى العراق إحصائيات مضمونة ودقيقة. وهذه البطالة تمثل هوة اجتماعية سحيقة سقط فيها ملايين العراقيين الذين دفعتهم إليها مصادر كثيرة منها:

- سياسات الإهمال الإقتصادى التى كان يمارسها نظام صدام حسين حيث كان أكثر من نصف عائدات النفط يذهب إلى تمويل الجيش والتصنيع العسكرى. وأدى إهمال الزراعة والصناعة والخدمات الأساسية إلى تفشى البطالة خصوصا خلال فترة العقوبات الإقتصادية. لقد حاول صدام أن يحمل الولايات المتحدة مسؤولية الكارثة التى وصلت إلى حد المجاعة والموت بسبب نقص الأغذية والأدوية خلال فترة الحصار، ولتحقيق ذلك فإن الطاغية تفنن فى إذلال العراقيين بحرمانهم من الأغذية والأدوية التى صرحت بها الأمم المتحدة. إن متوسط نصيب الفرد فى العراق من الدخل المحلى فى منتصف فترة الحصار كان يعادل ما يقرب من ١٠٠٠ دولار سنويا وهو ما كان يعادل تقريبا نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر فى ذات الوقت، غير أن نصيب الفرد فى العراق من الغذاء والدواء كان يقل بأكثر من عشر مرات عن مثيله فى مصر. كان صدام على الرغم من الحصار مغرما بمحاولة تخليد إسمه فى تاريخ العرب كقائد إسلامى منذ بدأ حربه على إيران، فأضاف لفظ الجلالة إلى العلم العراقى بين النجوم الثلاث التى تتوسط العلم، وبدأ خطة واسعة النطاق لبناء سلسلة من المساجد فى كل أنحاء العراق كل منها يحمل إسمه فى الوقت الذى كان فيه ملايين العراقيين لا يملكون المساكن الملائمة ومضى صدام إلى ما هو أكثر من ذلك بالإعلان عن البدء فى بناء أكبر مسجد فى العالم على جزء كبير من أرض مطار المثنى فى قلب بغداد يحمل اسمه بالطبع، وهو مسجد لم يكتمل بناؤه بسبب الحرب الأخيرة. ومن يرى أطنان الحديد والأسمنت التى تم وضعها فيما تم بناؤه يشعر بالأسى أن يكون هذا البناء وغيره من الأبنية التى قصد منها تخليد إسم طاغية العراق الهائم على وجهه الآن فى مضارب القبائل، قد أقيمت على حساب ملايين المحتاجين إلى بيوت وشقق سكنية. إن سياسات الإهمال الإقتصادى والإذلال المتعمد للشعب العراقى قد أفرزت مئات الآلاف من العاطلين عن العمل وربما الملايين منهم.

- عجز القطاع الخاص العراقى عن توليد فرص عمل ملائمة بسبب حرمان القطاع الخاص من القدرة على العمل والإستثمار بحرية فى البلاد التى تحولت خلال العقد الأخير السابق لسقوط النظام الصدامى إلى حكرا لعائلة صدام حسين خصوصا ولديه قصى وعدى. لقد سيطرت عائلة صدام حسين والموالين لها على المقاولات الحكومية وعلى تجارة العملات الأجنبية وعلى تجارة السجائر وتجارة الخمور وكذلك على عمليات تهريب النفط إلى خارج العراق. كما سيطرت أسرة صدام والقبائل الموالية لها فى الداخل والمتعاونون معهم فى الخارج على عقود برنامج الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء" مما حرم العراقيين من الإستفادة من القناة الشرعية الوحيدة للتجارة مع العالم الخارجى خلال سنوات الحصار. وقد استفاد صدام وزبانيته على حساب القطاع الخاص فى كل هذه المجالات مما أدى عمليا إلى حرمان القطاع الخاص العراقى من فرص النمو وإتاحة فرص عمل جديدة للمواطنين. وعلى سبيل المثال فإن سيطرة رجال صدام على تجارة العملات الأجنبية أدت إلى حصوله على موارد ضخمة كان يمكن أن تستخدم فى تنمية العراق. ولو افترضنا على سبيل المثال أن كل فرد من أفراد الجاليات العراقية فى الخارج يحول إلى أهله دولارا واحدا يوميا فإن الحصيلة تكون أربعة ملايين دولار

يوميا (بافتراض أن الجالية العراقية فى الخارج تتكون من أربعة ملايين شخص) حصل عليها صدام حسين ودفع فى مقابلها دينارات مطبوعة فى العراق (فى معظم الأحوال باستخدام ما كينات التصوير الإليكتروني) الأمر الذى ادى إلى انهيار قيمة الدينار العراقى من ثلاثة دولارات للدينار الواحد إلى سنت واحد فقط مقابل كل ٢٠ دينارا! لقد استولى صدام على العملات الصعبة من أصحابها وأغرق السوق بدلا عنها بأوراق نقدية لاقيمة لها.

- سقوط الأجهزة الحكومية وتسريح أفراد الجيش والشرطة والإعلام بعد الإحتلال. أسفر عن سقوط مئات الآلاف من الأسر فى هوة البطالة السحيقة، فبجرة قلم واحدة تم حل وزارات الدفاع والتصنيع العسكرى والإعلام كما تم حل المنظمات والأجهزة الأمنية التى كانت تابعة للنظام الصدامى الفاشى مثل المخابرات والأمن الخاص. ومن ثم فإن أكثر من مليون عراقى فقدوا وظائفهم فى يوم واحد. وقد تسبب ذلك فى شيوع حالة من الإضطراب الأمنى والمظاهرات التى تطالب بالعمل وصرف رواتب للمحالين على التقاعد. وقد سارعت سلطة الإحتلال بعد شهور من الفوضى إلى صرف رواتب للمتقاعدين إلى حين يتم تقرير وضعهم النهائي. وعلى سبيل المثال فإن العاملين السابقين فى وزارة الإعلام المحلولة يحصلون الآن على رواتبهم من سلطة الإحتلال بالدولار الأمريكي. الموظف على الدرجة الرابعة الذى كان راتبه تحت حكم صدام حسين يبلغ ٣ آلاف دينار شهريا (أى ما يعادل دولارا ونصف الدولار) يحصل الآن (بدأ صرف هذه الرواتب إعتبارا من شهر يوليو أو أغسطس بأثر رجعى من تاريخ سقوط نظام الطاغية صدام حسين) على ١٠٠ دولار أمريكى شهريا أى ما يعادل ٦٦ مثل ما كان يتقاضى من النظام السابق. أما الموظف السابق فى وزارة الإعلام على الدرجة الأولى والذى كات يتقاضى ١٥ ألف دينار إضافة إلى حوافز قد تصل إلى ٥ آلاف دينار (الإجمالى لا يتجاوز ١٠ دولارات شهريا) فإنه يحصل الآن على راتب شهرى مقداره ١٨٠ دولارا اى ما يزيد ١٨ مرة عما كان يحصل عليه من النظام المقبور. وكما هو الحال فى الإعلام فإن جنود وضباط الجيش العراقى المنحل يحصلون فى الوقت الحاضر على مرتبات تبدأ من ٥٠ دولار شهريا للجندى وتصل إلى نحو ٢٠٠ دولار أو أكثر بالنسبة للضباط. وقد بدأ كثير من هؤلاء فى أعمال خاصة أكثرها شيوعا فى الوقت الحاضر سيارات التاكسى للخدمة داخل بغداد وفى المدن الكبرى.

- تدهور الأوضاع الأمنية منذ انتهاء الحرب ساهم بصورة كبيرة فى زيادة البطالة. فالإستقرار الأمنى يلعب دورا مهما فى تشجيع العاطلين عن العمل على الخروج للبحث عن فرص للعمل، كما إنه يساعد أيضا فى إقامة أعمال ومشروعات صغيرة تسهم فى تخفيف نسبة البطالة. وأدى التدهور الأمنى والتشار السرقات وأعمال السلب والنهب إلى زيادة حدة البطالة بين النساء بشكل خاص. ويعوق هذا التدهور فى الأوضاع الأمنية إمكانيات تطوير الإقتصاد بشكل عام بهدف استيعاب أعداد أكبر من العاملين. ومن الأمثلة على ذلك قطاع النفط الذى يتعرض لعمليات تخريب واسعة النطاق. ونتيجة لذلك فإنه بدلا من أن تبدأ وزارة النفط العراقية فى تنفيذ برنامج لإعادة تأهيل القطاع بالكامل (صناعات المنبع

وصناعات المصب وخطوط الأنابيب) فإنها تعانى من هجمات متكررة على مرافق القطاع أدت عمليا إلى تخفيض الإنتاج النفطى وإلى اتساع عمليات تهريبه. ومن الصعب تصور إمكان زيادة الإستثمارات المحلية والأجنبية فى الإقتصاد العراقى مع استمرار حالة التدهور الأمنى.

- وجود أعداد كبيرة من المساجين والأحداث الذين أطلق صدام حسين سراحهم من السجون قبل الحرب أو الذين هربوا من السجون وإصلاحيات الأحداث بعد أن هرب حراسهم وأفراد الإدارة الذين كانوا يقومون على تشغيل السجون وأماكن إعادة تأهيل الأحداث. ويعتبر وجود هؤلاء المساجين السابقين والأطفال الهاربين من مؤسسات رعاية الأحداث فى الشوارع عاملا رئيسيا من عوامل تهديد الأمن العام وسلامة المواطنين العراقيين إلى جانب كونه أحد مظاهر أزمة البطالة وغياب حكم القانون فى العراق.

وتعتبر البطالة مصدرا رئيسيا من مصادر تهديد الإستقرار وإعادة بناء العراق على أسس ديمقراطية. ولاشك أن قيام سلطة الإحتلال بدفع مرتبات العاملين السابقين فى الوزارات والأجهزة المنحلة قد ساهم إلى حد كبير فى تخفيف درجة حرارة الشارع السياسى العراقى ضد قوات الإحتلال وساعد على النظر إلى هذه القوات وإلى سلطة الإئتلاف كحقيقة مريرة أسفرت عنها سنوات الإستبداد والذل التى سيطر فيها صدام حسين والقيادات البعثية الفاشية على مقدرات الشعب العراقى. وهذه النظرة تعنى أيضا أن التعامل مع الأمر الواقع لن يكون إلى ما لا نهاية ولكن إلى أن يتمكن الشعب العراقى من إعادة بناء قوته السياسية والإقتصادية الكافية لحفظ استقلاله ووحدة أراضيه. وهذه رؤية سياسية عملية ساعدت على تحقيق قدر من التقدم فى العراق خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٣ على الرغم من التفجيرات الدامية التى راح ضحيتها الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة البرازيلى المحب للشعب العراقى سيرجيو دى ميلو وزعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية محمد باقر الحكيم ومن بعدهما الدكتورة عقيلة الهاشمى عضو مجلس الحكم العراقى.

وعن هذه الرؤية السياسية العملية حدثنى أحد قادة مجلس الحكم فى العراق قائلا: "إننا لم نأت بالأمريكيين والبريطانيين إلى هنا. لسنا نحن الذين فعلنا ذلك. لم نكن نريدهم. صدام أتى بهم إلى هنا. الدول العربية ودول أخرى كثيرة فى العالم حاولت أن تمنع وقوع الحرب، لكنها جميعا فشلت فى مواجهة الولايات المتحدة. قوات صدام التى كان يستخدمها لسحق الشعب العراقى فشلت فى منع الإحتلال. إذن القادة العرب فشلوا فى منع وقوع الحرب، وقوات صدام فشلت فى منع حدوث الإحتلال. بعد ذلك نستغرب فى أن يطالب بعض الناس لأسباب مختلفة أن يعيش العراقيون حربا دائمة بسبب صدام حسين. حرب مع إيران ثم حرب مع الكويت ثم حرب مع الولايات المتحدة! الآن كل من له ثأر مع الولايات المتحدة يريد من الشعب العراقى أن يهب لكى يأخذ له بهذا الثأر! إين كان هؤلاء عندما كان صدام وزبانيته يدفنون العراقيين أحياء؟ من يثأر للشعب العراقى من الجرائم التى ارتكبها النظام المقبور فى حق ملايين الأبرياء؟ " وختم محدثى شهادته قائلا:"إننا لانريد عسكرة المجتمع العراقى مرة أخرى. إننا لن نسمح لزبانية صدام الذين يعيدون تجميع

صفوفهم بفرض مشروع إستبدادى جديد على الشعب العراقى. نحن نقاوم سياسيا ونحن نعيد بناء العراق حجرا حجرا".

فى شوارع بغداد لم يذهب الخوف بعد. الخوف من صدام وزبانيته لا يزال يعشعش فى الصدور. الخوف من الإنفجارات لم يمنع العراقيين من ارتياد أماكن خطرة فى بغداد مثل شارع السعدون الذى يقع فيه فندق بغداد ويطل على إحدى ساحاته عدد من الفنادق الرئيسية أهمها فلسطين (ميريديان) وعشتار (شيراتون). لكن الصورة فى شارع السعدون تبعث على الحزن. أسوار عالية من الكتل الخرسانية تحرس الأماكن الحيوية التى كانت أو يمكن أن تكون هدفا للإعتداء. "هؤلاء الذين يقومون بعمليات التخريب ليسوا عراقيين، إنهم أجانب جاؤوا من خارج العراق (تجنب محدثى سائق التاكسى الذى كنت أستقله عائدا إلى الفندق بعد نهار طويل وشاق أن يقول إنهم عرب أو إيرانيون وهو اتهام يتردد بصورة قوية فى بغداد) إنهم يأتون عبر الحدود لتخريب العراق. ليس من ثقافة العراقيين أن يفجروا أنفسهم، ليس من ثقافتنا أن نقتل مواطنينا. "الذى فعل ذلك كان صدام حسين والذين يفعلونه الآن هم أعوانه وأنصاره" أكد محدثى.

على الكتل الخرسانية العالية التى تسيج واجهة فندق بغداد المطلة على شارع السعدون علق أصحاب المحلات التجارية والأهالى لافتات عزاء سوداء تحيى ذكرى "الشهداء" الأبرياء الذين أزهقت أروا حهم بواسطة إنفجار سيارة مفخخة (اصدر تنظيم القاعدة- كتائب أبو حفص المصرى بيانا يعترف بمسؤوليتة عن الإنفجار) إستهدفت الفندق. لافتات العزاء السوداء وكتل الخرسانة العالية كلها تطلق رسالة واحدة: أن الشعب العراقى لا يزال يدفع ثمن همجية صدام حسين وزبانيته وأعوانه وأن الحرب لم تنته بعد.

(**بغداد فى ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣**)

كم امرأة ترملت ...وكم طفل تيتم؟

الأحداث الدموية التى تعصف بالعراق حاليا تعكس حالة من التوحش البربرى ضد البشرية. حالة من فقدان الضمير الإنسانى والحس الربانى الذى قدس حياة الإنسان وكرمها فى كتبه السماوية وفى قيمه التى اصطلح الناس على احترامها فى عهود العدل والحق. الذين يقتلون الإبرياء بغير حق هم سفهاء معتدون مصيرهم النار وبئس المصير. والذين يتسترون عليهم هم شركاء فى جريمة ضد أبناء وطنهم. صحيح أن هناك الكثير من أشكال الضغط والإبتزاز، غير أن دماء الأبرياء الطاهرة حرام على العباد، مهما كانت الأسباب. أى ذنب بحق الله ارتكبه هؤلاء الذين اصطفوا يوما فى طوابير المصارف إنتظارا لصرف رواتب التقاعد الخاصة بهم، أى ذنب اقترفه هؤلاء حتى يقتلون وتزهق أرواحهم؟ أى ذنب بحق الله ارتكبه تلاميذ مدارس يؤدون امتحاناتهم حتى تضرب السيارات المفخخة أوصالهم؟ أى ذنب اقترفه هؤلاء الذين التحقوا بقوات الجيش وبقوات الشرطة من أجل تشكيل نواة لقوة الدفاع الوطنى عن العراق وحماية أمنه حتى يفجرون وهم أحياء بواسطة جبناء يتخصرون بأحزمة ناسفة أو بواسطة سيارات مفخخة (تمخض فقهاء اللغة فى قناة الجزيرة فاسموها مفخخات!)؟ أى ذنب اقترفه الجنين فى بطن أمه أو الطفل فى مدرسته حتى يقتل؟ ترى كم امرأة ترملت، وكم طفل تيتم وكم فتاة فقدت حبيبها الذى كانت تحلم بالزواج منه؟

إن الطغاة الجدد الذين يدعون الإنتماء إلى الإسلام، دين السماحة واليسر والمغفرة، إنما يسعون إلى مقاليد السلطة والسيطرة. تماما مثلما حدث فى أفغانستان حينما حولوها إلى بحر من الدم عندما سيطروا وأرادوا إجبار الناس على العودة إلى عصور الجاهلية المظلمة. كل منهم اعتبر نفسه حاملا لكلمة الله سبحانه وتعالى! كل منهم تصور أنه ظل الله فى الأرض لا يمكن أن يناقشه أحد أو يرد له كلمة! كل حارب وسفك دماء الآمنين الأبرياء من أجل ممارسة القهر وليس من أجل أى شيء أخر. ومن الغريب أن الذين يزهقون أرواح العراقيين يوما بعد يوم لا يشتركون معا فى الرؤى السياسية، بل هم يتفقون على شيء واحد وهو العداء للشعب العراقى. البعثيون المتحجرون الذين يقودهم تاجر الثلج القديم عزة الدورى والسلفيون المتشددون الذين يقودهم الزرقازى. إنهم لا يحبون الشعب العراقى ولا يعملون من أجل مصلحته. إنهم يعملون فقط من أجل هدف واحد وهو الوصول إلى السلطة. فإذا ما دانت لهم فإنهم سيتقاتلون كما تتقاتل الحيوانات فى الغاب من أجل السيطرة. وهذا مرة أخرى هو درس طالبان. درس الجائعين إلى الإستبداد إذا تمكنوا. درس الذين يعتقدون بالباطل أنهم أصحاب الكلمة الحق، وأن ما عدا رأيهم هو الباطل.

إن الشعب العراقى الذى ينزف دما كل يوم وقع ضحية مواجهة لم يكن هو صانعها، غير أن أرضه لظروف كثيرة أصبحت هى ساحة النزال فى هذه المواجهة. إنها المواجهة بين قوى الديمقراطية والحرية من ناحية وقوى الإستبداد والديكتاتورية من ناحية أخرى. ومن المؤلم أن الذى ينزف فى هذه المواجهة هو الشعب العراقى. الذى ينزف هو الإبرياء وليس الأطراف المتخاصمة. إن كل من له ثار يريد الأخذ به من الولايات المتحدة الأمريكية قد جاء إلى العراق ليأخذ بثاره! إن كل من له خلاف مع الولايات المتحدة قد جاء إلى العراق من أجل تصفية حساباته! لقد أصبح العراق بكل معنى الكلمة خط المواجهة الرئيسى فى المعركة ضد الإرهاب العالمى التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. فقوى الإرهاب

العالمى تتجمع للثأر من الولايات المتحدة فى العراق. والولايات المتحدة حشدت نخبة من قواتها وخبرائها فى العراق من أجل محاربة الإرهاب العالمى. إنها ليست مواجهة عراقية بين عراقيين يختلفون فى الرؤى والأفكار، فمهما اختلف العراقيون فإنهم لا يقتلون أنفسهم ولا يقتلون بعضهم البعض. والقوى التى تدعى مواجهة الولايات المتحدة هى فى الحقيقة تحارب الشعب العراقى ومؤسساته. هذه القوى تحارب المؤسسات التى من شأن بنائها إنهاء الإحتلال مثل مؤسسات الشرطة والجيش والقضاء وغيرها. لماذا يصر الإرهابيون على تدمير البنية الأساسية البشرية لجهاز الدولة فى العراق؟ الجواب هو ببساطة لأنهم لا يريدون دولة فى العراق، بل يريدون العراق أرضا محروقة مدمرة حتى يتسنى لهم الصراخ ليل نهار بأن الأمريكان فعلوا كذا وكذا. إنهم يخبئون السلاح فى المساجد منتهكين حرمة أماكن العبادة التى حرم الله سبحانه وتعالى أن تستخدم فى غير أغراض ذكره جل وعلا. ويخبئون السلاح فى المستشفيات والمدارس، هكذا كان يفعل صدام!

إن قوات الإحتلال يجب أن ترحل، نعم، فليس هناك عراقى غيور على وطنه وكرامته يرضى ببقاء الإحتلال. والحقيقة أن قرارات مجلس الأمن المختلفة بشأن العراق تؤكد على سيادة العراق ووحدة أراضيه وتؤكد أن بقاء قوات الإحتلال مرهون بالإرادة الشعبية التى تعبر عن نفسها فى شكل مؤسسات ديمقراطية تمثل العراقيين أجمع وحكومة دستورية لها صلاحيات التفاوض باسم الوطن والمواطنين. الآن كيف ينتهى الإحتلال؟ من الذى يطلب إنهاء مهمة قوات الإحتلال أو من الذى يطلب إعادة انتشار قوات الإحتلال وخروجها من المدن على أن تتركز فى قواعد أو معسكرات خارج المدن العراقية الرئيسية؟ الجواب بالطبع هو أن الطلب يجب أن يأتى من حكومة شرعية تملك خيارات واضحة فى مجالات الأمن والدفاع. ولكى تكون الحكومة شرعية فإنها يجب أن تقوم على أساس دستورى مقبول من الأغلبية. ولكى تكون الحكومة قادرة فإنها من الضرورى أن تكون لها أجهزة منظمة قادرة على توفير الأمن الداخلى وعلى حماية حدود البلاد. وهناك حاليا عملية حقيقية لخلق قاعدة دستورية للحكم من خلال صوغ وإقرار دستور يضمن حقوق المواطنة المتساوية للجميع بصرف النظر عن الدين أو الطائفة أو العرق أو الجنس. وهناك على وجه اليقين عملية لإعادة بناء الجيش والشرطة، فما الذى يحدث؟ أصبحت العملية السياسية هدفا للتكفيريين، ففى رأيهم أن الدستور حرام وأن الإنتخابات بدعة وأنهم هم وليس الشعب مصدر السلطات. وكذلك أصبح الجيش والشرطة هدفا للإرهابيين. أصبح جهاز الدولة بأكمله هدفا للإرهابيين، فهؤلاء لا يريدون دولة، هؤلاء يريدون فوضى يمرحون فيها ويرتعون من أجل التنكيل بالعباد والتمثيل بهم. إنهم يطيلون أمد الإحتلال. هم فى الحقيقة يرون أن معركتهم تتحقق فى إطالة أمد الإحتلال وأن انتصارهم مرهون ببقاء القوات الأجنبية وليس برحيلها حتى لو تحقق ذلك على جماجم العراقيين جميعا.

إن إنهاء الإحتلال حق للوطن من أجل إعادة استقلاله. غير أن إنهاء الإحتلال يجب أن يتحقق على أساس شروط ومقومات تضمن ألا يغرق العراق فى حرب أهلية لا يعلم إلا الله سبحانه وتعالى مداها. هل هدف العراقيين هو مجرد خروج قوات الإحتلال أم أن هدفهم هو إقامة عراق مستقل وديمقراطى. إن خروج القوات الأجنبية من العراق فى الوقت الحاضر وفى غياب شرعية دستورية تستند إليها حكومة تتفاوض مع قوات الإحتلال على أساس قرارات مجلس الأمن التى تقيد سلطة الإحتلال بالإرادة الشعبية لن يؤدى إلا إلى ظهور ديكتاتورية جديدة أو عموم الفوضى والقتل فى كل مكان على أسوأ مما هو الآن.

كما أن خروج قوات الإحتلال فى غياب مؤسسات قوية لإدارة الدولة يعنى سيادة قانون الغاب وضياع حقوق الضعفاء. وأمامنا تجربة ناطقة فى الصومال، فقد خرجت منها القوات الأجنبية منذ أكثرمن عشر سنوات. وقتها احتفل الصوماليون بالإنتصار على الولايات المتحدة، بل والإنتصار على العالم كله الذى قرر الإنسحاب من الصومال وترك الصوماليين لشأنهم، فماذا حدث؟ الذى حدث أن الصومال وقع فى دوامة حرب أهلية وصراعات العصابات المسلحة وانتهى الأمر إلى تكريس التقسيم وإلى انتشار الفوضى وغياب الحكومة الوطنية. وبعد كل ذلك طلب الصومال المساعدة من أجل التخلص من كل هذه الآثار. غير أن رد المجتمع الدولى كان باردا إلى درجة ما وترك الصوماليين يحاولون برعاية دولية أن يتفقوا على أسس قانونية تعيد للبلاد وحدتها واستقلالها. وبالرغم من كل ذلك فإن الحكومة الصومالية غير قادرة حتى الآن على العودة إلى مقديشو. ولا يزال إقطاعيو الحرب يتحكمون فى مصير الغالبية العظمى من الناس الذين لا حول لهم ولا قوة. لقد تحول الشعب الصومالى بأكمله إلى رهينة للمحاربين الذين اصبح القتال هو صناعتهم الوحيدة. أصبح السلاح فى الصومال هو وسيلة الحوار الوحيدة! فكانت النتيجة أن خرس صوت العقل. إن التجربة دليل قاطع وبرهان ساطع على أن الإستقلال يتطلب توفير البناء الأساسى للديمقراطية وإدارة الدولة على أسس دستورية. لقد انتهت الجاهلية منذ زمن طويل وولت إلى الأبد عصور حرب داحس والغبراء. فلنكن فى العراق أهل حكمة، نعتبر ممن سبقونا وممن حولنا ونعمل معا من أجل عراق مستقل وديمقراطى، من أجل حكومة دستورية وجيش وطنى قادر على حماية الحدود بدون اعتداء وشرطة تعمل من خلال مبدأ سيادة القانون. هذا هو عراق المستقبل الذى نريده. عراق الأمن والأمان وليس عراق الفوضى والخراب.

(بغداد فى ٢٧ يونيو ٢٠٠٥)

الشيعة ضد الشيعة فى العراق :

تشير التطورات السياسية والعسكرية فى العراق خلال الفترة من أغسطس الماضى حتى الآن إلى أن القوى الحاكمة فى العراق تقوم ليل نهار بإعداد المسرح السياسى لعملية كبرى قد يترك نجاحها أثرا هائلا على مستقبل العراق خلال العقود القادمة. ففى الجنوب حيث توجد مقاومة شيعية أصيلة خصوصا بين القبائل العربية لفكرة إقامة ما يسمى بـ "أقليم الجنوب" الذى يضم على أقل تقدير ثمانى محافظات عراقية، تعمل الحكومة العراقية جاهدة لتحطيم قوة المقاومة الرئيسية التى يقودها جيش المهدى خصوصا فى محافظات البصرة وكربلاء والنجف والديوانية والعمارة والسماوة والناصرية. غير أن الحملة الشرسة التى تقودها القوات الحكومية العراقية بدعم من القوات الأمريكية لا تتوقف على محاولة استئصال جيش المهدى وزعامته وإنما تتوسع إلى محاولة فرض سيطرتها الفعلية على مواقع نفوذ القيادات الدينية والسياسية المعارضة لفكرة إنشاء إقليم الجنوب سواء فى محافظات الجنوب نفسها أو فى بغداد من أمثال السادة محمود الحسانى فى كربلاء ومحمد اليعقوبى فى البصرة ومحمد جواد الخالصى فى بغداد.

ومن الخطأ النظر إلى الشيعة فى العراق على أنهم يمثلون تيارا واحدا على الرغم من أن هذه كانت السمة الغالبة قبل الإحتلال الأمريكى للعراق فى إبريل عام ٢٠٠٣. فبسبب الإحتلال أصبحت إيران هى القوة السياسية المهيمنة على حد قول الشيخ فاتح كاشف الغطاء حفيد أحد المراجع العليا التاريخية فى النجف. وأدت هذه الحقيقة إلى تفعيل بعض عوامل الإنقسام الكامنة داخل المجتمع الشيعى فى العراق وإلى تنحية أو تقليل أثر عوامل الوحدة. ولعبت إيران دورا واعيا ومتعمدا من أجل تفكيك النسيج الإجتماعى الذى تشكل على مر القرون فى العراق والذى تأكد خلال الفترة منذ إنشاء العراق الحديث عام ١٩٢٠ وحتى عام ٢٠٠٣. واستخدمت إيران أدوات حادة لتحقيق هذا الهدف منها فيلق بدر تحت قيادة عبد العزيز الحكيم سابقا وقيادة هادى العامرى حاليا. فمنذ دخول فيلق بدر إلى العراق فى أوائل مارس ٢٠٠٣ راح ينشر التفرقة الطائفية بين الشيعة وبين السنة وبين الشيعة من غير العرب وبين الشيعة العرب. وبعد سقوط نظام صدام حسين ودخول القوات الأمريكية إلى بغداد تبعتها قوات فيلق بدر التى بدأت فى مباشرة سياسة تهجير العراقيين السنة من الأحياء ذات الأغلبية الشيعية مثل حى الكاظمية.

ويمارس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق ضغطا هائلا على المرجعية العراقية فى النجف من أجل ضمان استمرار خضوع هذه المرجعية للمرجعية الدينية فى مدينة قم الإيرانية والتى يقودها السيد على خامنيئ المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية. وقد لجأ المرجع الأعلى السيد على السيستانى إلى الصمت خوفا على مصيره وترك لوكلائه الحديث باسمه وإصدار التصريحات نيابة عنه حتى يحتفظ لنفسه بخط رجعة إذا تحسنت الأمور. ورغم أن هذا النهج تسبب فى الكثير من الإشتباكات اللفظية والتعنيف السياسى من جانب قيادات المجلس لوكلاء السيد السيستانى فإن المرجع العراقى يحاول بين الحين والحين أن يؤكد على وحدة العراقيين وعلى ضرورة النهج السلمى فى حل الخلافات فيما بينهم. ومع ذلك فقد تأزمت العلاقات فى الأشهر الأخيرة بين المرجعية فى النجف وبين المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بعد أن أضفى أحد وكلاء السيستانى المشروعية على مقاومة قوات

الإحتلال بالقوة المسلحة. وجاءت هذه الفتوى بمثابة تأييد لقوات جيش المهدى. وضغطت زعامات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية إضافة إلى ممثل المرشد الأعلى للثورة الإيرانية وإلى سفير إيران فى العراق (وهو أحد القيادات العليا للحرس الثورى الإيرانى ومسؤول التنسيق السابق مع حزب الله فى لبنان) من أجل أن يصدر السيد السيستانى فتوى يؤكد فيها على مشروعية المقاومة السلمية فقط ويدعو إليها بهدف سحب البساط من تحت أقدام قيادات جيش المهدى.

ويمكن من خلال قراءة السياسة الإيرانية فى العراق منذ تعيين حسن كاظمى قمى قائما بالأعمال فى بغداد عقب سقوطها أن قادة طهران إعتمدوا مبدأين فى التعامل مع الواقع السياسى الجديد فى العراق. الأول هو اغتنام الفرصة التاريخية التى لاحت بسقوط نظام صدام من أجل إنهاء ما يسمى بـ "مظلومية الشيعة" فى العراق وإقامة نظام يضمن لإيران تفوقا سياسيا فى العراق وما حوله. وفى سياق هذا المبدأ صدرت الأوامر بالتعاون مع سلطات الإحتلال من أجل إقامة إدارة إنتقالية ووضع دستور دائم يضمن قاعدة المحاصصة السياسية على أساس طائفى. أما المبدأ الثانى فهو اغتنام الفرصة التاريخية لوجود القوات الأمريكية على الجانب الآخر من الحدود الإيرانية من أجل إنهاك هذه القوات والحيلولة بينها وبين ضرب إيران ووقف برنامجها النووى. وفى سياق هذا المبدأ عقدت قيادات الحرس الثورى الإيرانى عددا من الصفقات المنفصلة مع التيار الصدرى بما فى ذلك جيش المهدى وتنظيمات القاعدة وبعض المنظمات الصغيرة فى محافظات العراق المختلفة لمساعدتها على ضرب القوات الأمريكية وقوات التحالف إضافة إلى الدفع مباشرة بعناصر من الحرس الثورى الإيرانى لتنفيذ عمليات داخل العراق.

وقد تضمنت الصفقة الإيرانية مع التيار الصدرى مشاركة القيادات السياسية الصدرية فى العملية السياسية وفى الحكومة. وفى إطار هذا الإتفاق شاركت رموز التيار الصدرى فى انتخابات المجالس المحلية للمحافظات التى جرت فى عام ٢٠٠٤ ثم فى الجمعية الوطنية الإنتقالية وفى لجنة صياغة الدستور ثم فى الإنتخابات النيابية التى تمت على أساس الدستور الدائم وبعد ذلك فى حكومة الجعفرى ثم حكومة المالكى. غير أن هذا المشاركة تمت على أساس إطلاق أنشطة جيش المهدى ليقوم بعمليات تطهير طائفى ضد السنة وعمليات عسكرية ضد القوات الأمريكية. وكان التيار الصدرى وقوات جيش المهدى قد استفادا ماليا إلى درجة كبيرة بعد اتفاق المصالحة الذى تم مع الحكومة ومع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى أعقاب أحداث النجف عام ٢٠٠٤ حيث حصل التيار على أكثر من ٦٥٠ مليون دولار فى صورة تعهدات بإعادة إعمار مدينة الصدر وتعويضات فى إطار برنامج المال مقابل السلاح.

ومن الملفت للنظر الآن أن التعاون العسكرى بين الحكومة وبين القوات الأمريكية فى مقاومة جيش المهدى قد وصل إلى مرحلة متقدمة. ويعكس هذا التطور حقيقة أن طهران باتت تميل إلى سياسة التهدئة ضد القوات الأمريكية فى العراق. وتهدف سياسة التهدئة هذه إلى هدفين، الأول هو أن تثبت طهران للإدارتين الحالية والمقبلة فى البيت الأبيض أن مفاتيح الإستقرار فى العراق توجد فى خزائن طهران وليس ما عداها. والثانى أن الوقت قد حان للإنتقال بالحال السياسية فى الجنوب بعد أن تم فعليا تحقيق القسم الأعظم من عملية التطهير الطائفى إلى التخلص من القوى السياسية والعسكرية الشيعية التى تعارض إقامة إقليم

فيدرالى جديد. وفى هذا السياق فإن العمليات الحالية ضد جيش المهدى هى هى إشارة ذات شقين، طمأنة للأمريكيين وتعاون معهم من ناحية وتخلص من القوى السياسية المناوئة لمشروع الإقليم الفيدرالى فى الجنوب من الناحية الثانية.

(القاهرة فى سبتمبر ٢٠٠٦)

إجتثاث البعث بين التطهر السياسى والإنتقام الشخصي :

لعب ما كان يسمى بـــ "حزب البعث العربي الإشتراكي" فى العراق دورا مخربا فى حياة العراق والعراقيين لفترة ثلاثة عقود ونصف. وقذفت سياسة الحزب بالبلاد من الإستقلال إلى الإحتلال وأوقعت العراقيين فى شرك الفقر والفاقة بدل الرخاء والعز. فالعراق بمياهه ونفطه وأرضه وشعبه لا تنقصه مقومات الإنتقال السريع من التخلف إلى التقدم، لكن سياسات النظام البعثى البائد بدلا من أن تقود العراق إلى الأمام على طريق التقدم، فإنها قذفت به إلى هاوية التخلف، باستثناء ما كان النظام البائد يحرص على تحقيقه من تفوق فى ميادين استعراض القوة على حساب القوت. ومن المعروف أن أكثر من ٦٠ فى المائة من دخل العراق كان يذهب لتمويل الصناعات الحربية فى عهد صدام وأن خمسة فى المائة من إيرادات النفط والموارد الخارجية كانت تذهب إلى خزائن صدام الشخصية وأن الحزب المستبد كان يتحكم فى الجزء المتبقى من الموارد بما يخدم أهداف هذا الحزب فى ممارسة الإستبداد والفساد واستمرار الديكتاتورية.

وكانت فلسفة الحزب البائد تقوم على أساس احتكار السلطة وفرض الوصاية على الشعب عن طريق القهر ومصادرة حقوق المواطنين السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية بدعوى التصدى للنضال ضد الإمبريالية الأمريكية وضد إسرائيل. وتضمنت هذه السياسة ممارسة القهر السياسى للأفراد والجماعات بما فى ذلك القوميات غير العربية فى إطارات شعارات القومية العربية الشوفينية التى يستخدمها الحكام العرب مبررا لقهر شعوبهم وليس فقط لقهر القوميات الأخرى. وفى هذا السياق تعرض الأكراد والتركمان والأشوريون للظلم مثلهم فى ذلك مثل كل من رفع صوته متحديا إستبداد البعث العربى الإشتراكى وقهره للجماهير. وفى إطار هذه السياسة الشوفينية القومية العربية ضيقة الأفق حرمت مناطق كثيرة من العراق من نصيبها العادل فى الثروة كما تم حرمان المواطنين بشكل عام من الحصول على مكانة متساوية فى الحقوق والواجبات. وازدهر النفاق السياسى بسبب المكاسب والمزايا التى كانت تنهمر من هنا ومن هناك على مرتزقة السلطة خصوصا فى عهد الخائن صدام حسين الذى يقبع الآن فى سجون أسياده الذين كان يخدم مخططاتهم بالأمس على حساب الدم العراقى البار.

وعلى مستوى الأفراد يروى العراقيون الآن آلاف بل وربما ملايين القصص الشخصية عن حوادث القتل والتعذيب التى ارتكبها صدام وأسرته وحزبه ونظامه ضد ملايين الأبرياء من أبناء الشعب العراقى. وها هى المقابر الجماعية راحت الآن تبوح بأسرارها. وها هى السجون وأقبية التعذيب تتكشف للعالم أجمع بكل ما كانت تحويه من وسائل التنكيل بالبشر. وها هى الأيدى الملطخة بالدماء تتكشف بصماتها القبيحة وتدل على ما ارتكبته من مذابح وما تسببت فيه من محن فى حق العراقيين الأبرياء. وها هو قطار العدالة يتحرك ودعاوى القصاص تقام ضد المتهمين بالإجرام وبخيانة الشعب العراقى وإذلاله. لقد انهار النظام البائد لكن هذا ليس نهاية المطاف. فالجروح التى تسبب فيها ذلك النظام يجب أن تعالج والحقيقة يجب أن تظهر والعدل يجب أن يقام فى ساحات المحاكم وذكريات الأسى والمعاناة والعذاب يجب أن تنمحى، ليس بقرار ولكن بإحقاق الحق وإقرار العدل.

لذلك كله كان من الضرورى إصدار قانون "اجتثاث البعث".

ومنذ صدور هذا القانون لم ينقطع النقاش عن مضمون فحواه وعن سبل تنفيذه وعن الأهداف النهائية المرجوة من ورائه. وقبل التعرض إلى النقاش الدائر حاليا فى المجتمع العراقى من المهم أن نعرج على عدد من المسائل المهمة. أولها أن قيادات الحزب البائد المنحل يقبع معظمها الآن فى زنازين الإعتقال رهن التحقيق والمحاكمة. وأن قسما ثانيا من القيادات البعثية يتزعمه المجرم عزت الدورى يقوم بجمع المرتزقة وتمويلهم وتأهليهم للحرب ضد العراقيين حتى تصبح العراق أرضا محروقة يسودها الخراب ويخيم عليها الظلام، ومن هؤلاء من بدأ يفيق من غيبوبة الجريمة إلى إدراك أن االطريق الذى يسلكه لا يؤدى إلا إلى الخراب والتهلكة. أما القسم الثالث فهو ذلك الذى ارتضى الإنخراط فى الحياة الطبيعية والحياة العامة مثله مثل غيره من العراقيين، فإذا كانت لديه من الإمكانات أو المهارات ما يفيد بها شعبه فإنه يقدمها إليه فى المكان الملائم. غير أن هذا كله لا يشفع لبعثى إرتكب جريمة فى حق مواطن عراقى أوفى حق جماعة. وفى كل الأحوال فإنه من الواجب شرعا وقانونا إقامة الدليل على المتهم وإثبات الإتهام قبل إنزال العقاب به. ولا يجوز بحال من الأحول وتحت أى شريعة إلا شريعة الغاب إنزال العقاب بالناس لمجرد الإشتباه. ففى ذلك النهج تتوغل روح الإنتقام وليس روح العدالة.

ومن البديهى أن هؤلاء الذين ارتكبوا جرائم فى حق الشعب العراقى أو اى فرد من أفراده يجب أن يقدموا للعدالة. وإحقاق الحق هو المبدأ المطلق للحق فى ذاته، فالأيام "تداولها بين الناس". وليست السلطة بدائمة لأحد. فإذا استقر ميزان العدل على أساس الحق فإن فى ذلك ضمان لعدم سريان روح الإنتقام وانتقالها من جيل إلى جيل، "فلا تزر وازرة وزر أخرى". ومن البديهى كذلك أن هؤلاء البعثيين الذين ارتكبوا جرائم فى حق شعبهم وفى حق جيرانهم هم نبات لبيئة معينة وهم نتاج لسياسة معينة وهم أبناء فكر شمولى ديكتاتورى يقوم على أساس نفى الحرية كمبدأ وكقيمة. والديكتاتورية لا ترتدى زيا واحدا ولا تختص بأناس دون غيرهم. وقد ترتدى الديكتاتورية فى بلد ما بزة عسكرية. وفى بلد آخر قد ترتدى عباءة دينية. وفى بلد ثالث قد ترتدى قبعة إفرنكية! وفى بلد رابع قد ترتدى عمامة قبلية وما إلى ذلك. فأشكال الإستبداد كثيرة وليس الإستبداد البعثى هو الوحيد بينها.

وتقوم الديكتاتورية على نفى الحرية كمبدأ وكقيمة إنسانية عليا. وتكتسب الديكتاتورية خصائص وصفات مشتركة مهما كان الرداء الذى ترتديه. ومن أهم تلك الصفات إستخدام جماجم الجماهير عتبات يقفز عليها نجم أهل السياسة الديكتاتورية وعلى رأسهم الزعيم. فيتم فى الأول حشد الجماهير لرفع صور القائد والهتاف باسمه حتى الموت والتضحية بالروح من أجله. وإذا لم تقتنع الجماهير بالمجىء لتحية الزعيم القائد طواعية فلا بأس بإغرائها ببعض الحسنات والمكاسب المادية وسرقة معنوياتها ومصادرة حريتها باستغلال حاجتها إلى رغيف الخبز. هكذا تفننت كل الأنظمة الإستبدادية على مدار التاريخ. وفى أعراف الأنظمة الديكتاتورية فإن الإنسان لا قيمة له، وإنما تتحدد قيمته بمقدار طاعة النظام وتمجيد القائد. فإخراج الناس من بيوتهم لإرضاء سياسات الإستبداد فضيلة! وحرمان أصحاب العوائل من أعمالهم لتحقيق شعارات النظام الديكتاتورى مكرمة لا تعلو عليها مكرمة أخرى! هذه فى الحقيقة هى سياست الإستبداد، هى سياسات البعث. فإذا كان البعث قد ارتكب فى حق العراق جرائم وجرائم فإن علاج ذلك لا يكون بارتكاب جرائم مماثلة وإلا أصبح تاريخ العراق حلقات متراكمة من العنف الأعمى الذى لا منطق له غير الإنتقام والقصاص من الآخر.

إن مجتمع الحرية هو مجتمع التسامح أما مجتمع الديكتاتورية والإستبداد فهو مجتمع الإنتقام والقهر. ومما يدعو للعجب أن يخرج أناس يطالبون بإزاحة أناس أخرين من وظائفهم وإعطاء هذه الوظائف للعاطلين عن العمل بدلا من أن يطالبوا بتوفير الوظائف للجميع وتقليل البطالة. أليس من حق العائل الذين يطلبون طرده من عمله أن يعول أسرته؟ أليس من حق زوجته وأبنائه وبناته أن يكون لعائلهم مصدر رزق؟ أليس قطع الأرزاق من قطع الأعناق؟

إن اجتثاث البعث يعنى أولا اجتثاث السياسات البعثية وما أكثرها فى عراق اليوم وليس فقط مجرد محاسبة المجرمين على ما اقترفوه من جرم عن طريق العدالة. إن عراق الغد الديمقراطى هو عراق الحق. عراق العدالة والتسامح وليس عراق الإنتقام وأهدار قيمة الإنسان.

(**بغداد فى ٢٥ يونيو ٢٠٠٥**)

الدور السياسى للعرب السنة فى عراق ما بعد صدام :

الآن وبعد وقوع الطاغية المهزوم صدام حسين فى فخ القوات الأمريكية، يتعين على القبائل والعشائر العربية السنية التى كانت تسانده حتى بعد سقوط نظامه أن تعيد النظر فى حساباتها، وأن تبدأ صفحة جديدة فى تاريخها السياسى، تقوم على التسامح ونبذ العنف والعمل على المشاركة الفعالة فى بناء عراق جديد، يقوم على أساس حقوق المواطنة المتساوية للجميع بصرف النظر عن الدين أو الطائفة أو العرق. إن هذه النهاية الذليلة لأسطورة صدام حسين التى كان يروجها البعض تثبت مرة أخرى أن أعداء الشعوب ليس لهم مكان إلا مزبلة التاريخ! ويتعين الآن على العرب السنة فى العراق أن يعيدوا قراءة التاريخ مرة أخرى، وهو لا لبس فيه!

إن الدولة الحديثة فى العراق كانت منذ عشرينات القرن الماضى قد عملت من أجل صهر الهوية العراقية فى قالب جديد بعيدا عن الطائفية والقبلية التى سادت سابقا فى الأقاليم التى شكلت جزءا من الدولة العثمانية (ولايات البصرة والموصل وبغداد أو البصرة والموصل فقط). فالنظام السياسى الذى قام على أساس دستور العشرينات لم يقم على اساس توزيع الحكم بنظام الحصص على طوائف العراق المختلفة وإنما قام على أساس وجود نظام ملكى دستورى يتم اختيار حكومته بواسطة برلمان منتخب. صحيح أن الإحتلال البريطانى للعراق أدى إلى تشويه التجربة الليبرالية خلال فترة ما بين الحربين كما كان الحال فى مصر، لكن هذه التجربة إستطاعت أن تثبت أركان الدولة الجديدة برغم التحديات الجيوبوليتيكية التى أحاطت بها ومن أهمها الأطماع الإيرانية والتركية.

ومن ضمن ما نجحت فيه الدولة الوليدة فى العشرينات أنها كسرت حدة الإستقطاب الطائفى بين المسلمين السنة، وكان يطلق عليهم "أصحاب التبعية العثمانية" والمسلمين الشيعة، وكان يطلق عليهم "أصحاب التبعية الإيرانية". ومن مظاهر هذا النجاح إتساع نطاق التزاوج والنسب بين السنة والشيعة والعرب وغير العرب (الأكراد والآشوريين والتركمانيين والكلدانيين والأرمن). وعلى المستوى السياسى صهرت الأحزاب السياسية العراقيين جميعا فى بوتقة واحدة فكنت ترى فى داخل الحزب الواحد قيادات وأعضاء يمثلون كافة ألوان الطيف العراقى الدينى والقومى. وفى المدارس والمستشفيات ومراكز الخدمات الحكومية كان التنوع ظاهرا. لم تكن الوظائف حكرا على طائفة بعينها ولم يكن هناك تمييز فى تقديم الخدمات العامة إلى طائفة على حساب أخرى.

وبعد إسقاط النظام الملكى فى انقلاب عسكرى قاده عبد الكريم قاسم فى النصف الثانى من خمسينات القرن العشرين ظلت الصورة تقريبا على ما كانت عليه لبعض الوقت، غير أن بزوغ نجم التيار القومى العربى، خصوصا بعد الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ ووصول هذا المد إلى ذروته بوصول حزب البعث السورى إلى السلطة وإعلان الإنفصال عن مصر (!) ثم وصول البعث العراقى إلى السلطة فى العراق وإسقاط نظام حكم عبد الكريم قاسم، إنتهى عمليا إلى حال من الإستقطاب الحاد بين القوميين الناصريين والقوميين البعثيين. وكان ارتفاع مد القوميين الناصريين فى مصر يعنى إلغاء إسم مصر تماما حتى من الكتب المدرسية (!) وتكريس إسم "الإقليم الجنوبي" عليها أثناء الوحدة مع سورية ثم إسم

"الجمهورية العربية المتحدة" رغم أنها كانت متحدة مع لا أحد منذ انفصال سورية "الإقليم الشمالي" بقيادة البعث السورى القومي!

في مصر لم تكن سيطرة القوميين الناصريين تعنى اضطهادا لقومية أخرى تعيش فى مصر (مع ملاحظة أن بعض الباحثين الجدد فى تاريخ تلك الفترة بدأ يتحدث عن اضطهاد النوبيين فى مصر معتبرا إياهم قومية مستقلة وهو هراء بين). وفى مصر بشكل عام حيث تسيطر تاريخيا ثقافة الوئام والتسامح والتعايش الودى بين الناس، بما فى ذلك اليهود والأرمن والأقليات الأجنبية الأخرى حتى أوائل الخمسينات، كان من الصعب أن تنشأ وتترعرع ثقافة سياسية تقوم على أساس الإضطهاد على أسس دينية أو طائفية أوعرقية. لكن الوضع كان مختلفا تماما فى سورية والعراق حيث توجد أقليات كبيرة كانت تعيش فى هذه البلاد ضمن أراضى الدولة العثمانية بلا تمييز تقريبا قبل نشوء دول حديثة فى هذه البلاد بعد الحرب العالمية الأولى وانتهاء الإمبراطورية العثمانية إلى الأبد. وتعيش فى البلدين أقليات كبيرة من الأكراد والأرمن والتركمان والشركس وغيرهم. ويعتبر الأكراد أكبر هذه الأقليات (نحو خمسة ملايين فى العراق وثلاثة ملايين فى سورية). كذلك يوجد بين السكان تنوع كبير من حيث الثقافة والمعتقدات الدينية، ففيهم الشيعة (بمذاهبهم المختلفة) وفيهم السنة وفيهم من المسيحيين مذاهب كثيرة ومن أهل ديانات أخرى حافظوا على وجودهم رغم مرور فترات من الإضطهاد عليهم فى مراحل مختلفة من التاريخ مثل الصابئة فى العراق.

وهذا الطابع الفسيفسائى قوميا ودينيا وطائفيا وثقافيا هو أكثر تعقيدا فى العراق عما هو فى سورية، ومع ذلك فإن القهر القومى (ضد القوميات الأخرى غير العربية) فى سورية لا يقل وحشية عما كان فى عراق صدام حسين، فكأنما كان كل من النظامين البعثيين المتنافسين على زعامة القومية العربية، التى تعنى فى حكم العسكريين إزهاق أرواح الشعوب العربية فداء لبقاء الأنظمة! يريد أن يثبت للآخر أنه أكفأ فى الوحشية والقهر! ومنذ سيطر البعث العراقى على السلطة فى بغداد بعد الإطاحة بالرئيس الضعيف القريب من مصر عبد الرحمن عارف (شقيق عبد السلام عارف الذى أطاح بسابقه عبد الكريم قاسم) أدخل البعث سياسة عرقية وطائفية صريحة إلى السياسة العراقية باعتماده بصورة متزيدة على العرب الذين يدينون بالمذهب السنى وممارسة سياسات قهر منظمة ضد غير العرب خصوصا الأكراد السنة منذ أواسط السبعينات ثم ضد الشيعة (العرب وغير العرب) منذ أواخر السبعينات من القرن الماضى. ووصلت هذه السياسة المنظمة إلى حد قصف القرى الكردية السنية بالقنابل الكيماوية مثلما حدث فى حلبجة وإلى طرد مئات الآلاف من المسلمين الشيعة من ديارهم إلى الحدود الإيرانية خلال ما سمى بعمليات "الأنفال" فى الثمانينات.

فى بداية هذه السياسة إعتمد أحمد حسن البكر (الذى تقول رواية إن صدام خنقه حتى الموت وهو فى فراش المرض!) كما اعتمد صدام حسين على الحزب، الذى كان يضم المؤمنين بالقومية العربية على الطريقة البعثية إيمانا أعمى (بما يتضمن التخلى صراحة عن مكونات الهوية التى لا تتفق مع ذلك فى حال الشيعة والأكراد والمسيحيين). ثم تحولت فكرة سيادة الحزب شيئا فشيئا إلى سلطة القبائل التى ينتمى إليها صدام وعشيرته وهو ما مهد الطريق لتدمير فاعلية البنى الحديثة التى كانت الدولة فى العراق قد نجحت فى إرسائها

منذ العشرينات. وبدلا من أن يتقدم العراق فإنه تخلف إجتماعيا وعاد إلى حكم القبيلة من مرحلة الدولة. وفى داخل حكم القبيلة تركزت السلطة بأيدى صدام حسين وإبنيه وأقربائه والمخلصين له إخلاصا أعمى. وفى هذا السياق حصلت القبائل العربية السنية فيما يسمى بالمثلث السنى على مكاسب كبيرة سياسية ومالية. وزادت فجوة السلطة والنفوذ السياسى والعسكرى والثروة والثقافة بين كل من هم خارج دائرة الولاء لصدام ومن هم فى داخلها. وهكذا ظهرت الطائفية السياسية فى العراق. بدأها صدام حسين وهاهى لا تزال مستمرة من بعده (إلى حين). وفى داخل هذه الطائفية يعتقد السنة أنهم الصالحون ليكونوا أهل الحل والعقد ويثيرون الشبهات حول قدرة الآخرين على الحكم. ويعتقد الشيعة أنهم وهم الأغلبية الأحق بحكم البلاد. بينما يرى الأكراد أن بقاءهم داخل محيط عربى سيهدم آمالهم وأحلامهم القومية.

ويسيطر على السنة العرب العراقيين تياران سياسيان، هما التيار القومى العربى والتيار الإسلامى. وقد بادر صدام حسين مبكرا فى الثمانينات بمحاولات لجمع التيارين فيما سمى لاحقا التيار القومى الإسلامى وأضاف إسم الجلالة إلى العلم العراقى ذى النجوم الثلاثة وشرع فى بناء سلسلة من أكبر وأحدث المساجد فى العالم! غير أن هناك تنظيمات دينية وقومية تعمل خارج هذا التيار مثل القوميين الديمقراطيين والوهابيين. وهناك بالقطع وجود لغير هذين التيارين فى أوساط العرب السنة وغيرهم مثل الشيوعيين الذين يتمتعون باحترام ملموس بين المثقفين ومثل الليبراليين (جاء بعضهم من روافد قومية أو شيوعية) الذين يكتسبون نفوذا ملموسا يوما بعد يوم فى أوساط العراقيين كافة. وفى داخل التيارين السياسيين الرئيسيين يتمايز الطرح السياسى بالنسبة لمستقبل العراق. فهناك فريق يتوافق مع تطورات الوضع فى العراق بإسقاط نظام حكم صدام حسين ويتطلع إلى مستقبل ديمقراطى للعراق (أو هكذا يقال) فى إطار عموميات الصيغة التى تشرف الولايات المتحدة على تنفيذها ويضم هذا الفريق شخصيات سنية مستقلة منها سياسيين سابقين مثل عدنان الباجه جى عضو مجلس الحكم الإنتقالى وزعيم تجمع الديمقراطيين المستقلين ونصير الجادرجى زعيم الحزب الوطنى الديمقراطى ومنها قيادات إدارية وعسكرية ومهنية كما يضم عددا من البعثيين العراقيين السابقين المنضمين حاليا إلى حركة الوفاق الوطنى العراقى التى يقودها إياد علاوى الذى كان قد انشق مبكرا على الحزب وأقام فى الخارج ونشط فى ساحة تنظيم المعارضة بعد قيام صدام بغزو الكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠. وإضافة إلى القيادات الليبرالية والتكنوقراطية والبعثيين غير الصداميين هناك أيضا بعض روافد حركة الإشتراكيين العرب والقوميين البعيدين عن الخط السياسى السورى. وهؤلاء يعملون مباشرة ضمن الأطر السياسية القائمة فى العراق منذ سقوط نظام صدام حسين كما أن بعضا منهم يعمل فى أجهزة "سلطة الإئتلاف" أو سلطة الإحتلال فى المجالات المختلفة الإعلامية والإقتصادية والإجتماعية والصحية وغيرها.

وفى مقابل هؤلاء ينتشر بين العرب السنة فى العراق نفوذ تيارات سياسية أخرى تبنى موقفها الأولى على رفض الإحتلال واعتبار أن مقاومته هى الطريق إلى استعادة سيادة العراق. وتقود تنظيمات حزب البعث العراقى المدنية وشبه العسكرية والعسكرية هذه التيارات جميعا فى إطار تحالف حركى واسع يهدف إلى مقاومة الوجود الأمريكى فى العراق. وتضم التيارات الداخلة فى هذا التحالف الحركى تنظيمات إسلامية وقومية بما فى ذلك الوهابيين الذين بدأ نشاطهم فى العراق منذ أوائل التسعينات فى أعقاب انتفاضة مارس

(آذار) ١٩٩١ وكذلك القوميين القريبين إلى سورية وبعض الشخصيات العراقية البعثية المنشقة التى قدمت نفسها فى أوقات سابقة كوجوه معارضة للرئيس العراقى الطريد صدام حسين مثل صلاح عمر العلى وزير الإعلام الأسبق الذى يطرح نفسه حاليا كأحد الوجوه المعارضة للإحتلال. وتعتمد هذه التيارات على دعم داخلى عشائرى (خصوصا من عشائر الجبور والدليم) وعلى الرصيد المالى والتنظيمى والتسليحى المتبقى لتنظيمات حزب البعث المنحل إضافة إلى دعم سياسى قوى من سورية ومن بعض الدوائر فى السعودية ودول الخليج وكذلك على ما توفره المساجد فى العراق من إمكانيات للحركة ولجمع التبرعات.

كذلك تدل تطورات الأحداث خلال الأشهر القليلة التى تلت الإحتلال على قيام تقارب بين الأصوليين الإسلاميين السنة والأصوليين الإسلاميين.الشيعة من خلال مبادارت قام بها الشيخ أحمد الكبيسى الذى تتبناه دوائر سعودية وخليجية. وجدير بالذكر أن أحد التوجيهات الإستراتيجية التى أصدرها صدام قبل سقوطه إلى قيادات وكوادر نظامه المنهار تضمنت ضرورة التنسيق مع القيادات الدينية واستخدام المساجد فى أعمال الدعاية والتعبئة والتنظيم من أجل العمل للعودة إلى الحكم! ويفرض البعثيون والمتطرفيون الإسلاميون نفوذهم فى الأوساط الشعبية بقوة الترهيب وأعمال الإغتيالات التى تشمل كل من لا يتعاون معهم أو يخالف تعليماتهم. كما أنهم يستغلون التقاليد القبلية المتعلقة بطلب الحماية. فالقبيلة العربية فى العادة لا تخذل من جاء إليها طالبا الحماية حتى ولو كان عدوا سابقا. كذلك فإنه لوحظ فى الفترة الأخيرة زيادة الأنشطة الهادفة إلى إعادة تجميع القيادات البعثية وإعادة بناء نظم الإتصال بين المستويات المختلفة داخل الحزب.

وتعانى القوة السياسية للعرب السنة فى العراق من الإنقسام بين هذين الإتجاهين، إتجاه تجيير حقيقة سقوط نظام صدام حسين إلى مكسب للشعب العراقى من خلال إقامة نظام ديمقراطى جديد فى البلاد. واتجاه التركيز على شعار مقاومة الإحتلال وإعادة النظام السابق مرة أخرى. كذلك فإن مأزق السنة العرب فى العراق إنما يعكس أيضا مأزق القوميين العرب، أو على الأقل هؤلاء منهم الذين لا يزالون يؤمنون بحكم النخب العسكرية واضطهاد القوميات الأخرى والتهوين من شأن غياب الديمقراطية على اعتبار أن هدف مواجهة الولايات المتحدة يسمو على احتياج الشعوب إلى الديمقراطية! وعلى الصعيد الخارجى فإن الدعم السورى للقيادات السنية العربية المعارضة للوجود الأمريكى الراهين فى العراق يمثل دعما تكتكيا وليس استراتيجيا، فسجل تلاعب البعث السورى بحركات سياسية خارجية عربية وغير عربية لغرض تحقيق مصالح سورية محضة هوسجل مقروء جيدا فى العراق وليس خافيا على أحد. ولهذا فإن قيادات ما يسمى بالمقاومة السنية تشعر بأنها تفتقر إلى عمق خارجى فى حركتها. وإذا كانت القيادة العلوية فى دمشق قد استقبلت عددا من وفود القبائل والقيادات السياسية والمهنية التى يغلب عليها الطابع السنى فإن الضيوف كانوا يشعرون أن أطماع البعث ورغبات البعث السورى لا تخفى على أحد.

ومع ذلك فإن السنة العرب فى العراق بشكل عام يمثلون رصيدا مهما لفكرة الدولة العلمانية الحديثة فى العراق ويمثلون مخزنا حقيقيا للقيادات التكنوقراطية والإدارية لعراق المستقبل. ومن أجل أن يعود العرب السنة قوة سياسية مؤثرة فى العراق ومن أجل أن يقوموا بدور لائق فى عملية إعادة بناء العراق فإنه يتعين عليهم:

أولا: نبذ صدام حسين ونظامه ونبذ العنف ومواجهة فلول هذا النظام وعدم السماح لها بالعمل كواجهة سياسية للسنة لأن السماح لها بذلك من شأنه أن يؤدى إلى تدمير المستقبل السياسى للسنة فى العراق.

ثانيا: العمل مع القوى الديمقراطية من أجل صوغ برنامج لإعادة بناء العراق على أسس ديمقراطية تستند إلى حقوق المواطنة المتساوية للجميع وبدون أى تمييز دينى أو طائفى أو قومى أو سياسى بين المواطنين.وهذا يستلزم التخلى عن فكرة أن السنة هم" طائفة مختارة" فى العراق والإيمان بالمساواة فى الحقوق والواجبات مع غيرهم وبأن الإنفتاح والتعددية السياسية فى إطار الشفافية الديمقراطية وصناديق الإنتخابات هى الطريق إلى الحكم الصحيح. وهذا يعنى نبذ الطائفية بشكل عام.

ثالثا: بناء تحالفات سياسية جديدة فى الداخل والخارج مع قوى ديمقراطية وتيارات معتدلة على أساس ديمقراطى بعيدا عن التحالفات الحالية مع القوى الأصولية والمتطرفة.

إن صورة عراق المستقبل يجب ألا تكون صورة طائفية يتم توزيع السلطة من خلالها على أساس حصص. وهناك مجال كبير للعرب السنة فى أن يلعبوا دورا حيويا فى هزيمة الصيغة الطائفية ليس من خلال العزلة أو العمل لدعوة الماضى للعودة مرة أخرى، فالماضى لا يعود، وإنما من خلال "الإشتباك السياسي" مع الواقع بكل مكوناته والمساهمة مع كل القوى السياسية الأخرى فى بناء عراق ديمقراطى. ومن واجب القوى الديمقراطية الحقيقية فى العالم العربى وفى العالم أن تتعاون معهم فى هذا السياق.

(بغداد فى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٣)

الفصل الثانى

العراق والديمقراطية

دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية فى إعادة بناء الدولة العراقية *

يمثل النظام الدولى المظلة التى تجرى تحتها التطورات على المسرح السياسى والإقتصادى العالمى. ويتألف هذا النظام من مجموعة المعاهدات والتشريعات والإتفاقيات الدولية والمنظمات التى انبثقت عنها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وآليات عمل هذه المنظمات. وتحكم توازنات القوى بين اللاعبين المختلفين فى كل لحظة حركة هذا النظام ومخرجاته المختلفة خصوصا فى مراكز اتخاذ القرارات. وعلى الرغم من ان هناك قوى جديدة إنضمت هامشيا إلى مؤسسات النظام الدولى مثل منظمات المجتمع المدنى أو تلعب دورا ضاغطا مهما فى عصر ثورة الإتصالات الفضائية مثل قوة الرأى العام وأجهزة الإعلام المستقلة، إلا أن مركز اتخاذ قرارات الحرب والسلم فى العالم لا يظل بلا شك هو مجلس الأمن الدولى والقوى الرئيسية المهيمنة عليه. وإضافة إلى مجلس الأمن الدولى فإن حلف شمال الأطلنطى (NATO) يلعب منذ انهيار حلف وارسو دورا متزايدا فى عمليات التدخل العسكرى فى الصراعات المسلحة فى العالم يعززه فى ذلك تبنى الدول الأعضاء لمبدأ التدخل فى الخارج (OUT OF AREA CONFLICT) منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضى.

وقد كانت عملية غزو العراق من جانب القوات الأمريكية والبريطانية وقوات رمزية من الدول المتحالفة معها فى مارس عام ٢٠٠٣ والتى انتهت بسقوط نظام صدام حسين فى ٩ إبريل من العام نفسه تجسيدا فريدا لحال التوازن السياسى الجديد فى النظام الدولى. إذ أن القرار المباشر بشن الحرب لم يتخذ فى مجلس الأمن الدولى وإنما فى الدول الغازية على خلفية قرارات سابقة للمجلس بعد أن فشلت هذه الدول فى اتخاذ قرار صريح بشن الحرب بسبب مواقف فرنسا وروسيا والصين بالإمتناع عن تأييد مثل هذا القرار. ففى ٧ مارس ٢٠٠٣ تقدمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولى للتصريح باستخدام القوة ضد العراق. وتسبب مشروع القرار هذا فى حدوث مواجهة حادة بين الولايات المتحدة وفرنسا حيث هددت الأخيرة باستخدام حق الفيتو كما اعلنت القيادات السياسية فى روسيا والصين أنهما لن تؤيد هذا المشروع. واضطرت الدول صاحبة مشروع القرار بشن الحرب إلى اللجوء للسلطات التشريعية فيها كل على حده لاستصدار قرارات بشن الحرب وتأييد غزو العراق. واستندت الدول الغازية على قرار مجلس الأمن الدولى رقم ١٤٤١ الصادر فى ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ والذى اتهم العراق صراحة بخرق قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل.

كذلك فإن إصدار القرار بشن الحرب جاء تحديا لحركة شعبية عارمة إجتاحت العالم فى شكل مظاهرات بلغت أقصى قوتها فى الدول المساندة لقرار الحرب وهى الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا. ورغم أن قرار الحرب كان يهدد بحدوث انقسام سياسى بين أوروبا والولايات المتحدة وبحدوث انقسام فى داخل أوروبا نفسها وفى داخل حلف الأطلنطى، فإن الإدارة الأمريكية كانت ترى أن هذه الحرب ضرورة حتمية على خط المواجهة الأول فى الحرب ضد الإرهاب بدعوى امتلاك نظام صدام حسين لأسلحة دمار شامل تهدد الأمن الإقليمى والعالمى، ومن ثم فقد أصرت هذه الإدارة وحلفاؤها على

شن الحرب، ولم تستطع لا الأمم المتحدة ولا الدول المعارضة للحرب ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن الدولى ولا قوة الرأى العام العالمى أن تمنع وقوع الحرب.

مسؤولية قوات الإحتلال :

وبفشل جهود منع وقوع عملية غزو العراق، فإن واقعة الحرب مثلت بداهما بداية لمرحلة جديدة، سقط فيها نظام صدام حسين فى بغداد، ووقع العراق نتيجة لها فى قبضة الإحتلال، وتم تسليم مقاليد السلطة فى العراق إلى حاكم مدنى أمريكى على رأس سلطة الإئتلاف المؤقتة (COALITION PROVISIONAL AUTHORITY) المعروفة إختصارا بـــ (CPA) ثم صدور قرار مجلس الأمن الدولى رقم ١٤٨٣ فى مايو ٢٠٠٣ الذى يعترف عمليا بالولايات المتحدة وبريطانيا كقوة احتلال فى العراق مسؤولة عن توفير الأمن والإستقرار والإمدادات الغذائية والطبية للشعب العراقى. وجاء هذا القرار امتدادا لقرار سابق للمجلس برقم ١٤٧٢ فى ٢٨ مارس ٢٠٠٣ يؤكد فيه مسؤولية قوة الإحتلال عن سلامة المدنيين وتوفير الإمدادات الغذائية والطبية على أساس المادة ٥٥ من معاهدة جنيف الدولية الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب الصادرة فى ١٢ أغسطس عام ١٩٤٩. وتوالت بعد ذلك القرارات من مجلس الأمن الدولى لتقرر مسؤولية قوة الاحتلال عن إعادة بناء الدولة فى العراق من خلال آليات ترتكز جميعا على أربعة مبادئ رئيسية يجب الإلتزام بها والمحافظة عليهاهي:

١- الإستقلال (independence)

٢- السيادة (sovereignty)

٣- وحدة الأراضى (unity and territorial integrity)

٤- حق الشعب العراقى فى تقرير مصيره السياسى بحرية

ويمكن القول بأن قرارات مجلس الأمن الدولى التسع (١٤٧٢- ١٤٨٣- ١٤٩٠- ١٥٠٠- ١٥١١- ١٥١٨- ١٥٣٨- ١٥٤٦- ١٥٥٧) التى صدرت بشأن العراق منذ بدء الغزو وحتى الآن أكدت جميعا على هذه المبادئ الأربعة الأساسية وكررت هذا التأكيد تقريبا فى كل قرار صدر بشأن الحال فى العراق وضرورة الإنتقال من مرحلة الإحتلال إلى مرحلة بناء أسس الدولة الديمقراطية الجديدة فى العراق.

وعلى الرغم من سيطرة قوة الاحتلال الأمريكية البريطانية على مقاليد الأمور فى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، فإن الأمم المتحدة سعت جادة إلى خلق دور فاعل لها تتوفر له مقومات الإستقلال النسبى عن دور قوة الإحتلال وإن كان يرتكز على قرارات مجلس الأمن الدولى والمبادئ التى قررها بشأن إعادة بناء الدولة فى العراق. وقد تحقق ذلك للمنظمة الدولية بصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ فى ١٤ أغسطس عام ٢٠٠٣. وبمقتضى هذا القرار تعين على الأمم المتحدة أن تنشئ بعثة خاصة لمساعدة العراق (UN ASSISTANCE MISSION FOR IRAQ) المعروفة إختصارا باسم (UNAMI). ومن المفارقات الدرامية أن مقر بعثة الأمم المتحدة فى بغداد (فندق القنال) تعرض بعد خمسة أيام من صدور هذا القرار فى ١٩ أغسطس عام ٢٠٠٣ لعملية إرهابية بواسطة سيارة مفخخة راح ضحيتها الممثل الخاص للسكرتير العام للآمم المتحدة السفير

سيرجيو دى ميلو والديبلوماسية المصرية ناديه يونس ولخبة من قيادات البعثة إضافة إلى قتل وإصابة عدد من العاملين العراقيين فى مقر البعثة.

وقد أدى هذا الحادث إلى انهيار كبير فى معنويات العاملين فى الشؤون العراقية داخل الأمم المتحدة، كما أدى إلى تأخير بدء النشاط الرسمى لبعثة يونامى حتى أول سبتمبر عام ٢٠٠٣ فى ظل قيود أمنية ولوجيستية شديدة. وبسبب هده القيود تقلص عدد العاملين فى يونامى إلى الحد الأدنى وتوزعت أماكن عملهم الفعلى بين الكويت وعمان وبغداد مع تحديد عدد العاملين فى بغداد بعدد الأماكن المستوفاة لشروط أمنية صارمة للإقامة والعمل وفرض حظر شديد على حركة هؤلاء إلى خارج المنطقة الخضراء التى تحميها قوات الإحتلال. ومع دلك فإن يونامى أسست لنفسها فريقا امنيا مستقلا عن هده القوات لضمان أمن أعضائها تحت مظلة الأمم المتحدة.

دور حيوى للأمم المتحدة فى العراق :

وعلى الرغم من هده الظروف السيئة التى احاطت ببدء نشاط بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق، فإن البعثة تلقت دعما معنويا كبيرا بصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥١١ فى ١٦ اكتوبر ٢٠٠٣ والدى ينص على أن الأمم المتحدة يجب أن تلعب دورا حيويا (should play a vital role) فى العراق. وحدد القرار المجالات الرئيسية لهدا الدور بما يلي:

١- الإغاثة الإنسانية (humanitarian relief)

٢- إعادة إعمار العراق (the reconstruction of Iraq)

٣- إعادة بناء المؤسسات السياسية على المستويين الوطنى والمحلى لضمان قيام حكم تمثيلى (the restoration and establishment of national and local institutions for representative governance).

ولم تكن بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق (يونامي) هى المعنية وحدها بما جاء فى القرار ١٥١١ وإنما رتب هدا القرار مسؤوليات ودورا أكبر للمنظمات الفرعية التابعة للأمم المتحدة مثل اللجنة الإقتصادية لغرب آسيا (إسكوا) ومنظمة غوث اللاجئين (أونروا) إضافة إلى صندوق النقد والبنك الدوليين للعمل كل فى مجاله من أجل تنفيد قرارات مجلس الأمن الدولى. وعلى الرغم من الدعم المعنوى الدى وفره القرار ١٥١١ فإن تصاعد أعمال الإرهاب ضد الأفراد العراقيين والأجانب على السواء بما فى دلك العاملين فى منظمات الإغاثة الدولية قلل من فرص توسيع نشاط الأمم المتحدة فى العراق، فالسياسيون يتأخرون فى العادة خلف الجنرالات عندما يصبح الأمن هو الأولوية القصوى.

وتركز دور بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق فى مجالات إعادة البناء السياسى و تقديم الدعم لإنشاء نظام إنتخابى جديد (electoral support) وتنسيق عمليات الأمن الغدائى (food security) والإغاثة الإنسانية (human relief) بالعمل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمات المجتمع المدنى. وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ فى ٨ يوليو ٢٠٠٤ وسعت البعثة دورها فى إطار الجدول الزمنى المحدد الدى بينه القرار بشأن نقل السلطة إلى العراقيين وإنشاء المؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية الضرورية لقيام

حكم ديمقراطى. وبمقتضى هدا القرار تم نقل السلطة لحكومة عراقية مؤقتة قبل نهاية شهر يونيو، و الإعداد لعقد مؤتمر وطنى مؤقت تكون مهمته إنتخاب مجلس وطنى مؤقت (أغسطس ٢٠٠٤) والبدء فى إعداد نظام انتخابى لانتخاب جمعية وطنية قبل نهاية العام (٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤) تكون مهمتها تشكيل حكومة وطنية واقتراح دستور للإستفتاء العام فى يوليو ٢٠٠٥ ثم إجراء انتخابات عامة على أساس هدا الدستور بما لا يتجاوز بداية العام ٢٠٠٦.

وعلى الرغم من العقبات الأمنية والسياسية ونقص الموارد البشرية والمادية المتاحة لبعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق، فإن البعثة نجحت إلى حد كبير فى تأدية دورها فى المجالات المحددة لها. وليس معنى دلك أن البعثة لم تواجه انتقادات شديدة سواء من داخل الأمم المتحدة أو من خارجها، فعلى العكس من دلك كانت هناك أطراف كثيرة محلية وإقليمية إما تتشكك فى الدور الدى تقوم به البعثة أو تحاول استخدام نشاط البعثة لمصلحتها. وقد برزت الإنتقادات بشدة لنشاط البعثة خلال فترة الإعداد لعقد المؤتمر الوطنى العراقى وانتخاب المجلس الوطنى المؤقت بسبب بعض المواقف السياسية المتباينة داخل البعثة والتى انعكست على اتصالاتها بالأطراف السياسية المختلفة فى العراق وخلال أزمات النجف ومدينة الصدر والفلوجة والتى لم يرتفع خلالها معدل الأداء فى ميادين الإغاثة الإنسانية إلى المستوى المطلوب. كدلك فإن الإنتخابات العامة فى ديسمبر عام ٢٠٠٤ كانت هى الآخرى ساحة لتوجيه الإتهامات إلى الأمم المتحدة، ليس فقط بسبب عزوف الأمم المتحدة عن مراقبة الإنتخابات بطريقة ملائمة ولكن أيضا بسبب نشر تقارير التحقيق فى فضائح برنامج النفط مقابل الغداء والتى أشارت إلى الكثير من جوانب عدم الشفافية فى نشاط الأمم المتحدة فى إطار دلك البرنامج. ووصل الأمر إلى درجة المواجهة بين الحكومة العراقية المؤقتة وبين قيادة بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق الأمر الدى أدى إلى استبعاد بعض الأفراد من الفريق السياسى للأمم المتحدة فى العراق إتهمته السلطات العراقية بتجاوز مهماته.

وكان من أشد الأخطار التى تعرضت لها بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق أنها تعرضت لمحاولة استقطاب إقليمى مكشوف من جانب سورية وإيران. وخلال أزمة النجف فى أغسطس ٢٠٠٤ وصلت هده المحاولة إلى مداها بالضغط على البعثة من أجل تبنى موقف كان من شأنه أن يؤدى إلى تدويل الأزمة فى المدينة المقدسة وتوسيع نطاقها بدلا من حلها فى إطارها الصحيح. وشاركت فى حملة الضغط قيادات رسمية على أعلى مستوى فى البلدين كما شارك فيها أيضا عدد من القيادات السياسية العراقية دات التوجه الدينى. وقد قاومت البعثة بشجاعة كبيرة هده الضغوط مما أدى بالأطراف المدبرة إلى تحويل جهة الضغط إلى سكرتارية الأمم المتحدة فى نيويورك. غير أن هدا ايضا لم يثمر.

ومن أهم انجازات بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق أنها قدمت العون الكافى لعقد وإنجاح المؤتمر الوطنى العراقى وانتخاب المجلس الوطنى المؤقت فى شهر أغسطس ثم العمل المشترك والتنسيق عن قرب مع المفوضية العراقية المستقلة للإنتخابات بهدف وضع النظام الإنتخابى الدى جرت على أساسه الإنتخابات العامة للنواب فى الجمعية الوطنية العراقية والتخابات الجمعية الوطنية لكردستان وانتخابات مجالس المحافظات فى ديسمبر عام ٢٠٠٤. واستند نجاح البعثة فى هده المجالات على التفويض الممنوح لها بحرية العمل فى إطار

قرارات مجلس الأمن الدولى بشأن إعادة بناء العراق سياسيا على أسس ديمقراطية. ويمكن القول بأن قرارات مجلس الأمن الدولى وقانون إدارة الدولة الإنتقالى فى العراق تمثل أساس الشرعية التى تستند عليها عملية إعادة البناء السياسى وإقامة المؤسسات الجديدة للدولة فى العراق. وليس هناك أساس لأى ادعاء آخر يخالف دلك.

ومع هدا فإن آليات العمل على أساس قرارات مجلس الأمن الدولى وقانون الدولة الإنتقالى تعرضت باستمرار لضغوط متفاوتة من اللاعبين المختلفين فى إطار لعبة الشد والجدب السياسى والمناورات من جانب القوى المختلفة بهدف تحقيق أكبر مكاسب ممكنة. وتتمثل هده القوى فى قوة الاحتلال وبعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق ودول الجوار النشطة على الساحة العراقية خصوصا إيران وسوريه والسعودية والقوى السياسية العراقية بتوجهاها المختلفة. وليست هناك غضاضة على الإطلاق من محاولة المناورة هنا أو هناك فى إطار المنافسة السياسية بهدف تحقيق أكبر المكاسب الممكنة على أساس وطنى. غير ان بعض القوى السياسية العراقية راحت تلعب لعبة المنافسة السياسية على أساس حسابات غير عراقية، وأدى هدا المنحى السياسى الخطير إلى خسائر سياسية تكبدها أقسام من دوائر الناخبين من أهمها العرب السنة الدين خسروا الكثير من التمثيل المستحق لهم فى انتخابات الجمعية الوطنية بسبب تردد القيادة السياسية للعرب السنة أو دعوة هده القيادات إلى مقاطعة الإنتخابات بدعوى الها تجرى تحت الإحتلال.

وفى مواجهة الضغوط التى راحت تتعرض لها بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق ولترسيخ مصداقيتها وقدرها على العمل فإلها طورت عددا من الآليات التى تضمن تحقيق معايير الشفافية وتنوع التمثيل والإنفتاح فى عملية بناء المؤسسات السياسية الجديدة فى العراق. وشارك ممثلو البعثة فى لقاءات عديدة ومتنوعة على كل المستويات تقريبا من أجل ضمان نجاح عملية إعادة البناء السياسى فى العراق بأقل الخسائر الممكنة فى ظل القيود المفروضة على نشاط البعثة أمنيا ولوجيستيا وسياسيا. وكانت الجهود التى بدلتها البعثة لإقناع أكبر قطاع ممكن من القيادات السياسية العراقية للمشاركة فى عملية إعادة بناء العراق سياسيا مثمرة إلى حد كبير فى المؤتمر الوطنى العراقى المؤقت فى شهر أغسطس وفى خلال فترة الإعداد للإنتخابات العامة فى شهر ديسمبر عام ٢٠٠٤. ومن الصعب القول بأن إخفاق البعثة فى إقناع بعض الأطراف السياسية العراقية فى المشاركة فى عملية إعادة البناء السياسى يعود إلى تخادل أو تقصير من جانب البعثة نظرا لأن أصحاب دعوة عدم المشاركة فى هده العملية يضعون شروطا للمشاركة فى عملية البناء السياسى تتجاوز حدود مهمات بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق.

ومن المفترض أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق عملها حتى اغسطس من العام الحالى ٢٠٠٥ طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٧ الصادر فى ١٢ أغسطس ٢٠٠٤ بتجديد عمل البعثة فى العراق لمدة ١٢ شهرا من تاريخه إلا إدا قرر المجلس التمديد مرة أخرى أوطلبت الحكومة العراقية بقاءها لمدة جديدة. ومن المنتظر أن تكون الأشهر القليلة المقبلة حتى الإنتهاء من صوغ الدستور وإجراء الإستفتاء الشعبى عليه والإنتخابات العامة على أساس هدا الدستور فترة حاسمة فى عملية أعادة البناء السياسى للعراق. وخلال الفترة نفسها من المتوقع أن تتكثف جهود إعادة الإعمار فى كل أنحاء العراق تقريبا مما يستدعى توسيع نطاق عمل البعثة لا إنهاء وجودها بوصفها قناة مستقلة للتنسيق فى الأنشطة والجهود

الدولية المختلفة لإنجاز عملية بناء الدولة الديمقراطية فى العراق. ومن الطبيعى أن أمر بقاء البعثة أو إنهاء وجودها فى أغسطس المقبل سيكون أمرا من أمور التشاور بين الحكومة العراقية المنتخبة وبين مجلس الأمن الدولى.

تقييم لدور الأمم المتحدة فى العراق :

يشمل دور الأمم المتحدة فى العراق عددا من المهام الرئيسية مثل الإشراف على صندوق تنمية العراق (Iraq development Fund) الذى يستقبل موارد العراق من مبيعات النفط وإعادة توزيع هده الموارد وكدلك الموارد والودائع التى كانت مجمدة خلال فترة الحصار الإقتصادى والإشراف على تنسيق جهود الإعمار وأعمال الإغاثة الإنسانية وعملية إعادة البناء السياسى. ولن أتطرق هنا إلى تقييم دور الأمم المتحدة فى هده المجالات كافة وإنما سأكتفى بتقييم دور الأمم المتحدة فى عملية إعادة البناء السياسى مند سقوط نظام صدام حسين حتى الآن.

أولا: العوامل الإيجابية المحفزة :

تجمع للأمم المتحدة عدد من الحوافز والعوامل المشجعة لممارسة دور إيجابى فى العراق يختلف عن الدور الأمريكي/ البريطانى مستندا إلى نطاق أوسع من الشرعية الدولية. وساعدت هده العوامل على أن تظهر المنظمة الدولية فى العراق فى موقع مستقل نسبيا عن السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية. ومن أهم هده العوامل:

١- الإستناد إلى الشرعية الدولية على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي

٢- إستقلالية دور الأمم المتحدة عن دور قوة الإحتلال

٣- الإنفتاح على كل القوى والتيارات السياسية فى العراق

٤- رغبة العراقيين أنفسهم فى التعاون من أجل إعادة بناء وطنهم

ومن أجل تكريس دور مستقل للأمم المتحدة فى العراق، بادر الأمين العام للمنظمة الدولية كوفى عنان بتعيين ممثل خاص له فى العراق هو السفير سيرجيو دى ميلو الذى كان يشغل منصب المفوض السامى لحقوق الإنسان فى مفوضية الأمم المتحدة فى جنيف ومن ألمع الدبلوماسيين فى الأمم المتحدة. وقد تولى دى ميلو مهام منصبه وتوجه إلى العراق فى شهر يونيو ٢٠٠٣ فى وقت كانت فيه المناورات السياسية داخل العراق تتخد أبعادا خطيرة حيث جاء إلى بغداد خبير مكافحة الإرهاب بول بريمر الثانى ليتولى منصب الحاكم المدنى الأمريكى للعراق المحتل بدلا من الجنرال المتقاعد جاى جارنر. وعندما حل بريمر فى بغداد فإنه بدأ على الفور إجراءات صارمة لتفكيك ما تبقى من بنيان الدولة العراقية الدى انهار مع هروب صدام حسين وسقوط نظامه. وجاءت إجراءات حل الجيش فى وقت لم يكن الجيش فيه موجودا من الناحية العملية وحل الشرطة التى كان معظم ضباطها قد أخلوا بالفعل مراكزهم وهربوا هم أيضا تحت جنح الظلام. وكدلك حل وزارة الإعلام العراقية وتسريح موظفيها فى الوقت الدى كانت فيه دور الإداعة والتليفزيون والصحف إما قد دمرت أو تمت السيطرة عليها من جانب القوى الجديدة من المعارضة الداخلية والقادمة من الخارج. كان يبدو أن بول بريمر جاء بخطة واضحة لبناء عراق جديد بخطة أمريكية وبأياد

أمريكية تتعمد استبعاد العراقيين من مراكز اتخاذ القرار وتحصر ذلك الأمر فى المستشارين الأمريكيين القادمين فى معظمهم من وزارة الدفاع الأمريكية أو الشركات المتعاملة معها. وبسبب ذلك غرقت بغداد خلال ساعات النهار فى بحر من المظاهرات التى قام بها العاطلين عن العمل وأهالى المفقودين وتغرق فى الليل فى بحر الظلام بسبب انقطاع الكهرباء.

هكذا كان الموقف على مسرح الأحداث فى العراق عندما وصل إليها الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة السفير سيرجيو دى ميلو ليقيم مع فريقه فى فندق القنال. وبعد أن تمكن من جمع قدر كاف من المعلومات عن الوضع فى العراق بدأ تحركا واسعا وحيويا فى كل انحاء العراق من جنوبه إلى شماله بهدف الإلتقاء بالقيادات السياسية العراقية على الأرض وتأسيس إطار واضح للتعاون بين الأمم المتحدة وبين القيادات العراقية. وبات من الواضح أن بغداد تحتضن شخصيتين على طرفى نقيض، بريمر المتحصن فى قلعته فى السفارة الأمريكية (قصر صدام سابقا) الذى يتعمد استبعاد العراقيين من عملية إعادة البناء ويتصرف بدونهم، ودى ميلو الديناميكى الذى يسعى للإقتراب من العراقيين بأقصى ما يستطيع من أجل إشراكهم فى العملية السياسية لإعادة البناء. وكانت المواجهة الولى بين الرجلين فى معركة تحديد اختصاصات مجلس الحكم وتسميته. فقد كان بريمر يريد مجلسا إستشاريا، يدعوه عندما يشاء ويأخذ من آرائه ما يريد. أما دى ميلو الذى فرض نفسه على الساحة خلال أيام قليلة منذ وصوله فقد دعا بقوة إلى إنشاء "مجلس الحكم" وليس "المجلس الإستشاري" وأن تكون لمجلس الحكم إختصاصات واضحة تعكس رغبة العراقيين فى استعادة السيادة على بلادهم. وتم حسم الأمر فى النهاية لصالح اقتراح دى ميلو بتشكيل "مجلس الحكم" فى ٣٠ يونيو عام ٢٠٠٣ وإن كان بريمر قد أصر على الإحتفاظ لنفسه بـــ "حق الفيتو"!

وعلى الرغم من الضربة القاصمة التى تعرضت لها الأمم المتحدة فى العراق فى ١٩ أغسطس عام ٢٠٠٣ والتى دفع فيها دى ميلو حياته، فإن المنظمة الدولية إستمرت محافظة على نهج واضح يلتزم بقرارات مجلس الأمن باعتبارها الأساس الشرعى الذى يقوم عليه نشاطها فى العراق. وفى كثير من المناسبات نجحت بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق فى إنجازمهماتها بعيدا عن سلطة الإحتلال وبعيدا أيضا عن توجهات السياسة الأمريكية فى العراق التى يهيمن عليها منذ الإحتلال بشكل عام صقور البنتاجون والمحافظون الجدد. وكانت مؤشرات الإستقلالية نقطة من نقاط المصداقية وتحفيز العراقيين على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة. واستمرت ابواب بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق مفتوحة أمام التيارات السياسية المختلفة فى العراق حتى فى أسوأ الظروف واستمعت خلال اللحظات الحرجة التى مرت بها عملية إعادة البناء السياسى لوجهات نظر كل الأطراف وعملت على تقييم أراء ومواقف هذه القوى بصورة موضوعية وبدون تحيز. وكانت البعثة ولا تزال حريصة على التفاعل مع كل القوى السياسية فى العراق وصوغ خيارات عملية تستجيب لطموحات هذه القوى و تاخذ فى اعتبارها كافة قرارات مجلس الأمن المتصلة بالحال العراقى.

ثانيا: القيود والمخاطر :

غير أن نشاط البعثة فى العراق كان ولا يزال يخضع لمجموعة من الضغوط والمخاطر التى تحد من هذا النشاط أو تهدده. وتلعب هذه الضغوط والمخاطر دورا كبيرا فى تقليص

نشاط الأمم المتحدة فى العراق أو إصابة مصداقيته. ومن أهم القيود والمخاطر التى تتعرض لها بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق:

١- خطر نقص الموارد البشرية والمادية
٢- خطر العزلة بسبب النظرة السلبية إلى دور الأمم المتحدة فى العراق من الحصار إلى فضائح برنامج النفط مقابل الغداء
٣- خطر الإرهاب والتوتر الأمنى والخوف على سلامة فريق الأمم المتحدة فى العراق
٤- خطر محاولات الإستقطاب الداخلى والإقليمي

إن نشاط بعثة الأمم المتحدة فى العراق يخضع لعدد كبير من القيود الإدارية والمالية والأمنية وهو يخضع إجمالا لبيروقراطية الأمم المتحدة فى نيويورك والتى تتفوق فى قدرتها على فرض التعقيدات والقيود على أى بيروقراطية أخرى فى العالم بما فى دلك البيروقراطية المصرية العريقة المتمرسة فى التعقيد الإدارى. وكادت هده البيروقراطية تتسبب فى فرض حالة من الشلل على نشاط فريق الأمم المتحدة فى العراق، لكن جراة الفريق ووضوح الأهداف ساعدا على استمرار العمل حتى لو كان دلك بإيقاع بطئ. وتقل الموارد (بشريا وماديا) المتاحة لبعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق عن احتياجات الدور المنوط بها.

وتعمل البعثة فى ظل مناخ سلبى فى بعض المناطق. فمن وجهة نظر بعض السياسيين العراقيين وجزء من الرأى العام العراقى، تعتبر الأمم المتحدة مسؤولة عن خراب العراق؛ فمجلس الأمن الدولى هو الدى فرض العقوبات الإقتصادية على العراق وهو الدى مهد الطريق للحرب وهو المسؤول مع بيروقراطية المنظمة الدولى عن إساءة استخدام برنامج النفط مقابل الغداء وإهدار ثروة الشعب العراقى. وتتردد وجهة النظر السلبية عن دور الأمم المتحدة بشكل خاص فى مناطق وسط وغرب العراق ويتبناها سياسيون من أولئك الدين يعارضون خطوات إعادة البناء السياسى.

وبسبب خطر الإرهاب والتوتر الأمنى وارتفاع تكلفة تأمين أفراد الفريق العاملين فى بغداد فإن أعداد هؤلاء تقلصت إلى الحد الأدنى وسيطر الهاجس الأمنى على قيادة فريق يونامى فى العراق إلى الدرجة التى كادت تؤدى إلى تبنى وجهة نظر مفادها أن السلامة الشخصية هى الأساس فى الوجود فى بغداد حتى ولو أدى دلك إلى بقاء أفراد البعثة المقيمين فى العراق داخل الأسوار الحصينة للمنطقة الخضراء. أما بقية أفراد البعثة، خصوصا الفريق السياسى الدى يقيم معظمه فى الكويت أو فى عمان، فإن بعدهم عن موقع الأحداث جعل وجها ت نظرهم وتقديراتهم السياسية تتأثر بتقارير وسائل الإعلام أكثر مما تتوافق مع الأحداث الفعلية التى تجرى على الآرض.

أما على صعيد محاولات الاستقطاب المحلى والإقليمى فقد كان أكثر الأطراف نشاطا فيها الجماعات السياسية المتطرفة قوميا ودينيا المدعومة من سورية وإيران. وكان بعض قيادات هده الجماعات يبدلون مجهودا يقترب من المطاردة لفريق البعثة السياسى داعين أفراد الفريق إلى تبنى مواقفهم من خلال تزويدهم بمعلومات خاطئة. وفى أزمة حصار المقاتلين فى مسجد الإمام على فى النجف نشطت القيادتين السياسيتين فى إيران وسورية طلبا لتدخل الأمم المتحدة فى الأزمة بهدف تهميش الحكومة المؤقتة وخلق سابقة لتدويل أزمة محلية فى مدينة دينية يمكن أن تستخدم فى أماكن أخرى من العالم الإسلامى والزج بالأمم

المتحدة كطرف فى الصراع. غير ان الأمم المتحدة لم تستسلم لتلك الضغوط، وإن كان هناك أفراد من فريق البعثة الدولية فى بغداد يميل إلى ضرورة تسوية الأمور مع دول الجوار كشرط رئيسى لتهدئة أعمال الإرهاب والعنف المسلح فى العراق.

ومن المبكر الآن إصدار حكم على طبيعة العلاقة المقبلة بين الحكومة العراقية المنتخبة (فى طور التشكيل) وبعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق فى بغداد. فمن المعروف أن العلاقات بين الحكومة المؤقتة وبين البعثة الدولية كانت متوترة إلى أقصى حد خصوصا فى الفترة السابقة للإنتخابات العامة الأخيرة. وربما يعطى التشكيل النهائى للحكومة بعض المؤشرات عن طبيعة العلاقة المقبلة بين الطرفين.

دور الاتحاد الأوروبى وجامعة الدول العربية :

فشل الإتحاد الأوروبى خلال الأزمة العراقية فى الظهور بمظهر القوة السياسية والعسكرية المتماسكة. ومرة أخرى بعد أزمة البلقان أثبتت الولايات المتحدة أنها تستطيع الحركة لفرض رؤيتها فى حل الأزمات. وبينما انتظرت الولايات المتحدة حتى دعيت فى البلقان بواسطة الأوروبيين، فإنها تقدمت بدون موافقة الأوروبيين فى العراق. وكانت النتيجة أن أوروبا انقسمت بين "أوروبا العجوز" التى ضمت الدول المعارضة للحرب وعلى رأسها فرنسا وألمانيا و"أوروبا الفتية" المساندة للحرب متمثلة فى دول أوروبا الشرقية المتحالفة مع بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا.

وعلى الرغم من أن الأزمة اللبنانية قربت إلى حد كبير الموقفين الأمريكى والفرنسى فى قضايا الشرق الأوسط، وأن ألمانيا بدأت مند فترة انتهاج سياسة أكثر مرونة تجاه الولايات المتحدة، فإن دول الإتحاد الأوروبى لم تتفق حتى الآن على "إطار سياسى" (POLITICAL FRAMEWORK) بشأن الوضع فى العراق. ومن الصعب أن تتقدم دول الإتحاد الأوروبى فى جهود منسقة فى مجالات إعمار العراق ما لم تتفق الدول الأعضاء على الإطار السياسى للتعامل مع الموقف. ومن ثم فإن الموقف الأوروبى وبعد سنتين من الحرب يبدو حتى الآن موقفا منقسما ومشتتا وضعيفا إزاء الدور الدى تقوم به الولايات المتحدة.

أما بالنسبة لدور جامعة الدول العربية فقد اكتفت بالوقوف فى صالة المتفرجين تقريبا واختلفت كثيرا مواقف الدول العربية تجاه الأحداث فى العراق، كل يراها من منظوره الخاص. وإضافة إلى دلك فإن علاقات أمانة جامعة الدول العربية بالحكومة العراقية هى علاقات جافة، رسمية وباردة إلى حد كبير. وهده النظرة إلى العراق الدى يرأسه الآن زعيم سياسى غير عربى، لا تشجع على إقامة علاقات ودية بين الطرفين فى الأجل القصير. ومن الضرورى أن تبادر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى البحث عن السبل الكفيلة بإعادة العلاقات مع الحكومة العراقية إلى المستوى الدى يليق بقيمة العراق فى الأسرة العربية.

خـاتـمـة :

تلعب الأمم المتحدة دورا حيويا فى العراق على اساس قرارات مجلس الأمن التى صدرت خلال العامين الآخيرين بشأن العراق. وتحظى المنظمة الدولية بمصداقية ملموسة فى مسائل إعادة بناء العراق سياسيا على الرعم من النظرة السلبية التى احاطت بدورها فى العراق بسبب العقوبات الأقتصادية وفضائح برنامج النفط فى مقابل الغداء. ومن الضرورى تعزيز الدور الذى تقوم به بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق على أساس قرارات مجلس الأمن الدولى. إن وجود بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق سيكون حيويا خلال الفترة وحتى الإنتهاء من صوغ الدستور والإستفتاء عليه وإجراء انتخابات عامة جديدة لإنشاء مؤسسات دائمة تقوم على أساسها دولة العراق الديمقراطى الجديد. وتتضمن المبادئ التى تقوم عليها قرارات مجلس الأمن بشأن العراق مجموعة من المعايير والقيم التى لا خلاف على اهميتها بالنسبة للدولة الديمقراطية العصرية مثل السيادة والإستقلال ووحدة الأراضى الوطنية وحق الشعب العراقى فى تقرير مستقبله السياسى و حكم القانون والتعددية والشفافية واللامركزية. ومن المهم جدا أن يستكمل العراق بناء مؤسساته الدستورية ومؤسسات الدولة القادرة على توفير النمو والرفاهية للشعب العراقى وعلى إقامة علاقات مع الجيران تقوم على الإحترام وحسن الجوار والسلام.

*ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: العراق وآفاق المستقبل فى ظل المتغيرات الحالية: المحددات والخيارات والانعكاسات. المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. القاهرة فى ١٠– ١١ إبريل ٢٠٠٥.

إصطفاف سياسى جديد لمواجهة تحديات عالقة فى العراق :

يترافق دخول الإحتلال الأمريكى للعراق عامه الخامس بعدد من الملامح والمتغيرات السياسية والأمنية والإقتصادية التى من المرجح أن تشكل سياسات التعامل معها صورة العراق فى السنوات الخمس المقبلة. أول هذه المتغيرات هو الإتفاق الأمريكى العراقى على بدء مفاوضات لتنظيم وضع القوات الأمريكية وتوقيع اتفاق للتعاون الاستراتيجى بين واشنطن وبغداد. وقد بدأت المفاوضات بالفعل واتفق الطرفان على أنه يتعين الإنتهاء منها فى شهر يوليو من العام ٢٠٠٨. ويرتبط هذا المتغير بقرب صعود قيادة أمريكية جديدة إلى البيت الأبيض. أما ثانى هذه المتغيرات فإنه يتمثل فى تعثر العملية السياسية فى العراق وظهور عوائق كثيرة هيكلية وطائفية وعرقية تحول دون إعادة انطلاق هذه العملية مرة أخرى. ويرتبط هذا المتغير بحال الشلل السياسى الذى تعانى منه أجهزة الحكم فى العراق منذ انسحاب وزراء ثلاث كتل سياسية رئيسية (القائمة العراقية وجبهة التوافق والصدريون) من الحكومة ولجوء هذه الكتل إلى تعطيل عمل البرلمان عن طريق التغيب عن الجلسات للحيلولة دون اكتمال النصاب لصحة الانعقاد أو للتصويت. أما ثالث هذه المتغيرات فإنه يتمثل فى وصول المعركة ضد الإرهاب فى العراق إلى نقطة حاسمة بعد تراجع معدلات العنف بصورة ملموسة خلال النصف الأخير من عام ٢٠٠٧ الأمر الذى يستدعى الأخذ باستراتيجية جادة لإزالة جذور الإرهاب واجتثاث قواعده وإلا أطل براسه مرة أخرى وعادت وتيرة العنف إلى الإرتفاع من جديد. ويتمثل المتغير الرابع فى شيوع الفساد فى الدولة والمؤسسات الحكومة الذى يقابله شعور المواطنين بانعدام الخدمات وانتشار الفقر والبطالة وقصور جهود التنمية عن الوفاء باحتياجات إعادة البناء. وعلى هذا الأساس فإن العام ٢٠٠٨ من شأنه أن يكون عاما مهما إن لم يكن حاسما فى تحديد قسمات وملامح صورة العراق فى السنوات الخمس المقبلة طبقا لما سيجرى فيه من كيفية التعامل مع الملفات المرتبطة بتلك المتغيرات الأربعة.

ومن البديهى أن الأهداف المبتغاة وطرق الوصول إلى هذه الأهداف فيما يتعلق بكل واحد من هذه المتغيرات الأربعة يختلف من فريق إلى آخر حتى ضمن إطار التحالف الحاكم المكون من الحزبين الشيعيين الكبيرين والحزبين الكرديين الكبيرين. ومن البديهى طبقا لذلك أن صورة العراق فى السنوات الخمس المقبلة يمكن أن تختلف طبقا لرؤية الفرقاء فى العراق. وفى السياق ذاته فإنه يمكن التأكيد على أن القوى السياسية العراقية على اختلاف توجهاتها وكذلك دول الجوار والقوى الدولية المعنية بالمنطقة تعى جميعا الأهمية الحاسمة للعام الحالى من عمر التجربة الجديدة فى العراق على ارضية المتغيرات التى سبق الإشارة إليها. غير أن الأمر يحتاج إلى بعض التفصيل.

أولا: التعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة :

فى السادس والعشرين من نوفمبر عام ٢٠٠٧ أصدر مكتب المعلومات التابع للبيت الأبيض بيان ما أسماه "إعلان مبادئ للصداقة والتعاون بين العراق والولايات المتحدة". ويمهد هذا الإعلان للتوصل إلى معاهدة للصداقة والتعاون الاستراتيجى بين البلدين قبل نهاية عام ٢٠٠٨ من المرجح أن تصل مدتها إلى عشر سنوات على الأقل يمكن تجديدها

باتفاق الطرفين. وقد جاء الإعلان عن هذه المبادئ بالتفاهم بين الإدارة الأمريكية وبين كل من رئيس الوزراء العراقى نورى المالكى وزعيم الإئتلاف العراقى عبد العزيز الحكيم اللذين زارا العراق وتباحثا مع المسؤولين الأمريكيين حول كل النقاط الواردة فيه خلال الشهر نفسه. كما أن هذا التفاهم جاء على أساس البيان الخماسى الصادر فى ٢٦ أغسطس عام ٢٠٠٧ بتوقيع كل من مجلس الرئاسة (الرئيس طالبانى ونائبيه طارق الهاشمى وعادل عبد المهدي) ورئيس الوزراء العراقى نورى المالكي ورئيس إقليم كردستان مسعود البارزانى والذى تبناه الرئيس الأمريكى فى اليوم التالى وأعاد التذكير به كأساس للعلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة والعراق فى خطابه إلى الشعب الأمريكى فى ١٣ سبتمبر ٢٠٠٧.

ودعا البيان الخماسى إلى ضرورة ربط طلب تجديد العمل بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٣ لمدة عام بإنهاء خضوع العراق لنصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والإلتزام بإعادة العراق إلى مكانته الطبيعية من حيث السيادة والسلطة وكل ما يرتبط بذلك من عناصر المكانة القانونية الدولية للعراق والتى كانت قد سحبت من النظام السابق فى أعقاب غزو الكويت وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ فى أغسطس عام ١٩٩٠. وبمعنى آخر أن تعود المكانة القانونية الدولية للعراق إلى ما كان عليه الحال قبل صدور القرار ٦٦١. وربط القادة العراقيون الموقعون على البيان هذه الدعوة بضرورة التوصل إلى علاقات طويلة الأمد فى كل المجالات مع الولايات المتحدة تقوم على المصالح المشتركة. وفى استجابته إلى ما جاء فى البيان قال الرئيس الأمريكى جورج بوش الإبن إن بلاده حريصة على تنمية علاقات طويلة الأمد مع الحكومة العراقية وشعبها تضمن حماية مصالح الولايات المتحدة وتستلزم الإحتفاظ بعدد أقل من قوات التحالف.

وتضمن إعلان المبادئ الصادر فى واشنطن فى ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ النص على أن هذا الإعلان هو مجرد "إعلان نوايا" سيبدأ بعده الطرفان فى التفاوض من أجل الإتفاق على تفاصيل الإجراءات والخطوات المتعلقة بإنشاء التعاون الاستراتيجي بين الطرفين. وحدد الإعلان مبادئ هذا التعاون وأهدافه وإطار العملية التفاوضية والخطوات التى ستمر بها وتفصيل مجالات التعاون التى سيتم الإتفاق بشأنها. ومن المهم الإشارة إلى أن البيان أكد وكرر أن هذا التعاون إنما يأتى بناء على طلب القادة العراقيين وأنه يقوم على أساس حماية المصالح المشتركة للطرفين. كذلك أكد البيان بشكل ضمنى أن الإتفاق المستهدف مع العراق لن يكون استثنائيا بل مثله مثل غيره من الإتفاقات الأمنية الموقعة بين الولايات المتحدة وأكثر من مائة دولة حول العالم من ضمنها أفغانستان ودول وسط آسيا وشرق أوروبا التى كانت تنتمى سابقا إلى الكتلة السوفييتية.

المبادئ والأهداف: إقامة علاقات تعاون استراتيجى مستقرة طويلة الأمد تحمى المصالح المشتركة للولايات المتحدة والعراق ورعاية وتعزيز الإستقرار الإقليمى وتخفيض عدد القوات التى تحتفظ بها الولايات المتحدة والدول الحليفة لها فى العراق إلى أقل مستوى ممكن. وتشمل المبادئ أيضا تعزيز وتقوية المؤسسات الديمقراطية فى العراق واحترام الدستور ودعم جهود المصالحة الوطنية وتنشيط دور العراق فى المؤسسات الإقليمية والدولية وأن يلعب العراق دورا إقليميا بناءا.

الخطوات: السعى لإقامة علاقات التعاون الإستراتيجى بين الولايات المتحدة والعراق يحتاج إلى ثلاث خطوات، الأولى هى إصدار إعلان المبادئ للتأكيد على

ضرورة استعادة العراق لسيادته وسلطاته القانونية. الخطوة الثانية هى أن تتقدم الحكومة العراقية إلى مجلس الأمن بطلب لتجديد مهمات القوات المتعددة الجنسيات فى العراق لمدة عام ولآخر مرة ينقضى بعدها خضوع العراق لنصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على ان تقوم الولايات المتحدة بالمساعدة على تحقيق ذلك فى مجلس الأمن. والخطوة الثالثة هى البدء فورا عقب تقديم طلب التجديد للقوات الدولية بالتفاوض بين الحكومتين العراقية والأمريكية من أجل الإنتهاء من إعداد نصوص معاهدة او اتفاق الصداقة والتعاون بين دولتيهما.

مجالات التعاون: تشمل طبقا لإعلان المبادئ التعاون فى المجالات الديبلوماسية والسياسية والثقافية والمعرفية والإقتصادية والأمنية (العسكرية). وتتضمن مساهمة الولايات المتحدة فى حماية العملية السياسية الديمقراطية فى العراق واستعادة العراق لسيادته ولدوره الإقليمى وبناء جيشه وقواته الأمنية ومساعدة الحكومة العراقية فى محاربة الإرهاب والقضاء على الخارجين على القانون وتقديم ضمانات لردع من يحاول الإعتداء على أرض العراق أو تهديد وحدة ترابه الوطنى. ودعم مؤسسات العراق الإقتصادية والتنموية وحث الدول الدائنة للعراق على شطب ديونها أو تخفيضها وتشجيع زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية على العراق ومساعدة الحكومة العراقية على استعادة ثروات العراق وأصوله المنهوبة والمحولة إلى الخارج بطرق غير قانونية.

وبعد أن تقدم وزير الخارجية العراقى هوشيار زيبارى إلى مجلس الأمن بطلب تمديد فترة عمل القوات الدولية فى العراق لمدة عام واحد وأخير، فإن بغداد شهدت زيارات متعاقبة لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس ووزير الدفاع روبرت جيتس وعدد كبيرمن المسؤولين الأمريكيين فى إطار التحضير لاتفاق التعاون الإستراتيجى بين البلدين والذى من المتوقع أن يشكل أهم إنجازات الفترة الثانية والأخيرة لإدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش الإبن. فالرئيس الذى يسعى إلى البدء فى تقليص الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق قبل أن يغادر البيت الأبيض يريد أيضا أن ترقص الإدارة الجديدة فى البيت الأبيض (سواء جاء الرئيس ديمقراطيا أو جمهوريا) على الألغام التى وضعتها إدارته هو وربما لفترة طويلة من الزمن من خلال تحويل الوجود الأمريكى فى العراق إلى اتفاق تعاقدى بين طرفين ذى سيادة وليس بموجب قرارات للأمم المتحدة أو قرارات منفردة.

تقييم التعاون الاستراتيجى الأمريكى العراقى :

بإسقاطها لنظام الرئيس العراقى السابق صدام حسين وتدميرها المتعمد لأركان الدولة العراقية خصوصا المؤسسات العسكرية والأمنية والإعلامية والبنية الأساسية الخدمية والإنتاجية والجهاز الإدارى للدولة بشكل عام فإنها خلقت عمليا حاجة شديدة إلى وجودها واستمرار هذا الوجود من جانب القوى الحاكمة الجديدة فى العراق. فالوجود الأمريكى فى العراق هو الضمان الأساسى ضد نشوب حروب أهلية فى العراق وضمان للنجاح فى الحرب ضد تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به وضمان لعدم اجتياح حدود العراق

وأراضيه من جانب جارتيه الكبيرتين إيران وتركيا أو إحداهما وهو أيضا ضمان لاستمرار التحالف الحالى (الرباعي) فى الحكم وذلك حتى تكتمل على الأقل عملية بناء الجيش وقوات الشرطة والمؤسسات السياسية والإدارية الضرورية لممارسة الدولة (تحت قيادة أى تحالف سياسي) لدورها الطبيعي فى حماية الوطن وتأمين المواطنين وتوفير فرص العمل لهم. والأكثر من ذلك فإن الحاجة إلى استمرار الوجود الأمريكي فى العراق لم يعد احتياجا مقصورا على من يرون فى أنفسهم أنهم كانوا ضحايا النظام القديم (نظام صدام) وإنما أصبح أيضا إحتياجا واضحا للقوى والجماهير التى أصبحت بقوة الأمر الواقع الطائفى والإثنى ضحية للنظام الجديد الذى ترعاه الولايات المتحدة! وهذا القول يحتاج إلى بعض التفسير.

لقد اجتاح شعور بالفرحة كل أنحاء العراق (باستثناءات محدودة) بعد سقوط نظام صدام. غير أن هذا الشعور لم يدم سوى أيام قليلة إذا انتشرت بعد ذلك حالة الفوضى واتسع نطاق عمليات السلب والنهب والتخريب وانعدام الأمن فى البلاد بشكل عام مما فجر حالا من الإستياء فى كل أنحاء العراق بدون استثناء حتى فى كردستان العراق التى كانت تتمتع بهدوء نسبي مقارنة ببقية ارض العراق. وفى الوقت الذى استقوت فيه القوى السياسية/ الدينية الشيعية بالميليشيات التابعة لها لتأمين أتباعها والحصول لهم على المزيد من الثروة والمزيد من السلطة فى ظل غياب الدولة فإن طائفة من الزعماء السياسيين (القوميين والبعثيين) والدينيين (من السنة ومن الشيعة) إعتقدت أن مقاومة الولايات المتحدة فى العراق والعمل على هزيمة الغزو الأمريكي هو الهدف الأسمى والأعلى الذى يتقدم على كل ما عداه. وقد انشغلت هذه الطائفة عن العملية السياسية (باستثناء التيار الصدرى الذى شارك فيها منذ البداية) بمحاربة قوات الولايات المتحدة والدول الحليفة لها. وكانت النتيجة أن القيادات العشائرية العربية (خصوصا السنية) دفعت غاليا ثمن جريها وراء القيادات الدينية والقومية والبعثية فى محاربة الولايات المتحدة وترك عملية بناء الدولة الجديدة فى العراق لغيرهم. وأسفر ذلك من الناحية العملية على تشوهات حادة فى التوازنات السياسية داخل المؤسسات الجديدة خصوصا البرلمان ومجالس المحافظات والوزارات وأهمها الدفاع والداخلية حيث صدرت فتاوى سنية تحرم الإنضمام إلى الشرطة أو الجيش. وهكذا وبسبب هذا الغياب فإن العرب العراقيين أصبحوا هم فى واقع الأمر ضحايا النظام السياسى الجديد فى العراق لأن الآخرين بالغوا فى استخدام المزايا التى أتيحت لهم بسبب غياب العرب السنة وقسم من العرب الشيعة عن العملية السياسية فى العراق. وكانت معركة الفلوجة فى عام ٢٠٠٤ هى نقطة الإفتراق بين منهجين فى التفكير فيما يتعلق بالموقف من الإحتلال والموقف من العملية السياسية فى العراق. وأدركت القيادات العراقية التى شاركت فى معركة الفلوجة أن النهج الإنتحارى ليس خيارا عراقيا على الإطلاق وأن خطر الطائفية هو أشد من خطر الوجود الأمريكي. فالأخير تنظمه مواثيق وقوانين دولية أما الأول فإنه بربرية جديدة تهدد نسيج العراق بالدمار. وكثيرا ما تندر المعتقلون برحمة المعاملة فى المعتقلات الأمريكية مقارنة بالمعاملة فى المعتقلات الحكومية العراقية ومعتقلات الجماعات المسلحة مثل مقاتلى منظمة بدر أو مقاتلى جيش المهدي!

ومع ذلك فإن حسم خيار القبائل العربية السنية لمصلحة المشاركة فى العملية السياسية لم يكن كاملا فى عام ٢٠٠٥ رغم مشاركة الحزب الإسلامى العراقى ومؤتمر أهل العراق وجبهة الحوار ومجلس الحوار والكتلة العربية فى الإنتخابات البرلمانية التى جرت فى نهاية ٢٠٠٥ وبداية ٢٠٠٦. لكن هذا الحسم والإنحياز الكامل تقريبا لمصلحة المشاركة فى العملية السياسية وعملية

إعادة بناء الدولة ومؤسساتها المختلفة بات واضحا جدا بحلول منتصف العام ٢٠٠٦ الأمر الذى فتح الباب أمام ظهور مجالس الصحوة بتأسيس مجلس صحوة الأنبار فى ١٤ سبتمبر٢٠٠٦. إن تشكيل مجالس الصحوة التى انتشرت إنتشار النار فى الهشيم بعد نجاح تجربة الأنبار كان يعلن عن استفاقة كاملة من عملية التضليل السياسى التى قام بها قادة سياسيون ودينيون وعشائريون راحوا يعبئون العراقيين لخوض حرب غيرهم فى العراق وليس حربهم هم. غير أن مجالس الصحوة تجد نفسها وقد جاءت بعد تشكيل مجلس النواب ومجالس المحافظات بعيدة عن مراكز صنع القرار السياسى على المستويين الوطنى والمحلى كما تجد نفسها فى الوقت نفسه أسيرة للعقود مع القوات الأمريكية التى ستفقد سلطتها القانونية فى العراق إعتبارا من نهاية العام ٢٠٠٨فى حال إتمام اتفاق التعاون الاستراتيجى العراقى الأمريكي. وتقود هذه الإعتبارات إلى إضعاف مركز ونفوذ القائمين عليها خصوصا فى ظل الإتجاه إلى تقنين أعداد محدودة من رجالها بواسطة الحكومة ودمج هذه الأعداد فى أجهزة الدولة المختلفة وليس بالضرورة الأجهزة الأمنية فقط.

والحقيقة أن القوميين العرب والبعثيين العراقيين وتنظيمات القاعدة والجماعات الخارجة على القانون يحصلون جميعا علي تأييد كل من سورية وإيران للإيقاع بالقوات الأمريكية فى مستنقع عراقى فى معركة تجنى ثمارها كل من طهران ودمشق ويدفع ثمنها العراقيون والعراق. وهذا يعنى ذلك أن كل القوى التى حددت أن القتال ضد الولايات المتحدة هو هدفها الأساسى لم تتلاش ولم تنته إلى غير رجعة. فلاتزال هناك قوى دينية لها وزنها مثل هيئة علماء المسلمين تعتبر أن إخراج القوات الأمريكية من العراق هو الهدف الأولى الذى لا ينبغى الإنصراف عن تحقيقه. كذلك فإن تنظيم قاعدة الجهاد فى أرض الرافدين والتنظيمات الموالية له لايهمها العراق أو شعبه، فالمهم بالنسبة لها هو إقامة إمبراطورية إسلامية جديدة يعتقد منظروا القاعدة أنها ستنهض من بين الركام الذى ستخلفه هزيمة الولايات المتحدة، وما وجود العراق فى حد ذاته إلا جزء من المؤامرة الإستعمارية التى أسقطت الإمبراطورية الإسلامية (العثمانية) وقسمتها. أما البعثيون فإنهم يحاربون معركة حياة أو موت بعد أن حدد النظام السياسى القائم بعد صدور "قانون اجتثاث البعث" أنه ليس أمام البعثيين السابقين إلا هذا الخيار. وعلى الرغم من الضجة السياسية التى قد تحدثها بيانات هؤلاء أو تصريحاتهم والخسائر فى الأرواح والممتلكات والتخويف الناتج عن النشاط العسكرى للمسلحين الذين لا يزالون يمارسون نشاطهم فإن أغلبية العراق تنتظم الآن عمليا فى ترتيبات وجهود إعادة البناء السياسى. وفى حال توسيع وإصلاح العملية السياسية فإن جماعات كثيرة من التى لا تزال تحمل السلاح ستجد لنفسها مكانا فى العراق الجديد بما فى ذلك البعثيون الذين بإمكانهم الإنتظام فى العملية السياسية على اساس فردى أو تحت مسميات ورايات آخرى غير رايات البعث المنبوذة بين العراقيين بشكل عام بما فى ذلك الذين كان الإنتماء للبعث بالنسبة لهم جزءا من طبيعة الحياة تحت حكم صدام لا خيار لهم فيه.

ووجدت القبائل العربية فى وسط وشمال وغرب العراق فى الولايات المتحدة والقوات الأمريكية حليفا يساعدها على الخروج من حال الإنتحار البدنى الذى تقوده القاعدة وتنظيماتها وحال التهميش الذى دفعت إليه القيادات السياسية القومية العربية والبعثية وحال الإضطهاد الطائفى الذى تمارسه الحكومة المركزية فى بغداد والإضطهاد الإثنى الذى تمارسه حكومة إقليم كردستان خصوصا فى الموصل وكركوك. ويمكن القول بدون تردد بأن الوضع فى العراق فى نهاية عام ٢٠٠٧ كان يشير بقوة إلى أن القبائل العربية السنية فى الشمال والوسط والغرب والقبائل العربية الشيعية فى الجنوب باتت أقل اعتراضا على

استمرار الوجود الأمريكى فى العراق لفترة مقبلة حتى يتم تصحيح المسار السياسى وإعادة بناء مؤسسات الدولة فى العراق على أساس المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات بعيدا عن المنطق السياسى الطائفى الذى لعبت القيادة السياسية الأمريكية فى العراق دورا رئيسيا فى رعايته وترويجه وتمكينه من السلطة فى البلاد منذ شكل الحاكم المدنى الأمريكى بول بريمر مجلس الحكم فى يونيو عام ٢٠٠٣ على أساس المحاصصة الطائفية.

وبذلك فقد باتت الأغلبية الساحقة فى العراق تقريبا لا تعارض بقاء القوات الأمريكية لفترة من الوقت وتنظيم الوجود العسكرى الأمريكى وطبيعة العلاقات العراقية الأمريكية بواسطة العراقيين أنفسهم. لقد نجحت الولايات المتحدة إذن فى إجراء عدد من الجراحات السياسية فى العراق من خلال إجراءات كان بعضها خاطئا وبعضها صائبا لكنها كلها كانت قاسية ومؤلمة وصلت إلى حد ارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون الأمريكى إلا أنها أدت فى نهاية الأمر إلى قبول الولايات المتحدة كقوة يجب التعاون معها من أجل الإستمرار فى بناء العراق الديمقراطى والحيلولة دون الإنقضاض عليه من الداخل أو من الخارج. الأكراد يدينون لها بالإنتصار. الشيعة يدينون لها بتوصيلهم إلى قيادة البلاد. السنة يدينون لها بحمايتهم ومساعدتهم على الإندماج فى مؤسسات الدولة (بما فيها المؤسسات الأمنية والعسكرية) بعد أن ظلوا خارجها خلال الفترات الحرجة الماضية من عمر العراق منذ احتلاله فى إبريل عام ٢٠٠٣ وهى تدين لهم بأنهم القوة الوحيدة التى أثبتت قدرتها على التصدى لمقاتلى القاعدة وقوى الإرهاب.

ماذا يريد العراقيون من التعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة؟

بعيدا عن ديباجة إعلان المبادئ لمعاهدة الصداقة والتعاون المرتقب الإتفاق عليها بين بغداد وواشنطن، وبصرف النظر عما ستجيئ به تفصيلات بنود المعاهدة التى يتوقع التوصل إليها فى شهر يوليو من العام الحالى ٢٠٠٨ فإن العراق فى ثوبه الجديد يحتاج الكثير من العالم الخارجى. وبمعطيات السياسة العملية فإن الولايات المتحدة هى اليوم سيدة العالم (وحدها هى القوة العسكرية الأعظم وهى تشكل ثلث الإقتصاد العالمى وأكثر من نصف القوة المالية والأولى بفارق شاسع فى صناعات السلاح والفضاء وتكنولوجيا الذرة والمعلومات والطاقة) والتعاون معها فى كل الميادين مهما كانت مظاهر الحراك السياسى فى العالم من حولها هو ضرورة أكيدة بالنسبة للعراق خصوصا فى الظروف التى تحيط بالعراق بعد خمس سنوات من الإحتلال.

يحتاج العراق من التعاون الإستراتيجى مع الولايات المتحدة توفير الإمكانات الضرورية للتدريب المتقدم لقوات الشرطة والجيش واستكمال بناء هذه القوات لبلوغ الكم والكيف اللازمين لتوفير الأمن الداخلى وأمن الحدود والقدرة على رد العدوان الخارجى. ويحتاج العراق إلى من يقدم المعدات والأسلحة اللازمة لتسليح قوات الشرطة والجيش العراقيين. ويحتاج العراق إلى المساندة فى الفترة الإنتقالية حتى يتم استكمال عملية بناء الشرطة والجيش وحماية الحدود من التهديدات الإيرانية والتركية خلال الفترة الإنتقالية والمساعدة على هزيمة فلول الإرهاب الكامنة فى البلاد. ويحتاج العراقيون إلى التمويل اللازم لتغطية كل هذه الإحتياجات ليس من الولايات المتحدة فحسب وإنما من المجتمع الدولى بأكمله. ويحتاج العراق إلى مساندة دولية خلال الفترة المقبلة والتى ستشهد مفاوضات

مفتوحة لإعادة ترسيم الحدود وتقاسم مياه شط العرب مع إيران وضمان أمن الحدود الشمالية مع تركيا وترسيم الحدود نهائيا مع الأردن والكويت. وهناك أيضا الكثير من المشاكل الداخلية التى ربما لا يتفق عليها الفرقاء ومن ثم فإن وجود الولايات المتحدة يكون بمثابة ضمان لاستمرار الحوار وعدم انفراد أى طرف باتخاذ قرار من جانب واحد. ويأمل أغلبية العراقيين أن يجرى إعادة تنظيم الشرطة والجيش فى العراق على أسس غيردينية أو طائفية أوعرقية بما يحول المؤسسة الأمنية كلها إلى مؤسسة وطنية تنأى بالعراق عن الطائفية والعرقية وتكون حارسا لدستور يقرر حقوق وواجبات المواطنين على أساس المساواة. إذن هى هموم الداخل والحدود وما وراء الحدود وكلها ترتبط بالتعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة فى هذه المرحلة.

ماذا تريد الولايات المتحدة ؟

يتعين قبل الإجابة على هذا السؤال الإشارة إلى أن الفريق المرافق للرئيس الأمريكى جورج بوش الإبن فى البيت الأبيض ووزارتى الدفاع والخارجية إندفع مع الرئيس مزهوا بنشوة النصر الذى حققته الولايات المتحدة على الإتحاد السوفييتى ودول حلف وارسو بدون إطلاق رصاصة واحدة. وبالنظر إلى الترتيبات الإقليمية الجديدة التى انتشرت فى العالم خلال العقدين الأخيرين تبدو المنطقة العربية وكأنها المنطقة الوحيدة فى العالم التى تقاوم الإندماج فى النظام العالمى الجديد الذى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بقوة الأمر الواقع ومعطيات القوة المطلقة السياسية والأقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والعلمية. ولم يتوقف الأمر عند حد مقاومة الإندماج فى النظام العالمى الجديد وإنما وصل إلى تحدى هذا النظام وتهديده فى اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وفى مواجهة هذه الحال أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية شعارين الواحد تلو الآخر الأول هو الحرب ضد الإرهاب التى أصبحت جبهة المواجهة الرئيسية فى السياسة العالمية والثانى هو نشر الديمقراطية فى العالم العربى فى محاولة لإعادة تشكيل الخريطة السياسية فى العالم العربى والإجهاز على القوى والمعوقات التى تحول دون اندماج العالم العربى فى النظام العالمى الجديد بقيادة الولايات المتحدة. وترافق إطلاق الشعارين مع تحريك عشرات الآلاف من العسكريين والمعدات الحربية الأمريكية إلى بحور وجبال ووديان ما حددته السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط الكبير التى تتجاوز بكثير حدود العالم العربى فى حربين كبيرتين فى أفغانستان والعراق إنتهتا عمليا باحتلال الدولتين.

وفى هذا السياق فإن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة والتى تسعى إلى تحقيقها من وجودها فى العراق تشمل أولا ضمان إمدادات الطاقة العالمية الآتية من منطقة الخليج العربى وتشمل ثانيا ضمان أمن وسلامة طرق الملاحة الدولية التى تمر منها هذه الإمدادات. كما تشمل مصالح الولايات المتحدة ثالثا الحيلولة دون قيام تحالف إيرانى– روسى يسمح بوصول الروس إلى المياه الدافئة فى الخليج. وتشمل المصالح الأمريكية رابعا تأسيس نقاط ارتكاز إقليمية تساعد على استمرار سياسة الإحتواء تجاه إيران وزيادة فاعلية هذه السياسة مع استمرار العمل على تغيير التوجهات السياسية للنظام القائم فى طهران بغية تجنب احتمالات المواجهة بين الطرفين. وتشمل المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة خامسا مواصلة الحرب ضد الإرهاب وسادسا حماية حلفائها فى منطقة الخليج العربى المكشوفين

عسكريا والذين لايستطيعون الدفاع عن أنفسهم فى حال نشوب حرب فى الخليج. وتشمل مصالح الولايات المتحدة سابعا إنشاء منظومة دفاعية إقليمية يلعب العراق فيها دورا رئيسيا لملء الفراغ العسكرى فى المنطقة التى تعانى من خلل دفاعى ضمن منظومات الدفاع القائمة فى العالم منذ فترة طويلة، وربما تكون أفكارا بشأن إعادة إحياء حلف بغداد وفق صيغة جديدة قابلة للطرح بمجرد توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجى بين العراق والولايات المتحدة أو إعطاء حلف شمال الأطلنطى دورا رئيسيا فى منطقة الخليج فى إطار سياسة الحلف الجديدة المبنية على توسيع دوره خارج نطاق دول الحلف. ومع كل ذلك فإن أخشى ما تخشاه إدارة الرئيس جورج بوش الإبن هو أن يتحول العراق إلى أفغانستان ثانية بعد انتهاء الإحتلال وتخفيف الوجود العسكرى الأمريكى هناك. ولذلك فإنها تسعى إلى توفير المستلزمات المحلية والإقليمية والدولية التى من شأنها أن تؤدى إلى تحقيق الإستقرار فى العراق.

... وماذا عن دول الجوار ؟

إيران: إزالة خطر التهديد الأمريكى. تجنب خطر قيام نظام عراقى قوى. ضمان حرية الحركة البحرية فى مياه شط العرب والخليج. ربط العراق بقاعدة مصالح قوية وواسعة ومتنوعة مع إيران. السيطرة على المرجعية الدينية فى النجف. إستخدام النفوذ الإيرانى فى العراق من أجل إنشاء منطقة تعاون إقليمى جديدة تضم إيران والعراق ودول الخليج. وسنعرض فى الفصل اللاحق المزيد عن الدور الإيرانى فى العراق.

تركيا: تقوم السياسة الخارجية التركية تجاه العراق على عدد من الأسس والمتغيرات الحاكمة التى تحدد المصالح الإستراتيجية التركية فى العراق وتضع الدفاع عنها فى مقدمة أهداف السياسة الخارجية التركية. أول هذه الأسس ضرورة حماية الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا من نفوذ الإنفصاليين الأكراد ومنع تسللهم من الأراضى العراقية وإليها للقيام بعمليات عسكرية ضد أهداف رسمية تركية. وفى هذا الصدد كانت الحكومة التركية قد وقعت اتفاقا مع صدام حسين يسمح للقوات التركية بمطاردة المتمردين الأكراد إلى مسافة ١٠ كيلومترات داخل الأراضى العراقية. أما ثانى هذه الأسس فهو ضمان إمدادات المياه الكافية لتركيا قبل أن تصل عبر نهرى دجلة والفرات إلى كل من العراق وسورية. وإلى جانب مسألتى أمن الحدود وأمن المياه تنطلق السياسة الخارجية التركية تجاه العراق من حقيقة أن تركيا عضو فى حلف شمال الأطلنطى. صحيح أن تركيا رفضت أن تستخدم الولايات المتحدة أراضيها للهجوم على العراق فى مارس ٢٠٠٣ لكن ذلك لم يقلل من التزامات تركيا تجاه قوات الحلفاء فى الحرب. أيضا تنطلق السياسة الخارجية التركية من اعتبار أن حاجة تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبى تفرض ضرورة التنسيق مع أوروبا وحلفائها فيما يتعلق بسياستها تجاه العراق.

سورية: هناك على الدوام تقريبا علاقة تنافسية بين دمشق وبغداد، تصل أحيانا إلى حد العداء وقد تصل أيضا إلى حد التعاون المشترك. وفى ظل حكم البعث للبلدين إنقسما إلى قيادتين متنافستين، واحدة تدين بالولاء لدمشق والأخرى تدين

بالولاء لبغداد. وفى ظل الوضع الحالى فإن التنسيق السورى الإيرانى فيما يتعلق بسياسات البلدين فى العراق يفترض أن هناك تفاهما بين دمشق وطهران على تقاسم النفوذ فى العراق بهدف إبعاد النفوذ الأمريكى ونفوذ الدول العربية الأخرى التى تعد من حلفاء واشنطن. ومن الطبيعى فى علاقة بين بلدين تربطهما حدود مشتركة ومصالح مائية وأمنية واقتصادية مشتركة أن ينشأ قدر من التعاون المشترك بينهما لتحقيق منافع مشتركة على اساس حسن الجوار. وتتضمن هذه المصالح ضبط الحدود ومنع المتسللين والتعاون فى استغلال مياه نهر الفرات وغيرها.

دول مجلس التعاون: تتمثل مصالح دول مجلس التعاون الخليجى فى ضرورة إزالة خطر التهديد الإيرانى النووى والعسكرى. تجنب وقوع العراق فى قبضة نظام طائفى تتمتع إيران فيه بالنفوذ الأقوى. ضمان استمرار وسلامة تدفق إمدادات النفط فى الخليج. تجنب خطر الحرب والمواجهة العسكرية فى المنطقة. إستمرار التنمية وحال السلام والإستقرار فى المنطقة.

ثانيا: إستئناف العملية السياسية :

العراق الجديد لم يفرز قواه السياسية النهائية بعد. ولايزال العراق المحتل المحرر من استبداد النظام السابق يعانى من استبداد طائفى. وكان يعاب على النظام القديم سيطرة صدام حسين أما فى النظام الجديد فقد وجد العراقيون فيه أن كل مسؤول يحتضن بين جوانحه صدام صغير مستبد! وبدلا من صدام واحد أفرز العراق الجديد الآلاف منه. الأسوأ أن أولئك الذين يحكمون العراق حاليا هم فى الحقيقة إفرازات النظام السابق. فكل نظام يساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة فى خلق وتحديد قسمات القوى السياسية المعارضة له. وتتعرض التنظيمات السياسية والدينية التى عادت إلى العراق والتى نشأت مباشرة بعد الإحتلال الأمريكى لهزات شديدة وتقلصات فى بنيانها التنظيمى وعقائدها السياسية من خلال الإحتكاك اليومى بمعطيات العملية السياسية وانصهار جماعات جديدة داخل هذه التنظيمات لا تحكمها مشاعر الثأر الطائفى أو العرقى. وقد لوحظ خلال السنوات الخمس الماضية أن تنظيمات جاءت فى صورة قوية جدا من الخارج مثل تنظيم المؤتمر الوطنى العراقى بقيادة أحمد الجلبى تحولت بسرعة إلى إشلاء وبرهنت الأحداث على هشاشتها وعدم قدرتها على التلاؤم والإستمرار. وفى المقابل فإن تنظيمات أخرى أفسح سقوط النظام السابق المجال لظهورها مثل التيار الصدرى نمت بسرعة وقوت شوكتها لتطاول أو تزيد عن تنظيمات قديمة تتمتع بدعم دولى وإقليمى مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. ولا يزال هناك وقت لكى تترك فيه العملية السياسية أثرها على التنظيمات والحركات السياسية فى العراق بما يتجاوز ردود الفعل لسقوط النظام السابق أو لواقعة الإحتلال. وهناك تطورات كثيرة تبعث على التفاؤل منها زيادة الإصرار على تشكيل تيارات سياسية وطنية تتجاوز الخطوط الطائفية والعرقية وتقوم على أسس ديمقراطية ذات طابع وطنى (إياد علاوي) أو ذات طابع دينى (إبراهيم الجعفري) إضافة إلى مجالس الصحوة التى وإن كانت قد كسرت حاجز الإنقسام الشيعى – السنى إلا أنها لا تزال حبيسة نطاق القبائل العربية فقط ولم تتقدم بعد بجدية من أجل الإنفتاح على غير العرب فى العراق.

ولا تزال العملية السياسية فى العراق حبيسة المساومات الطائفية والعرقية ومنطق الحصص وهى العوامل التى تعرقل عملية إعادة بناء الدولة فى العراق. ومن الضرورى التذكير بأن ولادة الحكومة العراقية التى جاءت بها انتخابات يناير ٢٠٠٦ كانت ولادة متعسرة. فالحكومة تشكلت فى ٢٠ مايو ٢٠٠٦ وجاء تشكيلها على عجل خوفا من انتهاء المهلة الدستورية الممنوحة للأحزاب الفائزة قبل تشكيل الحكومة وخلا تشكيلها الأول من وزيرين لحقيبتى الداخلية والدفاع. وكان قد تم إستنزاف المهلة الدستورية فى مساومات سياسية كادت تعرقل تشكيل الحكومة وبرزت خلالها مساومات كانت أبعد ما تكون عن قواعد وأعراف المساومات السياسية عند تشكيل الحكومات. وكانت الحكومة السابقة التى قادها إبراهم الجعفرى عاجزة منذ تشكيلها بسبب مساومات من النوع نفسه الأمر الذى انتقل بصورة أسوأ إلى الحكومة التى شكلها رفيقه نورى المالكى. ومنذ تشكيل حكومة نورى المالكى فإن الصراعات السياسية داخل وخارج البرلمان لم تتوقف ولم تهدأ. ولم تستطع الحكومة التى استغرق تشكيلها أكثر من خمسة أشهر من الصمود طويلا. ووصل الأمر قبل أقل من مرور ثلاثة أشهر على تشكيل الوزارة إلى إنسحاب كتل سياسية رئيسية من الحكومة مما أدى إلى حال من الشلل السياسى والإدارى كانت أهم ملامحها: الفشل فى صوغ وإقرار قوانين رئيسية لازمة لتسيير الحياة فى البلاد. الفشل فى تعديل الدستور. الفشل فى إقرار قانون جديد للإنتخابات. الفشل فى تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور الخاصة بتطبيع الأوضاع فى كركوك وضمان ألا يتحول أى حل إلى قنبلة موقوتة جديدة. الفشل فى إقرار قانون النفط استمرار الخلافات القانونية والسياسية حول العقود التى وقعتها قيادة إقليم كردستان مع شركات نفط أجنبية. الفشل فى إقرار ميزانية العام ٢٠٠٨. الفشل فى إقرار قانون العفو العام. إقرار قانون تشوبه الكثير من العيوب فيما يتعلق بقواعد إعادة دمج البعثيين السابقين فى الحياة العامة (قانون المساءلة والعدالة). قضية الفيدرالية وحسم طبيعة العلاقات بين الحكومة المركزية وبين الإقليم والمحافظات بما فى ذلك تسوية الخلاف حول دور قوات البيشمركه الكردية. تقلصات سياسية فى اتجاه إعادة رسم خريطة التحالفات داخل وخارج البرلمان. ظهور لاعبين سياسيين جدد أهمهم مجالس الصحوة خارج البرلمان والحكومة.

ومن الصعب تصور إعادة إطلاق العملية السياسية فى العراق بدون الوصول إلى شاطئ آمن للمصالحة الوطنية المتعثرة. ويبدو أن قسما كبيرا من القوى السياسية الحاكمة خصوصا المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذى يتزعمه عبد العزيز الحكيم والحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة مسعود البارزانى يعانى من التردد بشأن المصالحة الوطنية ويعمد إلى تقديم الثأر الطائفى أو العرقى على المصالحة الوطنية والحاجة إلى بناء دولة ديمقراطية مستقرة فى العراق ينعم فيها المواطنون بالمساواة الكاملة فى المعاملة بصرف النظر عن المذهب أو الدين أو العرق. وتحتاج القوى الحاكمة فى العراق أولا وقبل كل شيئ المضى فى تسيير أمور الدولة بدون تعطيل وبعد ذلك تأتى المهمات العاجلة التى لا تحتمل التأجيل مثل الميزانية. ثم المضى قدما فى السعى نحو المصالحة الوطنية وربما بعد ذلك الدعوة إلى انتخابات سياسية مبكرة لانتخاب مجلس نواب جديد قادر على الحركة وممثل لكل مواطنى العراق بعد إجراء انتخابات المحافظات التى تأخرت عن موعدها فى نهاية العام ٢٠٠٧. إن الحكومة الحالية لن تنجح فى أكثر من مجرد تسيير الإدارة والإعداد لانتخابات جديدة على أساس قانون جديد للإنتخابات. وإذا ما شارك العرب السنة فى الإنتخابات

البرلمانية المقبلة فلا شك أن الإنتخابات ستفرز سلطة تشريعية هي أقرب ما تكون إلى تمثيل المجتمع العراقي عما هو عليه في البرلمان الحالي. ومن شأن هذا التوازن أن يساعد المؤسسات السياسية المختلفة على ممارسة عملها في ظروف سياسية طبيعية وبدون أي ضغوط. ومع ذلك فإنه من المتوقع أن تكون المؤسسات التي ستفرزها الإنتخابات المقبلة سواء أجريت في موعد مبكر أو في موعدها الدستوري إستمرارا للفترة الإنتقالية التي يعيشها العراق منذ سقوط النظام السابق. وينعقد الأمل على البرلمان الذي سيأتي بعد ذلك والذي من المرجح أن يعكس درجة عالية من النضج السياسي الوطني بافتراض هدوء الحال الأمني وإنجاز المصالحة الوطنية ووصول المشاركة السياسية إلى مستواها الطبيعي بواسطة النخب والجماهير.

ثالثا: تحقيق الأمن ومواصلة الحرب ضد الإرهاب :

لا يزال أمام العراق الكثير في مجال استكمال بناء الجيش والشرطة وأجهزة الأمن الداخلي وتحقيق الإستقرار في العلاقات بين المواطنين. ومن المسائل التي يتعين حسمها بسرعة دمج قوات الصحوة في النظام الأمني القائم. ويواجه العراقيون سياسة إيرانية جديدة منذ مايو ٢٠٠٧ تتضمن زيادة الضغط على المؤسسات العراقية ومحاولة مبادلة المصالح مع الولايات المتحدة في العراق. غير أن أحد الأمور المشجعة والتي تبعث على التفاؤل هو الإعلان عن تجميد أنشطة جيش المهدي في أغسطس ٢٠٠٧ الذي من شأنه أن يتيح للقوات العراقية إلتقاط أنفساها وتركيز مجهودها الرئيسي في الحرب ضد الإرهاب وفلول تنظيمات القاعدة في العراق. ولا شك أن ظهور مجالس الصحوة في سبتمبر٢٠٠٦ قد ساعد إلى حد كبير في تقليل النفوذ السياسي والعسكري للقاعدة في العراق واقتلاع جذورها في عدد من المناطق المهمة. ثم جاء قرار الإدارة الأمريكية بزيادة عدد القوات الأمريكية في العراق (**surge troops**) ليعزز من احتمالات تحقيق الأمن في العراق.

رابعا: إستئصال الفساد ودفع جهود التنمية :

تعتبر قضية الفساد إحدى المسائل الشائكة التي سيتعين على العراقيين التعامل معها بقصد استئصالها لفترة من الزمن. ولا تزال هناك خلافات بشأن قانون النفط والإتفاق على قواعد مقبولة لتقسيم الثروة الوطنية ونظام إعداد الميزانية العراقية وكيفية توزيع ميزانيات الأقاليم والمحافظات ومحاسبة الحكومة ماليا والرقابة على الفساد ومحاسبة الفاسدين. إضافة إلى كفاءة تخصيص أموال المساعدات الخارجية والشفافية في إعداد الموازنات والرقابة المالية والخطط الحكومية الإتحادية للإنماء في كل أنحاء العراق.

إن خريطة التحالفات السياسية في العراق باتت تتعرض لرياح تغيير قوية تهب عليها من كل جانب. وربما تساعد الخبرة السياسية للتيارات السياسية في العراق والتي تولدت عن الممارسة خلال السنوات الخمس الماضية على تكوين علاقات تحالفات سياسية قوية تقوم على أساس تبادل المصالح السياسية وليس الطائفية أو العرقية. وفي واقع الأمر فإن السنوات الخمس التي مرت منذ سقوط نظام صدام حسين في إبريل عام ٢٠٠٣ حتى الآن قد أتاحت للعراقيين الإنفتاح على الديمقراطية بكل ما فيها من حسنات وسوءات كما

اتاحت لهم التعرف على مؤسسات لم تكن ابدا قائمة من قبل وفتحت أمامهم خيارات من كل نوع من النزعة الشمولية (تحت رداء جديد ديني) إلى النزعة الليبرالية الوطنية وحتى التقسيم والنزعة الإنفصالية. وتطرح السنوات الخمس المقبلة تحديات من نوع جديد تتعلق بالهوية والنظام السياسى والعلاقات مع المحيط الإقليمى.

تحديات ومهمات عاجلة :

وتبدو أهم التحديات السياسية التى تواجه العراق بعد خمس سنوات من الإحتلال والتى لم يتم حسمها خلال السنوات الماضية فى التالي:

- أمن الحدود والدفاع عن البلاد، ويرتبط بذلك العلاقات مع الولايات المتحدة ودور الجيش العراقى فى إقليم كردستان العراق
- الأمن الداخلي وتحقيق الإستقرار فى العلاقات بين المواطنين ومن ضمن ذلك دمج قوات الصحوة فى النظام الأمنى القائم
- قانون الإنتخابات وتعديل الدستور والقواعد العامة للمشاركة السياسية
- قضية الفيدرالية وحسم طبيعة العلاقات بين الحكومة المركزية وبين الأقليم والمحافظات بما فى ذلك تسوية الخلاف حول دور قوات البيشمرجه الكردية
- تطبييع الأوضاع فى كركوك وضمان ألا يتحول أى حل إلى قنبلة موقوتة جديدة
- قانون النفط والإتفاق على قواعد مقبولة لتقسيم الثروة الوطنية ونظام إعداد الميزانية العراقية وكيفية توزيع ميزانيات الأقاليم والمحافظات

وهناك بالقطع قضايا أعمق وأشد خطورة على مستقبل العراق أهمها قضية الهوية التى من المرجح أن تعيش مع العراقيين فترة طويلة من الوقت حتى يتم حسمها لصالح تيار دون آخر أو ربما تساعدهم التطورات الإقليمية والدولية على تقديم إجابات سريعة على هذه القضايا. فالعراق اصبح منذ ٩ إبريل ٢٠٠٣ ورقة ثمينة يتسابق عليها اللاعبون فى الساحتين الإقليمية والدولية ومن ثم فإن بعض المتغيرات فى قضية الهوية لم تعد بأيدى العراقيين وحدهم وإنما يشاركهم فيها أطراف أخرى مثل الولايات المتحدة وإيران وتركيا!

إن السنوات الخمس الأولى من عمر الإحتلال وإن كانت قد بدأت بإسقاط نظام دولة شمولية كان يقف على رأسه صدام حسين فإنها لم تنجح فى وضع نظام مستقر يوفر للعراق أمنه وللعراقيين سلامتهم ورفاهيتهم. ولا يعنى ذلك أن شيئا إيجابيا لم يتحقق. على العكس من ذلك فلقد تحقق الكثير وأوله أن العراقيين وجدوا لأول مرة فى تاريخهم الحديث الفرصة لكى يتكلموا بحرية وأن يذهبوا إلى صناديق الإستفتاء للتصويت على الدستور وإلى صناديق الإقتراع لانتخاب ممثليهم إلى البرلمان ومجالس المحافظات وإقليم كردستان العراق. كما وجدت القوى السياسية الفرصة لكى تعرض برامجها وأن تتنافس تحت سقف البرلمان وأن تشارك فى صنع القرار من خلال حكومات منتخبة مسؤولة أمام البرلمان. وقد تعرضت العملية السياسية فى العراق خلال السنوات الخمس الماضية إلى ضغوط كثيرة منها ضرورة الإلتزام بالجداول الزمنية لنقل السلطة إلى العراقيين المعدة سلفا فى قرارت مجلس الأمن الدولى بصرف النظر عن المتغيرات الفعلية على الأرض وأيضا منها التدخل السافر من جانب الولايات المتحدة وإيران فى عمليات إعداد الوثائق السياسية الرئيسية ومنها الدستور

والتدخل فى إجراءات الإعداد للتصويت فى الإنتخابات وعمليات التصويت ذاتها والتدخل فى مسارات تشكيل التحالفات السياسية ودعمها سياسيا وماليا، كل ذلك فى ظل مناخ غياب الأمن وسيطرة النزعة الطائفية.

تحالفات سياسية جديدة :

وقد قامت التحالفات السياسية التى نشأت خلال السنوات الخمس الماضية على اسس طائفية وعرقية يغذيها الخوف من احتمال عودة النظام القديم والمصلحة فى التحالف المشترك من أجل إغلاق الباب فى وجه هذا الاحتمال. وكان الضمان الأساسى لإبعاد هذا الخوف هو المحافظة على الوجود الأمريكى فى العراق والعمل من أجل هزيمة القوى التى تطالب برحيل القوات الأمريكية وغيرها من القوات الحليفة. وكان هذا العامل فى جوهره هو اساس ضمان بدء العملية السياسية واستمرارها. ويعتبر هذا هو العامل الأساس الذى قام عليه التحالف الرباعى (١٦ أغسطس ٢٠٠٧) تتويجا لنتائج انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥- يناير ٢٠٠٦ بين المجلس الأعلى للثورة الإسلامى (٣٠ مقعدا) وحزب الدعوة (٢٥ مقعدا) والحزب الديمقراطى الكردستانى والإتحاد الوطنى الكردستانى اللذين يقودان التحالف السياسى الكردستانى فى البرلمان والذى يضم إلى جانبهما الجماعة الإسلامية الكردستانية-العراق وحزب الإتحاد الديمقراطى الكلدانى والحزب الشيوعى الكردستانى وحزب الإخاء التركمانى-العراق والتى يمثلها جميعا ٥٣ نائبا فى البرلمان.

إن المصلحة فى بقاء القوات الأمريكية والقوات الحليفة فى العراق هو أهم الأسس التى قام عليها التحالف الرباعى، غير أنه كانت هناك أيضا مجموعة من المصالح المشتركة الأخرى التى قام على أساسها هذا التحالف منها سعى الأكراد إلى تثبيت فيدرالية الشمال بدعم من الحزبين الشيعيين مقابل تأييد الأكراد لمطالب الشيعة فى إقامة إقليم الجنوب والمشاركة بينهما فى إقرار صيغة لتقسيم الثروة تسمح للأكراد وللشيعة بالحصول على النصيب الأوفر من ثروة العراق من النفط والغاز والثروات الطبيعية الأخرى التى قد يتم اكتشافها فى المستقبل.

ومع الوصول إلى اتفاق أولى مع الولايات المتحدة بشأن التفاوض على طبيعة العلاقات وعلى شكل ومدة الوجود العسكرى بتوقيع اتفاق المبادئ للعلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والعراق بواسطة الرئيس الأمريكى جورج بوش الإبن ورئيس الوزراء العراقى نورى المالكى فى واشنطن فى نوفمبر ٢٠٠٧ فإن أهم أسس التحالف الرباعى يكون قد تم الإتفاق بشأنه غير أنه لا يزال ينتظر التفاصيل والآليات التى بدأ التفاوض بشأنها بين الطرفين الأمريكى والعراقى خلال الزيارات التى قام بها مسؤولو المخابرات والدفاع والخارجية الأمريكيين للعراق خلال الأسابيع الأخيرة من ٢٠٠٧ والأسابيع الأولى من العام ٢٠٠٨ والتى شملت ايضا الزيارة التى قام بها عبدالعزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى الإسلامى فى العراق للولايات المتحدة فى نوفمبر ٢٠٠٧. ومن الصعب على اى من طرفى التحالف الرباعى أن يعمد إلى استخدام ورقة العلاقات الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة ضد الطرف الآخر فحاجة المجلس الأعلى وحزب الدعوة إلى الوجود الأمريكى الاستراتيجى لتأمين سلطتهما فى العراق لا تقل عن حاجة الحزب الديمقراطى والاتحاد الوطنى الكردستانيين لتأمين فيدرالية الشمال وحدود إقليم كردستان مع إيران

وتركيا وسورية. ومن المقرر طبقا للجدول الزمنى المفترض للمفاوضات بين الولايات المتحدة وبين العراق بشأن معاهدة التعاون الاستراتيجى التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بحلول شهر يوليو من عام ٢٠٠٨ اى قبل إجراء الإنتخابات الرئاسية الأمريكية (نوفمبر ٢٠٠٨) بوقت كاف وذلك حتى تتمكن الإدارة الأمريكية الحالية من إتمام إجراءات التصديق عليها قبل نهاية ولايتها إضافة إلى إمكان استخدام تلك المعاهدة كورقة ترويج سياسى للحزب الجمهورى قبل التصويت الحاسم على المرشحين للرئاسة.

التفاهم الثلاثى والتفاهم الوطنى :

وقد تفجرت على السطح خلافات داخل التحالف الرباعى ووقعت تقلصات حادة فى علاقات الحزبين الكرديين الرئيسيين بالحزبين الشيعيين الكبيرين مما يهز أسس التحالف الرباعى بسبب قضايا التطبيع فى كركوك ودور البيشمرجه وقانون النفط وحصة إقليم كردستان من الميزانية العامة للدولة. وهذه بالطبع قضايا مهمة وحيوية يصعب الإتفاق بشأنها مالم يحاول كل طرف من الأطراف استخدام اقصى ما يملك من إمكانات التفاوض فى مواجهة الآخر. ولذلك فإن كلا من الإتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديمقراطى الكردستانى قد جرا إليهما قبل أن ينتهى العام ٢٠٠٧ زعيم الحزب الإسلامى العراقى نائب رئيس الجمهورية الحالى طارق الهاشمي ووقعا معه مذكرة تفاهم (٢٤ ديسمبر ٢٠٠٧) تنص على التعاون المشترك فى الأمور السياسية الرئيسية وعلى أساس رؤى متقاربة خصوصا فيما يتعلق بمصير كركوك (تأييد حق السكان فى تقرير المصير إما بالإنضمام إلى الحكومة المركزية أو الإلتحاق بسلطة إقليم كردستان) وهى القضية الجوهرية حاليا التى يريد الأكراد أن يفرغوا منها بسرعة. ومن المرجح أن هذا التحالف الثلاثى بين الحزبين الكرديين وبين الحزب الإسلامى جاء على حساب قوى جبهة التوافق العراقى التى تضم إلى جانى الحزب الإسلامى العراقى (طارق الهاشمي) كلا من المؤتمر العام لأهل العراق (عدنان الدليمي) ومجلس الحوار الوطنى العراقى (خلف العليان). وربما تنتهى جبهة التوافق تماما التى يمثلها ٤٤ عضوا فى البرلمان العراقى الحالى بسبب التطورات التى تطرأ على خريطة التحالفات السياسية الجديدة فى العراق إستعدادا لمرحلة ما بعد الإحتلال والتى يتشكل فيها عدد من الائتلافات السياسية الجديد بقيادة إياد علاوى رئيس الوزراء الأسبق زعيم حركة الوفاق الوطنى العراقى والقائمة الوطنية العراقية فى البرلمان الحالى (٢٥ نائبا) وإبراهيم الجعفرى رئيس الوزراء السابق الذى يسعى إلى لملمة أطراف تيار وطنى إسلامى بعيد عن المحاصصة الطائفية وغيرهما من القيادات بما فى ذلك القيادات الكردية.

وفى اعتقادى أن مسارعة أطراف الإتفاق الثلاثى إلى الظهور علنا فى دوكان (السليمانية) وتوقيع مذكرة تفاهم حول التعاون السياسى بينهم جاء استباقا لإعلان تحالف سياسى جديد يقوده إياد هاشم علاوى يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية وبناء الدولة العراقية على اسس وحدة أرض العراق وحصر ممارسة السيادة على الحكومة المركزية دون سواها والمساواة بين المواطنين العراقيين بصرف النظر عن المذهب أو الدين أو العرق.

وقد بدأ علاوى محاولته الجادة فى تشكيل التحالف السياسى الجديد فى اكتوبر ٢٠٠٧ على أن يصبح التحالف الجديد تحالف "عهد وطني". وفى سبيل ذلك تم إعلان قيام "لجنة التنسيق بين القوى الوطنية" لتتولى المشاورات بين الأطراف المختلفة من أجل الإتفاق

على برنامج وعلى شعارات أساسية ومحاولة ضم أطراف جديدة إلى هذا التحالف. وضمت اللجنة ممثلين عن حركة الوفاق الوطنى العراقى والمؤتمر العام لأهل العراق وجبهة الحوار الوطنى ومجلس الحوار الوطنى وحزب الفضيلة. واستطاع علاوى والشيخ اليعقوبى (حزب الفضيلة) إقناع قيادات فى التيار الصدرى بدخول اللجنة. ومع استمرار النجاح فى أعمالها توسعت اللجنة لتضم ممثلين عن بقية مكونات القائمة العراقية وجماعات من حزب الدعوة (جناح الجعفري) وحزب الدعوة (تنظيم العراق) والجبهة التركمانية والحركة الأزيدية وحركة الشبك. ومن شأن نجاح هذا التحالف السياسى الجديد فى العراق أن يقلب مكونات التوازن السياسى الحالى وقواعد تقاسم السلطة فى العراق والتى يمسك بها التحالف الرباعى.

غير أن هذا التحالف السياسى الجديد سيواجه عددا من التحديات أهمها:

١- أن يتأسس صراحة على انه تحالف سياسى يتبنى مجموعة من الشعارات السياسية المشتركة وألا يبقى مجرد "جماعة ضغط" ضد استشراء النفوذ الإيرانى ومن أجل جدولة انسحاب القوات الأمريكية والتروى فى مسألة توقيع معاهدة تعاون استراتيجى مع الولايات المتحدة.

٢- ويتطلب التحالف السياسى اتفاقات برنامجية وشعارات سياسية واتفاقات على آليات للتشاور واتخاذ القرارات بين قيادات الجماعات والكتل السياسية المختلفة الأعضاء فيه. ومما يبعث على التفاؤل بحدوث ذلك أو على الأقل بالإقتراب منه أن هناك اتفاقات برنامجية بشأن رفض التقسيم ورفض إقامة إقليم الجنوب ورفض سيطرة الإقليم على الثروة الطبيعية ورفض استشراء النفوذ الإيرانى.

٣- ذلك لا يعنى أن الطريق ممهد وسهل وخال من الخلافات فهناك اختلافات كبيرة فى وجهات النظر حول الترحيل الطائفى والوجود الأمريكى فى العراق مستقبلا ونصيب المحافظات من الثروة الوطنية وحول مسالة دمج قوات الصحوة فى الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة إضافة إلى كيفية التعامل مع الأعضاء السابقين فى حزب البعث على الرغم من إقرار قانون المساءلة والعدالة التذى يحل محل قانون اجتثاث البعث.

٤- ومن التحديات الشائكة أن التفاهم السياسى بين الأطراف المختلفة يستلزم الحذر الشديد من محاولات إيران وحلفائها تمزيق هذا التحالف السياسى بكل الطرق الممكنة ومنها استخدام عملاء لهم داخل بعض مكونات هذا التحالف الجديد من أجل نسفه.

إن لنجاح التحالف السياسى الجديد يتوقف إذن على تحوله من مجرد جماعة ضغط إلى ائتلاف سياسى له شعارات مشتركة (بدون الدخول فى لعبة تشكيل قيادة مستقلة) والإتفاق على آلية للتشاور واتخاذ القرارات والتعامل بحكمة وعقلانية مع الخلافات من أجل التوصل إلى تسويات مقبولة لها والصمود أمام احتمالات الضغط ومحاولات الهدم من جانب إيران وحلفائها. وإذا نجح علاوى والصدر واليعقوبى والعليان والمطلك والدليمى (أو من يحل محله فى قيادة مؤتمر أهل العراق) فى تشكيل ائتلاف سياسى جديد من رحم "لجنة التنسيق بين القوى الوطنية" فإن حظوظ الإئتلاف الجديد فى إعادة تشكيل وجه الحياة

السياسية فى العراق هى حظوظ كبيرة جدا لأن هذا الإئتلاف من شأنه أن يكون معا أكبر كتلة تصويتية فى البرلمان العراقى الحالى.

وقد أعلنت (فى ١٣ يناير ٢٠٠٨) أطراف ما كان يسمى "لجنة التنسيق بين القوى الوطنية" التوصل إلى اتفاق "تفاهم سياسى وطني" يهدف إلى تنسيق المواقف بينهما بما يؤدى إلى ترشيد أداء الحكومة حسب تعبير بعض القيادات. وهذا يشير إلى ان اتفاق "التفاهم الوطني" ليس اتفاقا من أجل معارضة الحكومة وإنما هو لتأييدها متى وجب التأييد ومعارضتها متى كانت المعارضة تصب فى قناة المصلحة الوطنية. ومن أهم الكتل والتيارات والجماعات التى وقعت على وثيقة "التفاهم الوطني":

- التيار الصدرى (٣٠ مقعدا)
- القائمة العراقية (٢٥ مقعدا)
- حزب الدعوة- تنظيم العراق (١٥ مقعدا)
- حزب الفضيلة (١٥ مقعدا)
- الجبهة العراقية للحوار الوطنى (١١ مقعدا)
- مجلس الحوار الوطنى (٨ مقاعد)
- الرساليون (٢ مقعد)
- الحركة الأزيدية (١ مقعد)
- الجبهة التركمانية (١ معقد)
- الكتلة العربية المستقلة إضافة إلى مؤتمر أهل العراق (عدنان الدليمي) وكتلة التضامن (قاسم داوزد) وحزب الدعوة (جناح الجعفري) وجماعات أخرى من الإئتلاف العراقى.

وقد توافقت الأطراف الموقعة على وثيقة "التفاهم الوطني" على المبادئ التالية:

- حل قضية كركوك عن طريق التوافق السياسى واعتبار أن المادة ١٤٠ من الدستور إنتهت بانتهاء مهلتها الزمنية وعدم القبول بتوصية بعثة الأمم المتحدة فى العراق بالتمديد لمدة ٦ اشهر.
- الحكومة الإتحادية المركزية هى التى تدير الثروات العراقية وليس من حق حكومات الأقاليم توقيع اتفاقات نفطية منفردة مع شركات فى اى مجال من مجالات استغلال النفط والغاز.
- دعم عملية المصالحة الوطنية والعمل من أجل إنهاء المحاصصة الطائفية
- الإتفاق على جدول زمنى لانسحاب القوات الأمريكية من العراق

ويظهر التقدير الأولى للقوة التصويتية للأطراف الموقعة على اتفاق التفاهم الوطنى أنها تمتلك ١٤٥ نائبا فى البرلمان تقريبا أى أنها تعتبر أكبر قوة تصويتية داخل البرلمان العراقى إذا ما اتفقت جميعا على موقف معين تصوت معا فى اتجاه بالتأييد أو بالرفض.

وفى حال نجاح تشكيل مثل هذا الإئتلاف فإن جماعات كثيرة من الجماعات المؤتلفة مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق (أو ما يسمى حاليا المجلس الأعلى الإسلامي)

ستهاجر سياسيا إلى فضاء الائتلاف الوطني الجديد. وفي سياق هذا السيناريو فإن التحالف الرباعي الذي يحكم العراق حاليا سيتحول إلى "اقلية كبيرة" داخل البرلمان العراقي الحالي. غير أنه من المبكر جدا في ظل المعطيات الراهنة القول بإمكان حدوث هذا التحول الكبير في توازنات القوى خصوصا وأن تمرير قانون المساءلة والعدالة قبل يوم واحد من إعلان الإتفاق على وثيقة "التفاهم الوطني" سجل انقسام أطراف "التفاهم الوطني" على الموقف من القانون الذي ايده التيار الصدري والحزب الإسلامي. أي أن الحكومة والبرلمان نجحا عمليا في تجاوز حال الشلل الذي يحاصرها منذ منتصف العام ٢٠٠٧ تقريبا (بعد انسحاب وزراء القائمة العراقية والتيار الصدري وجبهة التوافق تباعا) بفضل تأييد الحزب الإسلامي (التفاهم الثلاثي) والتيار الصدري (التفاهم الوطني). وعلى الرغم من الرد الإنفعالي الذي أظهره رئيس اقليم كردستان العراق مسعود بارزاني معتبرا أن "التفاهم الوطني" موجه في اساسه ضد المادة ١٤٠ من الدستور العراقي بخصوص كركوك فإن الرئيس العراقي جلال طالباني أعرب عن رغبته في توقيع اتفاق تفاهم بين الحزبين الكرديين وبين حزب الفضيلة أحد أطراف "التفاهم الوطني" وهو ما يعني أن الخطوط النهائية للتحالفات لم ترسم بعد ولم تستقر وأن كل طرف يحاول زيادة أوراقه التفاوضية بوسائل مختلفة. كذلك تكشف المواقف والمفارقات السياسية التي شهدتها الخريطة السياسية العراقية خلال أواخر ٢٠٠٧ وأوائل ٢٠٠٨ أن هناك مخزونا كبيرا من الغليان السياسي تحت السطح بإمكانه أن يقود إلى خريطة جديدة للتحالفات والعداوات السياسية بين أطراف العملية السياسية.

ومن أجل تجنب احتمال أن يتحول الإئتلاف الحام في العراق إلى أقلية كبيرة داخل البرلمان العراقي بدأت في يناير ٢٠٠٨ أيضا محادثات منفصلة بين قيادتي المجلس الأعلى الإسلامي (عبد العزيز الحكيم) والحزب الإسلامي العراقي (طارق الهاشمي) في بغداد بهدف تأمين انضمام الحزب الإسلامي إلى التحالف الرباعي الحاكم. ويبدو أن الرئيس العراقي جلال الطالباني يمارس بكفاءة دور مهندس التحالفات السياسية الجديدة لمصلحة الحكومة العراقية. فهو الذي بادر إلى جذب الحزب الإسلامي إلى التحالف مع الحزبين الكرديين ممهدا الطريق بعد ذلك لاتفاق بين المجلس الأعلى وبين الحزب الإسلامي. ثم بعد ذلك السعي لجر حزب الفضيلة إلى خارج اتفاق مذكرة "التفاهم الوطني" الأمر الذي يضمن كتلة تصويتية كبيرة داخل البرلمان تضمن استمرار الأغلبية للحكومة القائمة برئاسة نوري المالكي. كذلك فإن من أهم الخطوات التي أنجزها طالباني بنجاح في يناير ٢٠٠٨ إتفاق تشكيل المجلس السياسي التنفيذي (٣+١) الذي يضم هيئة الرئاسة (الرئيس + النائبين) ورئيس الوزراء بهدف العمل على قهر الصعوبات التي أصابت الجهاز التنفيذي ووصلت إلى درجة الشلل في عمل الحكومة. غير أن مهندس التحركات السياسية المخضرم لا يزال محكوما بمعطيات الإنتخابات الماضية ولم يستطع بعد تجاوزها إلى افق أرحب يأخذ في اعتباره التطورات السياسية المهمة التي لحقت بالعراق منذ الإنتخابات الأخيرة.

تنظيمات مجالس الصحوة :

رافق سقوط نظام صدام حسين في ٩ إبريل ٢٠٠٣ صعودا صارخا للنزعات الطائفية والعرقية. وصبت تلك النزعات بصورة واضحة ضد العراقيين من العرب السنة الذين نظر إليهم سادة النظام الجديد على أنهم كانوا شركاء لصدام حسين في الجرائم التي ارتكبها ضد

الشعب العراقى. ولم يتذكر ابدا أى من هؤلاء الذين اعتبروا أنهم كانوا ضحايا النظام السابق أن أحدا فى العراق لم ينج من بطش صدام بما فى ذلك الحزب والجيش وأسرة صدام نفسه (عدنان خير الله وحسين كامل على سبيل المثال). ولم تتعامل الإدارة العراقية الجديدة مع ضحايا النظام السابق برؤية عدل وإنما راحت بدوافع الثأر والإنتقام والحقد الطائفى البغيض تقتص من كل عربي سني! وليس صحيحا ما يتردد من أن شمال العراق كردى وجنوبه شيعى ووسطه سنى. صحيح أن الكرد العراقيين هم أغلبية أهل المحافظات الثلاث الشمالية الشرقية (دهوك وإربيل والسليمانية) وأن الشيعة العراقيين يشكلون أغلبية العراقيين فى محافظات الجنوب والفرات الأوسط غير أنه من الصحيح أيضا أن المدن الرئيسية والأقضية يختلط فيها العراقيون بنسب متقاربة تكاد تصل إلى ٥٠-٥٠ وأن تداخل العشائر والعائلات من خلال علاقات النسب والدم من شأنه أن يزيح الإعتبارات الطائفية والعرقية من نظرة العراقيين إلى بعضهم البعض. ولكن هكذا شاء أنصار الطائفية والعرقية أن يمزقوا ولاء العراقيين لوطنهم إربا.

ونتيجة لذلك فإن العراق شهد عمليات ترحيل طائفى وعرقى مبكرا جدا فى أعقاب سقوط نظام صدام كان ضحيته عشرات الآلاف من الأسر فى البصرة وكركوك والموصل وإربيل. ولجأ عشرات الآلاف من الأسر المهجرة إلى السكن فى معسكرات مهجورة للجيش العراقى السابق أو فى مدارس أو مصانع دمرها الحرب وتم نهب ما كان فيها. وفى داخل بغداد نفسها وصل الأمر إلى إقامة جدران فاصلة من الأسمنت المسلح بين الأحياء ذات الأغلبية الشيعية وغيرها ذات الأغلبية السنية كما حدث بين الكاظمية والأعظمية الأمر الذى سهل عمليات تهجير السكان وشجع عليها! وبسبب عمق الشعور بجراح الإضطهاد فإن المقاومة العراقية لقوات الإحتلال وللنظام السياسى الطائفى إنطلقت من بغداد ومحافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى التى يشكل العرب السنة فيها الأغلبية بين السكان. ووجدت تنظيمات القاعدة مكانا لها فى هذه المحافظات إلى جانب تنظيمات المقاومة التى تشكلت فى أماكن كثيرة مثل قلب بغداد وبعقوبة والفلوجة والرمادى واللطيفية والضلوعية واليوسفية. وخلال الفترة منذ سقوط النظام وحتى معركة الفلوجة أو نهاية عام ٢٠٠٤ إختلط مفهوم الجهاد بمفهوم المقاومة فى هذه المناطق وفى كثير من غيرها فى أنحاء العراق. ولم يكن إدراك الفارق بين الجهاد وبين المقاومة بالشيئ السهل بل إن العراقيين دفعوا الكثير من الوقت والغالى من التضحيات حتى يكتشفوا هذا الفارق. وتمثلت البداية فى عدد من الصدامات بين قيادات تنظيم القاعدة وبين شيوخ القبائل والقيادات الشعبية الطبيعية فى الأنبار والمحافظات المجاورة. وحاولت القاعدة الإحتفاظ بنفوذها باستخدام أسلحة الترغيب (المال على وجه الخصوص) والترهيب بأشكاله المختلفة من التهديد والتهجير إلى نسف المنازل واغتيال المعارضين. ووقفت تنظيمات القاعدة بشراسة ضد اى محاولة لإنشاء تنظيمات مدنية أو عشائرية فى المناطق التى تسيطر عليها ووقعت العديد من المصادمات وسال الكثير من الدم فى هذا السياق.

غير أن أشكالا مختلفة من التنظيم خصوصا بعد إقرار الدستور وانطلاق العملية السياسية فى العراق إلى فضاء ارحب ساعدت على تسليط الضوء على الخلافات بين تنظيمات الجهاد المقدس التى تريد دولة لنفسها وبين تنظيمات المقاومة التى تريد مساعدة العراقيين على إخراج المحتل وإقامة النظام السياسى الذى تريده بدون وصاية من أحد. ودق موضوع المشاركة فى العملية السياسية بقوة فى أوساط العراقيين وأدرك الكثير من القيادات

العربية السنية أن الموقف السلبي من العملية السياسية هو فى غير صالح الشعب العراقى ككل ولى غير صالح العرب السنة على وجه الخصوص. ودارت أحاديث كثيرة بشان مشاركة جماعات المقاومة المسلحة فى مشاورات لتمهيد الطريق للمشاركة فى العملية السياسية وترددت أسماء منظمات وأسماء شخصيات كثيرة وهو ما لم يكن يروق لقيادات القاعدة. وجرت التخابات ديسمبر ٢٠٠٥ والإنقسام بين العرب السنة العراقيين لم ينحسم تماما لصالح المشاركة. غير أن كتلا وتيارات سياسية تمثل هؤلاء شاركت فى الإنتخابات ومنها قوى عشائرية وقوى سياسية وطنية وقوى سياسية ذات خلفيات دينية واستحقت هذه القوى والذين ساندوها لذلك غضب القاعدة وقياداتها فى العراق.

وتحول غضب القاعدة إلى عدوان سافر على العشائر وعلى التقاليد العشائرية وعلى القوى والشخصيات السياسية التى تميل إلى العملية السياسية أو تشارك فيها. ووقفت الحكومة العراقية متفرجة لا تستطيع أن تفعل شيئا بل إن الحملات العسكرية المشتركة (القوات الحكومية وقوات التحالف) التى أطلقت تحت شعار اجتثاث القاعدة ومطاردة قياداتها كثيرا ما استغلتها الحكومة لتصفية خصومها السياسيين والنشطاء الذين يعملون ضد الطائفية السياسية. ومع إعلان قيام ما سمى "دولة العراق الإسلامية" بواسطة أمراء القاعدة المحاربين فإن عمليات الكر والفر والسلب والنهب والتدمير والإغتيالات اتسع نطاقها إلى حد كادت تستحيل معه الحياة الطبيعية للناس. وكانت هناك ظاهرة أخرى تزيد من خطورة الحال ألا وهى استمر وتصاعد نشاط "فرق الموت" وعمليات القتل على الهوية بواسطة عصابات مسلحة راحت تنتشر على الطرق وتداهم البيوت. وكان لابد من حل يساعد كل المهددين فى مواجهة التهديدات التى تعترض حياتهم من كل جانب.

مبادرات محلية على أساس عشائرى :

ونشأت فى عام ٢٠٠٦ مجموعات مسلحة صغيرة لحفظ الأمن فى مناطق من بغداد والفلوجة ومدن الأنبار سرعان ما تطورت بسرعة وانتشرت فى غيرها من الأماكن. وتختلف هذه المجموعات اختلافا جذريا عن التشكيلات المسلحة التى أسسها زعماء دينيون وقبليون وسياسيون لحماية خطوط أنابيب النفط ومحطات والكهرباء وغيرها من المرافق الحيوية بموجب اتفاقات مع سلطة الإئتلاف مقابل أموال يحصل عليها المتعاقد. وعلى الرغم من أن مجموعات الصحوة نشأت إنطلاقا من المبادرة المحلية فإنها سرعان ما أثبتت قدرتها على ضبط الأمن المحلى وساعدت على إرساء حال من الإستقرار النسبى محل الفوضى. وكان لابد من مساندة هذه الجماعات ماديا وتسليحيا وهو الأمر الذى طلبته القيادات المحلية ولم تجد قيادة قوات التحالف بديلا عن الموافقة عليه خصوصا فى ظل تقاعس الحكومة العراقية وترددها فى مساندة "صحوة الأنبار" التى قادها الشيخ عبد الستار بوزايغ الريشاوى قائد حركة العشائر العراقية العربية فى الأنبار (قتل فى سبتمبر ٢٠٠٧). وكانت صحوة الأنبار (سبتمبر ٢٠٠٦) هى نقطة التحول فى المعركة ضد القاعدة والمعركة من أجل الأمن والاستقرار فى تلك المحافظة.

وتعتمد مجالس الصحوة التى يتم تشكيلها بمبادرات محلية على تأييد الزعماء المحليين خصوصا زعماء العشائر والقيادات التكنوقراطية وليس الأحزاب السياسية كما أنها تستفيد من الدعم المالى واللوجيستى الذى تقدمه قوات التحالف. ولا تتمتع مجالس الصحوة بثقة

الأحزاب والحركات السياسية (بما فى ذلك الدينية) بل على العكس فقد استقطبت مجالس الصحوة علنا عداء بعض هذه الأحزاب والحركات. وتضم قائمة أعداء مجالس الصحوة العراقية تنظيم قاعدة الجهاد فى أرض الرافدين (أسامه بن لادن) والتيار الصدرى (مقتدى الصدر) ومؤتمر أهل العراق (عدنان الدليمي) و هيئة علماء المسلمين (الشيخ حارث الضاري) والحزب الإسلامى (طارق الهاشمي) والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية (عبد العزيز الحكيم) وحزب الدعوة (نورى المالكي) والحزب الديمقراطى الكردستانى (مسعود البارزاني). وقد اصبحت قيادات مجالس الصحوة منذ بدء تشكيلها أهدافا للإغتيال وراح عدد كبير من هذه القيادات ضحية اعتداءات من جهات متباينة وسط استمرار حال التوتر الأمنى فى العراق.

وتقوم مجالس الصحوة التى تشكلت فى محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى وبغداد وبعض المدن والمحافظات الجنوبية ومنطقة البادية الجنوبية (على الحدود بين العراق وكل من الكويت والسعودية والأردن) بأدوار مدنية وعسكرية فى آن واحد. وقد نجحت مجالس الصحوة فى مدن مثل بغداد والديوانية فى أعادة أعداد كبيرة من المهجرين إلى ديارهم وتنظيم العلاقة بين المواطنين وبين الإدارات الحكومية المحلية وتوفير الخدمات العاجلة للناس على أساس المساواة فى حقوق المواطنة بين الجميع. ويقدر عدد مجالس الصحوة بنهاية عام ٢٠٠٧ بنحو ٢٠٠ مجلس تضم قرابة ٧٠ ألف شخص. ومن الممكن أن يزيد عدد هذه المجالس بسرعة إذا لقيت الدعم الكافى من الحكومة وإذا تمكنت من طمأنة القبائل غير العربية والأحزاب السياسية بأن الدور الذى تقوم به لن يكون على حساب الأطراف الأخرى. ويعارض القياديون فى جيش المهدى بضراوة فكرة تشكيل مجالس صحوة فى المحافظات الجنوبية خوفا من نشوء قوة عسكرية مناوئة لهم فى تلك المناطق تشاركهم فى ذلك السلطات الحكومية وقيادة قوات الشرطة والجيش فى المحافظات الجنوبية. وعادة ما تقوم القوات الحكومية باعتقال القيادات التى تبادر بمحاولات تشكيل مجالس الصحوة كما حدث فى النجف والبصرة والديوانية. كذلك يعارض شيوخ ووجهاء العشائر التركمانية والكردية تشكيل مجالس الصحوة فى مناطق مختلطة القوميات مثل الموصل وكركوك وأعلن مسعود البارزانى بوضوح وقوف حزبه ضد تشكيل مثل هذه المجالس فى الموصل وكركوك وكردستان العراق.

ويتم تدريب القوات الأمنية للصحوة فى معسكرات تحت إشراف ضباط عراقيين سابقين كما إن بعضهم يتلقى تدريبا فى الأكاديمية العسكرية الجديدة فى قاعدة الحبانية العسكرية والتى يقودها اللواء الركن خالد الدليمى أحد قيادات الحرس الجمهورى السابق. وقد تكلف إنشاء هذه الأكاديمية نحو ١٠ ملايين دولار وتم تمويلها مباشرة بواسطة قوات التحالف بعد أن رفضت الحكومة العراقية قطعيا تمويل الأكاديمية التى تقوم أساسا بتدريب وإعادة تأهيل ضباط الجيش والشرطة فى العراق. وتشجع القيادات العسكرية لقوات التحالف فى مناطق العراق المختلفة خصوصا فى الوسط والشمال القيادات العشائرية على تشكيل مجالس الصحوة وتتولى قوات التحالف أيضا تسليح الأفراد ودفع مخصصاتهم الشهرية التى تتراوح بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ دولارا للفرد وهو ما يعادل تقريبا قيمة المخصصات الشهرية التى يحصل عليها المقاتلون فى جيش المهدى. وقد اقترحت قيادة قوات التحالف على الحكومة العراقية دمج قوات الصحوة فى الجيش والشرطة على غرار ما حدث مع قوات بدر والبيشمركة الكردية وميليشيات عدد من التنظيمات الدينية المشاركة فى الحكومة. وتعتبر مسألة دمج قوات الصحوة فى الشرطة

والجيش العراقيين إحدى القضايا الشائكة التى تواجهها حكومة نورى المالكى. وتميل الحكومة إلى استيعاب نسبة لا تزيد على ٢٠% من عناصر الصحوة فى مؤسسات الدولة المختلفة بما فيها المؤسسات الأمنية وهو ما يعنى حل وتسريح نحو ٨٠% من قوات الصحوة الأمر الذى يرفضه القياديون فى مجالس الصحوة فى عموم العراق. ولاتبدو نسبة الـ ٢٠% جذابة ليس فقط لتدنيها وإنما أيضا للشروط المحيطة بها. فالأفراد الذين سيتم ترشيحهم للإنضمام إلى أجهزة الدولة (بما فى ذلك المؤسسات الأمنية) يجب ألا يكون قد سبق لهم الإنضمام إلى الأجهزة والمؤسسات الأمنية فى النظام السابق فى أى رتبة وعلى أى مستوى وهو ما يعنى عمليا إستبعاد ضباط وجنود الجيش العراقى السابق المنتمين حاليا إلى القوات الأمنية لمجالس الصحوة وأن يخضع المرشحون لفترة اختبار لمدة ٣ أشهر وأن يتم ضمان ولائهم للنظام الجديد وهو ما يعنى عمليا إخضاع هؤلاء لقيم وضوابط النظام السياسى الطائفى السائد حاليا فى العراق والذى تعارضه مجالس الصحوة. ومع ذلك فإن حكومة نورى المالكى لا تزال مترددة حتى فيما يتعلق باتخاذ خطوات عملية باتجاه تفعيل خيار الـ ٢٠% الذى كانت قد طرحته فى عام ٢٠٠٧.

وتعتبر مسألة دمج مقاتلى مجالس الصحوة فى المؤسسات الحكومية جزءا من قضية أكبر هى العلاقة بين الحكومة ومجالس الصحوة. فالمجالس نشأت خارج إطار التشكيلة السياسية والحكومية التى جاءت بها العملية السياسية فى العراق والتى اعقبت الإحتلال بدءا من مجلس الحكم والحكومات المؤقتة إلى الجمعية الوطنية المؤقتة ثم الدستور الدائم والتخابات البرلمان والحكومة التى أفرزتها تلك الإنتخابات. وتستمد مجالس الصحوة قوتها من شرعيتها المعتمدة نشوئها من قلب المكون الأساسى للمجتمع العراقى ألا وهو العشيرة كما أنها تستمد تأييدها من دعم قوات التحالف وهو دعم مؤقت مهدد بالتوقف فى اى وقت. وبسبب نشوء مجالس الصحوة خارج إطار العملية السياسية وخارج تشكيلة الحكومة والمؤسسات القائمة على اساس طائفى فإن هذه المجالس برغم شرعيتها ومصادر قوتها لا تجد لنفسها مكانا فى عملية صنع القرار فى العراق. وبسبب الدور الحيوى الذى لعبته ميليشيات الصحوة فى تطهير عدد من المحافظات العراقية من عناصر وتشكيلات القاعدة خصوصا فى الأنبار فإن الحكومة العراقية تحتاج إلى جهود مجالس الصحوة واستمرار الدور الذى يقوم به مقاتليها فى فرض الأمن والنظام فى عدد كبير من المدن العراقية. وفى مقابل ذلك فإن قيادات مجالس الصحوة تطالب بالمشاركة فى الحكومة بوزيرين على الأقل وبدمج مقاتلى الصحوة فى الأجهزة الحكومية. ومن هنا يبدو أن هناك حاجة إلى تبادل المصالح بين الطرفين لأن كلا منهما يستفيد من وجود الأخر واستمرارالدور الذى يقوم به. غير أن النظام الطائفى القائم حاليا فى العراق ليس فى إمكانه الإستجابة بمرونة كافية لهذين المطلبين. فالدمج يتعثر خلف حاجز الـ ٢٠%. والمشاركة بوزيرين تواجه اعتراضات جمة من القوى السياسية المشاركة فى الحكومة الطائفية العرقية التى انتجتها الإنتخابات البرلمانية الأخيرة.

وعلى المستوى المحلى تواجه مجالس الصحوة تحديات كبيرة سواء فى علاقتها بالأجهزة الحكومية المحلية أو فى علاقتها بالتنظيمات السياسية والدينية إضافة إلى تحدى تطهير المناطق من العناصر الإرهابية والخارجين على القانون. وتبدو الأمور فى محافظة الأنبار كبرى المحافظات العراقية أشد تعقيدا منها فى غيرها من المناطق. فالحزب الإسلامى بقيادة طارق الهاشمى يسيطر على مجلس المحافظة سيطرة تامة كما أن معظم الوزراء الذين يمثلون الحزب فى الحكومة ينحدر من الأنبار والعلاقات بين الطرفين الإسلامى والصحوة لا تبدو على ما

يرام إنما تزيد فيها احتمالات المواجهة على إمكانات التعاون المشترك بل إن المنافسة السياسية بين الطرفين فى الأنبار ربما تتطور إلى مواجهة مؤلمة.

مستقبل مجالس الصحوة :

حملت مجالس الصحوة للعراقيين بشرى أن بلدهم الذى اختار الحياة فى إمكانه أن ينتصر على الإرهاب. واستطاع مقاتلوا الصحوة أن ينجحوا فى مواجهة إرهابيى تنظيم القاعدة فى الأنبار وفى أجزاء كثيرة من بغداد. غير أن المعركة ضد القاعدة وضد المنظمات الإرهابية فى العراق لم تنته بعد بل إنها على الأرجح تشهد حالة من الكر والفر بين الطرفين ولم يتمكن أى طرف منهما أن يحسم نهائيا قوته على الأرض فى مواجهة الآخر. فلا يزال الخطر جاثما على صدور العراقيين فى ديالى وفى الموصل وفى أجزاء من محافظات أخرى كثيرة. وفى حال فشلت الحكومة فى إستيعاب ظاهرة "الصحوة" سياسيا وعسكريا وإداريا فى النظام القائم فإن كل ما تحقق منذ سبتمبر ٢٠٠٦ وحتى نهاية ٢٠٠٧ يمكن أن تذروه الرياح. ويعزز من هذه الفرضية تسجيل عدد من الحوادث والملاحظات فى الأسابيع الأولى من عام ٢٠٠٨ تؤكد أن التململ فى صفوف مقاتلى الصحوة يمكن أن يدفعهم إلى الإنصراف عن أعمال الحماية وتأمين المدن والأقضية والطرق والمنشآت الحيوية مما قد يجعلها من جديد أهدافا سهلة يعود إليها مقاتلوا القاعدة. وقد نتج هذا التململ من الجدل القيم الدائر حول دور الصحوات ومسألة دمجها فى أجهزة الدولة، وبسبب تأخر دفع الرواتب وأيضا بسبب مظاهر الفساد المالى المستشرية من جانب المتعاقدين الرئيسيين الذين تتعامل معهم القوات الأمريكية. وينبغى هنا التحذير بشدة من تحول الحركة التى كانت قد بدأت على أساس المبادرة المحلية إلى مجرد عمليات تعاقد أمنية بين القوات الأمريكية وبين زعماء عشائريين أو ضباط من الجيش العراقى السابق.

وعلى ضوء التطور المتوقع فى العلاقة بين الحكومة الإتحادية فى العراق وبين الولايات المتحدة فإن هناك أربع مسائل أساسية يتوجب التوصل إلى حلول لها فيما يتعلق بمجالس الصحوة فى العراق. أول هذه المسائل يتعلق بتدريب وتسليح وتمويل أعضاء مجالس الصحوة. وثانى المسائل يتعلق بانتشار مجالس الصحوة وإزالة القيود التى تعترض تكوينها فى المحافظات العراقية المختلفة. وثالث المسائل يتعلق باستيعاب مجالس الصحوة فى النظام الإدارى والجهاز التنفيذى العراقى (بما فى ذلك المؤسسات العسكرية والأمنية). أما المسألة الرابعة فإنها تتعلق باستيعاب مجالس الصحوة فى النظام السياسى العراقى وضمان مشاركتها فى عملية صنع القرار. وليس من المقبول الفشل فى أى اختبار من هذه الإختبارات الأربعة لأن الفشل يعنى ببساطة تدمير العملية الأمنية واسترجاع تنظيمات القاعدة الإرهابية للمواقع التى أخليت منها وترسيخ الإنقسام بين البناء الفوقى للدولة الجديدة فى العراق عن البناء التحتى الذى يرتكز على قوة التنظيم القبلى والعشائرى وتكريس الصيغة الطائفية فى حكم العراق. ومن المستبعد أن تتفق بسهولة أطراف الحكم فى العراق على حلول مرضية لهذه المسائل.

وتوجد ثلاثة تحديات خطيرة تواجه مجالس الصحوة ومن شأنها أن تحدد ما إذا كانت هذه المجالس ستستمر قوة فاعلة أم أنها ستزول مع الأيام باعتبار أنها قامت لحماية المدن العراقية من القاعدة ولا نفع لها غير ذلك. وهذه التحديات هى أولا التمويل الأمريكى وثانيا ظاهرة التشرذم والتشظى والتنافس على القيادة وثالثا الإفتقاد إلى وجود قيادة سياسية موحدة.

أولا: التمويل الأمريكى :

تشير معلومات السفارة الأمريكية فى بغداد وقيادة القوات الأمريكية فى العراق إلى أن قيمة التمويل الذي تم تقديمه لمجالس الصحوة حتى نهاية العام ٢٠٠٧ يبلغ نحو ١٥٠ مليون دولار أمريكي. وهذا المبلغ الذى ذكره سفير الولايات المتحدة فى العراق رايان كروكر يشمل الميزانية الإجمالية لدعم الصحوة والتى تتضمن عناصر صرف كثيرة إلى جانب رواتب المقاتلين منها تكاليف التسليح والتدريب والتكاليف الإدارية وتكاليف النقل والمواصلات والدعاية والإعلان والمكافآت التى تحصل عليها االقيادات العشائرية والتكنوقراطية. ويقدر الزعماء العشائريون فى محافظة الأنبار وهى كبرى المحافظات التى تنتشر فيها أفواج مقاتلى الصحوة أن مجموع ما تلقوه خلال تلك الفترة يبلغ نحو ٢٣ مليون دولار فقط.

ونظرا لصعوبة عمليات الرقابة المالية والمحاسبة فإن المسؤولين الأمريكيين فى العراق ذوى العلاقة المباشرة بتوقيع عقود "الصحوة" هم الذين يعلمون كيف يتم إنفاق هذه المبالغ. وليست هناك معايير مالية واحدة يتم الإعتماد عليها عند توقيع العقود مع القيادات العشائرية والمحلية التى تتولى بدورها عمليات التجنيد وتقديم الخدمات للمواطنين. ويتم على الأرجح تحديد رواتب المقاتلين وقياداتهم حسب خطورة الموقع وأهمية المنشآت الحيوية التى يراد حمايتها. فمثلا يرتفع راتب المقاتل فى المناطق الاستراتيجية مثل بغداد والمقدادية والقائم وكذلك فى المناطق التى تحتوى على منشآت حيوية مثل مصفاة بيجى للنفط ومحطات توليد الكهرباء ومناطق مرور خطوط أنابيب النفط. فى حين ينخفض راتب المقاتل من عناصر الصحوة فى غير تلك المناطق. كذلك فإن رواتب ومخصصات مقاتلى الصحوة تختلف حسب العشائر والقيادات التى يتم التعاقد معها. ولا يقتصر الأمر على ذلك، فإن القادة الميدانيين ربما يقوموا هم أيضا بالتمييز بين المقاتلين حسب بلاء وطاعة كل منهم. كذلك يلجأ بعض القادة المحليين إلى تضخيم أعداد المتطوعين حتى يحصل هو على الفرق أو فى حالات أخرى يقبل فى صفوف مقاتليه أعدادا أكبر من تلك التى تم الإتفاق عليها مع القوات الأمريكية بهدف تجميع أعداد أكبر من المقاتلين ومن ثم يخفض راتب المقاتل إلى أقل مما هو متفق عليه مع القوات الأمريكية. وطبقا لتصريحات عدد من قيادات مجالس الصحوة فإن الراتب الذى يحصل عليه المقاتل من رجال الصحوة يترواح بين ١٣٠ دولارا إلى ٤٠٠ دولار فى الشهر. ومن ثم فإن النظام الحالى لتمويل مجالس الصحوة يتميز بانعدام الشفافية ويساعد على انتشار الفساد المالى والإدارى بين الموظفين الأمريكيين والعراقيين وقيادات الصحوة كما أنه يساعد على سيطرة المشايخ أو الضباط الموقعين على العقود وامتداد نفوذهم وسلطاتهم الفردية مستفيدين من حاجة الأعضاء إلى الأموال التى يحصلون عليها عن طريقهم.

ثانيا: التشرذم والتشظى والتنافس على القيادة :

تبدو مجالس الصحوة وكأنها جزر منعزلة عن بعضها البعض لا يجمع بينها رابط. ويعزز ذلك عدم وجود خطط عملياتية لمقاتلى الصحوة خارج إطار ما تطلبه القوات الأمريكية وما يبادر به شيوخ القبائل وضباط الصحوة من جهود استخباراتية لخدمة العمل العسكرى أو أعمال خدمية للتيسير على المواطنين وضمان ولائهم. ويتسبب هذا الوضع فى تعريض مجالس الصحوة للنزاعات القبلية والصراعات الشخصية كل فى موقعه وللتنافس بين

قيادات الصحوة فى أنحاء العراق. ومع انفتاح الباب للمنافسة بين زعماء الصحوة فإن رجال صحوة بغداد دخلوا فى صراع مع قيادات صحوة الأنبار وظهرت ملامح التشرذم والمنافسة فى المحافظات الأخرى خصوصا فى المناطق التى تشهد انقسامات عشائرية حادة مثل ديالى. وشجع هذا التشرذم الخصوم السياسيين لمجالس الصحوة على العمل من أجل تفكيكها وإضعاف شوكتها وتدميرها كبديل سياسى فى الساحة. وقد برزت فى الآونة الآخيرة محاولة لسحب البساط من تحت قدمي مجلس الصحوة فى الأنبار عن طريق إنشاء الهيئة العليا لإنقاذ الأنبار من مجلس المحافظة الذى يسيطر عليه الحزب الإسلامى ومجلس إنقاذ الأنبار الذى يتزعمه الشيخ الهايس. ومن خلال ذلك تم جر مجلس صحوة الأنبار إلى صراعات من المحتمل أن تضعف من قوته. ومن الضرورى أن تبحث قيادات مجالس الصحوة عن نقاط الحوار والإتفاق المشترك من أجل تعزيز وجودها والحيلولة دون أن تتآكل أو تضعف بل والعمل من أجل الخروج من حال التشرذم والتفكك إلى تكوين ظاهرة سياسية عراقية جديدة تتجاوز مجرد المواقع المحلية أو الإنتماءات العشائرية المعزولة عن بعضها البعض التى تتحرك فى داخلها مجالس الصحوة فى الوقت الحاضر مع تجنب الدخول فى معارك سياسية مع قوى أخرى قائمة أو استخدام سلاح الصحوة فى مواجهة أى سلاح آخر غير سلاح مقاتلى القاعدة. وهذه الأمور تحتاج بالتأكيد إلى إسناد مادى ومعنوى يتعين على الولايات المتحدة أن تساهم فيه كما يتعين على الأطراف السياسية الأخرى تشجيعه. ومع ذلك فإن العبء الرئيسى إنما يقع على قيادات الصحوة أنفسهم وعلى الموارد المحلية والذاتية التى يمكن لهم أن يوفروها.

ثالثا: الإفتقار إلى قيادة سياسية :

تطمح قيادات مجلس الصحوة فى الأنبار أن تقوم فى العام ٢٠٠٨ بتنظيم مؤتمر عام لمجالس الصحوة فى كل أنحاء العراق. وانتخاب قيادة عامة للمجالس وتحويلها إلى تنظيم سياسى عراقى يضم أطيافا مختلفة من الشعب العراقى. وفى الوقت الحالى فإن الصحوة تفتقر وجود قيادة سياسية وطنية. ويعتقد الشيخ أحمد الريشاوى قائد صحوة الأنبار أنه المتحدث الشرعى باسم الصحوة فى كل أنحاء العراق وأنه لا يجوز لأحد غيره أن يتحدث باسم الصحوة العراقية أو يدعو إلى أنشطة متعلقة بها. ولذلك فإنه دخل فى نزاع قانونى مع بعض قيادات الصحوة فى بغداد الذين بدأوا تحركا فى اتجاه تجميع مجالس الصحوة العراقية تحت قيادة موحدة. والحقيقة أن المبادرة إلى عقد مؤتمر عام لقيادات مجالس الصحوة سيكون مغامرة محفوفة بالمخاطر مالم يتم التحضير لها جديا فى إطار رؤية سياسية حكيمة تأخذ فى اعتبارها كل المتغيرات والتحديات التى تحيط بمجالس الصحوة. ولاشك أن مثل هذا التحضير يحتاج إلى وقت وإلى إمكانيات وخبرات كثيرة ربما لا تتوفر للقيادات الحالية التى تتصدر الصفوف فى مجالس الصحوة. وربما يكون من الأوفق فى المدى القصير أن يلتقى المتعاقدون مع القوات الأمريكية مع بعضهم البعض لمناقشة سبل تطوير هياكل مجالس الصحوة والدور الذى تقوم به فى إطار الإمكانات المتاحة قبل القفز إلى مشاريع سياسية تفوق خبرة وإمكانات المجالس الحالية. وربما يكون من الملائم كذلك أن تنفتح الصحوة على منظمات المجتمع المدنى التى تحصل على موارد هائلة من الخارج دون أن يحاسبها أحد أو تنظم دورها فى خدمة المجتمع هيئة محددة تضع أولويات وبرامج عمل مفيدة تستجيب

لاحتياجات العراقيين فى الظروف الحالية. غير أن المشكلة التى تواجه قيادات الصحوة حاليا إنما هي سعى البعض إلى قطف ثمار النجاح فى مقاومة القاعدة فى شكل مكاسب شخصية مالية أو حكومية.

الجماعات غير المشاركة فى العملية السياسية :

هناك عدد كبير من التنظيمات والجماعات السياسية والدينية والمسلحة التى لاتزال بعيدة عن العملية السياسة وتتعمد أن تنأى عنها لأسباب تختلف من تنظيم لآخر. منهم مت يقاطع العملية السياسية حتى خروج القوات الأمريكية فى العراق. ومنهم من يقاطعها لآنه ضدها من حيث المبدأ (ضد الديمقراطية الغربية) ومنهم من يسعى، مثل القاعدة، إلى إقامة دولة العراق الإسلامية. ومن هذه الجماعات:

- هيئة علماء المسلمين (الناطق الرسمى الشيخ حارث الضاري)
- حزب البعث العربى الإشتراكى (عزت الدوري- محمد يونس الأحمد)
- جيش المسلمين (الناطق الرسمى أحمد عزالدين) وهو يضم عناصر من الجيش العراقى السابق
- جيش المجاهدين
- جيش التابعين
- كتائب ثورة العشرين
- حماس العراق
- أنصار السنة
- تنظيمات القاعدة الإسلامية فى بلاد الرافدين ودولة العراق الإسلامية

ومن المتوقع أن تفقد الجماعات التى تقاطع العملية السياسية نفوذها خصوصا وأن العراق يتقدم فى اتجاه التخلص من القوات الأجنبية متى ما أظهرت قواته المسلحة والأمنية قدرتها على حماية أمن البلاد الداخلى والخارجى. غير أنه من المستبعد أن تتمكن الحكومة العراقية من فرض سيطرتها الأمنية بسرعة فى ظل الظروف الراهنة التى تشمل تحديات حقيقية مثل النفوذ العسكرى لتنظيمات القاعدة والتدخل الإيرانى الذى يصل إلى حد التدخل العسكرى المباشر.

(القاهرة فى يناير ٢٠٠٨)

ردا على أحمد ماهر بشأن انتخابات العراق:
إنتخابات تحت الإحتلال لم تمنح الفائز أغلبية بنسبة ٩٩٪

يكتب وزير الخارجية المصرى السابق السيد أحمد ماهر الآن بانتظام فى صحيفة "الشرق الأوسط" السعودية. ومن الشائع الآن أن أولئك الذين يفرغون من مسؤوليات السلطة بسبب الإقالة أو الإستقالة أو التقادم، يلجأون إلى الصحافة أو إلى مراكز الأبحاث وإلى الجامعات للإستفادة من خبرهم. فهم كانوا فى مواقع صنع القرار، يعلمون ما لا يعلمه كثيرون، وكانوا يعبرون عن سياسات دول لها خلفيات تكشفها أحيانا كتاباتهم بعد ترك مواقع المسؤولية. ولذلك فإنه لا عيب على الإطلاق فى أن يكتب السيد أحمد ماهر فى صحيفة سعودية بعد أن ارتقى إلى أعلى مناصب الديبلوماسية المصرية حتى وقت قريب.

وكتب السيد أحمد ماهر أخيرا مقالا فى الصحيفة المذكورة بعنوان "إنتخابات العراق..مخاطر.. وأخطار" (٢٠ فبراير ٢٠٠٥) ليضع نفسه بذلك المقال فى طابور الذين يعلنون موقفا سلبيا من الإنتخابات العراقية. غير أن أهمية المقال لا تأتى من وقوفه فى هذا الطابور لأن كثيرين غيره اتخذوا موقعهم فى الطابور عن غير علم وبدافع من شعارات ديماجوجية أو مواقف سياسية مسبقة. وزير الخارجية المصرى السابق كان على دراية كبيرة بالوضع فى العراق وشارك فى العديد من اجتماعات ما يسمى بـ "دول الجوار" للعراق. المقال فى الحقيقة يفسر بعض الزوابع السياسية التى أثارها الوزير السابق والتى كان من أشهرها موقفه المعلن ضد دعوة العراق لحضور اجتماع من هذا النوع فى العاصمة السورية دمشق مما أثار عاصفة ديبلوماسية إحتوتها بعد ذلك جامعة الدول العربية بدعوة السيد هوشيار زيبارى وزير الخارجية العراقى. ولم يكن من المفهوم وقتها لماذا يصر وزير الخارجية المصرى على استبعاد العراق من مؤتمر يعقده وزراء خارجية دول الجوار لبحث الأمور فى العراق. وزاد من غرابة موقف وزير الخارجية المصرى السابق، أن الدولة المضيفة للإجتماع، سورية، لم يتحدث وزيرخارجيتها السيد فاروق الشرع بكلمة واحدة علنا ضد دعوة العراق لحضور الإجتماع!

والآن إلى الإنتخابات العراقية التى تكال لها اللكمات من هنا ومن هناك. ومن عجائب الأمور أن الشهور الأخيرة التى شهدت انتخابات رئاسية أو برلمانية فى أربع دول عربية، إثنتين منها تحت الإحتلال (العراق وفلسطين) وإثنتين تحت حكم وطنى (الجزائر وتونس)، قد جاءت إلينا بنتائج عجبا. فى الدول (المحتلة) فازت الأغلبية بنحو ٦٠% أما فى الدول المستقلة، فإن الفائز حصل على نحو ٩٠% من أصوات الناخبين. وإضافة إلى النتائج العجب، فإن هناك أصحاب التحليلات العجب أيضا، الذين حصروا أنفسهم فى الإحتجاج ضد الإنتخابات العراقية وإلى حد ما الفلسطينية فى الدفع بعدم شرعيتها على أساس أنها تجرى تحت الإحتلال. ولم يكتف هؤلاء بهذا الدفع بل إنهم ساقوا العديد من الأدلة والشواهد التى تطعن فى صحة الإنتخابات. ومن مثل هذه الطعون "الوقت الطويل غير المعتاد" الذى استغرقه فرز الأصوات وإعلان النتائج! حسب ما ساقه السيد أحمد ماهر وزير الخارجية المصرى السابق فى مقاله فى صحيفة الشرق الأوسط (٢ فبراير ٢٠٠٥). فالوزير السابق طبعا لم يعتد على أن تستغرق عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج وقتا طويلا، واعرب عن دهشته لأن فرز الأصوات فى الإنتخابات وإعلان النتائج استغرق وقتا

طويلا. سيادة الوزير: الإنتخابات لم تكن "مسلوقة"! وهذا جديد بالقطع وليس معتادا فى العالم العربى.

الكم الكبير من المقالات والتحليلات عن الإنتخابات العراقية والفلسطينية، وهى التخابات تمت تحت الإحتلال، مثلها فى ذلك مثل الإنتخابات المصرية التى جرت خلال فترة بين الحربين ولم يعترض عليها أحد بدعوى عدم الشرعية، يؤكد أن هناك تجربة جديدة يجرى الإهتمام بها خوفا أو تعاطفا، كرها أو حبا. ولم تجذب الإنتخابات العامة فى تونس فى شهر أكتوبر الماضى ولا الإنتخابات الرئاسية الجزائرية فى شهر أبريل الماضى هذا الإهتمام من جانب كتاب الأعمدة العرب والأجانب والمحللين السياسيين فى الشرق والغرب. فالعناصر الجديدة فى الإنتخابات العراقية والفلسطينية هى كلها عناصر "مخيفة" لأنصار المحافظة على الوضع الراهن، ومن ثم فإنهم يتخذون واقعة الإحتلال فى العراق أو فلسطين مجرد "تكئة" لكيل الضربات تحت الحزام لهذه العناصر الجديدة. ومن المؤسف أن يشارك السيد أحمد ماهر فى هذه الحملة التى يقودها أعداء الديمقراطية فى العالم العربى الذين لا يريديون رؤية تحول يجردهم من أوراق التوت الواهية التى يتسترون بها من شعارات قومية أو إسلامية متطرفة.

ومن العناصر الجديدة التى احتوتها الإنتخابات التى جرت تحت الإحتلال فى العراق وفلسطين والتى يتمنى كل مواطن عربى غيور على مستقبل بلاده أن يراها محلا للتطبيق فى ظل الدولة المستقلة لا المحتلة وفى إطار شرعية الحكم الوطنى وليس التحكم الأجنبى:

أولا: أن تجرى الإنتخابات على أساس حرية ممارسة العمل السياسى للجميع وعلى أساس حقوق المواطنة المتساوية، بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو القومية. فالمرأة، التى لا تزال محرومة من حقوقها السياسية فى عدد من الدول العربية مارست حريتها بالكامل فى الإنتخابات المطعون فيها من جانب غلاة القوميين العرب والإسلاميين المتطرفين أعداء التطور وأنصار الظلام. والذين حاولوا اغتيال حرية العمل السياسى وعمدوا إلى ترهيب الجمهور بل وقتل مواطنيهم لكى يصلوا إلى أهدافهم على جماجم الآخرين هم أعداء الديمقراطية. الذين شاركوا فى الإنتخابات العراقية، مرشحون أو ناخبون، هم كل الشعب العراقى. والذين لم يذهبوا للتصويت، لم يذهبوا خوفا على حياتهم من تهديدات الإرهابيين بقتلهم، بينما القوى السياسية التى لم تشارك، وهى هامشية وضعلفة، إرتكبت خطيئة سياسية أدركت، فيما بعد، فداحتها وتحاول الآن العودة عنها بإعلان قبولها المشاركة فى إعداد الدستور، من خارج الجمعية الوطنية! فلماذ كانت المقاطعة إذن؟

ثانيا: أن الإنتخابات المتهمة بأنها غير شرعية تمت على أساس "التعددية السياسية" فى افتراق واضح وأساسى عن أساس "احتكار السلطة" السائد فى معظم البلدن العربية المستقلة المتحررة التى تنعم بالحياة والرفاهية تحت أجنحة "الحكومات الوطنية"! هؤلاء الذين شدوا الرحال إلى معسكر الحرب على الإنتخابات العراقية واتهامها بعدم الشرعية يخفون فى قرارة أنفسهم الخوف القاتل من التعددية السياسية وفتح الميدان فى مجالات الحكم للمنافسة بين جميع القوى السياسية بلا

استثناء. ونظرا لأنهم (باستثناء ابن لادن والزرقاوى اللذين أعنا صراحة أنهم ضد حكم الشعب سواء من خلال انتخابات أو بغيرها) لا يستطيعون المجاهرة بالهجوم على التعددية السياسية، فإنهم راحوا يبحثون عن تمحيكات أخرى لتوجيه السهام إلى التجربة الجديدة لإعادة البناء السياسى فى كل من العراق وفلسطين.

ثالثا: أن الإنتخابات المطعون فى شرعيتها فى العراق وفلسطين، جرت تحت إشراف لجنة وطنية مستقلة للإنتخابات وبمشاركة فعالة من جانب الأمم المتحدة. وقد أصدرت هذه اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات فى العراق التى يرأسها السيد عبد الحسين الهنداوى، التنظيمات واللوائح التى شكلت الإطار القانونى والإجرائى لكل ما يحيط بالإنتخابات، إبتداء من تسجيل الناخبين وتوزيع لجان التصويت إلى تنظيم الدعاية الإنتخابية وتلقى الطعون وإعلان النتائج. فأين ذلك من إشراف وزارات الداخلية والأجهزة الأمنية على الإنتخابات فى بقية أنحاء العالم العربى (المستقل الناعم بالحكومات الوطنية)! والذين يهاجمون الإنتخابات العراقية والفلسطينية لا يريدون أن يأتى اليوم الذى ترى فيه أعينهم إنتخابات تجرى فى بقية أنحاء العالم العربى تحت إشراف لجان وطنية مستقلة للإنتخابات.

رابعا: الإنتخابات التى يجرى الطعن فى شرعيتها بدعوى أنها جرت على أساس القوائم، تؤكد للقاصى والدانى أن العراقيين تجاوزا مرحلة "شخصنة" السياسة و"عبادة الفرد". والحقيقة أن جعل العراق كله دائرة انتخابية واحدة يرد فى حد ذاته على أكثر من ادعاء. يرد على ادعاء محاولة تقسيم العراق، فها هو العراق كله دائرة انتخابية واحدة تتنافس فيه قوائم متعددة وتقوم المنافسة بينها جميعا على أساس البرامج السياسية أولا وليس على أساس الجاذبية الشخصية للمرشحين. أن مستوى النضج السياسى للمواطن يتأكد عندما يصوت المواطن لحزب أو لجماعة سياسية وليس لشخص. وقد كان هذا هو الحال فى مصر فى عصر ازدهار الليبرالية المصرية. "لو رشح الوفد حجرا لانتخبناه" هذا كان الشعار الذى مثل أقصى درجات النضج السياسى قبل عام ١٩٥٢ فى مصر. وفى العراق فى عام ٢٠٠٥ فإن الناخبين العراقيين من زاخو شمالا وحتى أم قصر جنوبا صوتوا على أساس القوائم السياسية والبرامج التى تطرحها هذه القوائم السياسية.

لهذه الأسباب الأربعة وغيرها يسن أعداء الديمقراطية رماحهم ويصوبونها تجاه الإنتخابات العراقية والإنتخابات الفلسطينية التى جرت فى ظروف وعلى أساس آليات مشابهة. ومع ذلك فإن الإنتخابات العراقية إجتذبت كما أكبر من الرماح المعادية إنطلاقا من مقولتين يجرى ترويجهما بقدر كبير من الإستسهال والتشوية المتعمد لخدمة أغراض أعداء التحول الديمقراطى فى العالم العربى الذى نرجوا أن يتم على أساس مبادرات داخلية وطنية وليس من خلال التدخل الأجنبى أيا كان شكل هذا التدخل.

المقولة الأولى: هى أن الإنتخابات العراقية تجرى فى إطار مخطط الإحتلال والسيطرة الأجنبية فى العراق. وهذه مقولة فاسدة قلبا وقالبا. فالإنتخابات العراقية ما هى إلا مجرد حلقة من حلقات نقل السيادة من قوات الإحتلال إلى العراقيين طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ الذى ينظم هذا العملية من خلال جدول زمنى واضح لا لبس فيه. ومن الغريب أن السيد أحمد ماهر الذى كان وزيرا لخارجية مصر وقت صدور هذا القرار من مجلس

الأمن يطعن فى شرعية الإنتخابات على أساس ان الأمم المتحدة رفضت تأجيلها. فى الحقيقة إن التأجيل يتعارض مع انضباط الجدول الزمنى لعملية نقل السيادة للعراقيين كما أنه كان من شأنه أن يلقى بعملية إعادة البناء السياسى العراقى إلى أجواء الفوضى والتدهور. ومن المدهش أن الذين يزعمون معارضة الإحتلال ليسوا راغبين فى نقل السيادة بسرعة للعراقيين طبقا للجدول الزمنى الذى أقره مجلس الأمن. أليس من المنطقى أن يسعى الغيورون على الإستقلال الوطنى إلى سرعة نقل السيادة من الإحتلال إلى حكومة وطنية منتخبة؟ لقد أثارت الدعوة لتأجيل الإنتخابات العراقية علامات استفهام كبيرة حول مصداقية وجدية القوى السياسية التى قدمت هذا الطلب.

وكانت العملية السياسية لإعادة بناء المؤسسات السياسية للعراق الجديد ونقل السيادة للعراقيين قد بدأت بتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة فى شهر يونيو الماضى ثم إنتخاب المجلس الوطنى المؤقت فى أغسطس من العام نفسه وتلى ذلك انتخاب الجمعية الوطنية المكلفة بصوغ الدستور فى يناير من العام الحالى. وسوف تمضى هذه العملية السياسية إلى اقتراح الدستور وعرضه على الشعب العراقى للإستفتاء فى خريف العام الحالى وبعد ذلك ستجرى الإنتخابات العامة على أساس الدستور الجديد فى شهر ديسمبر من العام الحالى. وستكون الإنتخابات المقبلة هى ذروة عملية إعادة نقل السيادة إلى العراقيين طبقا لخطة الأمم المتحدة التى أقرها المجتمع الدولى. فهى انتخابات وضع إطارها مجلس الأمن الدولى، أى خارج نطاق سلطة الإحتلال. وهو الحال فى فلسطين حيث تجرى التحولات السياسية الراهنة فى إطار اتفاقات أوسلو وما تبعها من تفاهمات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بمساعدة أطراف إقليمية ودولية. إن تضخيم مقولة الإحتلال والمبالغة فيها هى محاولة لئيمة لابتزاز الشعور الوطنى العربى وتشويه الحقائق. إن هذا التضخيم يخدم استمرار الديكتاتوريات الراهنة فى بعض البلدان العربية خصوصا تلك التى ترفع شعارات قومية شوفينية أوشعارات دينية متطرفة، فهى تكرس الشعور لكراهية "المحتل الإجنبي" وذلك لتحرير "الديكتاتوريات الوطنية" من الضغوط! إنها تسوق مخزون الكراهية واليأس والإحباط الذى يعانى منه المواطن العربى إلى محاربة طواحين الهواء، بدلا من توجيهه إلى مكانه الصحيح، العمل على اقتلاع الديكتاتورية والمساهمة فى إحداث التحول الديمقراطى فى العالم العربى.

المقولة الثانية التى يجرى ترويجها بغرض التشويه عن عمد هى مقولة المقاطعة، أى أن هناك الكثير من القوى السياسية التى قاطعت الإنتخابات وأن العراقيين السنة على وجه التحديد غابوا عن هذه الإنتخابات. وهنا خلط لئيم للأوراق، يتعمد التضليل عن طريق حجب الحقائق وعدم التمييز بين المقدمات وبين النتائج وتحميل الجماهير مسؤولية الأخطاء التاريخية لقياداتها أو لجزء من هذه القيادة. وفى هذا إجمال يحتاج إلى التفصيل فيما يلي:

فى حجب الحقائق، لا يشير أصحاب هذه الحجة إلى أن عددا كبيرا من القيادات السياسية العراقية من السنة شاركوا بقوائمهم أو كأفراد فى الإنتخابات العراقية. وعلى رأس هؤلاء الرئيس العراقى غازى اليارو (قائمة عراقيون) ووزير الخارجية العراقى الأسبق عدنان الباجه جى (تجمع الديمقراطيين المستقلين) إضافة إلى قوائم أخرى تحمل طابعا قوميا مثل قائمة مشعان الجبورى.

وإضافة إليهم فإن هناك العشرات من القيادات السياسية الديمقراطية من أصل سنى عربى قد شاركت فى قوائم أخرى بصفة فردية. والجديد الذى أود أن أضيفه هنا هو أن الحزب الإسلامى العراقى بزعامة السيد محسن عبد الحميد الذى شارك فى انتخابات المجلس الوطنى المؤقت قد شارك بصورة مهزوزة فى الإنتخابات. وقد ظلت القائمة الرسمية للحزب على أوراق التصويت وطلب الحزب من اللجنة المستقلة للإنتخابات قبيل بدء التصويت إعتماد أسماء ثلاثة آلاف مراقب من ممثلى الحزب فى لجان التصويت فى عموم العراق. الذين غابوا عن الإنتخابات عمدا هم الجماعات الإرهابية مثل جماعة أنصار الإسلام والبعثيون الذين أعلنوا موقفهم بمقاطعة الإنتخابات على أساس شرعى إضافة إلى أحد أجنحة القوميين العرب والحركة الإشتراكية العربية. وهؤلاء الذين قاطعوا من التيار الإسلامى المتطرف الذى يطعن فى شرعية الإنتخابات على أساس أنها تهدم مفهوم الحاكمية لله فى ظنهم (لاحظوا أن التيار الأسلامى فى السعودية خاض مؤخرا الإنتخابات البلدية التى كان رموز هذا التيار قد اعتبروها محرمة شرعا، وأن جماعة مثل أنصار الإسلام توعدت الذاهبين إلى صناديق التصويت بالموت، فى حين أن مرجعية السيد السيستانى فقد قالت أن من لن يذهب للتصويت فى الإنتخابات سيكون مصيره جهنم وبئس المصير)!! الإسلام واحد والفتاوى متناقضة. أما قيادات القوميين العرب والحركة الإشتراكية العربية فإنهم أعلنوا مواقفهم بصورة مسبقة على أساس حسابات سياسية تراعى مصالح سورية وليبيا وأطراف عربية أخرى وليس مصالح العراق!

وفى عدم التمييز بين المقدمات والنتائج، يهاجم القوميون والإسلاميون الإنتخابات على أساس أن السنة العرب قاطعوها. وينسى هؤلاء أنهم هم الذين دعوا إلى هذه المقاطعة غير مدركين لنتائجها السياسية الكارثية التى نراها اليوم فى التمثيل المشوه داخل الجمعية الوطنية المنتخبة. إن غياب الناخبين العرب السنة هو محصلة الرعونة السياسية لبعض القيادات.

إذن فإن الدفع بعدم شرعية الإنتخابات على أساس غياب السنة العرب عنها هو فى جوهره دفع بعدم شرعية القيادة السنية التى دعت إلى المقاطعة. إن شروخا كثيرة بدأت تظهر فى العلاقة بين القيادات العربية السنية الجامدة أو المتطرفة وبين جمهورها. إن الجمهور السنى العربى فى العراق يشعر أن قيادته التى دعت إلى المقاطعة هى قيادة فاسدة وحمقاء لأن النتائج التى ترتبت على هذه الدعوة حرمت الجمهور العربى السنى نفسه من قول كلمته فى الإنتخابات فى الوقت الذى يتسابق فيه قادة "المقاطعة" إلى إعلان استعدادهم "المشاركة" فى صوغ الدستور! (لاحظ أن شعار المقاطعة رفع بدعوى عدم شرعية العمل السياسى تحت الإحتلال)!

ومما يثير الأسى فى مقال السيد وزير خارجية مصر السابق أنه قال: "وهكذا كله يحمل فى طياته إحتمالات تقسيم العراق، مع ما يحمله ذلك من مخاطر لشعبه، وتهديد لاستقرار المنطقة، وتأثيرات على مواقف جيرانه، تركيا وإيران بالذات، وبذر بذور نزاعات خطيرة لها جذور تاريخية وستكون لها امتدادات مستقبلية". هذا ما قاله السيد أحمد ماهر بالحرف فى مقاله، ويااله من بيان خطير يحمل فى طياته تحريضا على الشعب العراقى وعلى اختياره الديمقراطى. فهذا البيان يأتى فى سياق هجومه على الإنتخابات االعراقية. القول باحتمال تقسيم العراق لا أساس له. والمخاطر الحقيقة التى كان يعانى منها الشعب العراقى هى

الكوارث الواحدة تلو الأخرى التى جرها عليه النظام المستبد السابق وآخرها هى كارثة الإحتلال الذى كان النتيجة العملية للسياسة الرعناء لنظام راح يتاجر بدم شعبه فى سوق السياسة من أجل تبرير استمراره فى الحكم. أما عن تهديد استقرار المنطقة فربما نتفق مع السيد أحمد ماهر، مع اختلاف مضمون الإتفاق، لأن استقرار المنطقة القائم على استمرار الأنظمة التقليدية القديمة المتهالكة هو استقرار وهمى آن له أن ينكشف وأن ينتهى. غير أننى لا أفهم كيف يرى الوزير السابق أن انتخابات العراق لها تأثيرات (يفهم أنها سلبية أو خطيرة) على مواقف جيران العراق وخصوصا تركيا وإيران (بالذات!).

يبدو أن الوزير الذى كان سابقا فى موقع المسؤولية كتب هذا المقال من منطلق الشوق إلى ممارسة ما نسميه "الحرية غير المسؤولة" فى تحليله للوضع فى العراق. فلا هو اعتمد على معلومات ومقدمات صحيحه ولاهو اختط طريقه إلى الإستنتاجات على أساس موضوعى.

(القاهرة فى ٢٢ فبراير ٢٠٠٥)

إنتخابات مجالس المحافظات فى العراق.. الشعب يثبت أنه أكثر نضوجا سياسيا من قياداته

للمرة الأولى فى العالم العربي تجرى إنتخابات محلية لها هذه الحرارة. فى العادة تجرى الإنتخابات المحلية فى البلدان العربية التى تعتمد نظما إنتخابية للمحليات فى هدوء قاتل وعدم اهتمام مرير، لأن الحكومة فى العادة، أية حكومة، تقوم تقريبا بتعيين من تريدهم فى المحليات تحت ستار الإنتخابات. وبسبب ذلك فإن انتخابات المحليات فى الدول العربية لا تشهد إقبالا سياسيا حقيقيا، لا من الناخبين ولا من القوى السياسية، فنتيجة الإنتخابات تكون معروفة مسبقا. الأمر لم يكن كذلك فى العراق فى يناير ٢٠٠٩ حيث جرت انتخابات مجالس المحافظات. بل على العكس كانت حرارة الإنتخابات تطغى على برد يناير فى كل انحاء العراق حتى فى إقليم كردستان الذى سيشهد إجراء الإنتخابات المحلية فى وقت تال من العام الحالى ٢٠٠٩. ولم يكن من المستغرب أن تجرى إنتخابات مجالس المحافظات فى ١٤ محافظة بما فى ذلك بغداد وباستثناء محافظات إقليم كردستان الثلاث (إربيل والسليمانية ودهوك) ومحافظة كركوك فى ظل اهتمام سياسى بالغ وحال حراك سياسى سريع وديناميكى. فالإنتخابات تجئ بعد أسابيع من توقيع الإتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق. كما أنها أيضا تجئ وسط حال من الإستقطاب السياسى الهائل حول قضايا الفيدرالية فى مواجهة المركزية والطائفية فى مواجهة الخط الوطنى والإستبعاد السياسى فى مواجهة المصالحة الوطنية وتوسيع نطاقها والاستئثار المناطقى وتمزيق الموارد فى مقابل وحدة الثروة الوطنية خصوصا ثروة العراق من النفط والغاز. ومع أن عملية إجراء الإنتخابات تأخرت إلى يناير ٢٠٠٩ من الموعد الذى كان مقررا لها فى أكتوبر ٢٠٠٨ إلا أن الإنتخابات برمتها جاءت لتحمل دلالات شديدة الأهمية بالنسبة لمستقبل العراق السياسى.

الدلالة الأولى هى تصميم شعب العراق على مواصلة العملية السياسية والإلتزام بها كطريق لإعادة بناء العراق ووضعه على الطريق السليم من أجل مستقبل أفضل. فالعملية السياسية الت بدأت فى يوليو ٢٠٠٤ لم تتوقف منذ ذلك التاريخ على الرغم مما تعرضت له من مقاطعة سياسية من بعذ الأطراف ومن محاولات اغتيال بالقوة من أطراف أخرى وكذلك من خلافات مدمرة كادت أن تودى بها فى لحظات كثيرة. رغم الإحتلال ورغم الإرهاب ورغم المقاطعة السياسية من البعض، إستمرت العملية السياسية وتواصلت بنجاح من عام إلى آخر. إنتخب العراقيون ممثليهم وصاغوا دستورهم وجاءوا بحكومات متعاقبة (ثلاث حكومات ترأسها الدكتور إياد علاوى ثم الدكتور إبراهيم الجعفرى وأخيرا الأستاذ نورى المالكى والذى كان يعرف سابقا بجواد المالكى ويسره أن يدعى "أبو إسراء"). وخلال السنوات الماضية منذ العام ٢٠٠٤ وحتى بداية ٢٠٠٩ حقق العراقيون لأنفسهم الكثير من المكاسب فتحسن الأمن على الرغم من أن مخاطر الإرهاب والتدخل الخارجى لا تزال تهدده. وتحسنت ظروف المعيشة الإقتصادية بما فى ذلك تحسن سعر العملة العراقية إلى ما يتروح بين ١١٠٠ إلى ١٢٠٠ دينارا عراقيا للدولار مقابل ٣٠٠٠ دينار عراقى للدولار يوم سقوط صدام حسين. وارتفع إنتاج النفط إلى ما يزيد على مليونى برميل يوميا يصدر منها نحو ١,٥ مليون برميل يوميا. وتحسنت الخدمات التى يتلقاها المواطن فى ميادين الصحة والتعليم والرعاية الإجتماعية.

الدلالة الثانية هى أن العملية السياسية التى تمكنت من البقاء والإستمرار والتغلب على المخاطر التى كانت تهدده، إجتذبت قوى كثيرة كانت تقف خارجها مما يعنى فرصا أكبر لنجاحها وشموها مقارنة بما كانت عليه حين بدأت فى العام ٢٠٠٤. لقد أحاطت شكوك كثيرة بالعملية السياسية وصل تأثيرها إلى حد رهان أعدائها على موتها. غير أن إجراء انتخابات مجالس المحافظات فى يناير ٢٠٠٩ يعنى أن التقدم الذى تم إحرازه خلال السنوات الماضية أقنع الكثيرمن القوى السياسية والعشائرية والدينية بعدم جدوى مقاطعتها والإنضمام إلى العملية السياسية. لقد ساعدت العملية السياسية على بلورة قوى جديدة ذات أسس فكرية علمانية أو دينية وذات أسس اجتماعية عشائرية أو مدنية حديثة تتبنى الإنخراط فى العملية السياسية وتعمل من الناحية العملية على توسيع نطاقها وانجاحها. وكان التطور الأبرز أن العراقيين من المسلمين السنة ومن العشائر العربية فى الجنوب والشمال والوسط إلتقت معا وسعت من خلال تنظيمات متنوعة إلى المشاركة بفاعلية فى العملية السياسية. ومن أهم التشكيلات التى ظهرت وشاركت فى إنتخابات مجالس المحافظات مجالس الصحوة ومجالس الإسناد العشائرية والتجمعات الديمقراطية المدنية التى خاضت الإنتخابات بشخصيات وقوائم مستقلة إتسعت لتشمل عددا من الموظفين المدنيين القياديين فى النظام العراقى السابق الذين لم تشملهم أحكام قانون اجتثاث البعث.

الدلالة الثالثة هى الإرتفاع الهائل فى نسبة المشاركة السياسية. أن أعداد المرشحين والقوائم الإنتخابية كانت تعكس اهتماما عظيما بالإنتخابات المحلية. لقد بلغ عدد المرشحين فى الإنتخابات ما يقرب من ١٥ ألف مرشح نحو ٢٧% منهم من النساء يتوزعون على نحو ٤٠٠ كيانا سياسا و٣٦ إئتلافا يتنافسون على أصوات ما يقرب من ١٥ مليون ناخب فى ١٤ محافظة عراقية للحصول على ٣٨٧ مقعدا فى مجالس المحافظات المختلفة أكبرها بغداد التى يصل نصيبها إلى ٥٧ مقعدا. وقد أظهرت عمليات الدعاية والتصويت الإهتمام الكبيرمن جانب الناخبين الذين توزعوا على ٧٠٠٠ مركزا إنتخابيا تضم ٤٢ الف محطة إنتخابية للإدلاء بالأصوات بواقع ٦٠٠٠ محطة للمركز الإنتخابى. وعلى الرغم من الصعوبات التى واجهها بعض الناخبين فى الوصول إلى محطاتهم الإنتخابية أو العثور على أسمائهم فى سجلات الناخبين فإن نسبة الإقبال على التصويت فى الإنتخابات والتى وصلت إلى أكثر من ٦٠% فى محافظة صلاح الدين ولم تقل عن ٤٥% تقريبا فى معظم المحافظات التى شاركت فى الإنتخابات تشير إلى ارتفاع هائل فى نسبة المشاركة الإنتخابية مقارنة بالإنتخابات النيابية السابقة. ويعكس ارتفاع المشاركة زيادة الثقة فى النظام السياسى وفى مستقبل أفضل للبلاد.

أما الدلالة الرابعة التى كشفت عنها هذه الإنتخابات فهى أن نتائج التصويت أكدت أن جمهور الناخبين فى العراق أصبح أكثر نضجا سياسيا من النظام السياسى القائم على المحاصصة الطائفية والذى تأسس على أنقاض نظام صدام حسين. إن المخاوف من غموض المستقبل التى كانت الهاجس الأول الذى سيطر على عقول العراقيين فى السنوات الماضية قد تراجعت مما فتح الباب لليقين بأن الإنتماء إلى عراق واحد متنوع وديمقراطى وقوى هو السبيل إلى تحقيق الرفاهية وإلى ضمان أمن وسلامة البلاد. لقد سيطرت على الإنتخابات المحلية قضايا وطنية إستراتيجية جنبا إلى جنب مع القضايا الخدمية لكن الأولوية كانت للقضايا الوطنية الإستراتيجية. وهكذا فإن تيار الدعوة إلى الفيدرالية تراجع وتقدم بدلا منه تيار وحدة العراق على أساس الديمقراطية والتنوع وحرية الإختيار السياسى للمواطن.

وتقدمت القوى الداعية إلى الوحدة الوطنية على القوى المتحصنة فى خنادق طائفية. وتقدمت القوى الداعية إلى توزيع ثروة العراق على أساس عادل لكل مواطنية على القوى التى تناصر أن تحصل كل منطقة على ما يوجد لديها من ثروة على حساب الآخرين الشركاء فى الوطن. لقد انتصرت إنتخابات المحافظات للخط العراقى الوطنى وأعادت الإعتبار إلى الإنتماء للعراق وأبعدت إلى حد ما نفوذ الموالين إلى دول وقوى خارج العراق. إن الناخبين العراقيين فى محافظات جنوب العراق وفى الفرات الأوسط صوتوا بقوة لمصلحة المشروع الوطنى ضد المشروع الفيدرالى الطائفى على الرغم من كل الضغوط التى مارستها القوى الطائفية والتى وصلت إلى حد القتل.

المراكز النسبية للكتل السياسية بعد الإنتخابات :

إئتلاف دولة القانون بزعامة نورى المالكي، إحتل المركز الأول فى محافظات، بغداد (٣٨%) واسط (١٥%) ميسان (١٧،٧%) الديوانية (٢٣و١%) بابل (١٢،٥%) البصرة (٣٧%) المثنى (١٠،٩%) ذى قار (٢٣،١%) القادسية (٢٣،١%) النجف (١٦،١%) متقدما بذلك على الكتل السياسية الآخرى كافة فى كمية الأصوات التى حصل عليها مرشحيه. وجاء ائتلاف شهيد المحراب وراءه فى محافظات واسط والديوانية وبابل والبصرة والمثنى والقادسية والنجف.

حلت قائمة المالكى اولا فى ست محافظات جنوبية، ما يعنى خسارة المجلس الاسلامى العراقى الاعلى بزعامة عبد العزيز الحكيم ست محافظات من اصل سبع يسيطر عليها، لصالح المالكي، وفقا للنتائج. ومن الدلائل القوية على التغيير العميق فى قناعات الناخبين، ان التصويت لم يكن لدوافع طائفية انما وفقا للواقع اليومى المعاش

تباين وزن الكتل السياسية القيادية فى المحافظات ذات الأغلبية العربية السنية. ففى نينوى جاءت قائمة "الحدباء" فى المقدمة بنسبة ٤٨،٤% وفى ديالى فازت كتلة التوافق بالمركز الأول بنسبة ٢١% من الأصوات وفى الأنبار فاز "تجمع المشروع الوطنى العراقي" بزعامة صالح المطلك بالمركز الأول بنسبة ١٧،٦% من الأصوات.

تشتت أصوات ناخبى ما يسمى بالتيارات الوطنية والعلمانية بين عدد كبير من التنظيمات والكتل مما اضعف المراكز التى حصلت عليها هذه التيارات. ففى بغداد مثلا حصل تجمع "المشروع الوطنى العراقي" على ٦،٩% من الأصوات وحصلت القائمة العراقية على ٨،٦% وتيار الإصلاح على ٤،٣% وقائمة مثال الألوسى على ١،٦% وكتلة مدنيون على ١،٢% والحركة الوطنية للإصلاح على ١،١% وهى جميعا يمكن تصنيفها ضمن مكونات التيار الوطنى العلمانى.

المفاجأة الكبرى كانت فى كربلاء حيث جاء يوسف الحبوبى (مستقل، نائب محافظ سابق فى زمن صدام) فى المركز الأول بنسبة ١٣،٣% متفوقا منفردا على الكتل السياسية كافة بما فى ذلك كتلة ائتلاف دولة القانون وكتلة شهيد المحراب.

فازت الكتلة الكردستانية بأصوات كثيرة فى محافظتى ديالى والموصل حيث جاءت فى المركز الثانى فى ديالى بنسبة ١٧،٠٢% بينما حصلت فى نينوى (الموصل) على ٢٥،٥% متحالفة مع أقليات أخرى غير الأكراد. وهذه يعكس القوة السياسية للأكراد فيما يسمى

بالمناطق المتنازع عليها والتى تطالب حكومة إقليم كردستان بضمها إلى الإقليم إلى جانب كركوك.

نسبة التصويت الكلية فى العراق (باستثناء المحافظات الكردية التى لم تجرى فيها الإنتخابات بلغت ٥١% وانخفضت فى بغداد وفى الأنبار إلى ٤٠% وحتى فإنها فى الفلوجه (الأنبار) إنخفضت إلى ٢٥% فقط مما يعكس تدنى نسبة المشاركة السياسية إما بسبب التهديدات أو بسبب انخفاض القناعة بجدوى المشاركة. أما فى صلاح الدين فكانت الأكثر ارتفاعا ووصلت إلى ٦٥%

والنتيجة المهمة التى ترتبت على نتائج الإنتخابات تتمثل فى اختلاف خريطة توزيع القوى السياسية فى مجالس المحافظات عن خريطة توزيع القوى السياسية فى البرلمان العراقى. فالمجلس العراقى الأعلى هو صاحب أكبر عدد من المقاعد فى مجلس النواب العراقى غير أنه لا يحظى بالمكانة نفسها فى مجالس المحافظات حيث تقدم عليه إئتلاف دولة القانون بقيادة حزب الدعوة الذى خاض الإنتخابات مستقلا عن قائمة شهيد المحراب التى قادها المجلس الأعلى الإسلامى. إن هذا التناقض بين الخريطة السياسية فى مجالس المحافظات ومثيلتها فى مجلس النواب يعنى أن صراعا قد ينشب بين النواب حول ميزانيات المحافظات يقوده نواب المجلس الأعلى متحالفين من التحالف الكردستانى من أجل إضعاف نفوذ المالكى وحزبه والتلافه الذى يتقدم سياسيا بسرعة كبيرة فى كل انحاء العراق. ولا شك أن أحزاب التحالف الكردستانى ستسعى إلى تجنب سيناريو يناير ٢٠٠٩ عندما تجرى الإنتخابات المحلية فى إقليم كردستان فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٩.

ولا شك القضايا التى أثيرت بقوة خلال الإنتخابات المحلية فى ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩ مثل ضرورة تعديل الدستور وكذلك مشاريع القوانين المطروحة على مجلس النواب العراقى والتى لم يتم حسمها حتى الآن مثل قانون النفط والغاز، من المستبعد أن يتم حسمها فى البرلمان الحالى إلا فى إطار صفقات كبيرة على حساب العراق ككل أما لتمرير أو لتعطيل نصوص معينة تختلف عليها الأطراف التى تتقاسم السلطة فى العراق والتى يسعى بعضها إلى إقرار ميزان للمحاصصة الإقتصادية على غرار ميزان المحاصصة الطائفية والعرقية المعمول به منذ سقوط نظام صدام حسين. ومن المتوقع أن تكون الفترة من نهاية الإنتخابات المحلية إلى إجراء الإنتخابات النيابية المقبلة فى أواخر ٢٠٠٩ أو أوائل ٢٠١٠ فترة مد وجذب وصراعات مفتوحة أو مكتومة بين القوى السياسية المختلفة إنتظارا لنتائج الإنتخابات النيابية. إن فشل مجلس النواب العراقى فى إنتخاب رئيس له منذ استقالة رئيسه السابق محمود المشهدانى فى ديسمبر الماضى يعنى أن هناك خلافات حادة بين القوى المختلفة. وإذا استمر هذا الفشل فإنه قد يعجل فى إجراء انتخابات نيابية مبكرة تنهى حال الإستقطاب الحاد الحالى فى مجلس النواب وتفتح الباب على الأرجح لخريطة سياسية فى مجلس النواب تلتقى وتؤكد ملامح الخريطة السياسية التى أسفرت عنها إنتخابات مجالس المحافظات.

(القاهرة– فبراير ٢٠٠٩)

الفصل الثالث

العراق والنظام الإقليمى العربى



محنة النظام الإقليمى العربى....هل من مغيث؟

يعيش النظام الإقليمى العربى حاليا محنة حقيقية لم يشهد لها مثيلا منذ تأسس هذا النظام على أساس قواعد ميثاق جامعة الدول العربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن لا يدرك خطورة هذه المحنة وأبعادها المتشابكة فإنه لا شك يتجاهل الحقائق المرة التى تعيشها الأمة العربية لأسباب مصلحية ضيقة الأفق. فالعرب تخلفوا فى جميع الميادين تقريبا وأصبحت بلادهم نهبا لكل من هب ودب وتضاءل الصوت الوطنى وخفت حتى كدنا لا نسمعه وأصبحت بلدان العرب عرضة للتمزق والإنشطار وطغت خلافاتها فيما بينها على مصالحها المشتركة واستقدمت قوى أجنبية للتحكيم فيما بينها حين غابت المبادرات المحلية الموضوعية أو انزوت خلف شعارات قديمة بائسة لم يعد لها مكان فى عالم اليوم.

إنظر إلى الخلاف المغربى الجزائرى الذى تعود جذوره إلى الموقف السياسى من قضية الصحراء، من الذى تقدم مخلصا لخلق أرضية مشتركة بين بلدين عربيين لحل خلافهما بشأن الموقف من أرض عربية وشعب هو جزء من هذه الأمة؟ لا أحد. الأمم المتحدة تقدمت لحل المشكلة واستقدمت المنظمة الدولية وزير الخارجية الأمريكى الأسبق جيمس بيكر ليصبح عراب التسوية فى المغرب العربى بشأن مشكلة الصحراء. إنظر ماذا يحدث فى السودان. الدول أو على الأصح الحكومات العربية معنية بنصرة وجهة الحكومة السودانية بمنطق "إنصر أخاك ظالما أو مظلوما" بتفسيره القبلى. ماذا كانت النتيجة؟ عنف وحروب وضحايا أبرياء ووطن على حافة الإنشطار والتمزق. من الذى رعى التسوية فى الجنوب؟ الأمم المتحدة. إين تمت مفاوضات التسوية؟ فى كينيا وأوعندا. ماذا قدمت الأطراف العربية لنصرة الشعب السودانى؟ لا شيء تقريبا لأن الحكومات العربية إلتزمت فقط موقف "المراقب" من بعيد حتى لا تغضب النظام القائم فى السودان. ووصل الأمر فى مجال النفاق السياسى إلى أن بعض منظمات غير حكومية مثل النقابات إلتزمت موقف الدفاع عن "النظام القومى الإسلامى" فى السودان، حتى لو كان هذا الدفاع على حساب الشعب السودانى وعلى حساب السودان الوطن. إنظر إلى ما يحدث الآن فى لبنان، من الذى يتحرك ومن الذى يتقدم من أجل وضع حد للأزمة السياسية التى يشهدها هذا البلد منذ تدخلت الحكومة السورية لأجل ضمان تغيير مادة فى الدستور اللبنانى ليسمح بالتمديد لرئيس الدولة! وكأن لبنان عقم من أوفياء آخرين تثق سورية فيهم! الأمين العام لجامعة الدول العربية سافر إلى بيروت للتعزية فى اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى. جيد جدا. ولكن ماذا بعد؟ زيارة إلى السعودية وأخرى إلى سورية. تقريبا لا شيء. ماذا فعل الأمين العام للأمم المتحدة؟ أرسل واحدا من مستشاريه السياسيين إلى بيروت للبحث فى طرق لتنفيذ القرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن والبحث عن طريقة لإيجاد مخرج من الإلتهاب الناجم من اغتيال الحريرى وعين فريقا دوليا للبدء فى إجراء تحقيق دولى تحت إشراف الأمم المتحدة فى الإتهامات الموجهة إلى سورية بضلوعها فى هذا الإغتيال. أما فى العراق فحدث ولا حرج عن هزيمة النظام العربى الإقليمى الذى يقف موقف المتفرج من كل ما يحدث هناك!

أصدقاء سورية فى العالم العربى، داخل جامعة الدول العربية وفى أجهزة الإعلام وبعض أوساط الرأى العام مشغولون بالدفاع عنها، من خلال اتهام الآخرين وليس من خلال

تقديم الدليل على براءة ذلك البلد العربى من الضلوع فى مؤامرة اغتيال رئيس وزراء عربى سابق كان حتى يوم اغتياله رقما مهما فى معادلة الفعل السياسى فى بلده. ويقول أصدقاء سورية فى حزب الله اللبنانى مثلا إن الحريرى لم يكن له هذا الثدر السياسى فى لبنان وإنه لم يكن فى يوم ن الأيام أحد القوى الفاعلة فى المعارضة اللبنانية، فمن يصدق حزب الله؟ إن فى هذا الدفاع عن سورية من بوابة التشكيك فى مصداقية الحريرى ووزنه السياسى فى لبنان ما يثير الشكوك حول سورية وحول حزب الله أكثر ما يبرئ سورية. ويسخر فارس عربى من أنصار سورية من الدعوة إلى تحقيق دولى فى إغتيال الحريرى. ويورد الكثير من الأمثلة متسائلا مثلا: وهل طلب أحد إجراء تحقيق دولى فى قضية اغتيال جون كينيدي؟ ويصب جام غضبه على النظام الدولى الذى يكيل بمكيالين. وقد ذكرنى هذا بالنكتة الشائعة التى تقول إن جارا طلب كم صديق له أن يهتم بزوجته لأن هناك الكثير من القيل والقال حول علاقة آثمة بين هذه الزوجة وأحد الأشخاص فى الحى. فساله الزوج ومن يكون هذا الشخص. فرد الجار: إنه الكهربائى فلان. فنهض الزوج غاضبا وقال: هذا لا كهربائى ولا يفهم فى الكهرباء شيئا!

هذا للأسف هو منطق المدافعين عن سورية فى قضية اغتيال الحريرى. دفن الرؤوس فى الرمال باتهام النظام الدولى بأنه لا يفهم شيئا فى القانون الدولى وأنه يكيل بمكيالين. وقد يكون هذا صحيحا إلى حد بعيد، غير أن هذه ليست هى المشكلة. الحقيقة أن المشكلة ليست فى أن الكهربائى شاطر أو غبى، المشكلة هى أنه متهم بمعاشرة زوجة جاره! والأمين العام للأمم المتحدة هو المكلف الآن بالنظر فى الملف السورى، ربما فى خطوة من خطوات تجهيز المسرح الدولى لفعل أكبر. فهل شعر العرب بخطورة الموقف أم أنهم جميعا مهمومون بمسألة ما إذا كان الكهربائى يفهم فى الكهرباء أم لا؟

هذه فقط بعض المظاهر التى من الضرورى أن تقلق صانع السياسة العربى وتؤرقه وتجعله لا يخلد إلى النوم. هناك الكثير من المظاهر التى تنطوى على دلالات أخرى. من هذه المظاهر أن الميثاق العربى لحقوق الإنسان الذى تاه لسنوات طويلة فى دهاليز جامعة الدول العربية قد اتفق عليه خبراء جامعة الدول العربية أخيرا. ويالفرحة! الميثاق الذى سيعرض على قمة الحكومات العربية فى الجزائر فى شهر مارس المقبل هو وثيقة يندى لها الجبين فى عام ٢٠٠٥. السبب أن الإلتزامات الواردة فى هذا الميثاق بشأن احترام حقوق الإنسان تقل جوهريا عن الإلتزامات التعاقدية التى وقعت عليها الدول العربية (معظمها) طبقا لاتفاقات ومواثيق حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة وتلك التى قبلتها الدول العربية المتوسطية بمقتضى إعلان برشلونة للمشاركة الأوروبية المتوسطية، وحتى بالقياس إلى المبادئ العامة الواردة فى دساتير الدول العربية (التى يوجد فيها دساتير فبعض الدول العربية حتى الآن لا توجد فيها دساتير تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم). الميثاق العربى لحقوق الإنسان فى صيغته التى ستعرض على قمة الجزائر متخلف فى مجالات حقوق المرأة والحريات العامة والمدنية بما فى ذلك حرية التعبير عن الرأى بالطرق السلمية. فأين إذن الحديث عن الإصلاح السياسى والديمقراطي؟ إين الحديث عن احترام حقوق الإنسان؟ أين الحديث عن استقلال القضاء وسيادة الحقوق؟

والحقيقة أن أحد مظاهر الخراب فى جامعة الدول العربية هو هذا النفاق السياسى بين ما تقبله الحكومات العربية دوليا كحد أدنى وما ترتضيه كحد أدنى على صعيد الإلتزامات

العربية المشتركة، ثم ما تلتزم به فعلا من الناحية القانونية على الصعيد المحلى. فمندوبو الدول العربية فى المحافل الدولية تحمر وجوههم خجلا وهم فى قاعات المناقشات فى المنظمات التى يعملون فيها. وتكون النتيجة أنهم يقاومون التغيير حتى النفس الأخير. وعندما تصل الأمور إلى النهاية ويدرك هؤلاء أنه لا مفرمن الموافقة على الحد الأدنى الذى لا يرضى أحد فى العالم بأقل منه فإنهم يوصون حكوماتهم بالقبول ومسايرة المجتمع الدولى، منعا للإحراج! وفى حالات تقبل الحكومات العربية ببعض التحفظات، على أن تسوى الحساب لاحقا مع المعاهدات الدولية من خلال القيود التى يفرضها القانون المحلى. طبعا يدخل فى ذلك أيضا التحايل والمماطلة من خلال تأجيل التصديق على المعاهدات الدولية فى البرلمانات المحلية، (فى الدول العربية التى تنعم فى القرن الواحد والعشرين بوجود برلمانات فيها). وعادة ما يأتى القانون المحلى بالتصديق مثقلا بالعديد من التحفظات التى كان قد تم إعلانها والإستثناءات التى كثيرا ما تفرغ المعاهدة الدولية من مضمونها. وناهيك عن القول بأن تنفيذ القانون بعد ذلك يزخر بعدد لا محدود من اللوائح والقواعد التنفيذية التى تعيد للدولة الوطنية هيبتها ضد المعاهدات الدولية! فالدولة الوطنية فى الواقع لا تريد أحدا أن يشاركها السيادة بعد أن نجحت هى بطرق كثيرة من سلب السيادة من المواطن!

وحتى لا نقع فى دائرة اليأس والقنوط، والعياذ بالله، الذى يؤدى إلى الإنتحار طلبا للجنة من عذاب الدنيا، فإن الواجب يقتضى أن نؤصل الأسباب، وأن نخرج منها بوصف العلاج. وقد اجتهد كثيرون فى محاولة كشف الأسباب. وفى ضمن هذه الجهود كتب الكثير من الخبراء وعلماء السياسة عن ضرورة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية. غير أن الجهود لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية تحرك فى منطقة عقيمة لأنه لم يقترب من الأسس التى قامت عليها الجامعة واتجه فقط إلى محاولة وضع بعض الماكياج والمساحيق على الهيكل القبيح للجامعة وأسلوب عملها. وفى عهد الأمين العام السابق عصمت عبد المجيد إعتقد البعض أن أهم أسباب عجز جامعة هو غياب البعد الشعبى عن منظماتها، فاقترحوا تشكيل جمعيات أهلية ومنظمات تعمل بالقرب من الجامعة فنشأت جمعيات أصدقاء جامعة الدول العربية فى الخارج لتصبح من بعد بوقا للأنظمة العربية. ودشن الأمين العام السابق بنفسه إفتتاح واحدة من أول هذه الجمعيات فى لندن قبل نحو عشر سنوات. وحيث أن هذا الأنظمة لا تتفق فيما بينها إلا فى استعباد شعوبها والإستبداد بمواطنيها فإن هذه الجميعات التى أهتم بها أيضا الأمين العام الحالى عمرو موسى سقطت وانتهت وضاعت فى خبر كان.

ومن المؤلم القول بأن تجربة إقامة نظام إقليمى عربى ترافقت، إن لم تكن قد سبقت تجربة إقامة نظام إقليمى جديد فى أوروبا الغربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فانظر أين نقف الآن نحن العرب (أصل النسب) من التجربة الأوروبية! ألا يدعو هذا إلى الحزن؟ ألا تدعو الإخفاقات المستمرة عقدا بعد عقد وجيلا بعد جيل إلى ضرورة المراجعة بجدية وبإخلاص؟ ألا يخجل المسؤولون عن النظام الإقليمى العربى من أنفسهم؟ ألا يتركوا مواقعهم إلى من هم قادرون على التصدى للمشاكل الفعلية، أو على الأقل من هم مصلحة حقيقية فى وضع أيديهم على هذه المشاكل؟ ألا نخجل جميعا كعرب فى الوقت الذى تقدمت فيه دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فى تحقيق خطوات أسرع فى مجال التعاون لإقامة نظم إقليمية متحضرة وفاعلة فى تلك المناطق من العالم على الرغم من الإختلاف بين دول هذه الأقاليم فى اللغة والتاريخ والثقافة والمصالح؟

إن المشكلة الكبرى التى لم يتصد لها أحد من علماء السياسة والسياسيين وخبراء جامعة الدول العربية هي أن الأساس الذى قامت عليه جامعة الدول العربية هو أساس خاو من المضمون السياسى، هو أساس شكلى غير موضوعى، ومن الناحية التاريخية هو أساس عفا عليه الزمن وتجاوزته التطورات ليس فى العالم خارج حدودنا ولكن أيضا فى داخل هذه الحدود. ما هو الأساس الذى قامت عليه جامعة الدول العربية؟ الأساس هو معياران، العروبة والإستقلال. والعروبة من المفترض أنه يستدل عليها باللسان. أما الإستقلال فإنه يستدل عليه بقيام حكم وطنى وعدم وجود قواعد أجنبية. وعلى هذا الأساس قام الإنتماء لجامعة الدول العربية حيث أن شرطى العروبة والإستقلال يشكلان الأساس الواجب والكافى بصرف النظر عن أى شيئ آخر. وخلال ستة عقود من الزمان لم تتطور جامعة الدول العربية بعيدا عن هذا الأساس. بل إن كثيرين من منتقدى الجامعة التى عارضت لسنوات طويلة فى الستينات إنضمام سلطنة عمان بحجة أنها تحتضن قاعدة عسكرية أجنبية ما يثير الشكوك حول استقلالها الحقيقى، يقولون إن عددا من نجوم الجامعة والدول التى تمسك بمقاليد الأمور داخلها فقدت فى الواقع أحد شروط عضوية جامعة الدول العربية عندما وافقت على احتضان قواعد أجنبية على أراضيها، لا سيما وأن بعض هذه القواعد إستخدم فى الهجوم على دول عضو فى جامعة الدول العربية أو تهديدها. أما شرط العروبة (التى يستدل عليها باللسان عادة) فإنه تحول إلى عقيدة سياسية ضد القوميات الأخرى فى العالم العربى بحجة أنها غير عربية! فما القول إذن فى اضطهاد أقليات وشعوب تتحدث العربية بغطاء من جامعة الدول العربية؟ ما القول فى تحول مؤسسة الجامعة العربية إلى رابطة للحكام يقبلون خدود أو لحى بعضهم البعض فى كل مناسبة مجددين عهد الوفاء فيما بينهم ضد شعوبهم؟ ما القول فى جمود الجامعة وعفونتها الذى يظهر فى تدنى نسبة التجارة العربية المشتركة وارتفاع معدل التعاون السياسى مع العالم الخارجى على حساب التعاون السياسى المشترك؟ ما القول فى اتفاقيات الشراكة التى تعقدها قوى خارجية مع الدول العربية ليس على أساس جماعى ولكن على أساس التفاوض دولة لدولة؟ ما القول فى أن تعاون دول الخليج مع أوروبا أو الولايات المتحدة هو أعمق وأقوى من تعاونها مع "الدول العربية الشقيقة"؟ ما القول فى أن اتفاقات الأشقاء فيما بينهم هى أقل شأنا من اتفاقاتهم مع دول لا تتحدث العربية وتسعى إلى تغليب أطماعها؟ ما القول فى تخلف معدلات التنمية وإهدار الثروات؟ ما القول فى صمت الجامعة عن جرائم ضد حقوق الإنسان ترتكب كل يوم فى طول العالم العربى وعرضه؟

لماذ نجحت أوروبا وتخلفنا نحن فى ميدان تطوير النظام الإقليمي؟ وكيف نجحت أوروبا التى بينها من الإنقسامات السياسية والصراع على المصالح ما أدى إلى قيام حربين جرتا العالم كله إلى حافة الدمار؟ كيف نجحت أوروبا وبينها من الخلاف فى اللغة والثقافة ما يجعل المواطن الذى يجهل الحديث باللغات المتعددة أن يحتاج إلى مترجمين لمساعدته على التفاهم مع الأوروبيين الغربيين بتسع لغات على الأقل إن هو أراد ينتقل من بلد إلى آخر؟ كيف نجحت أوروبا أن تتوحد بعد انقسام وأن تستعيد قوتها بعد ضعف؟

السر فى الإجابة على كل هذه الأسئلة وغيرها ليس طلسما من الطلاسم. الإجابة لا تحتاج إلى مصباح علاء الدين ولا إلى زرقاء اليمامة. ببساطة شديدة، الأوروبيون عرفوا أنهم يحتاجون ما أهو أكثرمن الإعتماد على رابطة "الأوروبية" أو رابطة "الإستقلال". فنشوء النظام الإقليمى فى أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية لم يفتح الباب أمام دول مثل

إسبانيا أو البرتغال للإنضمام إليه لأنها كانت دول خاضعة لنظم سياسية إستبدادية. لم يجامل ملوك هولندا أو بريطانيا ملك اليونان لضمه إلى النظام الإقليمي الأوروبي. لم يهتم صانع السياسة الأوروبي بالعدد وإنما اهتم بتنمية القوة فى إطار نوعية محددة من الأنظمة السياسية، فى إطار الديمقراطية. وسواء كان النظام الديمقراطي جمهوريا أو ملكيا، فهذا الإختلاف فى الشكل لا يعنى شيئا على الإطلاق طالما أن النظام يقوم على حكم الشعب والمشاركة السياسية على أساس التعددية وسيادة القانون فوق الجميع والسياسة الخارجية التى تقوم على أساس السلم وعدم العدوان وحل الخلافات بالطرق السلمية. النظام الأوروبي الجديد بدأ بدولتين فقط هما فرنسا وألمانيا ثم توسع بعد ذلك على أساس معايير الديمقراطية. وحتى هذه المعايير راحت تتغير من فترة إلى أخرى طبقا لمستوى التطور السياسى واحتياجات مجابهة التحدى. وعندما تخلصت إسبانيا والبرتغال واليونان من أنظمتها الإستبدادية فى منتصف السبعينات فإنها لم تنضم إلى السوق الأوروبية المشتركة تلقائيا وإنما كان عليها أن تتأهل أولا للحصول على هذه الجائزة. والآن وبعد انهيار حلف وارسو وانقلاب شعوب أوروبا الشرقية على النظام الشيوعى، فإن أوروبا الغربية لم تكافئ الدول الجديدة الطامحة إلى التحول الديمقراطي بضمها إلى الإتحاد الأوروبي، بل إن انضمامها يمر بمسار طويل لكى تتأهل من خلال إجراء تعديلات على أنظمتها القانونية والمالية والتجارية والقضائية والإجتماعية قبل أن تنضم إلى الإتحاد الأوروبي. وهذا هو سر نجاح تجربة النظام الإقليمي فى أوروبا. فالإنضمام إلى مؤسسات الإتحاد (وفى كل الأشكال الأخرى الأدنى التى سبقت) لم يكن جائزة رابطة الجوار الجغرافى ولا أى رابطة أخرى غير الإنتماء إلى عالم مشترك هو عالم الحرية والديمقراطية.

وإذا كان لتجربة النظام الإقليمي العربي أن تخرج من محنتها، فعلامات الطريق واضحة. لا ضغوط خارجية ولا متاجرة بالشعارات. علامات الطريق واضحة وهى تقول إن الدول العربية يجب أن تضع معايير محددة ودقيقة تتوافق مع ضرورات الإستجابة للتحديات عند كل لحظة تاريخية. ومن نافلة القول أن الدول العربية فى مجموعها تقريبا تقف بعيدة، على مسافات مختلفة من التحول الديمقراطي الذى يجتاح العالم منذ منتصف سبعينيات القرن الماضى. وهنا قد يقول قائل: ما الفائدة إذن من هذا اللغو؟ ما الفائدة وكل الدول العربية لا تنطبق عليها معايير الديمقراطية؟ والإجابة بسيطة وهى أن العالم العربي لن يستطيع، سواء رضى أم أبى، أن يتعايش مع العالم وهو مفكك وعلى حاله الراهن. وللعالم الخارجى نفسه مصلحة فى أن تتجمع الدول فى كيانات أقليمية كبيرة فى هذا العصر شديد العولمة. والعالم العربي لن يستمر بشكله الحاضر وإنما سيتغير حتى ولو كانت هذه التغيرات تجرى ببطء. ومن المؤسف أن التغيرات البطيئة والملوثة بأمراض كثيرة فى معظم الأحوال هى استجابة من الأنظمة الحاكمة لضغوط خارجية أكثر منها لدعوات الإصلاح والتغيير الصادرة من الداخل. أليس أولى وأشرف لجامعة الدول العربية أن تقود هى مبادرة جادة للإصلاح فى العالم العربي بدلا من وقوفها موقف المتفرج العاجز أمام مبادرات تقودها قوى أجنبية يعلم الله وحده ما هى أهدافها النهائية؟

الحل أن تتبنى الجامعة العربية مبادرة للإصلاح، تكون لها استراتيجيتها الواضحة وأهدافها العملية فى إطار جدول زمنى محدد وآليات لتنفيذ هذه المبادرة بما فى ذلك الإمكانات التمويلية الكافية للتنفيذ وأن تكون هناك قواعد محددة لتنفيذ البرامج والأهداف فى إطار استراتيجية الإصلاح. إننا إذا طبقنا اليوم معايير التعددية السياسية والمشاركة

وسيادة القانون وقواعد الشفافية وحق المساءلة، كشروط لعضوية جامعة الدول العربية، فإن هذه الجامعة الرابضة على الضفة الشرقية لنيل القاهرة ستطرد كل ساكنيها وستفقد مبررات وجودها لأن هؤلاء السكان هو الذين يدفعون الإيجار! فإذا كانت الجامعة لا تستطيع أن تستمر على ما هى عليه، حيث خسرت من الناحية العملية دورها لصالح الحكومات الأفراد ولصالح المنظمات الدولية، فإنها يمكن أن تضع لساكنيها جدولا زمنيا للتكيف مع شروط التغيير والحصول على المؤهلات الضرورية للعضوية. شروط التحول إلى نظام دستورى تعددى يسود فيه القانون فى إطار الشفافية والمنافسة السياسية العادلة ويضمن فيه المواطن احترام حقوقه الأساسية. فليتحلى خبراء جامعة الدول العربية بالشجاعة الكافية لمواجهة مستخدميهم ويضعوا استراتيجية للإصلاح وجدولا زمنيا للتنفيذ وآليات محددة لإنجاز الأهداف فى مواعيده وفترة إنتقالية تتحول بعدها جامعة الدول العربية إلى مؤسسة إقليمية تقوم على أساس الديمقراطية. وليس فى ذلك اختراع جديد. فهذه فى الحقيقة هى الصيغة التى تقوم عليها النظم الإقليمية ومؤسساتها. النظام الإقليمى الجديد فى العالم هو نظام يقوم على الحرية السياسية وليس على الإستبداد. هو نظام يقوم على الحرية الإقتصادية وليس على الإنغلاق والحماية. هو نظام يقوم على أساس أن مفهوم السيادة ينبع من حرية المواطن وأن السيادة الوطنية هى مجموع سيادة المواطنين وليس حرية الحاكم فى إذلال شعبه.

لكن هذا الحل قد يستغرق وقتا من الزمن (يجب إلا يطول عن ثلاث سنوات) فماذا تفعل الجامعة إزاء القضايا المتفجرة؟ عليها أن تواجه الموقف بشجاعة. فى سورية والسودان والعراق والمغرب العربى، يجب أن تنهج الجامعة نهج الوساطة الفعالة والإنخراط فى البحث عن حلول حقيقية. الأنظمة المخطئة فى حق شعوبها يجب أن تعرف ذلك وأن تنتهى عن أخطائها، ببساطة لأن المجتمع الدولى لم يعد يرحم، ولأن النظام العالمى الجديد سمح فعليا للأمم المتحدة وحلف شمال الأطلنطى بالتدخل فى أى مكان فى العالم تظهر فيه بوادر أزمة. نحن بالقطع لا نريد لتجربة العراق المؤلمة أن تتكرر فى أى بلد عربى. الحل أن يبادر النظام الإقليمى العربى بتصحيح نفسه بنفسه قبل فوات الأوان.

(القاهرة فى ١٩ فبراير ٢٠٠٥)

مدخل لفهم السياسة الإيرانية فى العراق والخليج*

برزت المسألة الإيرانية فى سياسة منطقة الشرق الأوسط بروزا كبيرا بعد الغزو الأمريكى للعراق فى عام ٢٠٠٣. صحيح أن الدور الإيرانى فى منطقة الشرق الأوسط لم يكن جديدا بالمرة، لكن النفوذ الذى حققته القيادة السياسية الإيرانية فى الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكى للعراق وصل إلى مستوى لم تبلغه السياسة الخارجية الإيرانية فى المنطقة من قبل لا من حيث الدرجة ولا من حيث النوع. العراق تحول بسرعة إلى منطقة للنفوذ الإيرانى برغم وجود أكثر من ٢٠٠ ألف جندى أمريكى وبريطانى ومن قوات التحالف من دول مختلفة إضافة إلى مثل هذا العدد من القائمين على أعمال الخدمات المساندة لهم من طواقم حراسة وإمدادات ومقاولين ومستشارين وغيرهم. واستطاعت الديبلوماسية الإيرانية الديناميكية أن تحشد تحالفا قويا فى منطقة شرق البحر المتوسط يضم سورية وحلف حزب الله فى لبنان وحلف الجهاد وحماس فى فلسطين، ليشكل هؤلاء مع القوة الإيرانية فى العراق أكبر تحالف سياسى إقليمى فى المنطقة مضاد للولايات المتحدة وإسرائيل منذ سقوط "جبهة الصمود والتصدي" عام ١٩٧٩ وبدء الحرب العراقية الإيرانية فى العام التالى.

ولم تكن حيوية الدور الإيرانى وحدها هي المسؤولة عن قيام هذا التحالف وعن النجاحات التى حققها بالفعل، إذ لعبت عوامل أخرى دورا جوهريا فى هذا الصدد. ومن أهم العوامل التى ساعدت إيران، أولا، فشل الخطة الأمريكية لإعادة بناء العراق سياسيا واقتصاديا بعد الإحتلال بسبب السياسة الطائفية التى اتبعتها الإدارة الأمريكية نفسها والفساد الذى رعته بصورة مباشرة الإدارة المدنية الأمريكية للعراق خلال فترة حكم الحاكم المدنى بول بريمر. وثانيا، محاولة عزل سورية تماما وتهديدها بصورة غير مباشرة بشن الحرب عليها لتكون الدولة الثانية بعد العراق فى خطة غزو الولايات المتحدة للشرق الأوسط عسكريا وهو ما أدى إلى ارتماء القيادة السورية فى أحضان إيران فى محاولة للإحتماء من التهديد الأمريكى. وثالثا، إطلاق يد أسرائيل تماما فى ضرب الفلسطينيين وفى التوسع الإستيطانى على العكس من كل الوعود التى أطلقتها الإدارة الأمريكية بشأن السعى لمساعدة الفلسطينيين وكبح جماح التوسع الإسرائيلى الإستيطانى. ورابعا، إنكشاف أمن حلفاء الولايات المتحدة فى منطقة الخليج ومن ثم سهولة ابتزازهم سياسيا بالتهديد بين آن وأخر لضمان عزل القوة العسكرية الأمريكية فى المنطقة عن خطوط الإمداد القريبة فى دول المنطقة. وبسبب هذه العوامل الأربعة حصلت السياسة الخارجية الإيرانية فى الشرق الأوسط على قوة دفع كبيرة مكنتها من تحقيق أهدافها بسهولة وساعدت القيادة السياسية الإيرانية على التحدث بملء الفم عن أن إيران هى رقم لا يمكن تجاوزه فى معادلات السياسة فى الشرق الأوسط.

وفى مقابل الدور الإيرانى تحولت القوة العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط إلى قوة إقليمية عاجزة تبحث لنفسها عن طوق لنجاة بغية تقليل الخسائر إلى أدنى درجة ممكنة خصوصا مع زيادة نزيف الدم الذى راحت تعانى منه فى العراق على أيدى الكتائب العسكرية لبقايا حزب البعث والتشكيلات القتالية المنضوية تحت جناح تنظيم "القاعدة"

وكذلك التشكيلات القتالية التابعة للتيار الصدرى. وكانت هذه التشكيلات جميعا بصرف النظر عن طابعها الدينى والمذهبى تتلقى دعما من القيادة السياسية الإيرانية بشكل مباشر وغير مباشر. وتشير التقارير المخابراتية عن الأسلحة المستخدمة ضد القوات الأمريكية فى العراق أن معظمها قد جاء من إيران وأن بعضها جاء من مخزونات الجيش العراقى المنحل التى كانت مخبأة فى أنحاء متفرقة من بغداد والموصل وغيرهما من المدن والمناطق الزراعية فى العراق. كما تشير المصادر نفسها إلى أن إيران تلعب الدور الرئيسى فى تمويل وتدريب وإمداد التشكيلات القتالية المعادية للولايات المتحدة فى العراق والتى يمارس بعضها فى الوقت نفسه دورا خطيرا فى عمليات القتل والتصفية والإنتقام وفى إذكاء العنف الطائفى بين العراقيين أنفسهم.

ولم يكن أمام الإدارة الأمريكية سوى اللجوء إلى الإيرانيين للبحث معهم فى سبل تقليل مستوى العنف فى العراق. وبرغم الخلافات الإيرانية الأمريكية وخطب الجمعة النارية التى يلقيها المرشد الأعلى للثورة الإسلامية فى إيران ضد الوجود الأمريكى فى العراق فقد اختارت القيادة السياسية الإيرانية أن تتعاون مع الولايات المتحدة فى العراق على مستوى السفراء والخبراء من أجل خفض مستوى العنف والمساعدة على تهدئة الأوضاع السياسية والأمنية فى بغداد وبقية أنحاء العراق. وبذلك تحولت العلاقة بين الطرفين، الولايات المتحدة وإيران، فى العراق من المواجهة إلى الشراكة الفعلية على الرغم من كل الخلافات بين الشريكين. فالشراكة الأمريكية- الإيرانية فى العراق لا تسير على طريق ممهد ولكنها تمر بصعوبات ومشاكل مستمرة لتقاطع هذه الشراكة مع مصالح أخرى لكل من القوتين ولمحاولة كل من الطرفين إستخدام هذه الشراكة كورقة فى لعبة أكبر تتعلق بالنفوذ الإقليمى لكل منهما وسبل حل الخلافات بينهما على المستوى الدولى فيما يتعلق ببرنامج إيران النووى.

ومن الطبيعى أن تكون لإيران مصالح فى الدول المجاورة لها. ومن المنطقى أن تعمل السياسة الخارجية الإيرانية على ترسيخ هذه المصالح وتوسيع نطاقها خصوصا إذا رأى صناع السياسة الخارجية الإيرانية أن المجال الإقليمى بات مفتوحا أمامهم لزيادة الدور الذى يمكن أن تمارسه سياستهم الخارجية فى مستقبل الشرق الأوسط الذى تشكل إيران جزءا لا يتجزأ منه.

ومن المهم هنا الإشارة إلى ثلاث ملاحظات رئيسية ترتبط بتحليل السياسة الخارجية الإيرانية قبل البدء فى النظر إلى السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق ومنطقة الخليج العربى. وهذه الملاحظات الثلاث هي:

أولا: إشكالية تحليل النص بدون إخضاع التصريحات لاختبارات معملية تقارن بين الأقوال والأفعال. ويميل عدد من محللى السياسة الخارجية الإيرانية إلى الإعتماد على التصريحات والبيانات والخطب المنشورة للقيادة السياسية الإيرانية والخروج من هذه النصوص باستنتاجات بشأن السياسة الإيرانية. ومن الضرورى بالفعل إستخدام هذه المادة التى تمثل معينا ثريا ومادة أولية لا غنى عنها لفهم السياسة الإيرانية. غير أن الإقتصار على تحليل تلك النصوص فى ذاتها من المحتمل أن يؤدى إلى أخطاء كبيرة بسبب ميل القيادة السياسية الإيرانية إلى إعلان ما يعبر عن مصلحتها فى إرضاء الرأى العام المحلى والخارجى إزاء

قضايا كثيرة. ومن المعروف منهجيا وسياسيا أن المذهب الشيعي يقبل سياسيا ودينيا التصريح لما لا يتفق مع النوايا حفاظا على المصلحة وقد يصل الأمر إلى حد الكذب والنفاق. ولتجنب الوقوع فى خطأ التحليل اعتمادا على النص فقط الذى قد يشوبه بعض العوار، فإنه يكون من الضرورى إخضاع النصوص السياسية الإيرانية لتحليل معملى سياسى يواجه هذه النصوص بما يقابلها من الأفعال والتصرفات والممارسات السياسية التى قد تشير إلى العكس تما مما تذهب إليه النصوص السياسية.

ثانيا: أهمية إدراك التحولات العميقة التى طرأت على السياسة الخارجية الإيرانية وأهمها التحول من الإستناد إلى الشعارات إلى الوجود على أساس المصالح القومية الإيرانية، أى تحولها من النهج الثورى إلى النهج البراجماتى العملى. إن عملية تصدير الثورة الإيرانية إلى الخارج ربما تكون قد وصلت إلى ذروتها وقد لا تستمر إذا تعارضت مع المصالح القومية لإيران. كما أن شعارات مثل الشيطان الأكبر أو الشيطان الصغير باتت فعليا فى طور المراجعة. ومن يتابع تصريحات الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد بدءا من النصف الثانى من العام ٢٠٠٨ سيلاحظ بسهولة إختلاف اللهجة التى يتحدث بها عن الولايات المتحدة. ومن المرجح أن تغييرا فى الإدارة الأمريكية ومجئ إدارة ديمقراطية إلى البيت الأبيض من شأنه أن يؤدى إلى فتح صفحة جديدة فى العلاقات الإيرانية الأمريكية. فلا الولايات المتحدة تريد لإيران أن تقيم حلفا غير رسمى مع روسيا ولا إيران تريد أن تجد نفسها فى عزلة تلجأ معها إلى حليف واحد هو روسيا أحد المنافسين الرئيسيين للنفوذ الإيرانى فى وسط وغرب آسيا. ومن الملفت للنظر أن الإتفاق النووى بين الولايات المتحدة والهند قد وضع إيران فى موقف صعب بين الهند وباكستان وتركيا التى ترتبط مع الولايات المتحدة باتفاقات شبه دفاعية أودفاعية. وقد يدفع ذلك الوضع صناع السياسة فى طهران إلى البحث عن منظومة جديدة للتعاون الأمنى مع الولايات المتحدة فى منطقة الخليج العربى.

ثالثا: أهمية النظر إلى السياسة الخارجية الإيرانية فى سياق الدور التاريخى لإيران والمصالح الإيرانية المتعددة فى الشرق الأوسط. ومن المثير للدهشة أن صناعة السياسة الخارجية فى العالم العربى، خصوصا فى المشرق أصبحت تسير وراء أهداف ضحلة بوسائل عرجاء. ومن حق صناع السياسة الخارجية فى العالم العربى أن يختلفوا مع أهداف السياسة الخارجية الإيرانية. ولكن ليس من حقهم صنع عدو جديد من إيران وتوجيه غضب المواطنين – الغاضبين لآسباب تعود إلى فشل سياسات حكومات بلادهم – إلى ذلك العدو الجديد، إيران. ومن الضرورى أن ينظر صانعو السياسة الخارجية فى العالم العربى بعين الإعتبار إلى المصالح الإيرانية فى المنطقة عندما يبدأ فى النظر إلى السياسة الخارجية الإيرانية. ومن شأن إغفال هذه المصالح أو محاولة نفيها أن يؤدى إلى صدامات وصراعات لا ضرورة لها يكون طرفاها خاسرين. ولايعنى ذلك التسليم للسياسة الخارجية الإيرانية بكل ما تسعى إلى تحقيقه خصوصا وأن هناك الكثير من المؤسسات والعديد من التوجهات داخل إيران يحاول كل منها التأثير بطريقه الخاص فى صنع تلك السياسة. ومن الضرورى فى العالم العربى تجنب الدعوة إلى المواجهة

وتبنى أشكال تفاعلية وتعاونية فى العلاقات مع إيران بدلا من تسخين الرأى العام ضد ذلك البلد. ولا شك أن السياسة الخارجية الإماراتية تجاه إيران تتمتع بقدر كبير من الحكمة مما يجعلها محلا للتقدير. فعلى الرغم من أن إيران تحتل ثلاث جزر إماراتية (الإحتلال تم فى عهد الشاه محمد رضا بهلوي) فإن الإمارات تنهج نهجا تعاونيا تجاه إيران يذكرنا بالموقف الذب اتخذته الصين خلال مرحلة الصراع مع بريطانيا بشأن السيادة على هونج كونج.

ولاستعراض السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق ومنطقة الخليج العربى سوف نتناول هنا فى عجالة مقومات السياسة الخارجية الإيرانية وتوجهاتها وأساليبها. فالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه جيرانها العرب هى جزء من السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام وليست منفصلة عنها. غير أن معطيات اللحظة الزمنية الراهنة تشير إلى الأهمية المتعاظمة لسياسة إيران الخارجية تجاه العراق ودول الخليج العربية على وجه الخصوص على اعتبار أن المكاسب التى يمكن أن تحققها إيران فى هذه المنطقة بوسعها أن تضع إيران على عتبات حلم التحول إلى قوة عظمى إقليمية لها شأن عالمى.

القدرات (capabilities) :

١- إيران دولة محورية بقوة الجغرافيا السياسية :

بعد قبول قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٨ الذى قضى بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران بعد حرب إستمرت ثمانى سنوات خسر فيها كل من الطرفين قدرا لا يستهان به من الموارد البشرية والإقتصادية والعسكرية بدون تحقيق اى انتصار، وجدت القيادة السياسية الإيرانية نفسها وجها لوجه أمام عالم جديد يموج بالصراعات والإنقسامات. وكان أبرز ما فى هذا العالم الجديد بالنسبة لإيران أن جارها الكبير "الشيطان الصغير"- الإتحاد السوفييتي- قد بدأ يتفكك وينهار. وانتهى الحال بعد سنوات بمن حولها إلى ما كان عليه عند بداية الحرب العالمية الأولى، إيران الممتدة من بحر قزوين شمالا إلى المحيط الهندى وبحر العرب جنوبا، يقابلها من الشرق والشمال الشرقى باكستان وأفغانستان وتركمانستان وأذربيجان ومن الغرب تركيا والعراق وفى مواجهتها على الناحية الآخرى من الخليج الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وسلطنة عمان. هى إذن دولة محورية بمعطيات الجغرافيا السياسية يتعين عليها أن تتبع سياسة خارجية فعالة وديبلوماسية نشطة وديناميكية من أجل المحافظة على مصالحها وضمان أمن حدودها مع جاراتها الإثنى عشر إضافة إلى روسيا وكازاخستان المطلتين على بحر قزوين اللتين تشاركها مع كل من أذربيجان وتركمانستان السيادة على مياه وثروات هذا البحر الغنى بموارده وإمكاناته من الأسماك والمعادن والنفط. إيران إذن دولة محورية فى غرب ووسط وجنوب آسيا بقوة الجغرافيا السياسية.

٢- إيران عضو فى قطبية ثنائية تحكم العالم الإسلامى :

ثم إن إيران هى الدولة القطب الثانى فى العالم الإسلامى. السعودية هى القطب الأول متصدرة قيادة المسلمين السنة بعد تراجع دور الجامع الأزهر وترويض مشايخه من قبل سادة

الوهابية فى السعودية. وقد منحت القيادة السياسية الإيرانية نفسها حق قيادة المسلمين الشيعة وتزاحم هنا وهناك فى المؤتمرات والمحافل المختلفة من أجل الحصول لنفسها على حق قيادة المسليمن قاطبة بادعاء فساد النظام السياسى السعودى وترهل قيادته وتخليها عن مبادئ الدفاع عن حقوق المسلمين خصوصا فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني/ الإسرئيلى والسيادة على القدس. وتقدم القيادة السياسية الإيرانية نموذج الحكم فى إيران على أنه النموذج الإسلامى وليس مجرد النموذج الشيعى. تماما كما تقدم القيادة السياسية السعودية الإسلام الوهابى على أنه الإسلام الوحيد فى العالم. وهذه القطبية الثنائية فى العالم الإسلامى ليست مجرد قطبية دينية تعكس الإنقسام بين السنة والشيعة فى قضايا مذهبية تتعلق بالعبادات ولكنها أوسع من ذلك بكثير وتغطى كل حيز الاستراتيجية السياسية والسياسة الخارجية مبرزة الانقسام بين تيارين فى العالم الإسلامى، يحاول كل منهما الاستحواذ على القيادة منفردا بصرف النظر عن المبررات والسبل والأهداف. ومن هذا السياق فإن إيران هى دولة قطبية فى العالم الإسلامى ترتبط مصالحها بزيادة نفوذها فى أرجاء العالم الإسلامى صغرت وحداته كما فى حال جزر القمر أو كبرت كما فى حال إندونيسيا وباكستان.

وهذه الثنائية القطبية فى العالم الإسلامى التى أفرزتها الثورة الإسلامية الإيرانية وبرزت بعد انتهاء الحرب مع العراق تمنح القيادة السياسية الإيرانية مبررات لمد النفوذ على التجمعات الدينية المذهبية الشيعية داخل العالم الإسلامى بصرف النظر عن طبيعة العلاقة مع الوحدة السياسية التى تعيش فيها هذه التجمعات. ويمنح النظام البطريركى الشيعى الذى يقوم على مبدأ ولاية الفقيه، والذى يفاخر الشيخ حسن نصرالله فى لبنان بالانتماء إليه كغيرة من المنتمين إلى المبدأ نفسه فى عدد كبير من الدول العربية والإسلامية، القيادة السياسية الإيرانية الكثير من المزايا والنفوذ فى أوساط التجمعات الشيعية التى تخضع لتعليمات أو توجيهات الولى الفقيه ووكلائه وغيرهم من جيش الفقهاء "المقلدين" على اختلاف درجاتهم الدينية. ويجب الحذر هنا من التعميم. فهذه الولاية لا تنطبق إلا على تابعيها دون غيرهم. وهناك من الشيعة من لا يؤمنون بمبدأ ولاية الفقيه على الإطلاق ومنهم من يجادلون ضده بمبدأ آخر وهو مبدأ "شورى الفقهاء" ومنهم فريق ثالث لا يعطى أهمية تذكر لدور رجال الدين والفقهاء فى العلاقة بين العبد وربه. وتقود هذه الملاحظة المتعلقة بنفوذ القيادة السياسية الإيرانية فى أوساط تجمعات المسلمين الشيعة فى العالم الإسلامى إلى الإشارة إلى سياسة "التشيع" التى تتبعها إيران فى العالم الإسلامى والتى تبدأ من الحديث عما يسمى بـــ "مظلومية الشيعة" بغية الوصول أخيرا إلى استبدادهم بالحكم كما هو الحال فى العراق. وأحد أوجه الخطر فى هذه السياسة أن من شأنها أن تغذى القلاقل السياسية والدينية والإنشقاقات المذهبية خصوصا فى المجتمعات التى تعيش على قشرة من الإستقرار الهش مثل المجتمعات الخليجية.

٣- إيران مركز القيادة السياسية والدينية للشيعة المسلمين :

كذلك تمنح مزايا القطبية الثنائية فى العالم الإسلامى للقيادة السياسية الإيرانية مداخل متنوعة سياسية وثقافية ومذهبية لبناء تحالفات متنوعة وتوسيع قاعدة النفوذ الحاملة للتيار السياسى والمذهبى الإيرانى. وتشمل هذه التحالفات ما استقر منها فى اعقاب ثورة الخمينى مثل التحالف مع النظام السياسى البعثى فى سورية. كما تشمل التحالفات التى تم بناؤها فى

حياة الخمينى وتطورت كثيرا فيما بعد مثل التحالف مع حزب الله فى لبنان والتحالف مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق (الذى تم تأسيسه وتطوير هياكلة فى طهران) إضافة إلى التحالفات الجديدة مثل التحالف مع حركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين والتحالف مع النظام القائم فى جزر القمر بعد تشيع رئيسه الذى كان قد درس فى إيران قبل توليه الرئاسة فى بلاده. وترتبط هذه التحالفات أيضا بالعلاقات الديناميكية التى تحتفظ بها القيادة السياسية الإيرانية مع عدد من التجمعات المذهبية الشيعية فى بعض دول الخليج، خصوصا فى البحرين والكويت والمنطقة الشرقية فى السعودية ومع الحوثيين فى اليمن وغير هؤلاء من الأقليات الشيعية فى عدد من البلدان العربية والإسلامية.

٤- إيران دولة محورية فى نظام إمدادات الطاقة العالمى :

وبعيدا عن الجغرافيا السياسية التى تجعل من إيران دولة محورية، وبعيدا عن مركزها القيادى فى أوساط المليمين الشيعة الذى جعل منها قطبا ثانيا فى القيادة الدينية والسياسية للمسلمين على نطاق العالم ويزيد من قدرة قيادتها السياسية على بناء التحالفات على أرضيات متنوعة، فإن إيران تتبوأ مركزا قياديا بين الدول المصدرة للنفط على مستوى العالم. فهى ثانى أكبر أعضاء أوبك من حيث القدرة التصديرية بعد المملكة العربية السعودية. وهى إلى جانب قدرتها على التصدير فإن حدودها البحرية فى الغرب تضع أهم طرق تجارة النفط فى العالم فى مرمى حجر من أسلحتها المختلفة. وهى إن أرادت فإن باستطاعتها ان توقف حركة الناقلات عبر الخليج العربى ومضيق هرمز. وهذا التهديد لا يمثل خطرا إفتراضيا لأنه تحقق بالفعل خلال الفترة التى سبقت وقف إطلاق النار مع العراق عام ١٩٨٨ وهى الفترة التى أطلق المحللون عليها "حرب الناقلات" والتى مثلت تهديدا شديدا لاستقرار الاقتصاد العالمى عجل باتخاذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٨. فإيران إذن هى دولة نفطية رئيسية تلعب سياساتها دورا مهما فى توازنات الطاقة فى العالم الأمر الذى من أجله يجب أن يأخذها الآخرون فى اعتبارهم عند رسم سياساتهم الخارجية. وإيران بفضل صاراتها ومخزوناتها من النفط والغاز تتمتع بميزة نسبية قوية فى النظام العالمى لإمدادات الطاقة مما يمنح صناع السياسة الخارجية قدرا كبيرا من المرونة والقدرة على المناورة. ومن ثم فإن إيران قوة منتجة ومصدرة للنفط ولديها فى الوقت نفسه القدرة على تعطيل إنتاج وتصدير النفط فى دول الخليج المجاورة لها، أى أنها يمكن أن تتحكم بشكل مباشر وبشكل غير مباشر فى أكثر من ربع تجارة النفط العالمية.

٥- إيران تتمتع بثروة بشرية غنية وديناميكية بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسى :

برهن الإيرانيون، بصرف النظر عن النظام السياسى الذى يخضعون له، على امتلاكهم قدرات حيوية خلاقة تمكنهم من التفاعل مع معطيات العلم والتكنولوجيا الحديثة والتفاعل مع النتاج الثقافى العالمى والوسائط الإعلامية والمساهمة فى تطوير نواحى الحياة المختلفة فى بلادهم على أساس المشاركة مع العالم وليس على أساس العزلة على الرغم من المواجهة السياسية الصلبة بين القيادة السياسية الإيرانية والعالم بسبب البرنامج النووى وضلوع إيران فى رعاية أنشطة إرهابية فى أنحاء مختلفة من العالم. وتظهر كفاءة القدرات البشرية

الإيرانية بالنظر إلى مؤشرات عديدة مثل انخفاض نسبة الأمية وارتفاع أعداد المؤهلين أكاديميا خصوصا فى مجالات العالو والرياضيات وزيادة التفاعل مع العالم عن طريق الإنترنيت. ومع ذلك فإن الإيرانيين يواجهون صعوبات كثيرة فى حياتهم اليومية بسبب فشل السياسات العام التى يمارسها الجناح المتشدد الذى يقود الحكم بقيادة الرئيس محمود أحمدى نجاد. فقد إرتفع معدل التضخم إلى ما يقرب من ٢٥% بنهاية النصف الأول من العام الحالى ٢٠٠٨ واتسع نطاق أزمة الوقود فى ثانى بلد مصدر للنفط داخل أوبيك. وكرد فعل على مظاهر فشل السياسات العامة لحكم نجاد خصوصا السياسة الإقتصادية إتسع نطاق الإحتجاجات الشعبية خصوصا بين الطلبة والعمال والمثقفين كما زادت حدة الاستقطاب بين رجال الدين أنفسهم بين التيار المحافظ والتيار المعتدل.

٦- إيران تتمتع بقدرات دبلوماسية شديدة المهارة والدهاء :

تعرضت السياسة الإيرانية منذ قيام ثورة الخمينى لمسار صعب اقليميا ودوليا بدءا من التعامل مع الحرب ضد العراق ديبلوسيا خلال الثمانينات من القرن الماضى إلى بناء شبكة جديدة من الحلفاء السياسيين على مسنوى الشرق الأوسط والعالم بعد انتهاء الحرب وصولا إلى الإدارة الذكية لأزمة الملف النووى الإيرانى مع العالم. ولا تعدم الديبلوماسية الإيرانية سبيلا يمكنها من الإقتراب بمقدار شعرة واحدة من أطراف قد لا تتفق معها. ويستطيع الراصد لحركة الديبلوماسية الإيرانية فى العامين الأخيرين أن يلمس كيف تحركت هذه الديبلوماسية فى كل الإتجاهات من أجل تقليل فرص المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها إيران فى حال فرض عقوبات دولية قاسية عليها. وقد تحركت الديبلوماسية الإيرانية بسرعة فى الخليج وإلى مصر وفى أوروبا وحتى فى الولايات المتحدة من خلال كافة القنوات المتاحة وعلى كافة المستويات بدءاً من الرئيس وحتى الشخصيات الأكاديمية والشخصيات العامة التى تملك علاقات خاصة مع بعض الدول. وتتبنى الديبلوماسية الإيرانية سياسة المبادرة وليس سياسة رد الفعل المتمهل. وهى تتحدث بصوت واضح حتى مع من يخالفونها الرأى وتسعى إلى بناء جبهة حلفاء قوية وواسعة من آسيا إلى أمريكا اللاتينية فى محاولة لصيانة المصالح الإيرانية. وهذه النوعية من الديبلوماسية تعتبر إضافة استراتيجية إلى عناصر القوة القومية مثلها فى ذلك مثل الصواريخ والقاذفات على العكس من الديبلوماسية البليدة البطيئة التى تلعب فقط فى حيز رد الفعل.

٧- إيران أصبحت على عتبات امتلاك عصب تكنولوجيا نووية حديثة تؤهلها لأن تصبح قوة نووية عسكرية :

وصل المشروع النووى الإيرانى إلى مرحلة متقدمة جدا. ويعتبر امتلاك التكنولوجيا النووية بالنسبة للقيادة السياسية الإيرانية هدفا فى حد ذاته وليس مجرد وسيلة للوصول إلى غايات أخرى. وتمثل تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم وتصنيع أجهزة الطرد المركزى وتطويرها الأساس فى نشاط إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية. وإضافة إلى ذلك تعمل إيران على مسارات أخرى لتطوير تكنولوجيات أكثر تطورا لتحقيق الإنشطار النووى أو الإندماج النووى باستخدام مواد أخرى غير اليورانيوم وتطبيق أساليب أخرى مثل استخدام أشعة الليزر. وتشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة وتقديرات المخابرات

المركزية الأمريكية أن إيران قطعت شوطا كبيرا على طريق امتلاك تكنولوجيا نووية. ومن الناحية النظرية البحتة فإن الخبراء لا يختلفون على طبيعة الإستخدام الثنائى المدنى/العسكرى للتكنولوجيا النووية.

وتشير متابعة البرنامج النووى الإيرانى إلى أن القيادة السياسية الإيرانية تعمل على تطوير القدرات الصناعية والعسكرية المكملة للتكنولوجيا النووية التى من شأنها أن تساعد على استخدام هذه التكنولوجيا عسكريا. ويظهر ذلك بوضوح فى العمل على تطوير مخططات لتصنيع رؤوس نووية وتطوير تصنيع منصات لإطلاق الصواريخ وتطوير برنامج لتصنيع وإطلاق الصواريخ المتوسطة المدى والطويلة المدى القادرة على حمل رؤوس نووية. وتلتقى فى المفاعلات والمعامل النووية الإيرانية فى ناطانز وآراك وبوشهر وطهران خطوط إمدادات متنوعة شرعية وغير شرعية تخدم المجهود النووى الإيرانى قادمة من أنحاء مختلفة من غرب أوروبا ومن وسط وجنوب آسيا ومن أمريكا اللاتينية تعزز جميعها تطوير البرنامج النووى الإيرانى فى جوانبة العلمية التكنولوجية البحتة والتطبيقات الصناعية والاستخدامات العسكرية. ويعتقد كثير من المراقبين أن امتلاك إيران لتكنولوجيا تخصيب اليورانيوم ما هو إلا مسألة وقت وأن الخلاف بين القوى العظمى الدولية هو على كيفية مواجهة البرنامج النووى الإيرانى عسكريا أم من خلال برنامج للعقوبات والحوافز يضمن أن تتعاون إيران إيجابيا مع مطالب القوى العظمى. وفى اعتقادى أن الصين وروسيا واليابان وكذلك فرنسا وألمانيا إلى حد أقل قد تقبل جميعا بفكرة قيام توازن نووى فى الشرق الأوسط يقوم على أساس امتلاك كل من إسرائيل وإيران للقوة النووية العسكرية على غرار التوازن القائم الآن فى جنوب آسيا بين الهند وباكستان. وسيكون لذلك إن حدث إرتدادات بعيدة المدى على دول الخليج العربية وعلى مستقبل التوازنات السياسية وعلى الترتيبات الأمنية فى الشرق الأوسط.

٨- إيران نجحت فى تطوير صناعة عسكرية قوية تركز على القدرات الصاروخية الحركية ونقل الحرب إلى معسكر الخصم :

تقوم إيران بتطوير قدراتها الصناعية العسكرية على قدم وساق وذلك على التوازى مع برنامج تطوير القوة النووية. ويشمل البرنامج الإيرانى فى مجال الصناعات العسكرية تطوير صواريخ "شهاب" المتوسطة المدى والطويلة المدى. وتطوير صناعة منصات إطلاق الصواريخ. وبرنامج إنتاج القطع البحرية التكتيكية مثل الزوارق السريعة المسلحة والاستراتيجية مثل البوارج والمدمرات. وكذلك برامج لإنتاج الأسلحة الصغيرة والذخيرة والمفرقعات ظهرت قدراتها بوضوح فى العمليات القتالية على مسرح العمليات فى العراق وفى أفغانستان. وإضافة إلى ذلك تقوم إيران أيضا بتطوير إمكانات لدخول صناعة الفضاء. وتهدف برامج توسيع قاعدة الصناعات العسكرية وتنويعها إلى زيادة قدرات هذه الصناعة على الإمداد لخدمة أهداف الاستراتيجيات السياسية للقيادة الإيرانية وإلى حماية إيران من أى ضربة عسكرية محتملة ومن التهديدات العسكرية الرابضة من حولها خصوصا فى العراق وأفغانستان إضافة إلى زيادة القدرة على الرد العسكرى وبناء مقومات تؤكد إمكان نقل المعركة إلى أرض الخصم وإلى سمائه وإلى مياهه الإقليمية إن لزم الأمر وهو ما يمثل أساسا من أسس الردع.

٩- إيران تسعى بوضوح إلى إقامة مناطق للنفوذ حولها تتمتع فيها بدور محورى مقبول أو معترف به إقليميا وعالميا :

فتحت التغيرات التى حدثت بسرعة من حول إيران منذ نهاية ثمانينات القرن الماضى الطريق إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية العالمية وإلى إعادة النظر فى التوازنات الإقليمية على أساس معطيات القوة الجديدة للاعبين على المسرح السياسى العالمى. إيران لم تكن بعيدة عن هذه التغيرات، إذ أن جزءا كبيرا منها وقع عند حدودها. وعندما أعلنت الولايات المتحدة الإرهاب العالمى عدوا رئيسيا لها فى عام ٢٠٠١ وضع هذا الإعلان إيران جيوبوليتيكيا وعسكريا على خط المواجهة فى الجبهة الأمامية القتالية فى الحرب ضد الإرهاب. وبين سقوط الإتحاد السوفييتى وإعلان الحرب العالمية على الإرهاب تحركت إيران- التى كانت قد تحررت فى عام ١٩٨٨ من أعباء الحرب مع العراق- فى اتجاه إقامة مناطق للنفوذ السياسى فى وسط آسيا وفى الشرق الأوسط وفى الخليج معتمدة على الإمكانات والقدرات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية التى تتمتع بها. وشملت موضوعات الحوار والتنافس تنمية حقول النفط واقتسام الثروات فى بحر قزوين وإمدادات الغاز من وسط وغرب آسيا إلى أوروبا وإعادة تأكيد العلاقات الثقافية والدينية مع الجمهوريات ذات الأغلبية المسلمة فى وسط آسيا خصوصا تلك ذات الأغلبية الشيعية وزيادة التجارة والاستثمارات فى الخليج وتطوير موارد الثروة من النفط والغاز فى تلك المنطقة وتعزيز العلاقات مع القوى المعادية لإسرائيل فى لبنان وفلسطين واحتضان القوى السياسية الشيعية المعادية لصدام حسين فى العراق وتعزيز العلاقات مع الأقليات الشيعية فى الخليج.

إن وجود مقومات للقوة الإقليمية وتوفر الموارد والمزايا لقيام قوة عظمى إقليمية ووجود مصالح وطنية واضحة فيما وراء حدود الوطن، كلها لا تعنى بالضرورة قيام دولة ما بدور إقليمى فعال أو بتحولها إلى قوة إقليمية أو دولية عظمى. وإنما يتحقق ذلك عندما تتوفر الإرادة السياسية من أجل ممارسة هذا الدور واتخاذ قرار سياسى بتفعيل مقومات القوة وعناصرها. وتظهر تلك الإرادة السياسية أول ما تظهر عندما تلوح فى الأفق بوادر لإقامة منطقة أو مناطق للنفوذ وعندما تتحرك السياسة الخارجية لدولة ما فى اتجاه بناء "ضفيرة" سياسية وأمنية عابرة للحدود تتضمن إقامة أو المشاركة فى ترتيبات أمنية وسياسية تتمتع فيها بدور رئيسى فى اتخاذ القرار وليس مجرد المشاركة فى قوات "الذيل" أو فى مساندة استراتيجية سياسية لدولة أخرى أو العمل لحساب هذه الاستراتيجية كميسر أو كوسيط. وتظهر دراسة الحالة الإيرانية أن القيادة السياسية الإيرانية إتخذت قرارا حاسما بعد انتهاء الحرب مع العراق فى عام ١٩٨٨ بالسعى إلى تفعيل مقومات القوة الإيرانية وبناء عدد من التحالفات القوية فى المناطق المحيطة بها بهدف إقامة عدد من مناطق النفوذ التى تلعب فيها إيران دورا محوريا قائدا.

الأهداف (objectives) :

تعنى الاستراتيجية تحديد القدرات والأهداف والوسائل. ويرتبط نجاح الاستراتيجية بوضوحها وبنوعية القيادة والدبلوماسية وكفاءة جهود التنظيم والتعبئة والتأثير فى الفاعلين والمفعول بهم أو الهادفين والمستهدفين. ويعتبر تحديد الأهداف مرحلة مهمة فى إعداد أية استراتيجية. ففى تحديد الأهداف إلهام للروح الوطنية وإعادة ترتيب لأولويات الحياة والإختيارات على مستوى الأفراد والمؤسسات. وفيها أيضا زرع لقيم جديدة. وفيها بسط

لطريقة جديدة فى التعامل مع العالم خارج حدود الوطن والشعوب الآخرى. ومن الضرورى أن تتواءم الأهداف مع القدرات. ومن الضرورى ألا تتعارض مع السيادة الوطنية بمعناها الديناميكى. ومن الضرورى أن تضمن الأهداف رفع مستوى الرفاهية للفرد وللمجتمع. ومن الضرورى كذلك أن تضمن للقيادة السياسية مستويات أعلى من المشاركة فى صنع القرارات على المستويين الإقليمى والعالمى.

ويمكن تحديد أهم أهداف السياسة الخارجية واستراتيجية الأمن القومى التى تتبناها القيادة السياسية الإيرانية فى النقاط التالية:

- إمتلاك التكنولوجيا النووية هو بالنسبة للقيادة السياسية الحالية فى إيران غاية فى حد ذاتها. وهذا الهدف واضح وقاطع فى تصريحات وبيانات القيادة السياسية الإيرانية باعتباره حقا شرعيا لإيران يجب العمل من أجل تحقيقه مهما كانت الضغوط. وتحاول القيادة السياسية الإيرانية التركيز على إضفاء طابع سلمى على البرنامج النووى الإيرانى وإزاحة أية شكوك تتعلق بالتوجه العسكرى للبرنامج.
- السعى لإقامة ما يسمى بـ "الشرق الأوسط الإسلامي" بقيادة إيران. والشرق الأوسط الإسلامى هو الرد الإيرانى على مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذى تروج له الولايات المتحدة والذى يمتد من أفغانستان شرقا إلى المغرب وموريتانيا غربا. وبينما يقوم المشروع الأمريكى على أساس نشر الديمقراطية طبقا للمبادرة الأمريكية للشرق الأوسط التى يوجد مقرها الإقليمى فى تونس (الديمقراطية!)، فإن المشروع الإيرانى يقوم على أساس نسخ النظام السياسى الإيرانى بنسخ مختلفة ومهذبة فى كل حال على حده لتتناسب مع ظروف كل بلد عربي! ففى العراق يتغير إسم "المجلس الأعلى للثورة العراقية"، الحليف السياسى الرئيسى لإيران فى العراق، إلى "المجلس الأعلى الإسلامي". ويقوم نظام الحكم على أساس الإستبداد السياسى للمجلس وحلفائه إنطلاقا من صيغة محاصصة طائفية دينية وعرقية رعتها بعناية القيادة السياسية الإيرانية ومكنتها الولايات المتحدة خلال فترة حكم الحاكم المدنى الأمريكى بول بريمر. وفى لبنان يتم أيضا ترويج صيغة محاصصة طائفية بواسطة الحليف السياسى الرئيسى لإيران، حزب الله، بينما فى سورية يتم العمل على تعزيز وترسيخ نفوذ النظام السياسى القائم على حكم العلويين وأسرة الأسد، وهو تطور يحمل ذات السمات التى حملها نظام صدام حسين فى مرحلته الأخيرة عندما تحول إلى نظام حكم الأسرة الصغيرة المتحصنة برداء حزب البعث الذى كان قد تحول عمليا إلى مجرد شلة من الأشخاص الذين يأتمرون بأوامر صدام حسين. وفى الخليج يتم العمل على ترويج الطائفية والمذهبية السياسية إنطلاقا مما يسمى بـ "مظلومية الشيعة" وبـ "فساد أنظمة الحكم فى الخليج". وهكذا فإن هدف إقامة الشرق الأوسط الإسلامى يعنى فى حقيقة الأمر تعزيز النفوذ الإيرانى المباشر وغير المباشر فى المنطقة العربية. وفى هذا الصدد تتبنى السياسة الخارجية الإيرانية بكثافة شعارات العداء للولايات المتحدة ولإسرائيل بهدف كسب تأييد شعبى لمحاولات الإختراق السياسى التى تقوم بها من خلال أجهزتها وحلفائها وأنصارها فى أجزاء مختلفة من العالم العربى. ولا يرتبط مشروع "الشرق الأوسط الإسلامي" بالقوى الشيعية فقط وإنما يقوم أيضا كمشروع سياسى، على كسب تأييد وتعاطف قوى دينية سياسية سنية مثل حركة المقاومة الإسلامية "حماس" فى فلسطين.

- الحصول على اعتراف دولى بدور رئيسى لإيران فى سياسات الشرق الأوسط ووسط آسيا كقوة عظمى إقليمية. ومن الملفت للنظر أن حزمة الحوافز السياسية والاقتصادية الأخيرة التى حصلت عليها إيران من الولايات المتحدة وحلفائها تتضمن اعترافا بهذا الدور وتفتح الباب للحوار حول الأشطال والآليات التى يمكن لإيران من خلالها أن تمارس دورا إقليميا فى قضايا الأمن الإقليمى للخليج ومكافحة الإرهاب العالمى و مكافحة تسلل المهاجرين وتجارة البشر فى الخليج وآسيا الوسطى ومكافحة تجارة المخدرات والمساهمة فى وضع نظام أمان إقليمى لعبور ناقلات النفط فى الخليج العربى ومضيق هورمز إضافة إلى التعاون الإقليمى لتطوير صناعات النفط والغاز و التعاون مع دول الخليج العربية فى مجالات النقل بهدف تعزيز التجارة فى مجالات السياحة وعلى رأسها السياحة الدينية.
- السعى للحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن فى إطار مشروع تطوير الأمم المتحدة بما يؤكد دور إيران كقوة عظمى إقليمية لها دور دولى. وعلى الرغم من ضآلة فرص إيران فى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن فإن الدبلوماسية الإيرانية لا تكل ولا تمل من تذكير حلفائها وزائريها السياسيين بأهمية المطلب الإيرانى ومبرراته. وتسعى الدبلوماسية الإيرانية إلى حشد تأييد قوى بقدر ما تستطيع لهذا المطلب على أساس أنها فى نهاية الأمر تلعب دور القوة المناوئة للولايات المتحدة. وتسعى القيادة السياسية الإيرانية فى الوقت نفسه إلى تطوير مقومات القوة التى يكمن أن تساند وأن تبرر هذا الهدف فى الأجلين المتوسط والطويل طالما أن النظام العالمى قابل للتغيير والتجديد. وقد وضعت إيران أقدامها بالفعل على عتبات بعض مقومات القوة العظمى. وتشمل قدرات القوة العظمى الكاملة القوة النووية والقوة المالية و القوة العلمية والتكنولوجية والقوة الصناعية والتجارية وقوة وكفاءة الدبلوماسية. ومع ذلك فإن طهران لا يزال أمامها الكثير لتحقيق تقدم يعتد به فى هذه المجالات الخمس. وقد لا تستطيع إيران فى الأجل المتوسط أو الطويل أن تحقق تفوقا على مستوى عالمى فى مجالات القدرات الخمس، غير انها إذا استطاعت أن تحقق التفوق فى مجالين على الأقل فإنه سيمكن اعتبارها قوة عظمى ناقصة أو غير كاملة على اعتبار أن الولايات المتحدة هى فى الوقت الحاضر الدولة الوحيدة فى العالم التى تملك مقومات القوة العظمى الكاملة وهو ما يبرر ثقلها حتى داخل نادى الدول العظمى الأمر الذى أدى ببعض المحليين إلى اعتبارها القوة القطبية الوحيدة التى تقود العالم بلا منازع. وفى اعتقادى أن إيران إذا استمرت على النهج الذى تتبعه فى سياستها الخارجية وتوجهات الأمن القومى الحالية فإنها قد تتمكن فى الأجل الطويل من تحقيق تفوق عالمى فى قدراتها النووية والعلمية والتكنولوجية والصناعية (الصناعات العسكرية بالأساس). إضافة إلى المهارات الدبلوماسية وهو ما يمكن أن يجعلها بالفعل قوة عظمى غير مكتملة يمكن أن تمارس دورا إقليميا وعالميا على هذا الأساس.
- السعى لتكريس القيادة الإيرانية للعالم الإسلامى. وعلى الرغم من الطابع المذهبى الشيعى الذى يكسو النظام السياسى الإيرانى، فإن قيادة النظام السياسى الحالى فى طهران تعمل بشتى الوسائل من أجل التمدد السياسى خارج نطاق الإطار المذهبى. وهى تستخدم فى هذا السياق شعارات العداء للولايات المتحدة ولإسرائيل ولأشكال الإستبداد السياسى أو الفساد فى معظم الدول الإسلامية من أجل

كسب موقع قيادى لسياستها الخارجية. كذلك فإنها فى قضايا أخرى مثل قضايا الطاقة وأسواق النفط تعمد إلى بناء تحالفات راديكالية (مثل التقارب مع شافيز) بهدف تحقيق مكاسب إقتصادية وسياسية.

السياسات والآليات (policies and dynamics) :

تملك القيادة السياسية الإيرانية سلة متباينة من الوسائل والأدوات التى تمكنها من تنويع سياساتها وزيادة قدرتها على المناورة فى المواقف السياسية المختلفة. ففى جانب التطرف يوجد الحرس الثورى الإيرانى ومؤسساته وقياداته وإمكاناته التمويلية الضخمة المستقلة والتى تأتى من عائدات رجال الدين من الأخماس التى يحصلونها من أتباعهم. وليس من المبالغة إعتبار الحرس الثورى الإيرانى بمثابة "دولة داخل الدولة". فهو يتكون من ويشرف على تشكيلات مسلحة ومؤسسات مالية واقتصادية وسياسية واجتماعية وله امتدادات خارجية وتحالفات تتجاوز نطاق الدولة الرسمية يديرها ليس من خارج مؤسسات الدولة فقط ولكن أيضا من داخل هذه المؤسسات خصوصا من داخل وزارة الخارجية وأجهزة المخابرات. وفى جانب الإعتدال توجد تشكيلات سياسية لها هى الآخرى جذور اقتصادية مثل تلك المؤيدة للرئيس السابق على خاتمى وسلفه رفسنجانى. وعلى الصعيد الرسمى يقود محمود أحمدى نجاد تيارا متشددا داخل مؤسسات الدولة يحظى بدعم وتأييد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية فى إيران على خامنئى.

وتعمل السياسة الإيرانية بأسلوب النفس الطويل وطرق المساومة التى يمكن أن تستمر بين الأطراف ذات المصالح المختلفة إلى نقطة حافة الهاوية وهى الطرق التى برع فيها وأتقنها تجار السجاد الإيرانيين. فهم يساومون ويساومون ويسامون ويتعمدون إطالة الوقت فى المساومة لعل وعسى يستطيعون مكسب هنا أو يحصلون على تنازل هناك. والذين لم يخوضوا تجربة المساومة مع تجار السجاد الفرس لن يستطيعوا أبدا أن يفهموا بسهولة أساليب وتكتيكات رجال السياسة الإيرانيين. وربما تعطى التجربة الحالية التى يخوضها العالم فى التفاوض مع إيران بشأن مستقبل برنامجها النووى للسياسيين الذين يتعاملون مع إيران دروسا قيمة فى فهم الديبلوماسية الإيرانية وأساليب تعاملها مع العالم. فهذه التجربة مليئة بعمليات الكر والفر والمناورات وإضاعة الوقت وإطلاق بالونات الإختبار بالتصريحات المخالفة للوقائع التى يتم تكريسها على الأرض والتظاهر بالتراجع لإغراء الخصم وعدم قطع شعرة معاوية (الذى يمقته الإيرانيون!) مع خصومهم. وتتمثل أهم السياسات التى تتبعها القيادة السياسية الإيرانية بغرض تحقيق أهدافها فى التالى:

- المحافظة على المواجهة مع الولايات المتحدة بشأن البرنامج النووى الإيرانى داخل نطاق السيطرة. من الملاحظ حدوث تحولات لها دلالة فيما يتعلق بالخطاب الإيرانى تجاه الولايات المتحدة بالتفرقة بين ضغوط الإدارة الأمريكية وبين العلاقات مع "الشعب الأمريكى الصديق". إستخدام الوجود الإيرانى فى العراق كورقة ضغط على الإدارة الجمهورية واللعب بورقة المفاوضات الأمريكية الإيرانية بشأن إقرار الأمن فى العراق. تهديد حلفاء الولايات المتحدة فى الخليج بالإنتقام منهم فى حال تعرض إيران لهجوم إسرائيلى أو أمريكى. واللعب بورقة التعاون مع الولايات المتحدة فى الحرب ضد الإرهاب.

- العمل على تحسين وتطوير علاقات إيران مع حلفاء فى أوروبا وآسيا ومحاولة قطع الطريق على الولايات المتحدة لتكوين تحالف عالمى متماسك ضد إيران يميل إلى انتهاج البديل العسكرى ضدها بسبب البرنامج النووى الإيرانى. وقد نجحت إيران إلى حد كبير فى ذلك إلى درجة أن الإدارة الأمريكية إستبعدت تقريبا اللجوء إلى الخيار العسكرى ضد إيران فى النصف الثانى من عام ١٩٨٨ وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية صراحة إنه إذا فشلت سلة الحوافز الأخيرة التى قدمتها الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا فإن الولايات المتحدة ستلجأ إلى نيويورك. وخلت التصريحات من استخدام عبارة اللجوء إلى "كل الخيارات" التى كانت تتضمن استخدام الخيار العسكرى. وفى إطار تلك السياسة تقوم إيرلن أيضا بالعمل على تحسين وتطوير علاقات تحالف وتعاون مع روسيا والصين ودول وسط آسيا من خلال العلاقات التجارية والمالية والثقافية والتعاون فى مشروعات الطاقة والتنمية الاقتصادية.
- السعى لاكتساب مكانة قيادية فى المنظمات الجماعية للعالم الإسلامى وحركات منظمات المجتمع المدنى الإسلامية وإنشاء شبكة واسعة من المنظمات المتعاونة مع القايدة السياسية الإيريانية فى العالمين العربى والإسلامى.
- العمل على خلق منطقة نفوذ سياسى وطائفى فى منطقة الخليج العربى تخضع لتوجيهات الولى الفقيه فى طهران ومحاولة توسيع نطاق هذه المنطقة إلى ما وراء الخليج فى بقية أنحاء العالم العربى.
- العمل لبناء تحالفات على أساس سياسى مع غير المنظمات الطائفية والسياسية الشيعية على غرار التحالف مع حماس فى فلسطين ومع بعض الجماعات والشخصيات فى لبنان.
- إستغلال المواجهة مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة الأمريكية لحشد تأييد شعبى وإعلامى للسياسة الخارجية الإيرانية ولشعاراتها.
- إستخدام الشعارات المذهبية الشيعية للترويج للتشيع الدينى والسياسى فى العالمين العربى والإسلامى.
- إستغلال فراغ القيادة السياسية فى العالم العربى. ومحاولة تقديم نمط جديد من القيادة لملء الفراغ والدفع بحلفاء إيران فى العالم العربى إلى الصدارة السياسية واقديم كل أشكال الدعم اللازم لهم.
- تعظيم الإستخدام السياسى للحرس الثورى الإيرانى وقوات فيلق القدس والمتطوعين العرب والمسلمين واستخدام الشعارات السياسية الراديكالية فى تجنيد الشباب العرب والمسلمين وإعدادهم لبناء تشكيلات سياسية أو شبه سياسية أو دينية تحمل الشعارات السياسية والدينية الإيرانية.

ملامح المشروع الإيرانى فى العراق :

كان سقوط نظام صدام حسين فى إبريل ٢٠٠٣ يعنى بالنسبة للقيادة السياسية الإيرانية رحيل العدو الذى جعل إيران تنزف لمدة ثمانى سنوات متصلة. ورأت القيادة السياسية الإيرانية أن رحيل "حارس البوابة الشرقية" كما كان يصفه حلفاؤه العرب يعنى أن البوابة أصبحت بلا حارس. وكما حدث فى صباح الأربعاء ٩ إبريل عام ٢٠٠٣ عندما استيقظ أهل بغداد ليجدوا أبواب الوزارات والمصالح الحكومية بما فيها مبنى المخابرات بدون حراسها وهى خالية من موظفيها، فاقتحموها ونهبوا ما فيها مما استطاعت أيديهم الوصول إليه، وجد الإيرانيون حدود العراق المتاخمة لهم. ما يقرب من ١٥٠٠ كيلومترا من الحدود البرية والمائية ظهرت للإيرانيين فضاءاً مستباحا كان قد سبقتهم إليه تشكيلات فيلق بدر القتالية فى الثالث من شهر مارس من العام نفسه عبر الخطوط الحدودية المتاخمة لإقليم كردستان العراق. وقال شهود العيان إن عشرات الآلاف عبروا الحدود من الشرق إلى الغرب، أى من إيران إلى العراق، وحصلوا بسرعة على وثائق هوية عراقية مزيفة. وكانت هذه الوثائق وغيرها من الوثائق الرسمية إلى خمس سنوات بعد الاحتلال تباع وتشترى فى الأسواق.

فى بغداد كان الحاكم المدنى للعراق بول بريمر الذى عينه الرئيس الأمريكى جورج بوش يضع اللمسات الأخيرة على مشروع إزالة مؤسسات الدولة العراقية الرئيسية، الجيش والشرطة والمخابرات والإعلام والتصنيع العسكري! وعندما صدرت الأوامر الإدارية الخاصة بذلك أصبح فراغ القوة وفراغ النظام وفراغ الأمن وفراغ المعلومات هو العنوان الكبير الذى يرتفع فوق العراق. وكان هذا العنوان دعوة إلى الفوضى وتصريحا لكل الجماعات المسلحة وشبه المسلحة بفرض قوانينها الخاصة على الشارع العراقى. وطهران لم تكن بعيدة. بل إنها كانت مستعدة لمرحلة ما بعد صدام وكانت تخطط لمشروعها الخاص فى العراق. وفى اعتقادى أن المشروع الإيرانى فى العراق هو أهم وأكبر استثمار سياسى قامت بتنفيذه القيادة السياسية الإيرانية منذ ثورة الخمينى عام ١٩٧٩. فهو يفوق فى أهميته التحالف السياسى مع سوريا وهو يتجاوز بكثير عملية إنشاء حزب الله فى لبنان أو عملية تأسيس حركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين أو استقطاب رئيس جزر القمر لمشروع التشيع الدينى والسياسى. وإذا اعتبرنا أن البرنامج النووى الإيرانى هو أحد الخيارات الاستراتيجية لإيران فإن المشروع الإيرانى فى العراق لعب ولايزال دور الدرع الواقى الذى يحمى هذا البرنامج، فلولا نجاح المشروع الإيرانى فى العراق لأصبح المشروع النووى مكشوفا لاحتمالات الضرب أوالإجهاض.

ومن المثير للدهشة أن المشروع الإيرانى فى العراق وجد طريقه إلى النجاح بمساندة من الولايات المتحدة. وأيا كان الطريق الذى جاءت منه هذه المساندة سواء عن طريق العمد أو عن طريق الصدفة، فإنها أدت الغرض نفسه. فهى التى فتحت الطريق للقيادة السياسية الإيرانية لدخول بغداد بدون الحاجة إلى تأشيرة دخول. وهى التى مكنت حلفاء القيادة السياسية الإيرانية حكم العراق حسب الصيغة التى أرادوها، صيغة المحاصصة الطائفية. وهى التى ساعدت إيران على أن يكون لها دور رسمى فى رسم السياسات الأمنية فى العراق من خلال اللجنة الأمنية المشتركة العراقية– الأمريكية– الإيرانية. كما أن المساندة العسكرية

الأمريكية هى التى ساعدت حلفاء القيادة السياسية الإيرانية فى العراق على تحقيق الإنتصارات العسكرية على خصومهم. وكأن الولايات قد دفعت بقواها وقوات حلفائها إلى العراق لتزيل حكم صدام حسين وتقيم فى بغداد حكم حلفاء ملالى طهران وقم!

الأهـــداف :

ويظهر من رصد السلوك الإيرانى فى العراق منذ ماقبل ٩ إبريل ٢٠٠٣ وحتى منتصف عام ٢٠٠٨ أن القيادة السياسية الإيرانية طورت عددا مهما من الأهداف لاستراتيجيتها فى العراق تخدم الاستراتيجية الإيرانية بشكل عام والتى تسعى إلى الإبقاء على عراق ضعيف خاضع للسيطرة الإيرانية ومرتبط بشبكة واسعة من المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية والدينية والثقافية مع طهران. وفى مقدمة هذه الأهداف:

١- مزاحمة الوجود الأمريكى فى العراق والمحافظة على قدر فعال من الحركة العسكرية والاستخباراتية والمالية فى داخل الإدارة العراقية الجديدة وفى كل انحاء العراق وخصوصا فى المحافظات الجنوبية.

٢- تدريب وتمويل وتنظيم شبكات وتشكيلات قتالية لتنفيذ أهداف السياسة الإيرانية فى العراق بدون أن يظهر ارتباط مباشر بين هذه التنظيمات وبين القيادة السياسية فى طهران بما فى ذلك توجيه ضربات إلى القوات الأمريكية فى العراق.

٣- تنظيم عمليات تصفية انتقامية ضد الشخصيات العسكرية والأكاديمية والسياسية التى لعبت دورا مهما على الجانب العراقى فى حرب الثمانى سنوات. وفى مقدمة هؤلاء قدامى الطيارين والعسكريين والعلماء والأكاديميين والسياسيين البعثيين المتقاعدين. وقد نجحت فرق الإنتقام الخاضعة لنفوذ إيران إلى حد كبير فى تحقيق ذلك.

٤- إجتثاث منظمة مجاهدين خلق من معسكراتها فى العراق وتصفية كوادرها أو طردهم نهائيا وتصفية مواردهم وإمكاناتهم بما فى ذلك الإمكانات العسكرية والمالية واللوجيستية.

٥- السيطرة على الحوزة العلمية فى النجف وضمان خضوعها للحوزة العلمية فى قم بما يؤكد خضوع الشيعة العراقيين للنفوذ الدينى والسياسى للقيادة الإيرانية.

٦- إستخدام العراق كمنصة لمد النفوذ الإيرانى إلى منطقة الخليج سواء من خلال الوعد (التعاون) أو الوعيد (التهديد).

٧- إستخدام النفوذ الإيرانى فى العراق كمكون أساسى يغذى العمق العربى للسياسة الخارجية الإيرانية. فالسياسة الخارجية الإيرانية تظل فى المفهوم السياسى مجرد "سياسة أعجمية" ما لم يتوفر لها عمق عربى. وقد نشدت طهران هذا العمق فى دمشق وبيروت وفى الضفة وغزة. كما حاولت أن تنشده بشكل أو بآخر فى القاهرة. ولكنها وجدت الجائزة الكبرى فى بغداد.

المقـومـات :

إيران والعراق دولتان جاراتان. تربط بينهما خطوط حدودية برية ومائية يقترب طولها من ١٥٠٠ كيلومترا. وهما دولتان تغلب فى كل منهما الديانة الإسلامية. ويزعم الإيرانيون والشيعة العراقيون أن المذهب الشيعى هو الغالب بين المسلمين فى العراق كما هو الحال فى إيران. ومع ذلك فإن التاريخ الحديث والقديم يحدثنا عن القليل من فترات التعاون والكثير من فترات الصراع بين الدولتين الجارتين. وربما يرجع ذلك إلى اختلاف العرق القومى بين العرب العراقيين المسلمين، سواء كانوا من أتباع المذهب الشيعى أو كانوا من أتباع المذهب السنى، وبين الفرس الإيرانيين المسلمين. ويزعم العراقيون أن شاه إيران اقتطع ولاية الأهواز أو عربستان من أراضى العراق وضمها بالقوة إلى إيران فى عام ١٩٢٤. وعلى الرغم من ديانة أغلبية سكان الأهواز بالمذهب الشيعى إلا أنهم يتعرضون لشتى أنواع التمييز بسبب أصولهم العربية، إضافة إلى التمييز المؤسسى ضد غير الشيعة فى إيران الذى يتعرض له السنة من العرب والأكراد على وجه السواء. ولا شك أن القوى الاستعمارية الأوروبية لعبت هى الأخرى دورا فى إذكاء الصراع بين العرب والفرس منذ اتفاقية سايكس- بيكو وإعادة تقسيم ممتلكات الإمبراطورية العثمانية (رجل أوروبا المريض) بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ومهما كانت الحجج والشواهد التاريخية فإن ما بين إيران والعراق من مصالح وروابط يمكن أن يقود بسهولة إلى نمط من أنماط التعاون الخلاق لمصلحة الدولتين كما يمكن على النقيض من ذلك أن يقود إلى مواجهات وصراعات مدمرة تعيد كلا منهما إلى نقطة أدنى عما كانت عليه قبل بداية الصراع أو المواجهة. ومن ثم فإن الأمر يتوقف فى النهاية على الإرادة السياسية وعلى الاختيار الاستراتيجى للقيادة فى كل من الدولتين. ومن الواضح أن القيادة السياسية الإيرانية تستغل حاليا ظروف احتلال العراق وضعفه من أجل بناء جدران واقية تحول دون تحول بغداد إلى قوة منافسة أو معادية لطهران فى المستقبل. وتتمثل أهم المقومات التى تبنى عليها القيادة السياسية الإيرانية سياستها الحالية (منذ الاحتلال الأمريكى للعراق حتى الآن) تجاه العراق فى التالى:

١- المقومات الجغرافية: حيث تمثل الحدود البرية والمائية المشتركة نقاطا لعبور تجارة السلع وعبور الأفراد وتبادل الزيارات خصوصا فى مناطق الكثافية السكانية الحدودية وترتيب رحلات زيارة الأماكن المقدسة فى العراق.

٢- المقومات الدينية: تحتفظ القيادة السياسية والدينية الإيرانية لنفسها بمكانة متميزة فى مدينة النجف الأشرف، مقر المرجعية الشيعية العراقية، تضمن بمقتضاها خضوع المرجعية فى النجف للمرجعية فى مدينة قم الإيرانية فى المسائل الاستراتيجية، كما تضمن سلامة التوجيهات السياسية التى تصدر عن المرجعية للمواطنين وللقيادات السياسية الشيعية فى العراق.

٣- المقومات الاقتصادية: أصبحت إيران الشريك التجارى الأول للعراق. ومن المتوقع فى ظل الظروف الأمنية والسياسية الحالية أن يتسع نطاق هذه الشراكة خصوصا مع زيادة موارد العراق المالية من تصدير النفط. وقد دخلت الحكومتان الإيرانية والعراقية فى مجموعة من التعاقدات النفطية والمواصلاتية (فى مجالات الطرق والنقل والطيران والاتصالات) والاستثمارية بما يؤمن مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين ويزيد من نطاق المصالح المتبادلة.

٤- المقومات السياسية: يمثل النظام السياسى الحالى فى العراق بوتقة جدية لاحتضان وتنمية النفوذ الإيرانى إعتمادا على وجود المجلس الأعلى الإسلامى كأكبر شريك لإيران فى داخل العراق. ويوفر المجلس الأعلى الإسلامى (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق سابقا) شبكة مترامية الأطراف من التشكيلات السياسية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وشبه العسكرية التى تساعد على تعزيز الاستراتيجية الإيرانية فى العراق. ويرتبط تنفيذ هذه الاستراتيجية مباشرة بالسفير الإيرانى فى العراق الذى تعمل معه شبكة من المستشارين السياسيين والعسكريين والإعلاميين والاقتصاديين المرتبطين بمكتب رئيس الوزراء وبالبرلمان وبالوزارات الحساسة مثل وزارات الداخلية والدفاع والمالية والخارجية.

ومع ذلك فإن المشروع الإيرانى فى العراق لا يمر بسهولة إذ يجد مقاومة من داخل العراق سواء من جانب العرب المسلمين السنة أو من جانب العرب الشيعة وكذلك من جانب القوى السياسية العلمانية التى تخشى تدهور ظروفها العامة فى ظل هيمنة نظام ثيوقراطى يقوم على أساس المحاصصة الطائفية الدينية والعرقية. كذلك يتعرض المشروع الإيرانى فى العراق لصعوبات بسبب الخلافات الإيرانية الأمريكية والتى تمتد إلى مصالح الدولتين خارج حدود البلدين خصوصا فيما يتعلق بالبرنامج النووى الإيرانى والوجود العسكرى الكثيف للولايات المتحدة فى العراق. كما لا يسلم المشروع الإيرانى فى العراق من انتقادات من الدول العربية ومن تركيا.

* ورقة مقدمة إلى ورشة عمل "النفوذ الإيرانى فى العراق وانعكاساته الإقليمية". مركز الدراسات المستقبلية والإستراتيجية- القاهرة فى ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧

حوائط للصدام أم مداخل للتفاعل والمنافسة*

قد يشعر بعض السياسيين العرب بالاستياء أو قد ينتابهم شعور بالغضب بسبب زيادة النفوذ الإيرانى فى العراق. لكن هؤلاء لم يتحدثوا أبدا عن منازلة القيادة السياسية الإيرانية فى العراق أو محاولة منافسة مشروعها السياسى بمشروع آخر بديل. والمخيف فى الأمر أن يتحول النفوذ الإيرانى فى العراق إلى مدعاة لتبرير زيادة الإعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى القوة المسلحة للولايات المتحدة فى الخليج وفى العراق من أجل حماية دول الخليج ومقاومة النفوذ الإيرانى. وفى مواجهة المشروع الإيرانى فى العراق يحتاج العرب إلى تحديد دقيق للأهداف والغايات الاستراتيجية. وفى اعتقادى أن العرب بحاجة لأن يتوافقوا مع أنفسهم ومع جيرانهم على صفقة تاريخية تضع الأساس لنمط تعاونى فى العلاقات بين الدول العربية وإيران. نمط لا يستبعد المنافسه ولكنه يستبعد الحرب والتدخل لإثارة الصراعات والقلاقل الداخلية. وتقوم هذه الصفقة على أساس ضمان حق الشعوب فى الاختيار السياسى والعيش فى أمن وسلام مع بعضها البعض. إن استبعاد الصراعات وخطر الحرب والدمار من الشروط الأساسية التى يمكن أن تضمن زيادة مستوى الرفاهية لسكان المنطقة أجمعين. ومن حسن الحظ أن الجيل الحالى من السياسيين والعسكريين ومن المواطنين يمكنه بسهولة أن يفهم خطورة الدمار والخراب الذى تخلفه الصراعات والحروب وذلك بناء على التجربة التى عاشها هذا الجيل.

غير أن هذه الحاجة للتوافق مع النفس على صفقة تاريخية مع الجيران ليست بالأمر السهل. فالسياسة لا تعترف بالمكارم السامية. ولن تقدم إيران مكرمة سامية للدول العربية مهما تحدثت تلك عن الحاجة إلى التعاون بدلا من المواجهة. ولن يكون اقتراب كل طرف من الآخر إلا بمقدار إدراكه لقوة الطرف الآخر. ولذلك فإن العالم العربى يحتاج إلى عدد من المقدمات التى من شأنها أن تمهد لإتمام تلك الصفقة التاريخية. وأهم هذه المقدمات:

- الحاجة إلى استراتيجية قصيرة الأمد تهدف إلى تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن **mitigation or damage limitation short-term strategy**
- الحاجة إلى استراتيجية بنائية قصيرة إلى متوسطة الأجل (**capacity building strategy**) تهدف إلى بناء رءوس جسور للتعامل مع الوضع فى العراق وإلى البحث عن حلفاء مضمونين وذوى مصداقية والبدء فى إقامة شبكة تحالفات قوية ومؤثرة داخل العراق.
- الحاجة إلى استراتيجية طويلة الأمد (**coherent long-term change strategy**) تهدف لتأكيد عروبة العراق وإعادة الإعتبار إلى الإنتماء العراقى والهوية العراقية التى تقوم على حرية الاختيار والتعددية والتنوع والاحترام المتبادل بين المواطنين والسلام مع الجيران.

إن عصر تسوية الصراعات المزمنة فى العالم والذى بدأ بمشروعات التعاون فى صناعات الفحم والصلب بين فرنسا وألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قد وصل إلى ذروته حاليا بتدشين عدد كبير من مشاريع التعاون الإقليمى وبناء هياكل سياسية واقتصادية لتجمعات

إقليمية تتآلف فى داخلها مصلح دول متقدمة وأخرى قليلة النمو. وهذه العصر الذى يحتاج العالم من أقصاه إلى أقصاه لم يصل إلى منطقة الشرق الأوسط بعد وكأنها المنطقة الوحيدة فى العالم التى تقف خارج أسوار التاريخ. وتقع على العرب والفرس مسؤولية كبيرة من أجل أن تدخل هذه المنطقة التى يعيشون فيها إلى داخل حيز التاريخ وعدم البقاء فى صقيع العزلة خارج أسواره. ولن يتحقق هذا الاختيار السياسى بقوة الاستبداد وأقصاء حرية الاختيار السياسى للشعوب. وإنما سيتحقق فقط بتأكيد الحق فى حرية الاختيار وفى إتاحة السبل للشعوب لكى تكتشف وتسير بحرية إلى طريق الرفاهية والسعادة والسلام.

* ندوة الدور الإيرانى فى العراق والخليج بين المصالح والهيمنة- مركز الدراسات المستقبلية والإستراتييجية بالقاهرة. ٢٧-٢٨ أغسطس ٢٠٠٨)

العراق ودور مصر فى إعادة البناء

عراق الغد هو عراق ديمقراطي مزدهر اقتصاديا واجتماعيا. قد يكون الوصول من اليوم إلى هذا الغد عسيرا أو صعبا، لكن الدروس الكثيرة التى يتعلمها العراقيون منذ سقوط صدام ستفضى لا محالة إلى وضع جديد تتعايش فيه مكونات العراق جنبا إلى جنب. وفى كل الظروف فإن هذا البلد الغنى بنفطه غنى يفوق الكويت والغنى بمياهه وأرضه غنى يقترب من مصر والغنى بنوعيه ثروته البشرية غنى يفوق أى شعب عربى آخر سيكون خلال العقود الثلاثة المقبلة على الأقل هو محرك النمو الإقتصادى فى الشرق الأوسط. هذه هى أهمية العراق الآن ولتى تستوجب ضرورة الإشتباك فى ما يحدث فيه والمشاركة فى صنع المعطيات الجديدة وخلق الحقائق التى ستصبح هى لبنات البناء فى المستقبل.

وإزاء ما يحدث فى العراق الآن ينقسم المراقبون بين رؤى ثلاث:

الأولى: المساعدة على تحويل العراق إلى مقبرة للنفوذ الأمريكى من خلال تشجيع عمليات التخريب والإرهاب. ومن هؤلاء القوميون العرب المتطرفون والإسلاميون المتطرفون وأنظمة أو قوى مسيطرة داخل أنظمة كما هو الحال فى سورية وإيران.

الثانية: التفاهم مع الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها المحتلة للعراق بغرض الحصول على موطئ قدم داخل العراق وتدوير مصالحها فى هذا البلد. وفى إطار هذه الرؤية تعمل معظم دول أوروبا الشرقية واليابان وكوريا وأمريكا اللاتينية.

الثالثة: عدم التورط فيما يحدث فى العراق إنتظارا لما سيسفر عنه الصراع هناك. وفى إطار هذه الرؤية تعمل معظم الدول العربية ومن ضمنها مصر.

وفى رأيى أن الرؤيتين الأولى والثانية هما رؤيتان حركيتان تشاركان عمليا فى صنع الأحداث أما الرؤية الثالثة فإنها تجسد الموقف السلبى الذى يقف موقف المتفرج.

ومن المفهوم أن القيادة المصرية إتخذت موقفها على أساس "اعتبارات أخلاقية" أكثر منها اعتبارات سياسية. وفى اعتقادى أن هذا الموقف مبنى على أساس النظر إلى خيار واحد فقط ألا وهو خيار المشاركة فى الأعمال العسكرية فى العراق. وهذا مفهوم، غير أن الحقائق الظاهرة للعيان تقول إن هناك العديد من الخيارات الأخرى التى يمكن استخدامها للإشتباك فى العراق بدون المرور من خلال الخيار العسكرى. وفى اعتقادى أن الخيار الأهم هو الخيار المدنى أى فتح أكبر عدد ممكن من القنوات للإتصال بالشعب العراقى وهذا ما يمكن أن يجعلنا فى وضع نستطيع منه المساهمة فى صنع مستقبل العراق.

وقنوات الإتصال بالشعب العراقى كثيرة منها فنية وثقافية، والعراقيون شعب محب للفن والثقافة، ومنها إعلامية ومنها تجارية وإقتصادية ومنها علمية وأكاديمية ومنها طلابية وشبابية ومنها حزبية ومنها حتى القنوات الدينية (مع السنة القريبون من الأزهر والشيعة التواقون إلى زيارة مقابر أهل البيت فى مصر). وهناك العشرات من القنوات الصغيرة والتفريعات التفصيلية التى يمكن أن تعزز الروابط الشعبية بين المصريين والعراقيين. وفى

حقيقة الأمر أن استخدام خيار القنوات المدنية من شأنه أن يعزز من قوة الموقف الأخلاقى الذى قررته مصر بعدم إرسال قوات عسكرية إلى العراق. ومن شأن استخدام الخيار المدنى وتفعيله أن يحول الموقف المصرى من خانة "الرؤية السلبية" إلى خانة "الرؤية الحركية الفعالة".

ويقول بعض المراقبين أن هناك قرارا أمريكيا بعدم السماح لمصر بأن تلعب دورا فى العراق. سأفترض أن هذا صحيح فكيف يكون الرد على القرار. هل يكون الرد بإطلاق حملات الهجوم على الولايات المتحدة وتأييد ما يسمى بالمقاومة العراقية؟ هل يكون الرد بأن نتحرك بالفعل فى الاتجاه الذى يريده بعض صناع السياسة الأمريكيين، ألا يكون لمصر دور فى العراق؟ أم يكون الرد بتبنى وتنفيذ رؤية ذكية تسهم فى تحقيق المصالح المصرية ولا تستطيع الإدارة الحالية فى الولايات المتحدة (إذا صح أن هناك قرارا من ذلك القبيل) أن تمنعها. إن العراق بلد مفتوح وهناك العشرات من القنوات التى يمكن استخدامها لتعزيز الروابط مع الشعب العراقى. وأذكر فى هذا الصدد أن وزارة الإعلام الكويتية فتحت حوارا مع القيادات البعثية فى نقابة الصحفيين العراقيين ودعتهم إلى زيارة الكويت وتبنت مسعاهم للإنضمام إلى اتحاد الصحفيين العرب وهى فوق كل ذلك تمولهم لإعادة إصدار عدد من مطبوعاتهم مثل مجلة ألف باء! هذا هو منطق الحكومة الكويتية من البعثيين الذين اجتاحوا الكويت قبل نحو عقد ونصف من الزمان! ونحن لا نريد أن نفتح حوارا مع البعثيين فقط وإنما مع كل التجليات الثقافية والإعلامية والدينية والإجتماعية لكل القوى السياسية فى العراق.

وفى سياق فتح قنوات الحوار مع القوى المدنية فى العراق يكتسب الحوار مع الصحفيين والمؤسسات الإعلامية أهمية خاصة. فالصحفيون والمؤسسات الإعلامية يمثلون تجليات على أعلى درجات الفاعلية للقوى والتيارات السياسية فى العراق. وهم فى الوقت نفسه صناع الرأى العام أو واحد من أهم المشاركين فى صنعه، وهم جسر العراق للتواصل مع الخارج وجسر الخارج للتواصل مع العراق. ولهذا السبب إهتمت المنظمة العربية لحرية الصحافة بزيارة العراق بعد سقوط نظام صدام حسين ومد يد التعاون إلى الصحفيين العراقيين وعدم تركهم ليكونوا لقمة سائغة فى فم القوى التى تريد ابتلاع العراق.

ومن الضرورى ألا يقتصر الحوار على زيارات متقطعة وأن يصبح هناك قدر من الوجود الدائم الذى يكون بمثابة أرضية صلبة لتعزيز الحوار واستمراره. ومن هنا فإن اقتراح إنشاء معهد للتدريب الإعلامى فى العراق هو فكرة تصب فى هذا السياق، أى سياق الحوار المتصل والحد من التأثيرات المعاكسة التى يهمها كسر جسور الإتصال بين العراقيين وبين محيطهم العربى، خصوصا مصر.

وفى اعتقادى أن الإستثمار فى العراق فى الوقت الحاضر هو مكسب أكيد وهو واجب سياسى وأخلاقى كما أنه ضمان لمصالح طويلة المدى فى المستقبل. ومن حسن الحظ أن شركات مصرية بدأت أعمالا طموحة فى العراق، ومن الضرورى ألا تكون هذه الجهود جهودا فردية منعزلة وإنما فى إطار استراتيجية ورؤية واضحة تقوم على الإشتباك بقوة مع مسار صنع الأحداث فى العراق. وإذا كنت قد تحدثت عن قطاع الإعلام فمن الضرورى أن أكمل الحديث بالإشارة إلى الإمكانيات العظيمة المتوفرة فى صناعات الطباعة والإعلان

والتوزيع والإنتاج الإذاعي والتليفزيوني وشبكات الإتصال المكتبي وأنظمة النشر والإنتاج الصحفي وهي كلها صناعات مكملة ومرتبطة بصناعة الإعلام.

إن العراق يمثل أرضا بكرا لكل استثمار جديد. ومن المهم أن نعرف أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق قد يدوم لوقت طويل (في صورة قواعد عسكرية متفق عليها) لكن العراقيين سيكونون أحرارا في إدارة شؤون أنفسهم. إن نهاية نظام صدام هي أيضا نهاية لكل ما ارتبط بهذا النظام من أنظمة تعليم وتكنولوجيا وتجارة ومقاولات وتحالفات سياسية. كل شئ ارتبط باسم صدام إنتهى والعراقيون يبدأون حياتهم من جديد ويجب علينا أن نعينهم على ذلك. والمصريون هم المؤهلون للقيام بدور في مساعدة العراقيين بلا أطماع وبلا أغراض سياسية لفرض النفوذ والسلطان. إن كل دولة من دول الجوار مطمع أو مطامع معروفة للعراقيين ولذلك فإن هناك قدر كبير من الحذر من دول الجوار. ولمصر أهمية خاصة يجب عليها أن تستردها وأن تعمل على تحسين صورتها والتخلص مما علق بها من شوائب التعاون مع النظام الذي انهار وولى.

(القاهرة في ٣٠ يناير ٢٠٠٤)

دور مصر الإقليمى فى العراق*

مقدمة :

الدور المصرى الإقليمي فى العراق هو متغير مشتق من الدور الإقليمي المصرى فى العالم العربي الذى هو جزء من السياسة الخارجية المصرية. وهو يعنى السياسة الخارجية المصرية (بمعناها الشامل السياسي والاقتصادى والاجتماعى والثقافي) تجاه العراق والتى تؤثر فى الوقت نفسه فى دولة أو أكثر من دول الإقليم بشكل مباشر أو غير مباشر. فالدور الإقليمي إذن يتجاوز العلاقات الثنائية وهو يعلو عليها من ناحية كثافة العلاقات واتساع نطاق آثارها الإنتشارية فى المحيط المجاور. ولايستقيم فهم العوامل المؤثرة فى الدور المصرى فى العراق بدون فهم العوامل المحددة للدور الإقليمى لمصر فى العالم العربى ومسار السياسة الخارجية المصرية وتحولاتها. ونظرا لطبيعة الدولتين– مصر والعراق– فإن الدور الإقليمي المصرى فى العراق له أهمية خاصة من ناحية تشكيل العلاقات بين مصر وبين بقية دول العالم العربي ومن من ناحية علاقات الدول العربية ببعضها البعض وكذلك من ناحية علاقات العالم الخارجى مع هذه الدول.

ولغرض دراسة هذا الدور من الناحية الأكاديمية، فإنه من الضرورى تعريف الدور وطبيعته والمتغيرات المؤثرة فيه وعلاقته بمصالح الدولة وأمنها القومي ومحددات هذا الدور الداخلية والإقليمية والدولية وكذلك دراسة العوامل المحفزة للدور وتلك التى تعوقه أو تعترضه. وهذه كلها مسائل نظرية أكاديمية وتاريخية يتطلب الخوض فيها مساحة كبيرة من الوقت والجهد وهو ما أرجو أن يتوفرا لى فى وقت لاحق للخوض فيها. ومن ثم فإننى سأقتصر فى هذه الورقة التى أتشرف بتقديمها إلى المؤتمر السنوى لكلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة (٣٠-٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م) على مجموعة من الملاحظات العملياتية (operational notes) التى قد تفيد صانع السياسة والأكاديمى كل على حده فى وضع تصورات للدور المصرى الإقليمى فى العراق خلال الفترة المقبلة.

وهذه الملاحظات التى سوف أسوقها فى الصفحات التالية مبنية بشكل اساسى على الخبرة الشخصية للكاتب فى التعامل مع الوضع السياسى فى العراق من خلال موقعه الإعلامي/ البحثي منذ بدء الحرب العراقية الإيرانية ومن خلال موقعه السياسى كمستشار وكبير لمسؤولى الشؤون السياسية لبعثة الأمم المتحدة فى العراق فى الفترة التالية لإسقاط نظام صدام حسين وحتى عام ٢٠٠٦م. وسوف أعتنى بشكل خاص بالفترة التالية لإسقاط نظام صدام حسين باعتبار أن القدر المتاح من الكتابات عن هذه الفترة هو شحيح بكل المعايير وباعتبار أن فهم أبعاد الدور المصرى فى هذه الفترة والمتغيرات التى أحاطت به مهم لرسم تصورات مستقبلية عن هذا الدور فى العقد المقبل على الأقل.

التأرجح ما بين التنافس والتعاون :

من الضرورى قبل عرض هذه الملاحظات حول الدور الإقليمى لمصر فى العراق الإشارة إلى أن العلاقات المصرية العراقية هى علاقات معقدة وشديدة التشابك تاريخيا، تقوم على أساس التنافس الذى قد يصل إلى حد الصراع كما تقوم على أساس التعاون الذى قد

يصل إلى حد التحالف. فكل من البلدين هو صاحب حضارة أو حضارات عريقة حيث نشأت الحضارة الفرعونية فى مصر كما شهد العراق إزدهار الحضارات الآشورية والسومرية والبابلية والكلدانية. وكل من البلدين يتمتع بوفرة نسبية فى موارده الطبيعية قياسا إلى بقية دول الإقليم (العالم العربي) حيث تتمتع مصر بنيلها وموقعها ومهاراتها البشرية كما يتمتع العراق بمهاراته البشرية وموارده الطبيعية مثل الرافدين (دجلة والفرات) وموارد النفط إضافة إلى موقعة الجيوستراتيجى. غير أن موقع العراق يجعله عربيا إحدى دول التخوم وهو الموقع الذى يصوره البعض على أنه البوابة الشرقية للعالم العربى وهو موقع يجعل العراق مكشوفا من الشرق (بلاد فارس) ومن الشمال (بلاد الترك) فى حين أن مصر تتمتع بحماية موقعها بما يجعلها دولة مركزية فى أى نظام للدفاع الإقليمى فى العالم العربى.

وعلى الصعيد الثقافى يتمتع البلدان بصفات نادرة فى النظام الإقليمى العربى، إذ تحتضن القاهرة الجامع الأزهر الذى يمثل المرجعية الرئيسية للمسلمين السنة فى العالم، وإن كان دوره قد تراجع لصالح الفقه الوهابى فى السعودية. أما فى العراق فتحتضن مدينة النجف الأشرف المرجعية الأقدم والأكثر تأثيرا فى العالم للمسلمين الشيعة، التى تعرضت أيضا خلال العقود الأخيرة منذ الثمانينات لتراجع دورها لصالح أئمة الدين فى قم الإيرانية. فالبلدان يقدمان إذن نسيجا ثقافيا تكامليا على صعيد العالمين العربى والإسلامى. أما من ناحية الإبداع الثقافى فمن المعروف أنهما يلعبان الدور نفسه أيضا للناطقين باللغة العربية حيث يقرر القول المأثور حديثا إن "القاهرة تكتب وبيروت تنشر وبغداد تقرأ". وهذا القول يجسد العلاقة التكاملية بين بغداد والقاهرة على الصعيد الثقافى.

وقد خضعت كل من الدولتين – مصر والعراق– للإحتلال البريطانى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث حصل العراق على استقلاله بعد ثورة ١٩٢٠ وحصلت مصر على استقلالها بعد ثورة ١٩١٩. وشهدت الفترة منذ الإستقلال حتى الآن موجات من التنافس أوالتعاون بين القيادات السياسية للبلدين. فقبل الخمسينات كانت المنافسة بين نورى السعيد ومصطفى النحاس باشا وبعدها دارت المعركة الحامية الوطيس بين جمال عبد الناصر وبين نورى السعيد بشأن حلف بغداد والتى انتهت بفوز عبد الناصر وانهيار مشروع الحلف ثم التنافس بين عبد الكريم قاسم وبين جمال عبد الناصر ثم كان التنافس بين صدام وبين كل من أنور السادات وحسنى مبارك. ومع ذلك فإن هذه الفترة التاريخية الطويلة شهدت أيضا تعاونا كبيرا بين البلدين خلال حكم عبد السلام وعبد الرحمن عارف فى الستينات وبين حكم جمال عبد الناصر كما شهدت أيضا تعاونا كبيرا خصوصا على الصعيدين العسكرى والإقتصادى بين حكم صدام حسين وبين القيادة السياسية فى مصر خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية.

ومن المعروف تاريخيا أن القيادة السياسية فى بغداد كثيرا ما تحدت الدور الإقليمى الزعامى لمصر فى العالم العربى. ووجد صدام حسين الذى كان قد خلف أحمد حسن البكر فى العراق فرصته لفرض زعامته على العالم العربى بعد أن وقع أنور السادات معاهدة للسلام مع مناحم بيجن فى العام ١٩٧٩. ودعا صدام إلى عزل مصر ونجح فى استصدار قرار من قمة الرؤساء والملوك العرب فى بغداد فى العام نفسه بتجميد عضوية مصر فى جامعة الدول العربية ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس واختيار أمين عام غير مصرى

للجامعة. غير أن حاجة صدام إلى مصر خلال حربه مع إيران أدت عمليا إلى انهيار هذه السياسة (سياسة عزل مصر) وإلغاء كل القرارات والآثار التى كانت قد نتجت عنها على الصعيد الإقليمي. ومع ذلك فإن صدام إستمر على مسار آخر فى محاولة تحدى الزعامة السياسية لمصر بدعم ما يسمى بالتيار القومى الإسلامى الذى تبنى أجندة سياسية مضادة للسلام والتحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادى. وربما يذكر الكثير منا ظاهرة النعوش الطائرة لمصريين قضوا فى العراق لأسباب مجهولة والتى استغرفت شهورا طويلة فى أواخر الثمانينات. وكانت هذه النعوش تأتى من بغداد إلى القاهرة تحمل جثثا لقتلى مصريين، مسجلة تزايدا فى عدد الضحايا المصريين فى العراق فى وقت كانت الإمدادات العسكرية والبشرية المصرية من أهم مقومات صمود الجبهة العراقية ضد الهجمات الإيرانية.

غير أن انتهاء الحرب العراقية الإيرانية لم يؤد إلى تحسن فى العلاقات المصرية العراقية إذ سرعان ما أقدم صدام على احتلال الكويت وانضمت مصر إلى التحالف الدولى فى حرب تحرير الكويت (١٩٩٠-١٩٩١) مما أدى عمليا إلى ما يشبه القطيعة بين القيادتين السياسيتين فى بغداد والقاهرة خصوصا بعد أن رفض صدام نصيحة الرئيس المصرى حسنى مبارك له بسحب قواته من الكويت. وقد شنت أجهزة الإعلام العراقية هجوما ضاريا على السياسة المصرية خصوصا بعد أن انضمت مصر إلى قوات التحالف الدولى والتزمت قرارات مجلس الأمن بشأن فرض عقوبات على العراق. ومع ذلك فإن القيادة السياسية فى مصر التزمت أيضا عدم التدخل فى الشؤون الداخلية العراقية ورفض مبدأ التغيير من الخارج بالقوة، على الرغم من أن الإغلبية العظمى من الدول المجاورة للعراق والمعنية بشؤونه إتخذت مواقف مختلفة.

الدور الإقليمى لمصر بين الرغبة والقدرة :

يرى عدد من الأكاديميين والسياسيين أن مصر منذ وقعت اتفاق السلام مع إسرائيل فرضت قيودا ذاتية على دورها الإقليمي. وفى هذا القول بعض من الحقيقة لأن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية قد حسمت خيار السلام بالنسبة لمصر فى حين أن بقية أطراف المواجهة العربية الإسرائيلية لم تحسم هذا الخيار بعد ولا تزال تتمسك بالحرب كأحد الخيارات حتى لو كان هذا التمسك نظريا كما هو الحال فى سورية. كذلك فإن اهتمامات القيادة السياسية المصرية راحت تنصب على محاولة الإنجاز فى مسارات أخرى مثل مسارات التحول الديمقراطي والتنمية. وبصرف النظر عن مدى النجاح أو الإخفاق التى حققته القيادة السياسية المصرية فى هذين المسارين فإن دور مصر الإقليمى راح يعانى فى بعض الأحيان من التراجع أو من انخفاض درجة الفاعلية على الساحة الإقليمية. إن مصر التى جسدت خيار السلام لم تستطع بعد أن تقود العالم العربى إلى هذا الخيار بل وتركت ساحة الإقناع بخيار السلام والعمل من أجل القيادة على أساس هذا الخيار لأطراف عربية أخرى.

وفى هذا السياق فإنه يمكن القول بأن تراجع الدور الإقليمى المصرى لا يرتبط فقط بقيود سياسية طوعية (**voluntary political restraints**) فرضتها القيادة السياسية على نفسها وإنما يرتبط أيضا بمجموعة من القيود الموضوعية السياسية والإقتصادية التى تحد من قدرة مصر على لعب دور إقليمى بالشكل الذى كان عليه الحال

فى الخمسينات والستينات حتى وإن أرادت القيادة أن تلعب هذا الدور. ومن أهم هذه القيود:

١- تأرجح العالم العربى وانقسامه إنقساما حادا بين الإيمان بعقيدة السلام وبين الإيمان بعقيدة الحرب. وعلى الرغم من أن دولتين عربيتين (مصر والأردن) وقعت كل منهما اتفاقات للسلام مع إسرائيل وأن الفلسطينيين والسوريين كل على حده يتفاوض من أجل السلام أيضا فإن أجهزة صنع العقيدة السياسية والثقافية فى بعض أنحاء العالم العربى تمجد عقيدة الحرب والمواجهات العنيفة لحل مشكلات المنطقة، ربما لأسباب تتعلق ببقاء النظام الحاكم (كما هو الحال فى السودان) أو تتعلق بتحالفات خارجية (كما هو الحال بالنسبة لحزب الله فى لبنان وحركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين). إن المشروع السياسى الذى يمجد الحرب والقتال ويحتفل بالموت ويستهين بالحياة ويشجع على العنف والتطرف أصاب العالم العربى بحالة من الإزدواجية أو الإنقسام السياسي بين مشروعين أحدهما للسلام والديمقراطية والآخر للحرب المستمرة على أساس قومى أو إسلامى أو خليط منهما. هذا فى حين أن العالم العربى فى الخمسينات كان ينحاز بوضوح إلى مشروع واحد هو مشروع التحرر والإستقلال.

٢- تعرض العالم العربى خلال الثمانينات والتسعينات إلى انشطارات إقليمية فرعية، بنشوء عدد من الترتيبات الجماعية بين مجموعات من الدول العربية خارج نطاق جامعة الدول العربية، منها ما استمر مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد دول المغرب العربى ومنها ما اندثر مثل مجلس التعاون العربى. وظهرت زعامات إقليمية جديدة مثل السعودية داخل مجلس التعاون الخليجى والمغرب فى إتحاد المغرب العربى. وساعدت هذه الترتيبات الإقليمية الفرعية الجديدة فى العالم العربى على الحد من دور مصر الإقليمى.

٣- لم تعد مصر تقدم الدولة النموذج (**model state**) فى العالم العربى. ففى الخمسينات وفى الستينات قدمت مصر الدولة النموذج الذى يمكن الإحتذاء بها وهو النموذج التحررى التنموى المستقل. وبصرف النظر عن تقديرنا الآن لما قدمته مصر فى تلك الفترة فإن هذا النموذج ساعد كثيرا على الإعتراف لمصر بدور إقليمى واسع النطاق وكان هذا الإعتراف بالدور(**role recognition**) من قبل الآخرين رافعة من روافع تعزيز الدور الإقليمى لمصر وزيادة قدرها على ممارسة هذا الدور بنفوذ كبير. لقد فقدت مصر هذه الرافعة فى سبعينات القرن الماضى ولم تتمكن من استعادها حتى الآن. بل زاد الأمر سوءا لأن ما تقدمه مصر الآن فى العالم العربى لم يعد نموذجا للإلهام أو المحاكاة، كما كان من قبل. وقد تكون هذه النتيجة قاسية أو صادمة غير أنها تبدو صحيحة إذا قورنت أنظمة التعليم والعلاج والإعلام والسياسة الخارجية والإدارة الإقتصادية فى مصر بغيرها من الدول التى تنافسها دورها الإقليمى فى العالم العربى.

٤- فشلت الدول العربية خلال فترة الإستقرار النسبي للنظام الإقليمي العربي فى أن تصمم بالإتفاق فيما بينها نظاما فعالا للأمن الإقليمي ومنظومة للدفاع عن العالم العربي قابلة للحياة (viable defence system) وكان قصور اتفاقية الدفاع العربي المشترك قد ظهر فى أكثر من مرة غير أنه لم يتم تجاوز هذا القصور خصوصا بعد أن انسحبت بريطانيا عسكريا من شرق السويس فى عام ١٩٧١. وبدلا من تقديم استراتيجية دفاعية متكاملة لملء الفراغ الأمنى الذى تركه انسحاب القوات البريطانية من شرق السويس لجأت الدول العربية إلى تبنى مشروعات فرعية مثل إنشاء الهيئة العربية للتصنيع العسكرى أو إنشاء القيادة العربية المشتركة. وكانت النتيجة السريعة لذلك الخطأ هو احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث ثم استدعاء الدول الخليجية العربية للمساعدة العسكرية من خارج المنطقة بغرض حمايتها وأخيرا دخول دولة غير عربية هى إيران لمحاولة قيادة المشروع السياسى العربي.

٥- أدى تحول مصر من دولة مانحة (donor) إلى دولة متلقية للمعونة (aid recipient) بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ إلى انخفاض مكانتها وصورتها فى العالم العربي. وعلى الرغم من أن جمال عبد الناصر حفظ لمصر بعض هذه المكانة فإن الحقيقة القوية التى فرضت نفسها منذ ذلك الوقت، أن مصر لم تعد لها القدرة على لعب دور إقليمى بنفس القدر الذى كان، بسبب تحول مجهودها الرئيسى إلى التركيز على ما سمي وقتها "إزالة آثار العدوان". ونتيجة لذلك فإن دور مصر الإقليمي تعرض لخسائر سريعة خصوصا فى المناطق التى كانت فيها أطراف أخرى تنظر إلى ذلك الدور على أنه دور مفروض (imposed role) كما كان الحال فى اليمن حيث كانت السعودية قد تحالفت مع الملكيين ضد الجمهوريين ودعمت القبائل الشمالية ماليا وعسكريا لمقاومة الدور المصرى فى اليمن.

إن هذه القيود الخمسة تركت آثارا سلبية واسعة المدى على الدور الإقليمى المصرى بشكل عام، ومن ثم تركت أثرها السلبي أيضا على الدور الإقليمي المصرى فى العراق. وقد عانى هذا الدور فى التسعينات من متغيرات سلبية أخرى كانت تختص بالوضع فى العراق مثل تغير صورة المصرى واتهام مصر بالتحالف ضد العراقيين فى الحصار الذى كان مفروضا على العراق بمقتضى قرارات مجلس الأمن الدولى، إضافة إلى اتهام القيادة المصرية بالتحالف مع صدام على حساب الشعب العراقى. إن صورة المصرى "أبو الغلق" طردت من أذهان العراقيين صورة المصرى المعلم والمصرى العالم والمصرى الطبيب والمصرى المهندس والمصرى أستاذ الجامعة والمصرى الفقيه القانونى. إن تدهور حال الدولة النموذج فتح الباب لتصدير العمالة المصرية غير الماهرة، التى كانت وسيلة من وسائل تخفيف الإعباء الإقتصادية عن الشعب المصرى، مما أدى إلى تلاشى صورة المصرى النموذج خصوصا لدى الأجيال الجديدة فى العراق وفى بقية أنحاء العالم العربي، التى وعت متغيرات الحياة منذ الفورة النفطية فى السبعينيات من القرن الماضى.

ونخلص من عرض تلك القيود الموضوعية الخمسة إلى أن صانع السياسة المصرى أصبح منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضى أسيرا لمجموعة من المتغيرات الخارجة عن

إرادته التى تقيد دور مصر الإقليمى ومن ضمن ذلك دورها فى العراق على الرغم من الظروف شديدة الصعوبة التى كان تعرض لها ذلك البلد. ولم يكن لصانع السياسة خيار فى ذلك طبقا للمتغيرات المعطاة. فلم يكن تراجع الدور فى اساسه نتيجة لقيود ذاتية فرضها صانع السياسة على نفسه بقدر ما كان هذا التراجع بسبب القيود التى اشرنا إليها.

وقد شهد تاريخ العلاقات الإقليمية فى مناطق أخرى من العالم توقفا فى مسار دور لدولة ما أو تحولا فى اتجاه الدور بسبب قيود ذاتية فرضها صانع السياسة على نفسه، غير أن التوقف أو التغير فى الإتجاه كان يعكس خيارات استراتيجية محددة تفرض مثل هذا التغير وهو ما لم يكن فى حال مصر. ففى مثال تركيا الكمالية إختار كمال أتاتورك بعد نهاية الحرب العالمية الأولى الإنسحاب ببلاده من محيطها الإسلامى وإعادة تأسيس الدولة على النمط الأوروبى العلمانى. وكان هذا التغير فى السياسة هو السبب وراء تراجع دور تركيا الإقليمى فى شرق البحر المتوسط وفى العالم الإسلامى. وكذلك الحال عندما اختارت بريطانيا عن عمد بعد الحرب العالمية الثانية عدم الإنضمام إلى معاهدة روما والعمل على تأسيس كتلة إقليمية مختلفة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية بين عامى ١٩٥٧ و١٩٧٣ فأسست منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) وظلت بعيدة عن التأثير الحقيقى فى مسار التعاون الإقليمى فى غرب أوروبا حتى طلبت عضوية السوق الأوروبية المشتركة فى عام ١٩٧٣م. فالدور التركى فى منطقة شرق البحر المتوسط تحول (role diversion) إلى أوروبا وحلف شمال الأطلنطى بسبب انتهاج استراتيجية جديدة تماما فى بناء الدولة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. أما بريطانيا فإن عودتها إلى المشروع الأوروبى فى عام ١٩٧٣م حملت معها كل اعتبارات القوة الإقليمية الأوروبية التى تتمتع بها بريطانيا رغم غيابها عن المشروع الأوروبى لأكثر من عقدين من الزمان حيث ظلت تحتفظ بعناصر قوتها النسبية فى داخل أوروبا. الحال فى المثال المصرى أن الدور تراجع (role decline) مع استمرار القاهرة فى قلب النظام الإقليمى القائم.

إعادة تشكيل العراق ودور مصر الإقليمى :

من الثابت أن القيادة السياسية المصرية والتى كانت قد انضمت إلى التحالف الدولى لتحرير الكويت عزمت على ألا تتورط بأى شكل من الأشكال فى المشاركة العسكرية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما فى عملية غزو العراق. كانت القوات المصرية فى حفر الباطن (السعودية) وكذلك القوات السورية الحليفة قد تلقت تعليمات سياسية محددة بالمشاركة فى الدفاع عن دول مجلس التعاون الخليجى وفقا لصيغة إعلان دمشق (٦+٢) والمشاركة فى عملية تحرير الكويت من الإحتلال الذى فرضه صدام حسين فى أغسطس ١٩٩٠وعدم التورط فى أى زحف عسكرى وراء حدود الكويت أو السعودية باتجاه بغداد. وبالفعل فإن القوات المصرية لم تشارك على الإطلاق فى عبور الحدود العراقية لمطاردة فلول الجيش العراقى المهزوم كما فعلت القوات الأمريكية وذلك حتى لا تكون تلك سابقة تبرر اكتساح جيوش دولة عربية لحدود دولة أخرى وتطبيقا أمينا لمبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول العربية الشقيقة ورفض سياسة التغيير من الخارج.

غير أن العراق كان من الناحية العملية على أبواب تغيرات سياسية عميقة وكان حدوث هذه التغيرات مسألة وقت لا أكثر خصوصا بعد انتفاضة مارس ١٩٩١ والتى

عمت العراق كله تقريبا ولم يحل بينها وبين إسقاط صدام وقتها إلا سماح القيادة الأمريكية لقوات صدام حسين باستخدام الطائرات العمودية (non-fixed wing aircraft) ضد التمرد الشعبى. ورغم نجاح صدام فى سحق الانتفاضة فإن المعارضة العراقية لصدام حسين فى داخل العراق كانت قد برهنت على أنها قوة لا يستهان بها وأن فى مقدروها فى حال تسنت الظروف المساندة أن تطيح بنظامه. كانت هذه وجهة نظر تلقى ترحيبا فى بعض دول الخليج خصوصا فى السعودية إضافة إلى سورية وإيران كما كانت تساندها بريطانيا والولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس فإن هذه الدول فتحت قنوات واسعة للتعامل مع جماعات المعارضة العراقية. غير أن وجهة النظر تلك لم تلق ترحيبا كافيا فى مصر. فالأجهزة المصرية التى تتعامل مع الملف العراقى إعتبرت أن جماعات المعارضة العراقية لا مصداقية لها وأن صدام حسين ربما ينجح فى الإفلات من العقوبات والإستمرار فى الحكم، ومن ثم فإنه لا جدوى من فتح قنوات جدية للحوار مع المعارضة العراقية على اعتبار أن هذه الجماعات أيضا لاتمثل الشعب العراقى.

وخلال الفترة من غزو الكويت فى أغسطس ١٩٩٠ وحتى سقوط نظام صدام فى ٩ إبريل عام ٢٠٠٣ كان الدور الدولى والإقليمى لمصر فى العراق محدودا على عكس ما كان عليه الحال خلال الفترة منذ ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨ وذلك على الرغم من المصالح المصرية فى العراق ووجود جالية مصرية كبيرة، هى أكبر الجاليات الأجنبية هناك وما يرتبط بذلك من مصالح مالية واقتصادية، إضافة إلى المصالح الاستراتيجية التى من أجلها ساندت العراق فى حربه ضد إيران فى الثمانينات. وشاركت مصر فى برنامج النفط مقابل الغذاء حيث كانت تصدر للعراق جانبا من احتياجاته الغذائية والدوائية تحت إشراف الأمم المتحدة. وكانت مشاركة مصر فى هذا البرنامج تسمح للحكومة المصرية بإجراء القدر الضرورى من الإتصالات مع بغداد، خصوصا فيما يتعلق بدورها فى تنفيذ البرنامج. وربما كان اشتراك مصر فى برنامج النفط مقابل الغذاء سببا من أسباب العزوف عن فتح نوافذ للحوار مع المعارضة العراقية المناوئة لصدام والتى كانت تتخذ من طهران ودمشق ولندن مراكز لها وحصلت على دعم كبير من دول الجوار للعراق بعد احتلال جيش صدام للكويت. وقد بدأت محاولة لفتح قناة للحوار فى لندن من خلال السفارة المصرية فى أواخر عام ١٩٩٠ غير أن هذه المحاولة توقفت تماما فى ربيع العام التالى لتحل محلها زيارات وحوارات سرية لبعض رموز المعارضة العراقية فى القاهرة.

فى تلك الفترة زادت كثافة الإتصالات بقيادات المعارضة العراقية من جانب السعودية والولايات المتحدة وبريطانيا إلى جانب الدور الذى كانت تقوم به كل من طهران ودمشق، حيث كان لمعظم تنظيمات المعارضة العراقية مكاتب تحصل رسميا على كل أشكال الدعم المادى والمعنوى. وخلال الأسابيع القليلة التى تلت غزو صدام للكويت بدأت جديا إستعدادات لتكوين بديل سياسى لنظام صدام شاركت فيها من الدول العربية كل من سورية والسعودية. وتشكلت فى دمشق فى ديسمبر عام ١٩٩٠ "لجنة العمل المشترك" لقوى المعارضة العراقية التى ضمت أربعة تيارات سياسية رئيسية هى التيار الكردى والتيار القومى العربى والتيار الإسلامى والتيار الديمقراطى. وفى أوائل العام التالى تم على عجل الدفع بعدد كبير من قيادات المعارضة العراقية إلى العاصمة السورية دمشق، جاءوا إليها من المنافى التى كانوا يعيشون فيها. وتصادف أن كان وزراء خارجية دول إعلان دمشق يجتمعون فى سورية فالتقى بهذه القيادات كل من وزيرى الخارجية السورى والسعودى

بهدف توحيد مواقف المعارضة العراقية وحث القيادات المشاركة على تشكيل جبهة موحدة يمكنها حكم العراق فى حال سقوط صدام. ولم يشارك وزير الخارجية المصرى فى هذه الإجتماعات. وتم الإتفاق فى دمشق على عقد المؤتمر الوطنى الأول للمعارضة العراقية فى بيروت فى ١٠ مارس ١٩٩١ فى الوقت الذى كانت فيه المحافظات العراقية تشهد تمردا شعبيا واسع النطاق. وقامت السعودية بتمويل المؤتمر فى حين وفرت دمشق الحماية الأمنية له فى بيروت كما قدمت كل من لندن وواشنطن وطهران دعما سياسيا ضخما للمشاركين فيه.

وبصرف النظر عما يمكن أن يثور من جدل حول وجود اتصالات مصرية جادة مع المعارضة العراقية من عدمه، فإنه يمكن القول بأن تأثير السياسة الخارجية المصرية فى تنظيم وفى سياسات وفى تحالفات المعارضة العراقية كان محدودا جدا إن لم يكن معدوما. وكان واضحا أن المعارضة العراقية تواجه قيودا فى الحوار مع القاهرة فى حين فتحت الأردن وتركيا أبوابها إلى جانب السعودية وإيران وسورية لاستقبال وفود المعارضة ومحاولة التأثير فى سياساتها وتوجهاتها. فالأتراك الذين كانوا يتعاملون مع المعارضة الكرية لصدام على أكثر تقدير، فتحوا أبوابهم لحوار مع الأطراف الأخرى بمن فيهم التيار الإسلامى. كما أن الأردن هو الآخر بدأ فى الإنفتاح على المعارضة العراقية واستضاف عددا من التنظيمات خصوصا تلك ذات الطابع القومى والليبرالى. ولم تقتصر القيود التى فرضتها القاهرة على الشخصيات العراقية المعارضة فقط بل إنها شملت العراقيين كافة حيث فرضت الإدارة المصرية قيودا ثقيلة على إجراءات منح تأشيرات الدخول للعراقيين إلى مصر الأمر الذى ترك تأثيرا سلبيا حتى على المصالح التجارية لبعض رجال الأعمال العراقيين الذين كانوا يريدون استخدام القاهرة مركزا لأعمالهم.

ومع ذلك فإن الفرصة سنحت للديبلوماسية المصرية لكى تعود إلى محاولة ممارسة دور فى تشكيل مستقبل الأحداث فى العراق عندما إتفقت الدول المجاورة للعراق "دول الجوار" على عقد اجتماعات مشتركة على مستوى الخبراء والسفراء ووزراء الخارجية من أجل بحث الأوضاع فى العراق وتنسيق جهودها بالنسبة لمستقبله السياسى وذلك بعد اجتماع عقد بين وزراء خارجية كل من تركيا والسعودية وإيران وسورية على هامش المؤتمر الوزارى لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى أنقرة عام ١٩٩١. وقد شاركت مصر بالفعل فى المؤتمرات التى عقدتها دول الجوار غير أن فاعلية الدور المصرى كانت تتوقف على عدد من المتغيرات والعوامل المفقودة من أهمها وجود حلفاء للسياسة المصرية فى العراق، بينما كانت تتوفر هذه المتغيرات للدول الأخرى، وهو ما جعل من مشاركة مصر فى اجتماعات دول الجوار بمثابة ترضية للإدارة المصرية خالية من أى مضمون حقيقى. ومع ذلك فإن مشاركة مصر فى مؤتمرات "دول الجوار" كان بمثابة اعتراف بدور القاهرة، إضافة إلى كونه قناة لإمداد القيادة المصرية بالمعلومات حول ما يجرى إزاء العراق.

وعندما بدأت حرب إسقاط صدام عام ٢٠٠٣ إعتقد بعض المحللين وشاركهم فى اعتقادهم عدد من السياسيين أن صدام حسين سينجو وأن العراق سيخرج من الحرب أقوى مما كان. وشعر كثيرون فى العالم العربى بالأسى لما يتعرض له العراقيون تحت حكم صدام، غير أنهم فى الوقت نفسه كانوا يعارضون التدخل العسكرى الأمريكى بدوافع سياسية قومية. لكن الحرب أطاحت بصدام على أى حال فى أسابيع قليلة لأن الجيش

العراقى بتعليمات من صدام كان قد "تخندق" واتخذ لنفسه مواقع دفاعية فى تحصينات قوية حدت من قدرته على الحركة. كما أن هذا الجيش كان قد تم توزيعه ومحاولة إخفائه فى أماكن متفرقة، إتقاءا لشر الهجمات الصاروخية والضربات الجوية. وتفيد حوارات أجريتها فى بغداد بعد الحرب مباشرة أن صدام حسين إستبعد تماما أن تقوم القوات الأمريكية بهجوم برى فى داخل العراق ومن ثم فإنه بنى استراتيجيته على هذا الأساس، الأمر الذى سهل للقوات الأمريكية والبريطانية دخول العراق بسرعة لم يتوقعها أحد. وترك احتلال القوات الأمريكية والبريطانية للعراق أثرا سلبيا قويا فى مصر وأبدت القيادة المصرية معارضتها لمبدأ التدخل بالقوة من الخارج لتغيير أنظمة الحكم وتم توجيه الرأى العام بقوة فى هذا الاتجاه.

تأثير المتغيرات الجديدة فى العراق على الدور المصرى :

أسفر احتلال القوات الأمريكية البريطانية المشتركة للعراق فى أبريل عام ٢٠٠٣ عن إسقاط نظام صدام حسين ووضع العراق تحت الإدارة الدولية وتكليف الأمم المتحدة بإعادة بناء العراق سياسيا واقتصاديا. ومرت عملية إعادة بناء العراق سياسيا بعدد من المراحل الأولى (أبريل- يونيو ٢٠٠٣) خضع العراق فيها لسلطة الحاكم المدنى الأمريكى بول بريمر والثانية (يوليو٢٠٠٣- يونيو ٢٠٠٤) تميزت بتشكيل مجلس الحكم على أساس صيغة طائفية (٥٦% للشيعة، ٢٠% للعرب السنة، ٢٠% للأكراد و ٤% للأقليات الأخرى) مع حصول الحاكم المدنى الأمريكى على حق الفيتو على قرارات المجلس. والثالثة (يونيو٢٠٠٤- يناير٢٠٠٥) حيث جرت الإستعدادات لعقد مؤتمر وطنى وانتخاب برلمان مؤقت والرابعة (فبراير ٢٠٠٥- ديسمبر٢٠٠٥) جرى فيها تشكيل حكومة مؤقتة وإعداد مسودة الدستور الدائم للعراق وإجراء انتخابات عامة على أساس هذا الدستور(ديسمبر ٢٠٠٥- يناير ٢٠٠٦) ومن ثم إنتخاب برلمان للبلاد وتشكيل حكومة دستورية (حكومة المالكى الحالية) إضافة إلى تشكيل الهيئات الدستورية الأخرى مثل مجلس الرئاسة وحكومة إقليم كردستان.

وعلى الرغم من الشكل الديمقراطى الذى جرت فيه العملية السياسية العراقية، فإن طابعها الطائفى لم يكن خافيا على أحد، إذ تمت هيكلة النظام السياسى الجديد على أساس "المحاصصة الطائفية" (ethnic political quota system) تم على أساسه توزيع مقاعد مجلس النواب والمناصب السيادية والحكومية وامتد من السياسة إلى كل نواحى الحياة فى العراق ومن ضمنها تعيين المنتسبين فى مراكز الشرطة والمعلمين فى المدارس والأطباء فى المستشفيات والموظفين فى دواوين المحافظات.

وخلال الأشهر الأولى للإحتلال أقدم الحاكم المدنى الأمريكى للعراق بول بريمر على تدمير أهم مؤسسات الدولة العراقية، أجهزة الدفاع والأمن والاستخبارات والإعلام والتصنيع إضافة إلى حل تنظيمات حزب البعث الذى كان يمسك بكل ناصية من نواصى الحياة فى العراق. وبسبب الفوضى وانعدام الأمن توقف عمل مؤسسات حيوية مثل القضاء مما أوجد حالة من الفراغ السياسى والأمنى والإدارى سارعت إيران إلى ملئه وانتهاز فرصة هذا الفراغ من أجل تحويل العراق إلى قاعدة للنفوذ السياسى والاقتصادى والعسكرى. وبعد أن كانت قد تمكنت من الدفع بفيلق بدر الذى تشكل تحت قيادة الحرس الثورى الإيرانى إلى داخل العراق فى مارس عام ٢٠٠٣ دفعت أيضا بأفواج من المقاتلين وعناصر

الاستخبارات إلى داخل العراق فى الأشهر التالية لانتهاء الحرب. وتشير تقارير الأمن العراقى إلى أنه تم خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى الآن القبض على العشرات من العناصر الإيرانية وشحنات الأسلحة والكشف عن خطوط إمدادات وتدريب تقوم بها إيران لمساندة تنظيمات خاصة فى العراق تقوم بأعمال العنف الطائفى وتأجيج حالة العداء بين العراقيين.

غير أن هذه الفترة أيضا شهدت الكثيرمن الإحتكاكات بين الإدارة العراقية وبين أجهزة الحكم فى إيران، كان أخطرها ما فجره الرئيس العراقى جلال الطالبانى فى أواخر عام ٢٠٠٧ بالدعوة إلى مراجعة اتفاقية الجزائر التى عقدها صدام مع شاه إيران فى السبعينات من القرن الماضى بشأن تقاسم مياه شط العرب ورسم الحدود البرية بين الدولتين. وتضمنت هذه الإحتكاكات القبض على عدد من المجموعات الإيرانية فى العراق بتهمة التدخل فى شؤونه الداخلية واتهام الإيرانيين بسرقة نفط العراق وكذلك اتهامهم باعتراض زوارق الصيد العراقية الصغيرة فى شط العرب. وقام الإيرانيون منذ تشكيل النظام السياسى الجديد فى بغداد بالعديد من عمليات القصف الحدودى لقرى عراقية متاخمة فى إقليم كردستان العراق أدت فى بعض الحالات إلى هجر السكان لقراهم.

غير أن نفوذ إيران فى داخل العراق لم يكن يستند فقط إلى قدرتها على التدخل من الخارج وإنما كانت الأجهزة الإيرانية تمارس هذا النفوذ أيضا من خلال التحالف الوثيق مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق (SCIRI) الذى غير إسمه فيما بعد إلى المجلس الإسلامى الأعلى والميليشيات التابعة له (منظمة بدر) وكذلك من خلال اختراق تنظيمات شيعية (بما فى ذلك تنظيمات التيار الصدري) وسنية (بما فى ذلك تنظيمات القاعدة) وممارسة سياسة عدم المهادنة المطلقة مع الخصوم (zero tolerance) وتنفيذ خطط دقيقة لاغتيال القيادات البعثية السابقة والقيادات العسكرية والأكاديمية التى أسهمت بدور فى الحرب العراقية الإيرانية، وهو ما أثار حالة من الفزع فى أوساط سياسية معتدلة غير طائفية مثل تيار الوفاق الوطنى العراقى (إياد علاوي) وتيارالديمقراطيين المستقلين (عدنان الباجه جي) وكذلك فى أوساط القبائل الشيعية العربية فى الجنوب.

وسجلت تلك الفترة من تاريخ العراق منذ سقوط صدام حتى الآن إنقطاعا ملموسا للعراق عن محيطه العربى وزيادة هائلة لدور إيران الإقليمى فى العراق يمكن رصدهما من خلال مؤشرات عدة للتفاعل الكمى والكيفى مثل عدد الزيارات ومستواها وعدد الإتفاقيات وموضوعاتها ومضمون كل منها وحجم وطبيعة التجارة المتبادلة إضافة إلى التدفقات السياحية والنقدية المتبادلة ومستوى التنسيق السياسى والأمنى فى القضايا الثنائية والقضايا الإقليمية.

ويسود الآن الإعتقاد فى بغداد بأن العراق هو الدولة الديمقراطية الحقيقية الوحيدة فى العالم العربى وأنه هو "الدولة النموذج" ومن ثم فإنه هو المؤهل لتزعم نظام إقليمى جديد يكون فيه هو "الدولة القاعدة". وقد عبر عن ذلك فى مناسبات كثيرة قادة عراقيون خصوصا من الحكومة العراقية ومن حزب الدعوة ومن المجلس الأعلى الإسلامى. ويدور الهمس حاليا فى بغداد حول أهمية إقامة نظام للأمن والتعاون الإقليمى شرق البحر المتوسط، تشارك فيه دول مجلس التعاون الخليجى وإيران وتركيا وسورية والأردن ويكون العراق هو الدولة المركزية فى هذا النظام. على أن يهتم هذا النظام بقضايا الأمن والتعاون الاقتصادى

خصوصا فى مجالات الطاقة والمياه وتسوية النزاعات الحدودية على أسس سلمية ومواجهة خطر انتشار التطرف والإرهاب ومحاربة ظواهر التسلل وتهريب المخدرات.

وقد شهدت الفترة الأولى بعد احتلال العراق تراجعا حادا فى الدور العربى على وجه العموم وليس فقط فى الدور المصرى الإقليمى فى العراق وخلت معظم السفارات العربية فى بغداد من موظفيها، خصوصا مع انتشار العنف بصورة واسعة النطاق. غير أن مصر كانت على وعي بأهمية تطوير دورها الإقليمى فى العراق على الرغم التحديات التى فرضها الوضع الأمنى فى العراق فقررت بعد مشاورات مع الحكومة المؤقتة فى بغداد رفع مستوى التمثيل فى سفارتها فى بغداد على الرغم من واقعة احتجاز أحد الدبلوماسيين المصريين فى وقت سابق. وتم تسمية الدكتور إيهاب الشريف رئيسا للبعثة الدبلوماسية المصرية فى بغداد عام ٢٠٠٥ على أن يتم تعيينه رسميا فى منصب السفير فيما بعد. غير أن تطور الأحداث فى العراق لم يمهل السفير كثيرا إذ تم اختطافه ثم قتله بعد ذلك بأيام، مما أعاد العلاقات المصرية العراقية والدور المصرى فى العراق إلى نقطة متدنية، خصوصا وأن الحكومة العراقية لم تبذل الكثير فى سبيل الكشف عن مرتكبى الجريمة، متعللة بأنها لم تتبلغ رسميا من السلطات المصرية بحادث اختطاف السفير عند وقوعه. وفى المقابل فإن الإستقبال البارد فى القاهرة لترشيح السيدة صفية السهيل سفيرا للعراق فى مصر ترك أثرا سلبيا فى بغداد وهو ما سعدت به القوى المناوئة لمصر فى العراق كون السفيرة السهيل إحدى القياديات البارزات للتيار الديمقراطى الليبرالى فى العراق.

وفى الوقت نفسه تعرضت البعثات الدبلوماسية للجزائر والبحرين والأردن لاعتداءات كثيرة شملت تفجيرات وإطلاق رصاص على بعض الدبلوماسيين أو اختطافهم. ومع ذلك فإن العام ٢٠٠٨ شهد تطورات سريعة على ساحة الدور العربى الإقليمى والدور المصرى فى العراق حيث قرر عدد من الدول العربية من بينها مصر والإمارات تعزيز دورها الدبلوماسى فى العراق ومن ضمن ذلك إرسال سفراء إلى بغداد بغرض بث الدفء فى قناة العلاقات العربية العراقية الباردة.

ومن الضرورى التأكيد أيضا على أن الفترة منذ سقوط نظام صدام شهدت سيلا من الإتصالات التى لم تنقطع بين مصر وبين أطراف سياسية عراقية بعضها فى الحكم وبعضها خارجه، كانت كلها تهدف إلى التشاور وتبادل المعلومات. وشملت هذه الإتصالات من الجانب العراقى قيادات مدنية وعشائرية وحكومية. على أن كثافة الاتصالات الحكومية بين القاهرة وبغداد زادت بشكل ملحوظ فى عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بغرض استكشاف آفاق ممكنة لتطوير التعاون بين البلدين. غير أن هذه الاتصالات ظلت فى إطار العلاقات الثنائية ولم تتوسع إلى تناول الدور الإقليمى لكل من البلدين باستثناء الإتصالات التى كانت تجرى فى لقاءات دول الجوار للعراق.

تأثير المتغيرات الإقليمية الأخرى على الدور المصرى :

فى الوقت الذى يعانى فيه المشروع العربى للسلام والديمقراطية من عيوب جوهرية وعناصر ضعف أعجزته عن القدرة على التأثير على ما يمكن تسميته بـــ "المشروع المعطل" الذى تقوده إيران، فإن الدور المصرى الإقليمى يواجه تحديات جديدة إضافة إلى تلك التى برزت فى العقود الثلاثة الأخيرة.

- أول هذه التحديات هو التحدى الإيرانى الذى يهدد بتعميق الانقسام السياسى فى العالم العربى على أسس دينية وطائفية، كما يهدد بجر المنطقة العربية إلى سباق التسلح النووى و زيادة الإعتماد على الخارج، خصوصا على الولايات المتحدة، لتوفير احتياجات الدفاع والأمن.
- أما ثانى هذه التحديات فيتعلق بتطوير التنسيق المصري- السعودى فى القضايا الإقليمية، خصوصا وأن كلا من البلدين يطمح إلى لعب دور استراتيجى فى قضايا المنطقة من العراق إلى موريتانيا، خصوصا فى بؤر التوتر الحاد مثل لبنان وفلسطين والعراق والصومال ودارفور إضافة إلى قضايا التعاون الإقليمى المهمة.
- ثالث هذه التحديات يتعلق بضرورة تطوير التنسيق المصري- القطرى فى إطار تنامى ما يمكن تسميته بظاهرة "ديبلوماسية الوساطة القطرية" التى تحاول هى الآخرى أن تمارس دورا قياديا فى حل الأزمات العربية من خلال قدرتها على الوساطة وعقد صفقات للوئام بين الأطراف المتصارعة على غرار ما حدث بالنسبة للفرقاء اللبنانيين ومحاولات التوفيق بين حماس وفتح ورعاية حوارات بين الأطراف المتنازعة داخل اليمن بغرض تسوية الخلافات التى وصلت إلى حد الصراع المسلح بين الحوثيين وبين الحكومة وكذلك بين أطراف أخرى جنوبية وبين الحكومة المركزية.
- رابع هذه التحديات هو كيفية التعامل مع الدور المتزايد الذى تلعبه فى العالم العربى الحركات المسلحة والتنظيمات السياسية المعارضة والمنظمات غير الحكومية (non-state actors) والذى يتطلب اعتماد صيغ جديدة لحل النزاعات الإقليمية، قد تتطلب الإتفاق على أشكال من التدخل بغرض تحقيق السلام والديمقراطية والحد من احتمالات التدخل بواسطة قوى من خارج الإقليم. إن تفاقم النزاعات فى السودان وفى الصومال وفى الصحراء المغربية وكذلك فى فلسطين ولبنان قد فرض على المجتمع الدولى التعامل مع وحدات سياسية أقل من الدولة ومع تنظيمات سياسية غير حكومية مثل المحاكم الإسلامية فى الصومال وحركة العدل والمساواة فى دارفور وحزب الله فى لبنان وحماس فى فلسطين والبوليساريو فى الصحراء المغربية. ومن الواجب تطوير استراتيجية مصرية تأخذ فى اعتبارها أهمية التعامل المفتوح مع الأطراف غير الحكومية المشتبكة مع حكومات بلدانها فى نزاعات سياسية أو صراعات مسلحة بدون أن يؤدى ذلك إلى إثارة حساسيات الحكومات فى الدول المعنية. وفى هذا السياق من الضرورى كذلك تطويرالدور الإقليمى للمنظمات المصرية غير الحكومية.
- أما خامس التحديات التى من شأنها أن تفرض قيودا على الدور الإقليمى لمصر وعلى دورها فى العراق فإنه يتمثل فى وجود الولايات المتحدة كـــ "قوة إقليمية" سياسيا وعسكريا واقتصاديا فى العالم العربى، خصوصا فى العراق والخليج العربى. ومن شأن هذا أن يتطلب قدرة عالية على التنسيق مع الأطراف المعنية خصوصا فى الأحوال التى يتجه فيها سلوك الولايات المتحدة فى المنطقة إلى ما وراء مصالح الدول العربية واعتبارات تحقيق أمنها القومى وتجاوز هذه المصالح والإعتبارات.

- التحدى السادس الذى يواجه دور مصر الإقليمى هو كيفية التعامل مع محاولات كسر "الطابع العربي" للنظام الإقليمى الذى تنتمى مصر إليه. إن كافة الصيغ السابقة التى قام على أساسها النظام الإقليمى العربى والأنظمة الفرعية المرتبطة به كانت تقوم على أساس تكريس "عروبة" هذا النظام وفروعه. الآن تظهر فى الأفق صيغ جديدة تهدد بالتهام هذا الطابع أو تهشيمه. ومن هذه الصيغ صيغة الإتحاد المتوسطى الذى يضم دولا عربية مع دول غير عربية، وكانت فكرته الأولى أن يضم الدول العربية المتوسطية فقط. ومن هذه الصيغ ما تجرى من محاولات على أساس معادلة (٥+١+ ٦+ ٣) التى تضم الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا ودول مجلس التعاون الخليجى الست إضافة إلى مصر والعراق والأردن. وهناك صيغة ثالثة يجرى تداولها فى بغداد تضم دول مجلس التعاون الخليجى الست (على أن تكون البداية بالسعودية والكويت) والعراق وتركيا وإيران إضافة إلى سورية والأردن. وهذه الصيغ الجديدة تشترك معا فى أنها تكسر الطابع العربى للنظام الإقليمى وتدخل إسرائيل فى واحدة منها (الإتحاد المتوسطي) بينما تدخل إيران فى أخرى (المشروع العراقي). إن وجود أطراف غير عربية فى نظام إقليمى تنتمى إليه مصر من شأنه أن يرتب الكثير من النتائج التى يجب الإستعداد للتعامل معها كما أن من شأنه أن يخلق بيئة للتفاعل الإقليمى تختلف عن تلك التى اعتادت مصر وغيرها من الدول العربية العيش فى كنفها.
- أما التحدى السابع الذى يواجه دور مصر الإقليمى فإنه يتعلق بضمان أمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن الذى يرتبط مباشرة بأمن الملاحة فى قناة السويس. إن التطورات الأخيرة فى الصومال تنذر بموجة جديدة من التدخل فى القرن الأفريقى، تحت غطاء مكافحة القرصنة البحرية وضمان سلامة الملاحة فى بحر العرب والبحر الأحمر وشرق أفريقيا. لقد عزفت مصر منذ عقود مضت عن التدخل العسكرى خارج الحدود. وشهدت السياسة المصرية تغيرا محدودا خلال حرب البوسنة ثم أخيرا فى دارفور حيث قررت المشاركة فى القوات الدولية لحفظ السلام هناك. وقد يحتاج الأمر إلى المزيد من تطوير العقيدة العسكرية المصرية فى اتجاه تسهيل التدخل العسكرى فى الظروف الحرجة بعد إجراء تقديرات سياسية على أعلى مستوى والحصول على موافقة نواب الشعب على التدخل. إن لمصر مصالح إقليمية خارج حدودها، يتعين عليها أن تكون مستعدة للدفاع عنها سواء منفردة أو بالإشتراك مع آخرين.

إن العالم العربى المليء بالصراعات والذى لم يحسم خياراته الإستراتيجية بعد، يفتح الباب على مصراعية فى عملية إعادة تشكيل النظام الإقليمى، لتدخل أطراف من كل حدب وصوب إذا رأت هذه الأطراف أن لها مصلحة فى التدخل. لذلك فإن الصراعات خلال عملية إعادة تشكيل النظام الإقليمى فى المنطقة العربية لن تكون سهلة ولن تكون قصيرة. كذلك فإنه من الوهم تصور أن النظام الإقليمى الجديد (أو حتى لو تصورنا وجود أكثر من نظام) سيكون تحت قيادة دولة مركزية واحدة كما كان الحال بالنسبة لمصر فى الخمسينات والستينات. بل على الأرجح فإن النظام (أو الأنظمة) الإقليمى الجديد سيكون متعدد الأقطاب نظرا لتقارب القدرة على المنافسة بين عدد من مكوناته. وستفرض هذه

التعددية القطبية الحاجة إلى أعلى قدر ممكن من التنسيق ومن المهارة الدبلوماسية ومن الإرادة السياسية فى إطار اتفاق عام على أسس وقواعد مشروع إقليمى ذى ملامح محددة.

كيف تعود مصر إلى ممارسة دور إقليمى فى العراق :

من الضرورى لمصر أن تكسب العراق. ومن الضرورى للعراق أن يكسب مصر، بسبب المقومات الجيوستراتيجية التى يتمتع بها كل منهما والتى تؤثر فى أمن البلد الآخر ورخائه، بصرف النظر عن طبيعة نظام الحكم فى أى منهما. وفى اعتقادى أن الدور الإقليمى لمصر فى العراق من الصعب ممارسته فى ظل علاقة رخوة أو باردة بين القاهرة وبغداد. ولذلك فإنه من الضرورى، وبصرف النظر عن الممارسات التى يراها أحد الطرفين أنها كانت خاطئة فى حقه، البدء فى حوار من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التفاهم. ومن المهم أن تكون هنا مبادرة من طرف ما، على أن تقوم هذه المبادرة على أساس رؤية واضحة لطبيعة وأهداف الدور الإقليمى لكل منهما. ومن ثم أن يكون هناك مشروع إقليمى يهتدى بهذه الرؤية. ويمكن الإشارة إلى عدد من الشروط والمتطلبات التى من شأنها أن تساعد على تعزيز الدور الإقليمى لمصر بدون إثارة حساسيات الدول الأخرى فى الإقليم.

١- الرؤية الإقليمية (regional vision) :

الديمقراطية هى المكون الرئيسى السياسى الغائب فى العالم العربى كما أن السلام والأمن هما مطلبان رئيسيان لضمان تحقيق أكبر قدر من الإستقرار يسهم فى زيادة التنمية وإشاعة الرخاء بين مواطنى دول المنطقة. وبالنسبة للعراق فإن ما يهم مصر ودول المنطقة هو أن يقوم هناك نظام سياسى ديمقراطى يعيش فى سلام مع مواطنيه ومع جيرانه ويسهم بشكل فعال فى أمن وسلام ورفاهية المنطقة من خلال إطار للتعاون الإقليمى. أما بالنسبة إلى نظرة مصر إلى العالم العربى فيجب أن تقوم على أساس تطوير صيغة للمشاركة الإقليمية فى بناء نظام إقليمى عادل للأمن والسلام والتعاون الإقليمى والتنمية. ومن الضرورى التأكيد هنا على أن دور مصر كطرف وحيد فى موقع القيادة توقف فى ظل المتغيرات الراهنة وأن الصيغة التى قد تكون أكثر قبولا هى النظام الإقليمى متعدد الأقطاب. بالنسبة للمنطقة كلها فإن التحدى الأول يتمثل فى تطوير رؤية لمشروع شامل للنهضة على أسس الديمقراطية والسلام والتنمية وأن يتم تطوير هذا المشروع فى مواجهة مشروعات أخرى مفروضة من الخارج مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير (الولايات المتحدة) ومشروع الشرق الأوسط الإسلامى (إيران).

٢- كفاءة الدبلوماسية (quality diplomacy) :

الدبلوماسية الماهرة الفعالة هى أحد مقومات القوة لأى دولة فى علاقاتها الخارجية. وأسوأ ما يمكن أن يصيبها أن يتحول الدبلوماسيون إلى موظفين بلداء يتوقفون عند تنفيذ التعليمات وطلب الرضا من رؤسائهم. وبسبب تعقيد المسرح السياسى الإقليمى وظهور لاعبين جدد وتقارب مستوى المنافسة بين عدد من اللاعبين، فإن الحاجة إلى المهارة

والكفاءة الدبلوماسية تزداد بشدة على عكس ما كان عليه الحال عند وجود نظام إقليمى يعتمد على دولة مركزية ويقوده قطب واحد.

٣- **القدرة على بناء التحالفات** (**ability to build national and regional alliances**) مع ضرورة تطوير الحوار مع تركيا. ضرورة العمل على وقف تدهور العلاقات المصرية- السورية. ضرورة العمل على خلق تحالفات سياسية واعية داخل العراق.

٤- **القدرة على حماية المصالح الإقليمية** (**ability to protect national and regional interests**)

٥- **القدرة على تهديد مصالح القوى الخارجية فى المنطقة** (**ability to retaliate**)

٦- **بناء الدولة النموذج** (**model state**)

ولتوفير هذه الشروط الستة فإن مصر فى حاجة إلى استراتيجية شاملة جادة متعددة الاتجاهات متعددة المستويات (**multi-dimensional, multi-layer capacity building strategy**) لإعادة بناء القدرات وتعظيم استثمار الموارد والمهارات والعلاقات والتحالفات القائمة وإدارة السياسة الخارجية بغرض تحقيق أعلى عائد ممكن. وقد يتفرع عن هذه الاستراتيجية الشاملة إستراتيجيات قصيرة ومتوسطة الأجل بغرض تحقيق أهداف سريعة فى المدى القصير تركز على تقليل الضرر الناتج من التحديات أو نواحى القصور أو تهديدات الدول الأخرى (**damage limitation strategy**) وكذلك تحقيق أهداف متوسطة المدى لتوسيع الهامش الذى يمكن المناورة فيه وتحقيق بعض المكاسب، إضافة إلى تمكين مصر من احتلال مكانة لائقة فى النظام الإقليمى الجديد. إن العالم يموج بتغيرات كبيرة ومن الواجب أن نكون فى مصر على استعداد لقبول تغيرات مماثلة فى نظامنا السياسى.

خاتمة :

لعبت العلاقات المصرية العراقية دورا مهما فى النظام الإقليمى العربى وفى دور كل من البلدين فى هذا النظام. وهذه العلاقة تتميز بدرجة علية من التشابك والتعقيد ولذلك فإنها تصل فى بعض الفترات إلى التعاون إلى حد التحالف بينما تذهب فى فترات أخرى إلى التنافس إلى حد الصراع والعداء. غير أن النظام الإقليمى الذى كانت تعيش فيه الدولتان تغير بصورة كبيرة إلى الدرجة التى إندثر فيها النظام القديم ولم يتشكل فيها النظام الجديد

بعد. وتفرض التطورات السياسية الإقليمية والدولية قيودا على دور مصر الإقليمى فى العراق وفى بقية أنحاء العالم العربى. وهذه القيود تشير بقوة إلى أن مصر لن تستطيع فى ظل المعطيات الراهنة أن تمارس الدور الإقليمى الذى كانت تمارسه فى الخمسينات والستينات، وأن عليها أن تعيد النظر فى سياساتها الإقليمية على ضوء تلك القيود.

وبعد سقوط نظام صدام حسين فى العراق، خضع العراق لإدارة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة والقوات الدولية متعددة الجنسيات. وتحت هذه الإدارة جرت عملية إعادة بناء العراق سياسيا واقتصاديا منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن. وقد كانت مصر والدول العربية بشكل عام بعيدة عن عملية إعادة البناء السياسى فى العراق فى حين أن إيران أصبحت لاعبا أساسيا فى داخل العراق. وتشير المتابعة الدقيقة للعلاقات المصرية العراقية منذ سقوط نظام صدام حسين إلى أن هناك "جفوة" سياسية متبادلة بين القاهرة وبغداد، خصوصا بعد مقتل السفير المصرى هناك وعدم ترحيب مصر باسم الشخصية السياسية التى تم ترشيحها سفيرا للعراق فى القاهرة. ومع ذلك فإن عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ شهدا زيادة ملموسة فى مستوى ونطاق الإتصالات المتبادلة وكذلك تنامى الرغبة فى توسيع نطاق الدور المصرى فى العراق فى إطار رغبة الحكومة العراقية فى بغداد إلى التقارب مع العالم العربى وألا تستمر بغداد رهينة بين يدى طهران بالصورة التى كانت عليها خلال السنوات الماضية منذ سقوط نظام صدام حتى الآن.

ومن الضرورى أن تتوفر لدى الطرفين النية الصادقة على تقارب كل منهما من الآخر وترويج مشروع إقليمى يكون فيه الجميع رابحين. ولكى تمارس مصر دورها الإقليمى فى العراق على النحو الذى لا يثير حساسيات الآخرين وبالطريقة التى تعود بالنفع المشترك فإن سياستها الخارجية تجاه العراق يجب أن تستند إلى مقومات مشروع قومى محدد الملامح يهدف إلى إقامة السلام والديمقراطية والتعاون من أجل التنمية. إن هذه الكلمات الثلاث: السلام والديمقراطية والتنمية ربما تكون هى العنوان الأكبر للمشروع الإقليمى الجديد. كذلك فإن هذه السياسة من الضرورى أن تستند إلى طاقات محلية مصرية قادرة على تقديم النموذج، وهو ما لن يتأتى بدون تغييرات سياسية تفتح الأبواب لتفاعل طاقات كثيرة معطلة.

* ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الـ ٢٢ لمركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة– ديسمبر ٢٠٠٨.

العراق والنظام الإقليمى العربى الفاشل*

النظام الإقليمى العربي هو مادة للحديث ومادة للمناقشة أكثر منه واقع حقيقى. فالنظام الإقليمى العربي ليس له وجود فى الواقع حاليا وإنما هو نظام تخيلى يستمد خيوطه من الماضى حين شرعت الدول العربية فى بناء جامعة الدول العربية بما تضمنه مشروع الجامعة من اتفاقيات أجهزة ومنظمات وأليات. وعلى الرغم من أن جامعة الدول العربية لا تزال موجودة كمبنى يرفرف عليه علمها، ويعمل فى مقرها الرئيسى فى القاهرة وفى منظماتها الفرعية فى عواصم عربية أخرى مئات الموظفين الذين يملكون حصانة ديبلوماسية، فإن هذا، إلى جانب مؤتمرات القمة والتى تحولت إلى مؤتمرات للنفاق السياسى، هو كل ما تبقى من حلم إقامة نظام إقليمى عربي فى أواخر الأربعينات من القرن الماضى. إن الأسس التى قام عليها النظام الإقليمى العربي قد تقادمت وانهارت وعفا عليها الزمن. وظهرت علامات فشل النظام الإقليمى العربي وظيفيا فى أكثر من مجال لتعلن وفاة هذا النظام منذ وقت طويل، غير أن أحدا لم يجرؤ على التقدم لسحب جثته من الطريق. ويشغل عدد من المفكرين العرب عقولهم بالتفكير فى النظام الإقليمى العربي من باب الحاجة إلى واحد. غير أنهم يقعون فى فخ الحديث عن نظام غير موجود بدلا من الإنطلاق إلى التفكير فى الحاجة إلى نظام يحقق أهداف الأمن القومى الشامل المتبادل بين الدول العربية ويقى مواطنى هذه الدول من أخطار التهديدات الخارجية ويساهم فى زيادة اندماجها الإيجابى فى العالم، كل ذلك انطلاقا من مصلحة المواطن الفرد فى الأمن والرفاهية وتأسيسا على هذه المصلحة.

إن مظاهر الفشل الوظيفى للنظام الإقليمى العربي الذى انهار تبدو كثيرة ومنها:

١- الفشل فى زحزحة المشروع الإسرائيلى. لقد قام النظام الإقليمى العربي القديم مستهدفا إزالة خطر رئيسى إتفق زعماء الدول العربية على أنه يهددها جميعا ألا وهو خطر قيام دولة إسرائيل. وسعى هذا النظام الذى تأسس من خلال جامعة الدول العربية إلى إزالة دولة إسرائيل ضمنا من خلال العمل على إعادة الشعب الفلسطينى إلى وطنه. ووقع الفشل تاريخيا من خلال مسيرة مليئة بالتنازلات والتراجعات والهزائم. بدأ المشروع الإقليمى العربي برفض قرارات التقسيم الصادرة عن مجلس الأمن لسنة ١٩٤٧ ثم راح الأمر يتطور إلى الخلف بقبول قرارات التقسيم والإشارة إلى قرارات الأمم المتحدة بجملتها على أساس أنها المرجعية القانونية الدولية لحل عادل للقضية الفلسطينية. وجاءت حرب يونيو ١٩٦٧ والهزيمة العربية ثم صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقبول الدول العربية به ليؤكد هذا الموقف. غير أن النتائج على الأرض كانت أن القوات الإسرائيلية أصبحت تحتل مساحة فلسطين بكاملها اى نحو ضعف مساحتها طبقا لقرار التقسيم إضافة إلى شبه جزيرة سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية وارضى لبنانية لم تكن إسرائيل قد احتلتها من قبل. واستمرت رحلة التراجع للوراء حتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ عندما أدت النتائج العسكرية والسياسية للحرب إلى إجبار إسرائيل على الإنسحاب من شبه جزيرة سيناء وتوقيع اتفاق سلام مصرى إسرائيلى. وبعد مصر وقع الأردن هو الآخر اتفاقا للسلام مع

إسرائيل ثم بدأ الفلسطينيون مفاوضات سلام مع إسرائيل ودخل السوريون أيضا على الخط لكن بدون نجاح نهائى لا للمسار الفلسطينى ولا للمسار السورى. النتيجة أن الدول العربية سائرة إلى سلام مع إسرائيل وهو ما يعنى السير بعكس اتجاه هدف مشروع النظام الإقليمى العربى الذى تحدثت عنه الدول العربية منذ أكثر من ٦٠ عاما.

٢- الفشل فى حل النزاعات العربية- العربية. فشل مشروع النظام الإقليمى العربى فى تقديم حلول للنزاعات الداخلية فيما بين الدول العربية وبعضها البعض وفيما بين الدول العربية وجيرانها وفى داخل أى دولة تسببت نزاعاتها الداخلية فيما بين مواطنيها أو مكوناتها فى خروج العلاقات بين الحكام والمحكومين خارج دائرة الحلول الدستورية ووصلت إلى حد رفع السلاح. وإذا ألقينا نظرة خاطفة من الحاضر إلى الماضى على واقع النزاعات العربية- العربية سنجد أن ملف الأزمة اللبنانية بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريرى قد تم تدويله. كذلك تم تدويل ملف أزمة الصحراء المغربية. وتم تدويل ملف الأزمة الصومالية. وتم تدويل ملف أزمة دارفور وقبلها أزمة جنوب السودان. كذلك فشل مشروع النظام الإقليمى العربى فى التصدى للإجتياح العسكرى العراقى للكويت عام ١٩٩١ مما أدى لتدويل الأزمة وإلى شن حرب على العراق لتحرير الكويت فى العام ١٩٩١ ثم شن حرب أخرى لإسقاط نظام صدام حسين فى العام ٢٠٠٣. وفشل ما سمى بالنظام الإقليمى العربى منع نشوب نزاعات مسلحة أخرى بين الدول العربية بعضها البعض. فشل فى منع نشوب حرب اليمن بين قوات الإمام المدعومة من السعودية والقوات الجمهورية المدعومة من مصر. وفشل فى منع مواجهات عسكرية حدودية بين مصر والسودان وبين مصر وليبيا وبين دول خليجية وبعضها البعض. وفشل النظام الإقليمى العربى فى وقف حرب الحوثيين فى اليمن والبوليساريو فى المغرب والجيش الشعبى لتحرير السودان فى جنوب السودان وحركة العدل والمساواة فى دارفور وتمرد القبائل فى كردفان وفى جبال النوبة وفى شرق السودان. وفشل النظام الإقليمى العربى فى حماية الدول العربية من الأخطار الخارجية. فشل فى حماية جزر الإمارات الثلاث وفشل فى إعادة لواء الأسكندرونة السورى والذى كثيرا ما أطلقت عليه جامعة الدول العربية إسم "اللواء السليب" وفشل النظام الإقليمى العربى فى مساعدة المغرب على استعادة سبتة ومليلة من الإحتلال الإسبانى. لقد فشل النظام الإقليمى العربى وظيفيا بامتياز فى المجال الدفاعى والعسكرى فكان سقوط إتفاقية الدفاع العربى المشترك هو سقوط الحائط الأول من حوائط بنيان هذا النظام. وجاء هذا السقوط مبكرا أكثر مما توقع أشد المتشائمين ليضع علامة استفهام كبيرة على مستقبل هذا النظام. غير أن الكثير من الزعماء ومن المفكرين القوميين ومن الموظفين كانت لهم مصلحة فى إخفاء علامة الاستفهام هذه وغيرها.

٣- وفشل النظام الإقليمى العربى وظيفيا فى تحقيق ما يسمى بالوحدة العربية. كان هدف الوحدة سابقا على مشروع إقامة نظام إقليمى عربى. بدأ الحديث عن الوحدة العربية مع نشوب الحرب العربية التركية بمساندة البريطانيين أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة. كان شعارا مغلفا بأحلام الهاشميين يغذيه

البريطانيون ماليا وعسكريا وفكريا. نشأ حوله رجال وازدهرت أفكار غير أن زعماء الحركة الوطنية فى بعض البلدان العربية وخصوصا فى مصر تجاوزوه وابتعدوا عنه خلال فترة ما بين الحربين، لكنه أطل براسه مرة أخرى مع الحرب العالمية الثانية مدعوما هذه المرة بأفكار أدولف هتلر والسياسة النازية والرغبة فى التخلص من الإحتلال الأجنبى الذى تمثل فى القوات البريطانية والفرنسية التى كان يحاربها هتلر. وظهرت شخصيات حملت لواء الدعوة القومية العربية والدعوة إلى الوحدة العربية فى العراق وفى سورية وفى فلسطين منها عبد الرحمن عزام وعزيز المصرى فى مصر ورشيد عالى الكيلانى فى العراق والشيخ أمين الحسينى فى فلسطين وغيرهم. وهؤلاء وأمثالهم هم الذين ساهموا فى الدعوة إلى إقامة جامعة الدول العربية بغرض تحقيق الوحدة العربية. غير أن حلم الوحدة مثله مثل حلم الطريق إليها من خلال إقامة نظام إقليمى إنهار. وكانت تجربة الوحدة التى قامت بين مصر وسورية فى العالم ١٩٥٨ خطوة أدت إلى إشعال النزاعات وإلى إثارة الشكوك مما أدى إلى انهيارها بعد نحو ثلاث سنوات. وبدلا من أن يتحد العرب من خلال النظام الإقليمى الذى أنشأوه بعد الحرب العالمية الثانية فإنهم تشظوا إلى كيانات فرعية بعضها فاعل نسبيا مثل مجلس التعاون الخليجى الذى يضم ٦ دول خليجية ومعظمها غير فاعل مثل الإتحاد المغاربى ومجلس التعاون العربى والإتحاد العربى إلى غير ذلك من الأسماء واللافتات التى فقدت أى معنى.

٤- الفشل فى إقامة السوق العربية المشتركة. حين بدأت الدول العربية مشروعها للوحدة الإقتصادية فى أوائل الخمسينات كانت أوروبا الغربية تسير على الطريق نفسه. والآن وصلت أوروبا إلى تحقيق مقومات الوحدة الإقتصادية وتحولت إلى كيان اقتصادى واحد مع استثناءات فى مجالات محدودة. وسارت الوحدة الإقتصادية فى أوروبا على مسار متواز ولكن إلى الخلف بعدد من الخطوات مع الوحدة السياسية. اصبحت هناك عملة أوروبية واحدة (لاتزال بريطانيا خارجها) وسوق عمل واحدة تضمنها حرية التنقل والعمل والضمان الإجتماعى، وسياسات موحدة فى مجالات الحياة المختلفة تعلوها جميعا القوانين التى يصدرها البرلمان الأوروبى. وعلى العكس من النجاح الذى حققته أوروبا فإن الدول العربية فشلت فى أن يحقق مشروعها الإقليمى للإندماج الإقتصادى نتائج عملية تجعل على أقل تقدير للعلاقات الإقتصادية بين الدول العربية وبعضها البعض أولوية على علاقاتها مع بقية أنحاء العالم. إتفقت الدول العربية على حرية السفر والتنقل لمواطنيها فيما بين حدود الدول الأعضاء لكنها ضربت هذه الإتفاقية فى مقتل بفرض قيود على السفر فيما بينها. واتفقت الدول العربية على إقامة منطقة تجارة حرة كبرى يتم فيها التبادل التجارى بدون رسوم أو قيود، لكنها ضربتها فى مقتل أيضا بزيادة القيود غير التجارية وما سمى بالقوائم السلعية السلبية، أى القوائم المستثناة من قواعد تحرير التجارة. حدث ذلك وغيره فى الوقت الذى كان فيه العالم منذ منتصف التسعينات يستعد لقفزة كبرى فى عالم تحرير التجارة وإطلاق القدرات التنافسة من خلال ترتيبات تجارية عالمية جديدة تتفق عليها الأسرة الدولية من خلال

منظمة التجارة العالمية التى تشرف أيضا على تطبيقها ومراقبة الإلتزام بها. وفى النهاية فقد أصبحت الدول العربية أكثر انفتاحا على العالم الخارجى من انفتاحها على بعضها البعض ماليا وتجاريا واقتصاديا. السوق العربية المشتركة غير موجودة فى الواقع، هى موجودة فقط فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وفى الإتفاقيات التى ترقد فى أدراجه.

٥- الفشل فى الحوار مع العالم كمجموعة. كان أحد عناصر الهوية التى حاولت جامعة الدول العربية تطويرها هو أن تتعامل الدول العربية مع العالم كوحدة واحدة وليس كفرادى. وظهرت فى هذا السياق ردود فعل تلقائية خلال أحداث تاريخية بعينها خصوصا خلال حقبة التحرر الوطنى من الإستعمار. فى العام ١٩٥٦ تعرضت مصر لعدوان ثلاثى من جانب إسرائيل وبريطانيا وفرنسا بعد تأميم قناة السويس. وكان التضامن مع مصر جارفا فى العالم العربى. وفهم العالم الخارجى وقتها أن الدول العربية ربما بدأت تتكلم لغة سياسية واحدة. وضاعف من ذلك أن كلا من مصر وسورية ردتا على ذلك العدوان بعد أشهر على انتهائه ببدء مفاوضات الوحدة بينهما. وكان الرد على العدوان الذى انتهى فى أواخر ديسمبر ١٩٥٦ هو بإعلان الوحدة بين مصر وسورية فى فبراير ١٩٥٨ وقيام ما سمى "الجمهورية العربية المتحدة". غير أن الغيوم ما لبثت أن لبدت سماء الهوية العربية لتبدأ مناورات ومؤامرات سياسية إنتهت باغتيال الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١. ومع أن التطورات التى تلت هزيمة يونيو ١٩٦٧ بعد انعقاد مؤتمر القمة العربية فى الخرطوم فى أغسطس من العام نفسه كانت تشير إلى عودة المصالحة العربية فإن هذه المصالحة بدت شكلية فى أحسن الأحوال حتى انتهت حرب اكتوبر ١٩٧٣ وبدأ ما سمى بالحوار العربي- الأوروبى فى منتصف السبعينات. كان هذا الحوار الذى دار بين جامعة الدول العربية من ناحية وبين اللجنة الأوروبية من ناحية ثانية إختبارا حقيقيا لقوة الهوية العربية فى التعامل مع العالم كوحدة واحدة. غير أن الحوار راح يدور فى مكانه بسبب اختلاف إرادات الدول العربية المختلفة وبسبب عدم وجود اتفاق على أهداف عملية لهذا الحوار الأمر الذى أدى إلى تقويض الحوار من الداخل وأصبح مجرد مادة تدرس فى كتب التاريخ والتربية القومية. ومنذ ذلك التاريخ لم تظهر على السطح أى محاولات جدية لإعادة الحوار مع العالم على أساس هوية عربية واحدة تنطلق من على أرضية نظام إقليمى واحد. بل على العكس من ذلك تشظى النظام الإقليمى العربى إلى قطع وكيانات فرعية صغيرة من مجلس التعاون العربى إلى مجلس التعاون الخليجى إلى الإتحاد المغاربى، وراح كل من هذه الكيانا يحاول أن يتحاور مع العالم بهوية مختلفة. فهناك الحوار الخليجي- الأوروبى وهناك الحوار المغاربي- الأوروبى وهناك أيضا على التوازى مع ذلك حوارات منفردة بين كل دولة عربية وبين التكتلات أو القوى الكبرى من أجل توقيع اتفاقيات شراكة إقتصادية منفردة بين كل دولة على حده وبين الإتحاد الأوروبى أو الولايات المتحدة. باختصار فشل النظام الإقليمى العربى فى خلق وتثبيت هوية سياسية واقتصادية عربيية جماعية تتعامل بها الدول العربية كمجموعة مع العالم.

إن هذا الفشل الوظيفى للنظام الإقليمى العربى الذى يغطى وجوها أساسية من أوجه أدائه يعنى نهايته. فالفشل لا يظهر فى مناطق أو مجالات فرعية أو هامشية وإنما يظهر فى مجالات أساسية مثل الدفاع العربى المشترك ومشروع إقامة السوق العربية المشتركة والمواجهة مع إسرائيل وحل النزاعات العربية العربية التى وصلت غلى حد القتال وانهيار دول. إنهارت الدولة فى الصومال منذ أوائل التسعينات. وقام صدام بغزو الكويت وانهارت الدولة فى لبنان خلال فترة الحرب الأهلية وهاهى الدولة على وشك الإنهيار فى السودان. وفشل النظام الإقليمى العربى فى العراق مما أسفر عن سقوط البلد ضحية غزو كاسح إكتسح واقتلع جذور النظام الإستبدادى الذى جعل من العراق لعقود خطرا على مواطنيه وخطرا على جيراله. هى غذن إشارات نهاية النظام الإقليمى العربى كما عرفناه منذ أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات من القرن الماضى.

إن القول بفشل النظام الإقليمى العربى بعد تحديد مظاهر هذا الفشل والدلالات الأكيدة عليه يجب أن يدعونا إلى محاولة البحث عن أسبابه. فالعالم يعيش فى كيانات إقليمية كبيرة والدولة القومية بتكوينها بدورها ووظائفها كما عرفناها تغيرت كثيرا الآن عما كانت عليه فى القرن العشرين. نحن أمام إرهاصات جديدة لم ترد عليها بعد فى العالم العربى. ولا شك أن هناك أسبابا كثيرة للفشل الذى منى به مشروع إقامة نظام إقليمى عربى، فليست هناك نتيجة بلا أسباب. وها نحن نحاول أن نرصد بعضها، قد نفشل وقد نصيب.

عندما وضع العرب أسس نظامهم الإقليمى بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن قياداتهم تؤمن بالديمقراطية وبالتعددية السياسية وبحقوق الإنسان ودولة القانون. صحيح أن الحال فى بلدان مثل مصر والعراق والمغرب كان متقدما من الناحية السياسية مقارنة ببلدان أخرى مثل اليمن والسعودية وليبيا، غير أن الجميع كانوا يفكرون فى نظام يجمع الحكام على أساس القاسم المشترك الأعظم كما حضت عليه بريطانيا كبرى الدول التى استعمرت أنحاء كبيرة من العالم العربى منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى. وكان الإتفاق على اساس القاسم المشترك الأعظم يعنى عمليا أن الدول التى حققت قدرا من التقدم السياسى والاقتصادى ستتراجع خطوات إلى الوراء بما يسمح للدول الأقل تطورا باللحاق بها. ومع ذلك فإن التطورات لم تلبث أن دفعت الأغلبية إلى الغرق فى دوامة الإنقلابات العسكرية التى دفنت التطور السياسى والإقتصادى السابق والذى كان قد تحقق على اساس الحرية السياسية والإقتصادية تحت ركام الدولة الشمولية الجديدة التى يحكمها العسكريون كما حدث فى مصر وسورية والعراق وما جرى فى الإتجاه نفسه بعد الإستقلال فى الجزائر والسودان وليبيا. فكأن الدولة الشمولية وليس دولة الحرية هى التى صبغت النظام الإقليمى العربى بلون صبغتها فكان مثلها نظاما شموليا يحمى حكامها ويضع مصالحهم فوق مصالح الشعوب.

وعندما وضع العرب أسس نظامهم الإقليمى بعد الحرب العالمية الثانية كانت الحمائية هى النزعة الإقتصادية السائدة حسب الصيغة التى ابتكرها المفكر الإقتصادى بيلا بالاسا والتى تبدأ من إنشاء اتحاد جمركى وتتطور إلى منطقة تجارة حرة ثم إلى سوق مشتركة وصولا إلى الإتحاد الإقتصادى. لم تكن العولمة قد أصبحت ظاهرة. حيث وقع العالم فى فخ الاستقطاب الحاد بين قوتين أعظم هما الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى. الآن الأولى فقدت مكانتها والثانى الدثر سياسيا ولم يتبق منه إلا وحدته السياسية الأكبر وهى روسيا.

ليس كذلك فقط بل إن الدول التى أعادت بناء نفسها بعد الحرب العالمية الثانية فى أوروبا وشكلت الإتحاد الأوروبى ودول أخرى مثل الصين واليابان بزغت كقوى جديدة تشارك فى صناعة القرار والقيادة بدرجات مختلفة على المستوى الدولى. الحمائية أصبحت ضد الجميع ومن ثم فقد تخلى عنها الجميع لمصلحة اتجاه متنام إلى فتح الأسواق والمنافسة على أسس الحرية الإقتصادية وحسن توظيف الموارد. وتلعب التجمعات الإقليمية الجديدة مثل الرابطة الإقتصادية لدول جنوب شرق آسيا وأسيان والإتحاد الأوروبى ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية والسوق المستركة لدول أمريكا اللاتينية والتجمعات الإقليمية الأصغر فى أفريقيا مثل الكوميسا والإكواس دورا مهما فى إعادة تشكيل الخريطة الإقتصادية للعالم على اساس حرية السوق والمنافسة التى تحكمها قواعد منظمة التجارة العالمية. وقد وضع العرب مشروعهم للنظام الإقليمى على أساس حمائى فى مواجهة العالم وليس بالإندماج فيه.

وعندما بدأ العرب فى وضع اسس نظامهم الإقليمى كانت إسرائيل دولة صغيرة تعيش على المساعدات الخارجية. صحيح أنها كانت منذ ذلك الحين تشكل تهديدا للأمن القومى العربى، سواء بعد تشريد شعب من دياره أو من خلال تهديد حدود الدول المجاورة مثل مصر، لكنها لم تكن أبدا التهديد الخارجى أو الإقليمى الوحيد. الآن تغيرت الصورة كثيرا. إسرائيل ضاعفت مساحتها على حساب الفلسطينيين وأصبحت أقوى بعشرات المرات عما كانت عليه فى الخمسينات وحققت الكثير من الإنتصارات العسكرية على أعدائها العرب. ومع ذلك فإنه يبدو الآن أن خطرها لم يعد هو الخطر الداهم وأن تهديدها لم يعد هو التهديد الأكبر، بل أن التهديدات الداخلية العربية- العربية ربما أثبتت أنها أخطر وأشد تأثيرا على مستقبل العالم العربى. إسرائيل أزاحت فلسطين من على الخريطة، ليس بالكامل فلا يزال هناك أمل فى إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة على أراض تعادل أقل من نصف ما اقره قرار التقسيم فى العام ١٩٤٧. غير أن صدام حسين حاول فى المقابل أن يزيل دولة عربية هى الكويت من على خريطة العالم مدعيا أنها المحافظة العراقية رقم ١٩. ليس الكويت فقط. بل إن دولة عربية مثل الصومال توقفت عن العمل منذ العام ١٩٩١ وأصبحت نهبا لقبائل وميليشيات متنازعة منذ ذلك التاريخ. ودولة أخرى هى السودان أصبحت عرضة للتمزق ومن غير المحتمل أن تستمر على ما كانت عليه عند الإستقلال. وهناك الكثير من الصراعات الداخلية والصراعات العربية - العربية والتهديدات الخارجية التى لم يعمل حسابها النظام الإقليمى العربى أو التى لم يكن قد تم تصميمه منذ البداية لمواجهتها. الآن إهتزت أسس النظام الإقليمى العربى جميعها. لقد سقطت الأسس الثلاثة التى قام عليها النظام الإقليمى العربى ومن ثم فقد سقط.

١- الأساس الأول الذى قام عليه النظام الإقليمى العربى هو نفى المشروع الإسرائيلى أو نفى الآخر فى المنطقة. إن المشروع قام إذن على أساس سلبى وليس على أساس إيجابى بنائى. إنه لم يقم على أساس بناء مجتمع له ملامح محددة يلبى احتياجات حماية مواطنيه من التهديدات الخارجية والداخلية ويوفر أسباب التقدم والرفاهية لهؤلاء المواطنين. وهو ليس فقط مشروعا سلبيا وإنما هو أيضا مشروع جزئى يقوم على اساس قضية واحدة وليس مجموعة من القضايا المتشابكة المنطلقة جميعا من رؤية واحدة محددة. وعلى هذا الأساس كانت القضية الفلسطينية هى بطاقة الهوية الفعلية لهذا المشروع. أخيرا وبعد نحو ستين

عاما أخذ الفلسطينيون قضيتهم وجروا بها كل فى اتجاه! فسلبوا المشروع العربى بطلقة هويته. ومن المثير للسخرية أن قسما من الفلسطينيين منح بطاقة الهوية تلك إلى طرف غير عربى فأدخل النظام العربى كله فى مأزق على مأزقه. المشروع العربى لم يقم على أساس بنائى إيجابى وإنما على أساس رفض مشروع آخر والسعى إلى تقويض ذلك المشروع ولا يوجد فى المشروع العربى ما يمكن اعتباره أساسا إيجابيا بنائيا. والفرق جوهرى بين أن يقوم النظام الإقليمى العربى بدافع هدم مشروع نقيض وبين أن يقوم بدافع بناء مشروع له ملامح محددة تلتقى مع مصالح مواطنيه أو قسم منهم. النظام الإقليمى العربى فشل فى تحقيق هدفه المتمثل فى نفى المشروع الإسرائيلى وتدميره. وعلى العكس من ذلك فإن النظام الإقليمى العربى الراهن يسعى إلى التصالح مع المشروع الإسرائيلى من خلال ما يسمى بالمبادرة العربية للسلام التى تعرض العلاقات الطبيعية مع المشروع الإسرائيلى ثمنا لقيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة. النظام الإقليمى العربى الذى تأسس بعد الحرب العالمية الثانية يتعرض الآن فى العقد الأول من القرن الوحد والعشرين لانهيار أساسه الأول بعد أن فشل فى تحقيق هدفه.

٢- الأساس الثانى الذى قام عليه النظام الإقليمى العربى هو الحمائية وليس الإنفتاح والإندماج. النظام الإقليمى العربى كان يسعى إلى إنشاء كتلة فى حال خصام مع العالم، كتلة تشعر بالضعف وتسعى إلى حماية نفسها من خلال إقامة ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف فيما بين أعضاء ذلك النظام لمواجهة ترتيبات مماثلة إتفقت عليها دول خارج ذلك النظام. الآن إنهارت صيغة التحالفات الحمائية فى النظام العالمى وحلت محلها ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف إلى فتح الأسواق وتجسيد مبدأ العولمة فى العلاقات العالمية. النظام الإقليمى العربى فشل بامتياز فى محاكاة نموذج النظام الإقليمى الأوروبى. النظام الإقليمى العربى الذى قام على أساس النزعة الحمائية فشل فى خلق إطار ديناميكى للعمل المشترك. وبعد نحو ستة عقود من العمل المشترك فى إطار النظام الإقليمى العربى أصبحت أطراف هذا النظام أكثر انفتاحا على غيرها من انفتاحها على بعضها البعض. فنسبة الإنفتاح الإقليمى المتبادل بين أطراف النظام العربى تتراوح بين ٣ إلى ١٠ فى المئة فى حين أن نسبة انفتاحها على الخارج تزيد عن ٩٠ فى المئة! النظام الإقليمى العربى فشل بسبب أساسه الحمائى. وهذا الأساس ليس له وجود فى عالم اليوم حيث تسود ظاهرة العولمة وحيث حلت التنافسية محل الحمائية.

٣- الأساس الثالث الذى قام عليه النظام الإقليمى العربى هو الإستبداد وليس الديمقراطية. إن الحكام العرب لم يتفقوا على شيئ قط قدر اتفاقهم على الإستبداد وعلى قهر شعوبهم وسلب الحريات العامة من المواطنين. هذا الأساس يتأرجح فى العالم كله منذ منتصف سبعينات القرن الماضى. سقوط النظم الإستبدادية فى اليونان وإسبانيا والبرتغال كانت البداية تلاها سقوط سور برلين فى نهاية الثمانينيات وتفكك الإتحاد السوفييتى. وترافقت موجة سقوط الأنظمة الإستبدادية والشمولية فى أوروبا الغربية والشرقية مع ارتفاع المد الديمقراطى ضد الأنظمة الشمولية العسكرية أو شبه العسكرية فى أمريكا اللاتينية وجنوب

شرق آسيا. المنطقة الوحيدة فى العالم التى كانت ولا تزال عصية على التغيرات السياسية هى المنطقة العربية إلى جانب بعض الأنظمة الإستبدادية فى أفريقيا مثل نظام موجابى فى زيمبابوى. النظام الإقليمى العربى لا يشترط الديمقراطية ولا يشترط الحرية لموطنى أطرافه أو أعضائه.

النظام الإقليمى العربى إذن فقد أركانه الثلاثة، فقد ركن إزاحة المشروع الإسرائيلى منذ إعلان مبادرة السلام العربية التى تؤمن اعترافا بإسرائيل بعد أن عقدت إسرائيل فعليا إتفاقات للعلاقات وللسلام مع عدد من الدول العربية. وفقد النظام ركن الحمائية لأن العالم كله الآن تخلى تقريبا عن هذه النزعة وتبنى محلها نزعة الإنفتاح والعولمة. وفقد أيضا ركنه الثالث وهو الإستبداد الذى فقد مشروعيته التى كان يسوغها انقسام العالم إلى معسكرين متنازعين يعمل كل منهما على حشد حلفاء له حول العالم ويساندهم بما فى ذلك الحكام المستبدون والأنظمة الشمولية. يتجه العالم حاليا إلى دفن الإستبداد والمناداة بالديمقراطية التى تقوم على أساس التعددية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. وقد وصل العالم كله تقريبا إلى قناعة بأن النزاعات الإقليمية والحمائية والإستبداد هو ظواهر ثلاثة تعترض طريق النمو والإندماج العالمى وأن هذه الظواهر الثلاث يجب اقتلاعها وتخليص العالم من شرورها. ومن ثم فإن أى محاولة لإحياء النظام الإقليمى العربى القديم الفاشل تصطدم بالضرورة مع آليات التطور العالمى وتضع نفسها فى تناقض مع اتجاه التاريخ البشرى. والنتيجة أنك أذا وقفت ضد العالم بأكمله فإن العالم لن يجد حرجا من الوقوف ضدك بأكمله أو على الأقل لن تجد هناك من يدافع عنك فيه إذا تعرضت للخطر أو للتهديد.

وفى مقابل فشل النظام الإقليمى العربى برزت دعوات لإقامة نظم إقليمية جديدة فى المنطقة كان أهم ملامحا هو التخلص من الهوية العربية التى قام على أساسها النظام الفاشل وتقديم عناصر جديدة للهوية مستمدة من الطبيعة الجغرافية والتاريخية لمنطقة الشرق الأوسط التى تضم شعوبا أخرى غير العرب هم الأتراك والفرس واليهود. أما العرب أنفسهم فقد انصرفوا عمليا عن النظام الفاشل إلى محاولة إقامة أنظمة إقليمية فرعية مثل مجلس التعاون الخليجى و الإتحاد المغاربى. ومن أهم المشاريع التى طرحت مشروع الشرق الأوسط الجديد الذى طرحه الزعيم الإسرائيلى شيمون بيريز والذى يقوم على أساس السلام بين العرب وإسرائيل وبناء منظومة متكاملة للتعاون الإقليمى تقوم على أساس تحالف المال العربى مع التكنولوجيا العالمية والمهارات البشرية والعلمية الإسرائيلية. وقدمت إيران مساهمتها هى الآخرى ولم تتخلف فطرحت مشروع الشرق الأوسط الإسلامى الذى اساسه الدولة الدينية وتمكين الشيعة سياسيا انطلاقا من الدعوة إلى تصحيح ما أطلقت عليه إيران "مظلومية الشيعة فى العالم العربي". ثم قدمت أوروبا مشروعها لشرق أوسط متحالف مع الإتحاد الأوروبى من خلال المبادرة الأوروبية للشراكة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط والتى ضمت فيما بعد كل الدول العربية وكل دول الإتحاد الأوروبى. ولم تغب الولايات المتحدة عن المسرح فاقترحت مشروع إقامة الشرق الأوسط الكبير على أساس الديمقراطية وقدمت مبادرة متكاملة لهذا الغرض لها هياكلها الإدارية وقدراتها التمويلية. وبذلك فقد العرب دورهم كلاعبين وتحولت بلادهم إلى ساحة للعب تمرح فيها القوى الدولية والإقليمية على حساب مصالح الشعوب العربية الغائبة والمغيبة عن الفعل السياسى بسبب الإستبداد.

حرب العراق ٢٠٠٣ ودلالاتها :

إصطدم النظام العراقى الذى شيده الرئيس العراقى الراحل صدام حسين مع العالم إلى درجة الحد الأقصى منذ غزو الكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠ وحتى سقوطه بالقوة المسلحة فى إبريل عام ٢٠٠٣. كان نظام صدام عائليا إستبداديا يمارس القهر على مواطنيه بكل أطيافهم، وليس الشيعة فقط أو الأكراد فقط كما يتردد الآن. كما كان يمارس التهديد والتخويف ضد جيرانه. كان على خلاف مع سورية وفى حرب مع إيران وحاول إزالة الكويت كدولة من على خريطة العالم. وفوق كل ذلك راح يطور برنامجا لأسلحة الدمار الشامل يهدد به العالم، تم الكشف عنه وإزالته بالكامل بعد حرب الكويت. ومع ذلك فقد استمر صدام فى تحدى شعبه وتحدى جيرانه وتحدى العالم كله، وهو بذلك حكم على نفسه بالموت.

كانت حرب العراق* فى عام ٢٠٠٣ بمثابة عملية جراحية دموية قاسية تعرض لها الشعب العراقى بدون مخدر وبدون ضمادات وبدون أى شكل ملائم من أشكال الرعاية اللاحقة. وتوقف مدى نجاح هذه العملية أو فشلها على إرادة الشعب العراقى وعلى قدرته على المقاومة وتحمل توابع عملية الإستئصال السياسى والعسكرى والفكرى للنظام السابق الذى أسقطته الحرب. والآن وبعد ست سنوات من سقوط نظام صدام حسين فإن العراق يبدو أحسن حالا وفى هيئة تختلف تماما عما كان عليه بعد الحرب مباشرة وكذلك عما توقعه له الكثيرون. فقد توقع من حشروا ألفسهم فى زاوية ضيقة تناقش مشروعية الحرب ومدى اتساقها مع القانون الدولى أن يغرق العراق فى بحر من الدم وأن ينتهى به الأمر إما إلى التقسيم وإما إلى هزيمة النظام الجديد الذى نشأ بعد الحرب وعودة النظام السابق أو شبيه له مرة أخرى إلى العراق. غير أنه ورغم نزيف الدماء الذى نتج عن الحرب وما تبعها فإن العراق لم ينته، كما أن احتمالات عودة النظام القديم أو شبيه له تراجعت إلى الصفر تقريبا. إن العراق الذى عرفناه سياسيا بعد الحرب العالمية الأولى والذى كان يعبر عن المحتلين وعن المستبدين من ملكيين وجمهوريين إنتهى ونشأ محله عراق جديد يبدو الآن أكثر شبابا وأكثر حيوية وأكثر قوة بفضل المشاركة السياسية الواسعة النطاق لمواطنيه.

ومع ذلك فإن الأخطار لا تزال تحيط بالعراق. فالعملية السياسية لم تكتمل بعد ولا تزال فى طور النمو والتقدم. والمصالحة الوطنية لا يزال أمامها الكثير لكى تنجزه. والحرب ضد الإرهاب والتطرف لا يزال أمامها الكثير لكى يعلن العراقيون أنهم كسبوها بالفعل. كما أن عملية البناء الآقتصادى والإجتماعى تتعرض هى الأخرى لعوامل قصور عديدة منها الفساد ومنها الأخطار الأمنية ومنها قلة العدد المتاح من الكفاءات فى مجالات عديدة.

ولم تكن حرب العراق فى سياق منفصل عن الوضع فى النظام الإقليمى العربى. فقد تبنت الإدارة الأمريكية استراتيجية واضحة لتغيير معالم النظام القائم فى العالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط الكبير، التى تمتد من المغرب غربا حتى باكستان شرقا، من خلال نشر الديمقراطية حتى لوكان ذلك بالقوة المسلحة. كما حدث فى العراق. ومن ثم فإن استئصال نظام صدام حسين الذى بدا للولايات المتحدة فى العام ٢٠٠٣ أضعف حلقات النظام الإقليمى القائم والأكثر قدرة على التأثير مستقبلا فى النظام الإقليمى الجديد الذى تسعى الولايات المتحدة إلى ترسيخه كان فى حد ذاته خطوة على طريق إقامة ما يسمى بالشرق

الأوسط الكبير الديمقراطى الذى أعلنت الإدارة الأمريكية مبادرة سياسية كبيرة بشأنه خلال الولايات الثانية للرئيس الأمريكى السابق جورج دبليو بوش.

وفى اعتقادى أن الإدارة الجديدة للرئيس الأمريكى باراك أوباما لن تتخلى عن هذه المبادرة وإنما ستعدل الأساليب والسياسات اللازمة لتطبيقها ميلا إلى وسائل الترغيب أكثر من وسائل الترهيب والبعد تماما عن التهديد باستخدام القوة المسلحة لتحقيق غايات سياسية فى الشرق الأوسط. وستركز الإدارة الأمريكية الجديدة على أربع مصالح أساسية لها فى الشرق الأوسط هى على الترتيب مقاومة الإرهاب وأمن الإمدادات النفطية وأمن إسرائيل ومساندة الأنظمة المعتدلة فى المنطقة بما يخدم المصالح الثلاث الأولى. فالمبادرة الأمريكية بخصوص الشرق الأوسط الكبير أو الشرق الأوسط الديمقراطى لن تلغى ولن تدفن وإنما ستواصل إدارة الرئيس أوباما تفعيلها بطرق مختلفة. وفى هذا السياق فإن العراق سيلعب دورا حيويا ومحوريا وستحاول إدارة أوباما أن تستثمر التغييرات التى وقعت فى العراق لصالح تحقيق أهداف الأمن القومى الأمريكى فى الشرق الأوسط لكن بدون تحمل أعباء عسكرية إضافية هناك.

العراق الديمقراطى ومحور الممانعة :

كان العراق قبل الحرب ينتمى عربيا إلى ما يسمى بجبهة الصمود والتصدى أو ما كان يعرف بدول الرفض عقب بدء المفاوضات المصرية الإسرائيلية التى تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣. وقبل ذلك كان العراق فى محور واحد مع مصر وسورية والجزائر وليبيا وغيرها فى محور الدول التقدمية الذى تزعمته مصر ضد محور الدول العربية الرجعية الذى كانت تتزعمه السعودية. وفى الخمسينات وقفت بغداد نورى السعيد ضد قاهرة عبد الناصر خلال فترة الصراع لإقامة حلف بغداد وانتهى الصراع بينهما بسقوط الحكم الملكى ونورى السعيد وصعود العسكريين بقيادة عبد الكريم قاسم إلى السلطة. غير أن معركة عبد الناصر ضد الشيوعيين فى مصر فى أواخر الخمسينات أفسدت شهر العسل الذى كاد أن يبدأ وقتها بين الزعيمين فوقفت بغداد ضد القاهرة فى تحالف مع القوميين والبعثيين فى سورية الذين كانوا بدورهم قد هدموا الوحدة المصرية السورية التى قامت فى فبراير عام ١٩٥٨. وهكذا فإن العراق تجاذبته أنواء المحاور العربية منذ نشأته وحتى سقوط نظام صدام حسين فى إبريل عام ٢٠٠٣. ومع أن العراق حاول منذ سقوط نظام صدام أن ينأى بنفسه عن هذه الأنواء وهو يلعق جراحه فإن قيادات المحاور العربية لم تتركه وشأنه بل حاولت أن تجعل من هذه الجراح ثروة سياسية تضمها هى إلى خزائنها! لقد أزاحت الحرب صدام حسين ونظامه عدو إيران الأول وعدو سوريا وخصمها فى الصراع على زعامة الحركة القومية العربية. فحاولت العاصمتان استثمار سقوطه لمصلحتها.

وهكذا وجد البلدان، إيران وسورية، أن عراق ما بعد صدام يمكن أن يكون لقمة سائغة يقتسمانه فيما بينهما. إيران إتبعت استراتيجية مزدوجة بتأييد حلفائها لحكم العراق تحت المظلة الأمريكية والعمل على إقلاق القوات الأمريكية بمساندة الجماعات المسلحة المناوئة للوجود الأمريكى. كان هدف إيران ولايزال هو أن يكون العراق ضعيفا وفى نطاق النفوذ الإيرانى ومفصولا عن عمقه العربى. أما فى سورية فإن القيادة السياسية فى دمشق إتبعت استراتيجية ذات حدين أيضا. الأول مساندة ما يسمى بجماعات المقاومة للولايات

المتحدة الأمريكية والوجود العسكرى الأمريكى فى العراق. والحد الثانى هو العمل على بناء تحالفات سياسية مع قوى قومية وعشائرية ومع بعثيين كانوا قد انشقوا سابقا على صدام بهدف خلق امتداد سياسى سورى يقرب ما بين دمشق وبغداد فى لعبة المحاور العربية. غير أن دمشق على العكس من طهران كانت تدفع حلفاءها إلى معارضة العملية السياسية فى العراق وعدم الإنضمام إليها فى حين كانت طهران تحض حلفاءها على التعاون مع قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة ومع الحاكم المدنى الأمريكى للعراق والمساهمة بقوة فى العملية السياسية التى بدت فى واقع الأمر تحت سيطرة القوى الموالية لإيران منذ تشكيل مجلس الحكم فى يونيو عام ٢٠٠٣ وحتى إجراء انتخابات المحافظات فى يناير ٢٠٠٩. وأظهرت هذه الإنتخابات الأخيرة إنقلابا فى موازين القوى فى غير مصلحة حلفاء إيران داخل العراق.

وأبدت القيادة السياسية العراقية الحالية حنكة ظاهرة فى تعاملها مع الوضع العربى الشائك والسير وسط حقول الألغام السياسية التى أفرزتها الصراعات داخل لبنان وعلى صعيد الخلافات الفلسطينية. وخلال فترة الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين فى قطاع غزة، لم يتورط العراقيون بالإنضمام إلى محور ضد آخر وحافظوا تقريبا على مسافة متساوية بينهم وبين كل من دمشق وطهران والرياض والقاهرة. وربما يكون هناك ما يمكن قراءته فى هذه المواقف للتدليل على أن العراق الجديد سينأى بنفسه عن سياسة المحاور العربية وأنه قد يلعب دورا مهما فى المستقبل فى إقامة نظام إقليمى جديد فى المنطقة. لقد ساند العراقيون صمود أهل غزة ولكنهم لم ينضموا إلى قافلة النباح ضد القاهرة. والتزموا بشرعية القمة العربية فى الكويت لكنهم لم يقطعوا الخطوط تماما مع الدوحة! ومن الواضح أن القيادة السياسية العراقية تبدو فى الوقت الحاضر أكثر اهتماما بعملية البناء السياسى فى العراق منها بالتورط فى المناورات العربية الفارغة.

ومع التقدم الذى أحرزته العملية السياسية فى العراق فإن حلفاء سورية تقلص دورهم إلى حد كبير. وتسعى بعض الجماعات الآن إلى الإقتداء بالزعامات العشائرية التى انتظمت فى مجالس الإسناد أو مجالس الصحوة بعيدا عن الموقف السورى. لقد قاطع حلفاء سورية العملية السياسية فى العراق منذ انطلاقها فى العام ٢٠٠٤ وخسروا بسبب ذلك الكثير من النفوذ السياسى المحتمل. ولم يشارك هؤلاء فى انتخابات عام ٢٠٠٥، بل وحرضوا قسما من العراقيين على مقاطعة الإنتخابات مما أفرز حالة عدم توازن واضحة فى المشهد السياسى الذى أسفرت عنه الإنتخابات النيابية الأولى فى العراق الجديد. غير أن التطورات التى تلت واتجاه العراقيين جميعا إلى الإنخراط فى العملية السياسية أدت إلى ابتعاد العراق كثيرا عن الموقف السورى. ومع ذلك فإن القيادة العراقية فى بغداد لا تجد لنفسها مصلحة على الإطلاق فى معاداة سورية أو الدخول فى محور ضدها. فأساس السياسة الخارجية للعراق الجديد هو أن يكون العراق فى سلام مع جيرانه، لا يشكل تهديدا لهم ويعمل على أن يتجنب بالوسائل السلمية تهديدهم المحتمل له.

ولذلك فإن بغداد بادرت إلى إدانة الغارة الأمريكية على إحدى القرى الحدودية السورية بدعوى مطاردة إرهابيين هناك وسارع وزير الخارجية العراقى إلى زيارة دمشق لطمأنتها على أن موقف الحكومة العراقية يرفض استخدام أراضى العراق لشن هجوم على دولة مجاورة. وتحاول بغداد بالطرق السلمية التوصل إلى تفاهمات مع دمشق بشأن بعض

القضايا العالقة بين البلدين خصوصا حماية الحدود المشتركة ووقف تسلل الإرهابيين إلى داخل العراق ومنع الإمدادات المالية واللوجيستية التى تأتى للإرهابيين ولعناصر الجماعات المسلحة المناوئة للعملية السياسية فى العراق.

ومن المعروف أن دمشق كانت خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٧ نقطة تجمع للإمدادات وللمتطوعين الذين يتم تعبئتهم للعمل ضد النظام السياسى الجديد فى العراق والذين يأتون من أنحاء مختلفة من العالم العربى سواء من دول الخليج واليمن أو من دول المغرب العربى. غير أن اتصالات كثيرة بين بغداد ودمشق ساهمت فى تهدئة الوضع فى مدينة القائم على الحدود بين العراق وسورية والتى كانت تمثل نقطة العبور الأولى إلى داخل العراق للإمدادات وللمتطوعين القادمين من سورية. وبالطبع فإن تغير الوضع السياسى فى محافظة الأنبار لمصلحة مشاركة مواطنى المحافظة فى العملية السياسية والأخطاء القاتلة التى ارتكبها مقاتلوا تنظيمات القاعدة وغيرهم من الجماعات المسلحة ضد المواطنين العراقيين وضد شيوخ القبائل، شكل هو الأخر حائط صد قوى ضد تسلل المتطوعين وتدفق المساعدات عبر الحدود السورية. كذلك فإن الحدود السورية كانت تستخدم لعبور الإمدادات من حزب الله اللبنانى إلى العراق حتى وقت قريب، حيث تستخدم الآن الحدود الإيرانية العراقية منفذا لعبور هذه الإمدادات التى تتضمن بالأساس كوادر التدريب العسكرى المتقدم على عمليات الإقتحام والقنص وعلى تكنولوجيا تصنيع الأحزمة الناسفة والمتفجرات شديدة التدمير. وتعمل كوادر حزب الله فى العراق داخل معسكرات فى جنوب البلاد بالقرب من الحدود مع إيران وكذلك فى معسكرات فى داخل إيران. وقد وجدت قيادة الحرس الثورى الإيرانى التى تشرف على إعداد الميليشيات المسلحة لزعزعة الإستقرار فى العراق أن تجاوب المتطوعين العراقيين والعرب فى الميليشيات المسلحة العراقية مع كوادر حزب الله اللبنانيين هو أعلى من تجاوبهم مع المدربين الإيرانيين بسبب عامل اللغة والمعرفة بالعادات والتقاليد العربية.

النفوذ الإيرانى فى العراق :

كذلك فإن تراجع نفوذ حلفاء إيران فى داخل العراق يضع علامات استفهام كبيرة على مستقبل النفوذ الإيرانى فى العراق وإمكان استخدام ارض الرافدين كقناة للنفاذ سياسيا إلى قلب العالم العربى بواسطة حكام طهران الحاليين. إن الخسارة التى منى بها المجلس الأعلى الإسلامى وحلفائه فى قائمة "شهيد المحراب"، وهو إسم المنظمة التى يتزعمها عمار الحكيم نجل زعيم المجلس فى محافظات الجنوب والوسط فى العراق والتى كشفتها نتائج انتخابات المحافظات التى جرت فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ هى دليل قاطع على حيوية الجسد السياسى العراقى وقدرته على التخلص من أمراضه. فالمجلس هو الحليف السياسى الأول لإيران فى العراق وهو رائد السياسة الطائفية ومسؤولها الأول وهو صاحب فكرة فيدرالية جنوب العراق التى يمكن أن تكون البداية الفعلية لانتهاء دولة العراق كما عرفها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الآن. وإذا كان العراقيون قد صوتوا لصالح "إئتلاف دولة القانون" بزعامة رئيس الوزراء الحالى وزعيم حزب الدعوة الإسلامية نورى المالكى فإنهم يكونون قد صوتوا فى الوقت نفسه لصالح مشروع الدولة القوية وضد مشروع فيدرالية

الجنوب والوسط ومع الخط السياسي الوطني ضد الخط الطائفي ومع علاقات متوازنة مع الجار الإيراني القوى ضد الخضوع لهذا الجار وتمكينه من العراق ومن ثرواته.

غير أن القيادة السياسية/الدينية فى طهران ربما تجد أن خسارة حلفائها العراقيين لبعض من نفوذهم السياسي من الممكن تعويضه إيرانيا مع تضاؤل النفوذ العسكرى الأمريكى فى العراق والإنسحاب الأمريكى نهائيا من هناك. فطهران ترى أنها الطرف الإقليمى الوحيد الذى يمسك بقواعد اللعبة السياسية فى العراق وبمفاتيح الأمن والإستقرار فيه. وتتنوع قدرة القيادة الإيرانية على ممارسة النفوذ فى إيران إبتداء من التفوق العسكرى واستخدام ذلك فى ضرب الحدود كما يحدث يوميا على الحدود الشمالية الشرقية للعراق وحتى استخدام النفوذ الدينى خصوصا من خلال السياحة الدينية وزيارة الإيرانيين للعتبات الشيعية المقدسة فى المدن العراقية والذى يدر دخلا كبيرا على العراقيين.

وقد تنوعت خلال السنوات الأخيرة علاقات التشابك والمصالح المتبادلة بين إيران والعراق إلى الحد الذى يجعل من العراق الضعيف ألعوبة فى أيدى القيادات الدينية المتطرفة فى طهران. وتشمل علاقات التشابك الحالية خطوط طيران وخطوط ربط كهربائى وخطوطا للمواصلات البرية وحدودا مائية مشتركة لا تزال مثارا لبعض النزاع بين الجارتين ومبادلات تجارية ونفطية وحركة سياحية وأعمال مقاولات وإنشاءات واسعة النطاق تقوم بها الشركات المرتبطة بالحرس الثورى الإيرانى فى أنحاء مختلفة من العراق خصوصا فى محافظات الجنوب والفرات الأوسط. وقد استخدمت طهران نفوذها فى العراق لتحقيق أهداف من أهمها التخلص من معسكر منظمة مجاهدين خلق الذى يقع بالقرب من مدينة بعقوبة (معسكر أشرف) وفى زرع شبكات تعمل لمصلحة أجهزة الإستخبارات والحرس الثورى الإيرانى فى أركان مختلفة من النظام السياسى العراقى بما فى ذلك مكتب رئيس الوزراء والبرلمان ووزارات الداخلية والدفاع والمالية وأجهزة الدولة العراقية المؤثرة فى العلاقات الخارجية ومنها علاقات العراق مع الدول العربية. كما تم زرع شبكات فى قطاعات النفط والمقاولات بدعم من عمار الحكيم (الذى يعد نفسه لزعامة المجلس بعد وفاة أبيه الذى يعانى من مرض السرطان) وقيادات المجلس الأعلى الإسلامى. وإذا كان الميزان فى علاقات التشابك هذه يميل لمصلحة تغليب المصالح الإيرانية فذلك يعكس واقع الحال فى علاقات بين دولتين إحداهما تتطلع إلى مكانة إقليمية ودولية متقدمة وتمكنت من تطوير قدرات لا يمكن إنكارها فى مجالات صناعة الطاقة النووية وصناعات الفضاء والصواريخ والصناعات العسكرية بوجه عام، وأخرى تحاول أن تعيد بناء قدراتها التى دمرتها الحروب المتتالية والإستبداد السياسى الذى طغى فيها لعقود من الزمن. غير أن هذا الميزان قابل للتغير لأن ديناميكيات الحياة السياسية لا تبقى شيئا على حاله للأبد.

ومن المتوقع أن تشهد إيران تغيرات سياسية كبيرة فى العقدين القادمين. فبعد استقرار دام فى العقدين الماضيين بعد الإضطرابات التى أعقبت الثورة الإسلامية فى العام ١٩٧٩ وسيطر خلالهما رجال الدين الذين اعتلوا قمة الهرم السياسى الإيرانى، تبزغ الآن إشارات مرحلة جديدة تحمل ملامحا تختلف عن ملامح المرحلة السابقة. فقد بدأ ظهور علامات الصراع بين طبقات رجال الدين وبين التكنوقراط وممثلى القوى الشعبية والديمقراطية. فقد انقسم رجال الدين أنفسهم بين محافظين وبين إصلاحيين. كذلك فإن طبقة التكنوقراط وفئات الطبقة الوسطى فى إيران التى أبعدت عن المشاركة الحقيقية فى صنع القرار السياسى

تحاول الآن استعادة مكانتها تدريجيا ويظهر ميلها للإحتجاج من خلال الحركات الطلابية وحركات حقوق الإنسان التى أصبحت تلتف حول شيرين عبادى التى ينظر إليها إيرانيون يمثلون الطبقة الوسطى وقوى المجتمع المدنى على أنها رمز من رموز إيران المستقبل. إن إيران بعد عشر سنوات من الآن لن تكون أبدا إيران رئاسة محمود أحمدى نجاد الأولى. بالتأكيد ستكون هناك تغيرات مدعومة من التحولات الإجتماعية والإقتصادية الداخلية وكذلك مدعومة من نمط العلاقات الجديدة فى العالم. فالتهديد بالقوة الذى ساعد على زيادة نفوذ المتطرفين الإيرانيين بعد حرب العراق سيتراجع وستحل محله الدعوة إلى التعاون بدلا من التهديد بالمواجهة. وقد أظهرت الإدارة الأمريكية الجديدة رغبة قوية فى إجراء حوار مباشر مع القيادة الإيرانية بشأن قضايا تمس أمن وتنمية إيران وتمس دور إيران فى المنطقة وطموحاتها فى العالم. ومن المرجح أن يستغرق هذا الحوار، متى بدأ، كثيرا من الوقت. فالإيرانيون هم من محترفى فن المساومة الذى برع فيه تجار السجاد الفرس منذ فجر التاريخ وهم فى المساومة قد يدفعون الصفقة إلى حافة الإنهيار قبل أن يتراجعوا مقبلين على إتمامها!

نظام جديد للأمن الإقليمى يضم إيران :

وخلال الفترة من الآن وحتى تبلور اتجاهات للتغيير فى إيران ستحتاج القيادة السياسية فى العراق إلى قدر كبير من الحنكة فى التعامل مع الجار الإيرانى القوى. وليس من مصلحة العراق الدخول فى مواجهة مع إيران بسبب خلافات حول الحدود أو بسبب خلافات حول أحقية التنقيب عن النفط فى مناطق شط العرب والأراضى الحدودية المشتركة أو بسبب القصف المدفعى المتكرر لقرى جبال قنديل العراقية من بواسطة المدفعية الإيرانية أو حتى بسبب عمليات انتهاكات الحدود. فهذه كلها قضايا يمكن التوصل إلى حلول مقبولة لها بواسطة الطرفين من خلال الإتصالات السلمية والتعاون المشترك وتبادل المصالح.

ومع ذلك فإن لدى القيادة العراقية توجها قويا لإبرام اتفاقات أمنية ثنائية مع الدول المجاورة بهدف التقليل من مخاطر التهديد العسكرى والمحافظة على الحد الأدنى من السلم اللازم لتطوير العلاقات مع جيران العراق على أسس ودية. ومن أجل ذلك فإن بغداد وقعت اتفاقيات أمنية مع كل من تركيا وإيران. وقد وقع العراق إتفاقا للتعاون الأمنى مع تركيا خلال زيارة رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوجان إلى بغداد فى يوليو ٢٠٠٨ ضمن ما أطلق عليه "الإعلان الإستراتيجى للتعاون بين العراق وتركيا". وبمقتضى هذا الإعلان إتفق البلدان على التعاون المشترك فى المجالات السياسية والعسكرية والإستخباراتية إضافة إلى التعاون الإقتصادى والتجارى. وقد تم تفعيل هذا الإعلان الإستراتيجى للتعاون بين العراق وتركيا فى يناير عام ٢٠٠٩ خلال زياة قام بها وزير الخارجية العراقى هوشيار زيبارى إلى أنقرة تم خلالها الإتفاق على مركز قيادة مشترك فى مدينة إربيل يضم ممثلين عن تركيا والعراق والولايات المتحدة يكون بمثابة الآلية والجهاز العملى لإدارة الإعلان الإستراتيجى للتعاون المشترك. وفى الوقت الذى كان فيه زيبارى يزور تركيا كان الدكتور موفق الربيعى مستشار الأمن القومى العراقى قد سبقه إلى العاصمة الإيرانية طهران ليعلن من هناك أن العراق "يعتبر أى تهديد للأمن القومى الإيرانى تهديدا للأمن القومى العراقى". وفى طهران إلتقى الربيعى القيادات السياسية الإيرانية الرفيعة إبتداء من المرشد الأعلى للثورة غلى رئيس الجمهورية إلى مستشار الأمن القومى إلى وزير الخارجية إلى قائد الحرس

الثورى الإيرانى إلى رئيس الإستخبارات وغيرهم من القيادات النفاذة المعنية برسم صورة العلاقات بين البلدين. ووقع الربيعى فى طهران عددا من مذكرات التفاهم والإتفاقات يجرى فى إطارها التعاون فى مجالات تبدأ من تبادل المعلومات الأمنية وتصل إلى حد التعاون المشترك فى حماية الحدود ومواجهة الأخطار المشتركة. وقد كان قرار إغلاق معسكر أشرف الذى يتمركز فيه نحو ٣٥٠٠ عنصر من منظمة مجاهدين خلق إضافة إلى أسلحتهم (الإغلاق مقرر فى شهر مارس عام ٢٠٠٩) ثمرة لاتفاق التعاون الأمنى العراقى الإيرانى.

وخلال زيارة الدكتور موفق الربيعى لطهران فى يناير ٢٠٠٩ قال مستشار الأمن القومى الإيرانى سعيد جليلى إن "الوقت أصبح ملائما لتعاون أمنى إقليمى بين دول المنطقة" معتبرا أن إيران تشكل مركز الثقل فى نظام جديد للأمن الإقليمى يضم دولا عربية ودولا غير عربية يتولى وضع الإطار الشامل للتعاون فى مجالات مكافحة الإرهاب وحماية خطوط الملاحة الدولية فى خليج هرمز ومنع التسلل عبر الحدود وإقامة ترتيبات للتعاون الإقتصادى ومكافحة تهريب المخدرات وتشجيع السياحة والتعاون المشترك فى مجالات تطوير البنية الأساسية الإقليمية. ويتولى الربيعى من الجانب العراقى محاولة تسويق هذا المشروع فى العالم العربى على أساس أن استبعاد دولة كبيرة مثل إيران من النظام الإقليمى للأمن من شأنه أن يخلق الكثير من النزاعات وبؤر التوتر وأن الطريق الصحيح هو ضم إيران وتركيا معا إلى العراق لتكوين نواة لنظام أمن إقليمى شامل فى الشرق الأوسط، مع عدم استبعاد أية دولة أخرى وجعل هذا الإطار مفتوحا لقبول أعضاء جدد. ويعتبر القادة السياسيون فى إيران أن عملية مقايضة نفوذهم الحالى فى العراق لن تكون بأقل من أن تنضم إيران إلى نظام جديد للأمن الإقليمى يؤمن نفوذها الحالى فى العراق ويضيف عليه نفوذا معترفا به فى منطقة الشرق الأوسط.

ومن الواضح أن العراق يسير قدما فى عملية تطوير التعاون الأمنى مع جارتيه الكبيرتين. ولا تبدى إيران غضاضة من تعاون العراق مع تركيا العضو فى حلف الأطلنطى على أساس أن للدولتين مصلحة أكيدة فى منع قيام دولة كردية مستقلة على حدودهما. كذلك فإن تركيا لا تبدى انزعاجا حقيقيا من التعاون الأمنى العراقى مع إيران للسبب نفسه وعلى اساس أن دور تركيا الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط يمكن أن ينطلق من علاقاتها مع كل من سورية والعراق خصوصا وأن مشكلة المياه تحتاج إلى حلول إقليمية لتجنب نشوب حروب بين هذه الدول. ومن المؤكد أن الإستقرار المتنامى فى العراق سيسفر عن تطوير الصيغة الجديدة للتعاون الأمنى الإقليمى الذى يبدو أن هناك اتفاقا عليها بين بغداد وطهران وأنقرة. وعلى ذلك فإن ما يسمى بمحور الممانعة الذى تقوده إيران قد يتحول عمليا إلى محور إقليمى جديد يعيد إلى الذاكرة تجربة إنشاء حلف بغداد فى خمسينات القرن الماضى.

السياسة الخارجية السورية ومحور الممانعة :

يضم ما يسمى صحفيا بمحور الممانعة إلى جانب إيران كلا من سورية وحزب الله اللبنانى ومنظمتى حماس والجهاد الإسلامى الفلسطينيتين. كما يضم المحور فرقا قومية عربية وفرقا ناصرية وفرقا إسلامية تلتقى شعاراتها مع السياسات المعلنة لدول محور الممانعة من زاوية العداء للولايات المتحدة غير أنها تفترق عنها بعد ذلك فى أمور كثيرة مثل ولاية الفقيه

والدولة الدينية. كذلك فإن هذا المحور يجذب عددا من الدول العربية الشاردة التى تحاول أن تلعب دورا فى ظل حال فراغ القوة فى المنطقة مثل قطر، أو حكام يحاولون استغلال الحال لحماية مقاعدهم ومراكزهم فى الحكم من الأخطار التى تحيق بهم مثل عمر البشير فى السودان. ويقوم المحور على أساس قضية واحدة هى الصراع العربى الإسرائيلى ولا يتجاوز هذه القضية بأى حال من الأحوال إلى ما هو أوسع من ذلك. وإذ تمثل سورية القطب الثانى فى محور الممانعة فإن سياستها الخارجية يمكن أن تترك أثرا كبيرا على مستقبل المحور. وبدراسة اتجاهات السياسة الخارجية السورية من مؤتمر أنابوليس الذى عارضته إيران بشدة وحتى الآن فإن كل الظواهر تشير إلى أن القيادة السياسية السورية تنام وتصحو على حلم السلام مع إسرائيل غير أنها تريد ثمنا لهذا السلام طالما أنها لم تشعر بتهديد داخلى أو خارجى نتيجة احتلال إسرائيل لهضبة الجولان السورية المحتلة منذ العام ١٩٦٧. إن سورية التى تحصل على مساعدات من إيران مكافأة لها على موقفا وتنسيقها مع السياسة الخارجية الإيرانية تعتبر أن بقاء الجولان فى أيدى الإسرائيليين بمثابة "وديعة" تحصل منها على فوائد. وللمقارنة فقد كان الأمر على العكس من ذلك تماما فى مصر خلال فترة احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء. إذ أدى هذا الإحتلال إلى إثارة الكثير من الإضطرابات السياسية فى مصر والتى كادت أن تطيح بالنظام سواء من داخله (مايو ١٩٧١) أو بسبب الضغوط الشعبية من خارجه (حركة الطلبة والعمال خلال الفترة من ١٩٦٨ وحتى قبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣). فكان احتلال اسرائيل لسيناء بمثابة "دين" وليس "وديعة" ومن ثم تعين على الإدارة المصرية أن تتحرك لإنهائه.

ومن المعروف أن عناصر التسوية السورية- الإسرائيلية بشأن الجولان تم التوصل إليها جميعا تقريبا خلال الفترة من عام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٠ ثم استكمل الطرفان مشاوراتهما بشأن هذه التسوية برعاية أطراف أخرى أهمها الطرف التركى فى العام ٢٠٠٨ وذلك بعد انعقاد مؤتمر أنابوليس ومشاركة سورية فيه. ولا تزال القيادة السياسية التركية تقوم بدور فى هذا السياق.

وقد أظهرت القيادة السياسية السورية فى أكثر من مناسبة إستعدادها لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل بدون أن يرتبط المسار السورى بالمسار الفلسطينى. بل على العكس من ذلك فإن المفاوض السورى يرى أن المسار التفاوضى الإسرائيلى – الفلسطينى هو مسار منافس للمسار الإسرائيلى – السورى وأن من مصلحة سورية تعطيل المسار الفلسطينى حتى لا تفقد دمشق أوراقها للضغط فى لعبة المفاوضات مع إسرائيل. ومن المرجح أن كلا من إيران وسورية تضغطان من أجل إفشال المسار التفاوضى الإسرائيلي- الفلسطينى لغايات تتعلق بالمصالح الإيرانية والمصالح السورية. طهران تريد دورا إقليميا معترفا به ودمشق تريد ثمنا لإعادة هضبة الجولان إليها إذ أنها تحصل فعليا على ثمن مقابل بقاء إسرائيل فيها! ولذلك فإن سياسة الترغيب من جانب كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه سورية من شأنها أن تفتح الطريق لصفحة جديدة فى علاقات سورية بالإقليم العربى من حولها وفى علاقتها بالمسار التفاوضى بين إسرائيل والفلسطينيين والذى يبدو متعثرا وفى أسوأ حالاته منذ بدأ خلال مفاوضات أوسلو السرية.

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه محور الممانعة :

تعيد إدارة الرئيس الأمريكى الجديد باراك أوباما ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بما يضع المصالح المباشرة لإعادة بناء القوة الأمريكية الشاملة فى المقدمة منها جميعا. وعلى هذا الأساس فإن الرئيس الأمريكى يعطى أولوية للعلاقات مع كندا والمكسيك باعتبارهما الشركين فى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وبعد ذلك تأتى علاقات الولايات المتحدة مع دول حلف الأطلنطى التى ستقوم على أساس ضرورة إقتسام أعباء إقرار الأمن والسلام فى العالم والتوزيع العادل لهذه الأعباء فيما بين الولايات المتحدة وشركائها. وفى المحل الثالث ستأتى علاقات الولايات المتحدة بالصين واليابان وأمريكا اللاتينية ثم الشرق الأوسط وأفريقيا. ومع أن الشرق الأوسط لا يحتل أهمية متقدمة فى أولويات الإدارة الأمريكية الحالية فإن قضايا العلاقات مع إيران وتسوية الصراع الإسرائيلى الفسطينى وتصحيح العلاقات مع سورية تمثل أولويات للسياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط. وقد اتخذت الإدارة الأمريكية عددا من الخطوات لبيان هذه الأهمية على رأسها تعيين المفاوض الأمريكى المخضرم جورج ميتشل مبعوثا أمريكيا إلى الشرق الأوسط. كذلك تشير تحركات أعضاء الكونجرس الأمريكى إلى عواصم المنطقة خصوصا إلى تل أبيب ودمشق والقاهرة ورام الله إلى هذه الأهمية التى توليها أجهزة الحكم فى الولايات المتحدة لتصحيح مسار العلاقات الأمريكية - العربية التى عانت من الكثير من القصور منذ حرب العراق وأخيرا حرب غزة.

وتتبنى الإدارة الأمريكية الجديدة رؤية تنطلق من الحوار ولغة الدبلوماسية لتحقيق وضمان المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط وفى العالم الإسلامى. وربما يختار الرئيس الأمريكى باراك أوباما العاصمة الإندونيسية جاكارتا منصة لإلقاء خطابه الموعود إلى العالم الإسلامى. وستكون المفاجأة إذا أطلق الرئيس باراك أوباما رسالته من عاصمة عربية. وجاكارتا هى الأرجح باعتبار أن إندونيسيا هى أكبر دولة إسلامية وأنها تتحول بشكل تدريجى إلى الديمقراطية وأنها أصبحت أكثر اندماجا فى العالم الجديد الذى يتأسس على مبادئ الإنفتاح والعولمة.

وفى إطار لغة الحوار والدبلوماسية فإن بدء حوار مباشر بين طهران وواشنطن سيكون بمثابة نقلة نوعية للحوار بين الدولتين الذى كانت تحتضنه بغداد والذى توقف بعد جولته الثالثة، وكان يركز بشكل أساسى على قضايا الأمن فى العراق. ومن المرجح أن يتضمن جدول أعمال الحوار الأمريكي- الإيرانى الملف النووى الإيرانى والعلاقات التجارية والإقتصادية بين طهران وواشنطن بما فى ذلك الأرصدة الإيرانية المجمدة وقرارات العقوبات الإقتصادية التى هندستها الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة وتلك التى اتخذتها من جانب واحد خصوصا تلك المتعلقة بالإستثمارات الأمريكية فى قطاع النفط والغاز ونظام للأمن الإقليمى فى الشرق الأوسط يعترف صراحة بدور محورى لإيران. ولن تكون القضية الفلسطينية بحال من الأحوال على مائدة الحوار الرسمى بين الطرفين، فلا إيران ستهتم بذلك ولا الولايات المتحدة ولا إسرئيل!

وفى الإطار نفسه تحاول الدبلوماسية الأمريكية التواصل مع القيادة السياسية فى دمشق مباشرة وعبر وسطاء أو أطراف ثالثة. وتعتبر واشنطن أن المسألة السورية أسهل كثيرا من المسألة الإيرانية. فإيران تملك أوراقا للعب فى العراق وفى الخليج وفى لبنان وفى

فلسطين. أما سورية فإنها تقع بسهولة تحت الضغط التركى الذى يمكن أن يحيد أوراقها فى لبنان وفى فلسطين. وفى العادة تبادر دمشق إلى إرضاء أنقرة حتى بدون طلب تركي! والأمثلة على ذلك كثيرة فى السنوات الأخيرة بدءا من طرد الزعيم الكردى التركى عبدالله أوجلان من جنوب لبنان وإغلاق معسكرات تدريب قواته هناك إلى تأييد الغزو التركى لشمال العراق فى عام ٢٠٠٧ إلى تقديم تسهيلات متنوعة لحركة الأتراك على الحدود المشتركة بين البلدين. ومع ذلك فإن سورية تحتاج إلى بعض الإغراءات من أجل إقناع القيادة السياسية هناك بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل. وتستطيع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى وتركيا تقديم هذه الإغراءات.

وإذا كنا بصدد الحديث عن إطار زمنى للتغيرات التى ستطرأ على المنطقة والتى من شأنها أن تخلق نظاما جديدا للعلاقات الخارجية بين أطرافها ونظاما جديدا للأمن الإقليمى فإننا نتحدث فى الحقيقة عن مدى زمنى يتروواح بين ٥ إلى ١٠ سنوات تتبلور خلالها المكونات الرئيسية لملامح النظام الإقليمى الجديد.

إستنتاجات :

المصطلح الذى نشأ فى الآونة الأخيرة والمسمى "محور الممانعة" هو مصطلح صحفى أكثر منه مصطلح سياسي. وهو يطلق علي مجموعة من الدول والوحدات السياسية غير الحكومية التى تنطلق من العداء للولايات المتحدة والتى يبحث كل منها عن تحقيق مصالح خاصة به من خلال إعلان هذا العداء. ومن المرجح أن يذوب هذا المحور تدريجيا مع بدء حوار مباشر بين الولايات المتحدة وبين إيران وكذلك بين الولايات المتحدة وبين سورية. إيران تريد إعترافا دوليا بدور إقليمى وستحصل عليه. وسورية تريد ثمنا للسلام مع إسرائيل وستساوم من أجله. الأطراف الأخرى فى المحور هى متغيرات تابعة وغير مستقلة وسيؤول دورها إلى مصلحة الطرفين الكبيرين فى المحور اى إلى إيران وسورية أو ستغير اتجاهها تماما لتحقيق مصالح أخرى. أما فى العراق فإن هذا البلد سيمضى فى طريق البناء والتحول الديمقراطى بقوة وسيتحرر تدريجيا من النفوذ الخارجى الأمريكى والإيرانى غير أنه سيلعب دورا محوريا فى منظومة جديدة للأمن الإقليمى تضم فى البداية إلى جانبه كلا من تركيا وإيران على أن تتسع هذه المنظومة لتشمل دولا أخرى فى المنطقة خصوصا بعض الدول الخليجية ودول شرق البحر المتوسط. وليس من المتوقع أن يطول المدى الزمنى لذوبان محور الممانعة، فقد لا يستغرق الأمر بضع سنوات لكن تبلور أسس ومقومات النظام الإقليمى الجديد قد يستغرق فترة تترواح بين ٥ إلى ١٠ سنوات وذلك فى حال بقاء المتغيرات الأخرى على ماهى عليه.

---

* ورقة بعنوان محور "الممانعة" وتأثيره على الوضع فى العراق. تم تقديمها إلى المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية فى ورشة عمل حول "مستقبل الأمن والإستقرار فى المنطقة ما بين الممانعة والإعتدال فى بيئة إقليمية متغيرة". القاهرة فى ٢٥ فبراير ٢٠٠٩

ماذا يريد العرب من أوباما :

أطلق فوز السيناتور الأمريكى الديمقراطى باراك أوباما فى انتخابات الرئاسة الأمريكية على منافسه الجمهورى جون ماكين قوى تفاؤلية كثيرة فى داخل الولايات المتحدة وخارجها بشأن توقعات المستقبل. وهذه القوى التفاؤلية لا تضم فقط القوى التى كانت قد عارضت جورج بوش الإبن خلال السنوات الثمانى الماضية من حكم الجمهوريين فى الولايات المتحدة ولكنها ضمت أيضا الكثير من القوى الجديدة التى تدخل الممارسة السياسية للمرة الأولى أو التى كانت قد عزفت عن السياسة لفترة طويلة من الزمن بسبب اليأس من حدوث التغيير. فالترحيب بفوز السيناتور الأمريكى من أصل أفريقى باراك أوباما هو فى واقع الأمر ظاهرة يشترك فيها الأمريكيون مع غيرهم من شعوب العالم. لقد ألهب أوباما مشاعر الأمريكيين بخطبه العاقلة الرصينة التى تخاطب العقول وليس الحناجر خلال حملته الإنتخابية الطويلة والتى استمرت أكثر من عامين. وركز أوباما على شعار "التغيير" وعلى أن الأمريكيين "يمكنهم" صنع هذا التغيير. وكان يوم الإنتخابات وحتى ما بعد إعلان النتائج يوما مشهودا على مستوى العالم. كثيرون حول العالم لم يخلدوا إلى النوم حتى اطمأنوا على فوز أوباما. وكثيرون لم يستطيعوا النوم وغمرهم فرحة الإحتفالات حتى صباح اليوم التالى خصوصا فى العاصمة واشنطن والمدن الأمريكية الرئيسية.

وبالطبع فإننا فى العالم العربى – كما هو الحال فى كل ظواهرنا السياسية– إنقسمنا حول أوباما. الكثير منا يرى أنه فى كل الأحوال سيكون أفضل من الرئيس المنتهية ولايته فى يناير المقبل. ومنا أيضا من يرى فى أوباما "عدو منافق أشد خطرا من عدو صريح" ويفضل عليه لو أن جون ماكين قد فاز! كما صرح بذلك أحد الفقهاء! ومنا أيضا فى العالم العربى فئة تريد أن تزن الأمور بميزان الربح والخسارة وتحاول أن تتفحص وجوه فوز أوباما لترى ما إذا كان فى فوزه مصلحة أو ضرر. ومن الضرورى القول بأن فوزمرشح للرئاسة الأمريكية تضمن برنامجه الإنتخابى الإنسحاب من العراق وإغلاق معسكر جوانتانامو وإنهاء التعذيب فى السجون الأمريكية والدعوة إلى السلام والديمقراطية فى العالم يستحق منا كل تقدير، غير أنه يستلزم منا فى الوقت نفسه أن نحاول فهم ظاهرة أوباما التى بدأت بالفعل فى اجتياح العالم كله قبل أن يصل الرئيس المنتخب إلى البيت الأبيض بشهور. إنها ثورة فى تاريخ الولايات المتحدة وقد تكون أيضا بمعايير أخرى ثورة جديدة فى العالم على غرار الثورة البرتقالية التى اجتاحت دول أوروبا الشرقية بعد سقوط سور برلين. وهذا الفهم ضرورى بادئ ذى بدء من أجل "التفاعل الصحيح" مع ظاهرة أوباما وليس بغرض الوقوف المطلق معه أو الوقوف المطلق ضده.

ومن الضرورى عند محاولة فهم ظاهرة أوباما أن نتفحص القوى التى وقفت معه وساندته وأوصلته إلى كرسي أقوى رجل فى العالم. لقد سافرت إلى الولايات المتحدة قبل موعد إجراء الإنتخابات الأمريكية بأسبوع ضمن وفد ضم ثلاثة من قيادات الأحزاب المصرية. من الحزب الوطنى (الدكتور مصطفى علوي– عضو أمانة السياسات) وحزب الوفد (المهندس مصطفى رسلان– عضو الهيئة العليا) وكاتب هذه السطور عن حزب الجبهة الديمقراطية وذلك بدعوة من المعهد الديمقراطى للشؤون الدولية. وكان الغرض من

هذه الزيارة هو متابعة ومراقبة وتقييم تجربة الإنتخابات الرئاسية فى الولايات المتحدة. وسمحت هذه الزيارة لأعضاء الوفد الثلاثة الوقوف على جوانب شديدة الأهمية من تجربة الإنتخابات الرئاسية مثل الإطار القانونى والإجرائى للإنتخابات وكيفية تنظيم الحملة الإنتخابية وتمويلها وإدارتها فى الولايات المختلفة إلى متابعة ومراقبة عملية التصويت يوم الإنتخابات نفسها وما أظهرته من مستوى رفيع من الوعى السياسى بين المواطنين الأمريكيين والحرص الشديد للمواطن على أداء حقه الإنتخابى. لقد رأينا إيجابيات النظام الإنتخابى الأمريكى ورأينا أيضا سلبياته. ومن التجارب الإنسانية التى سيظل وفد القيادات الحزبية المصرية يذكرها عن هذه الفترة مظاهر الحرص الشديد على التصويت بين الناخبين الأمريكيين ومنهم كبار السن والمظاهرات والإحتفالات العفوية التى انطلقت فى المدن الأمريكية كافة بعد أن تأكد فوز أوباما برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن حملة أوباما الإنتخابية إعتمدت بشكل أساسى على الشباب وعلى المهمشين وعلى العمال وبالطبع على المواطنين الأمريكيين من أصول عرقية مختلفة على رأسها الأمريكيين من أصل أفريقى وكذلك على فئات واسعة من الطبقة الوسطى. وانعكس الإعتماد على تلك الفئات فى مؤشرات سياسية فعلية ولم يكن مجرد ادعاء فارغ. وظهر الترابط العضوى بين حملة أوباما الإنتخابية وبين هذه الجموع فى أن عدد المتطوعين للعمل فى الترويج لانتخاب أوباما فاق الستة ملايين شخص وهو ما لم يحدث فى تاريخ أى انتخابات سابقة فى الولايات المتحدة، كان معظمهم من الشباب. كما ظهر هذه الترابط العضوى بين حملة أوباما الإنتخابية وبين جمهوره الواسع من الناخبين فى قيمة التبرعات المالية التى حصل عليها منظمو حملة أوباما الإنتخابية والتى وصلت إلى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار وهو أكبر رقم تتمكن من جمعه أى حملة إنتخابية فى تاريخ الولايات المتحدة. لقد اعتمد معسكر أوباما على القوة السحرية للأفراد وليس على المؤسسات وجماعات الضغط التى تتحكم فى العادة فى تيسير الحياة السياسية فى الولايات المتحدة بما فى ذلك تمويل الإنتخابات. تبرع الأفراد بكثرة بمبالغ صغيرة وعلى مراحل مما حرر أوباما من عبء الاعتماد على مصدر واحد رئيسى للتمويل أو على جماعة ضغط تتحكم فيما يقوله فى حملته الآنتخابية وما يطرحه من سياسات عندما يعتلى كرسى الحكم.

ولم يكن هذا النجاح الذى أحرزه معسكر أوباما الإنتخابى محض صدفة بل كان سياسة مخططة بعناية فائقة أشرف عليها رام إيمانويل الذى كافأه أوباما بتعيينه كبيرا لموظفى البيت الأبيض فى إدارته المقبلة. لقد اعتمد نجاح حملة أوباما الإنتخابية على ثلاثة عوامل كلن لكل منها فعل السحر على الأمريكيين. العامل الأول هو وضوح وبساطة الرسالة السياسية للمرشح الديمقراطى منذ بدء الإنتخابات التمهيدية. كانت هذه الرسالة ببساطة هى أن الولايات المتحدة باتت تحتاج إلى التغيير وأن الأمريكيين معا بإمكانهم إنجاز هذه المهمة. وقد مشت هذه الرسالة شغاف قلوب الأمريكيين خصوصا عندما اكتست الرسالة لحما ودما بالحديث عن تغييرات فى أنظمة الرعاية الإجتماعية والتأمين الصحى وتأمينات البطالة وتطوير مصادر الطاقة البديلة لإنهاء اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة المستوردة من الخارج. كما اكتسبت هذه الرسالة زخما قويا من روح باراك أوباما وشخصيته الجذابة القوية (الكاريزمية) وقربه من الناس العاديين. فهو لم ينشأ فى بيت حكم وإنما ولد لامرأة أمريكية عادية مسيحية من مهاجر كينى مسلم وذاق مرارة الحرمان من الأب وقسوة الحياة فى طفولته وفى صباه وأصبحت حياته نموذجا لحياة الأمريكى العادى.

فى المقابل كانت الرسالة السياسية لمنافسه هى "أمريكا أولا" أو "البلد أولا" وهى رسالة تلغى فى جوهرها قوة الفرد المواطن وتنفى وجوده لصالح "البلد" وهو مصطلح غامض غالبا ما تستخدمه أنظمة الحكم الديكتاتورية لتأميم مواطنيها وسلب حرياتهم. الأمريكيون لم يتضامنوا مع الرسالة السياسية لجون ماكين ضابط البحرية الأمريكى المخضرم أسير حرب فيتنام السابق وسليل عائلة إشتهرت بجذورها العسكرية فأبوه كان أحد قيادات سلاح البحرية الأمريكية وكذلك كان جده. إنه نموذج المرشح القادم من داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية وهو أمر طبع نفسه على الرسالة السياسية لجون ماكين والتى ركزت على أهمية مواجهة الخطر الخارجى وأهمية الحرب. ولطالما كرر جون ماكين فى خطبه خلال حملته الإنتخابية كلمات "سنقاتل..سنقاتل.. سنقاتل" فكان يذكرنى بخطب القوميين العرب الملتهبة الحماس وكلمات بعض أغنيات عبد الحليم حافظ مثل "أموت أعيش.. ما يهمنيش.. وكفاية أشوف علم العروبة باقي"! وبالطبع كان ماكين لا يغنى للعروبة وإنما يغنى لأمريكا فكأنه يقول للمواطن الأمريكى "تموت تعيش.. ما يهمنيش.. وكفاية اشوف علم أمريكا باقي!". والأمريكيون الذين تقوم حياتهم على مبادئ النزعة العملية لا يهضمون مثل هذه الشعارات. فسقطت رسالة ماكين السياسية وانتصرت رسالة أوباما ليلة الرابع من نوفمبر عام ٢٠٠٨.

أما العامل الثانى فى نجاح حملة أوباما الإنتخابية فكان دقة التنظيم وتناغم الحركة داخل معسكره منذ بداية الحملة إلى نهايتها. لقد انقسمت القيادات التقليدية فى الحزب الديمقراطى بين أوباما، السيناتور الشاب ذى الأصول الأفريقية وبين السيناتورهيلارى كلينتون زوجة الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون. وهو انقسام كان يمكن أن يكلف الديمقراطيين الإنتخابات الرئاسية بأكملها. غير أن حملة أوباما تجاوزت هذا الإنقسام بالوصول إلى خارج أسوار الحزب الديمقراطى، إلى جمهور الناخبين الديمقراطيين مباشرة. وأجرت قيادات الحملة إتصالات مباشرة مع قيادات اتحادات العمال والإتحادات الطلابية فى الجامعات وقيادات الرأى العالم من ذوى التوجه الديمقراطى من أجل دعم حملة السيناتور أوباما. واستخدمت قيادات الحملة وسائل الإعلام الجديدة من أجل التواصل مع أوسع القطاعات عن طريق الإنترنيت والفيس بوك واليوتيوب والرسائل القصيرة على أجهزة التليفون المحمول، وكذلك من خلال الحملات الإعلانية على التليفزيون. واستطاعت الحملة بتنظيمها الدقيق أن تتسع وتتسع لتصبح أفضل حملة فى تاريخ الإنتخابات الأمريكية من حيث التنظيم ومن حيث الإتساع ومن حيث كم وتنوع المشاركين فيها.

أما حملة ماكين فى المقابل فقد اعتمدت بالأساس على منظمات الحزب الجمهورى وفقدت اتجاهها مرات عديدة وضاعت فى الطريق بدون أن تنجح فى التواصل مع الناخب الأمريكى، بالمعايير الأمريكية. فحملة أوباما حصلت فقط على ٥٣ فى المئة وليس ٩٩ فى المئة على الرغم من كل ما نقول. وحملة ماكين التى فشلت حصلت على نحو ٤٧ فى المئة وليس أربعة من عشرة فى المئة!

العامل الثالث تمثل فى جعل التمويل جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية السياسية لحملة السيناتور الأمريكى باراك أوباما. كانت الفرضية التى قامت على أساسها استراتيجية تمويل الحملة الإنتخابية تقوم على ثلاثة أسس. الأول هو التخلص من أعباء وقيود قبول تمويل عام (عن طريق الدولة) يسمح لأوباما بتلقى ٨٤ مليون دولار لتمويل حملته الإنتخابية لكن

ذلك يقيد بعد ذلك فرص تلقى تبرعات من الأفراد ومن المؤسسات. والثانى هو التخلص من القيود المستقبلية على السياسات التى قد يفرضها قبول تبرعات كبيرة لتمويل الحملة الإنتخابية من المؤسسات الكبيرة ومن جماعات الضغط. أما ثالث هذه الأسس فهو العمل على اعتبار أن الحملة الإنتخابية طويلة وليست قصيرة الأجل وأن الإنتخابات يمكن كسبها فقط عندما تكون هناك موارد مالية متاحة فى كل وقت خصوصا فى الأيام الحاسمة وفى مواقع الاشتباك السياسى الحساسة بالنسبة لكل من المرشحين الديمقراطي والجمهورى. لقد قبل المرشح الجمهورى جون ما كين التمويل العام لحملته الإنتخابية فأفقده ذلك القدرة على التواصل مع الناخبين. أما أوباما فقد كان قراره بعدم قبول التمويل العام بمثابة انطلاقة ثورية وليس قفزة إلى المجهول.

وهذا يعنى أن أوباما سيبدأ عهده فى البيت الأبيض متحررا إلى حد كبير من ضغوط جماعات الضغط السياسى وتجمع مصالح شركات النفط وتجمع مصالح شركات السلاح وهى التجمعات التى كانت تساند جون ماكين. وعلي النقيض من ذلك فإن أوباما سيجد نفسه منذ اليوم الأول فى البيت الأبيض مدينا إلى الأمريكيين العاديين. مدينا إلى الشباب وإلى العمال وإلى الموظفين وإلى رجال وسيدات الطبقة الوسطى فى الولايات المتحدة التى هددها الأزمة المالية العالمية الحالية بالانكسار والتى عانت الكثير خلال سنوات حكم جورج بوش الإبن. سيجد أوباما نفسه محاطا بأولويات كثيرة ربما لا تعنينا كثيرا نحن العرب. أولويات على رأسها خلق المزيد من الوظائف وإنقاذ الاقتصاد الأمريكى من الإنهيار. تطوير نظام الرعاية الصحية والتأمين الأجتماعي. تجديد البنية الأساسية فى الولايات المتحدة التى عانت من الإهمال لعقود طويلة. وسوف تتنافس هذه الأولويات على وقت وموارد الإدارة الأمريكية الجديدة فى البيت الأبيض. وقد أعلن أوباما صراحة فى خطبه خلال حملته الإنتخابية إنحيازه إلى المهمات التى تتعلق بإعادة بناء الولايات المتحدة إقتصاديا واجتماعيا وتوفير سبل الحياة اللائقة للمواطنين الأمريكيين. إن أوباما مدين للملايين الذين تبرعوا بوقتهم لحملته الإنتخابية كما أنه مدين أيضا للملايين الذين تبرع الواحد ومنهم بعشرة دولارات أو بخمسين دولارا لدعم حملته الإنتخابية. ومن أجل هؤلاء سيعمل أوباما.

فماذا عنا نحن العرب وماذا نريد من الرئيس الأمريكى الجديد؟

بداية فإن الملاحظة السابقة، وهى التنافس بين أولويات السياسة الداخلية وأولويات السياسة الخارجية، من المرجح حسمها خصوصا فى فترة الرئاسة الأولى للرئيس الجديد لمصلحة أولويات السياسة الداخلية، وما قد يرتبط بذلك مباشرة من قضايا تتعلق بالأمن والدفاع والسياسة الخارجية. إن أوباما قال صراحة أنه يرغب توفير تكاليف حرب العراق التى تبلغ عشرة مليارات دولار شهريا وإنفاق هذا المبلغ لتطوير برامج البناء الإقتصادى والاجتماعى فى الولايات المتحدة. وقد أعلن أوباما عددا من الأهداف الصريحة فى هذا السياق منها تخفيض الضرائب ومد مظلة التأمين ضد البطالة والتأمين الصحى إلى قطاعات أوسع وتقديم تسهيلات للنظام المصرفى وللصناعة الأمريكية وخصوصا صناعة السيارات التى وصفها بأنها "العمود الفقرى لصناعتنا" وإنفاق مبالغ هائلة (تصل إلى ١٥٠ مليار دولار) فى الإستثمار فى موارد الطاقة الجديدة والمتجددة لتقليل الإعتماد على النفط

وإصلاح النظام التعليمى وتطوير البنية الأساسية وما إلى ذلك من هموم تتعلق بالحياة اليومية للمواطن الأمريكى.

غير أن هذا لن يعنى تعطيل أهداف السياسة الخارجية الأمريكية أو توقفها. فوزير أو وزيرة الخارجية فى إدارة أوباما سيعمل أو ستعمل على إصلاح علاقة الولايات المتحدة بأوروبا بما فى ذلك إصلاح السياسة الدفاعية لحلف شمال الأطلنطى وتبنى سياسة جديدة لمواجهة تهديد الجماعات المتطرفة الصغيرة حول العالم (الذى كانت الإدارة السابقة تطلق عليه الحرب ضد الإرهاب) وكذلك على إصلاح علاقة الولايات المتحدة بروسيا والحيلولة دون نشوب حرب باردة جديدة بين القوتين والبحث فى إيجاد مخرج من العراق والحوار مع إيران وسورية والسعى لحل المشكلة الفلسطينية إضافة إلى الإنخراط بصورة إيجابية مع حلفاء الولايات ومع بقية دول العالم فى حماية البيئة والحد من ظاهرة الإنبعاث الحرارى.

سألنى أصدقاء بعد عودتى من واشنطن عما يمكن أن يقدمه أوباما للعرب خلال فترة حكمه التى ستبدأ بتوليه مسؤولية رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية فى العشرين من يناير ٢٠٠٩. وفى معرض المحاولة للبحث عن إجابة أو إجابات تعرضنا فى المناقشة لقضايا كثيرة على رأسها وأهمها العراق وفلسطين وأفغانستان والمساعدات الإقتصادية والتحول الديمقراطى. وكان رأيى فى البداية أنه يتعين على أصحاب المصلحة فى كل قضية من هذه القضايا أن يحددوا تماما ما يريدون. فأنت لا تذهب لتاجر لكى تسأله ماذا يمكن أن يبيعك أياه بدون أن تعرف مقدما ماذا تريد أنت أن تشترى وما هى قدرتك على الشراء! وأنت لا تذهب إلى طبيب لكى يكتب لك وصفة طبية بدون أن تحدد تماما للطبيب ماذا تشكو منه! وعلى المقياس نفسه فإن السؤال الأول الذى يتعين على العرب أن يسألوه لأنفسهم كل فى مكانه وكل حسب قضيته هو: ماذا نريد نحن وماذا نستطيع أن نفعل من أجل تحقيق ما نريد ومن ثم ماذا نريد من الطرف الأمريكى لكى يساعدنا على تحقيق ما نطمح إليه. ومن الضرورى أن أتطرق هنا إلى بعض الأمثلة. ويجب أن نقول هنا وقبل التطرق إلى الأمثلة أن العرب الأمريكيين معروف عنهم الإنحياز إلى الجمهوريين وليس إلى الديمقراطيين. وعلينا أن نعرف أيضا أن معسكر أوباما ومنظمى حملته الإنتخابية تلقوا الكثير من الضربات ومن المواقف السلبية من العرب ومن المسلمين حتى قبل أن يتمكن أوباما من تحقيق فوزه الكاسح! وكأن فينا من يتعمد تعكير مياه العلاقات مع الإدارة الجديدة حتى قبل أن تأتى.

أولا: ماذا يريد الفلسطينيون؟

لاشك أن الشعب الفلسطينى هو أكثر الشعوب العربية التى تشعر بالغبن من السياسة الأمريكية المنحازة إلى إسرائيل. ومن المؤكد أن الشعب الفلسطينى يحتاج إلى المساندة من الولايات المتحدة. يحتاج الفلسطينيون إلى المساندة الديبلوماسية من الولايات المتحدة بأن تمتنع عن استخدام حق الفيتو ضد مشروعات القرارات التى تدين إسرائيل فى مجلس الأمن وتأييد القرارات التى تؤكد على حقوق الشعب الفلسطينى. يحتاج الشعب الفلسطينى إلى مساندة الولايات المتحدة لعملية بناء الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للإستمرار فى الحياة. يحتاج الشعب الفلسطينى إلى أن تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل لوقف الإستيطان وإنهاء عمليات مصادرة الأراضى والإفراج عن الفلسطينيين المعتقلين فى إسرائيل. كما يحتاج الفلسطينيون فى عمومهم إلى أن تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل من أجل

ضمان المساواة فى حقوق المواطنة للفلسطينيين الذين لم يرحلوا عن بلادهم منذ عام ١٩٤٨ والإسرائيليين الذين كانوا يقيمون فيها قبل ذلك التاريخ أو الذين وفدوا إليها بعده. وأنا هنا ضد استخدام مصطلح "عرب إسرائيل" فهؤلاء هم فلسطينيون أبوا أن يتركوا أرضهم واستمروا فيها وفرضت عليهم معطيات السياسية أن يصبحوا مواطنين فى دولة إسرائيل غير أنهم لم يتخلوا عن هويتهم الفلسطينية. وهذه المقاربة بشأن المصطلح الغرض منها التأكيد على الهوية الثنائية الواقعة حاليا فى دولة إسرائيل. الهوية الثنائية الإسرائيلية- الفلسطينية.

وإذا كان الفلسطينيون يشكلون فى الوقت الحالى ما يقرب من ربع مواطنى دولة إسرائيل فأى دليل آخر أقوى من ذلك على أن إسرائيل هى بالفعل حاليا دولة ثنائية القومية. فالفلسطينيون داخل إسرائيل ليسوا فى الحقيقة "عرب إسرائيل" ولكنهم "فلسطينيو إسرائيل". ويحتاج هؤلاء الفلسطينيون إلى الحماية من سياسة التهجير القسرى والطوعى والحصول على حقوقهم على أساس المساواة الكاملة كمواطنين فى الدولة ومنع التمييز ضدهم على اساس دينى سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين وليس إلحاقهم ببقية الفلسطينيين الذين يسعون إلى إقامة دولة. إن إسرائيل تحاول بأشكال ووسائل مباشرة وغير مباشرة تشجيع قوى التطرف الدينى بين الفلسطينيين فى داخل إسرائيل بهدف فصلهم معنويا وسياسيا واقتصاديا عن جسم الدولة وذلك فى إطار سياسة التهويد والتطهير الدينى لتحويل إسرائيل إلى دولة خالصة لليهود فقط. وفى اعتقادى أن الفلسطينيين فى داخل إسرائيل من مصلحتهم طرح شعار الدولة الديمقراطية التى تقوم على أساس المساواة فى الحقوق والواجبات بدون أى تمييز لأى سبب من الأسباب. كما أن من مصلحتهم أيضا الترويج لشعار أن تكون هذه الدولة فى سلام مع نفسها مع جيرانها ومساندة هذا الشعار بكل السبل.

وهذه المطالب التى قد تتضمنها أى قائمة مشتروات من صانع القرار فى السياسة الخارجية الأمريكية تبدو موضوعية بشرط الإفصاح عن "هوية المشتري" وهو شرط مهم فى التجارة وفى السياسة سواء بسواء. فأنت عندما تتعامل مع طرف آخر فإنما تتعامل مع هوية. وحتى يكون المتعامل مقبولا فإنه هو الآخر يجب أن يتمتع بهوية واضحة. فما هى الهوية السياسة إذن التى يخاطب الفلسطينيون بها العالم؟ إنهم بالتأكيد شعب يتعرض لمؤامرة لنزع هويته، هذا صحيح. شعب يتعرض للإبادة والتشريد، هذا أيضا صحيح. شعب يحاول مواجهة المؤامرات التى تحاك ضده بكل شجاعة وبكل جرأة. شعب يحاول أن يثبت للعالم أنه قادر على أن يعيش وسط كل هذه التحديات. هذا كله صحيح. لكن المشكلة السياسية الكبرى، وهذه ليس للفلسطينيين دخل بها سوى أنهم ضحاياها، هى أن هناك شعب آخر يتعلق وجوده (سياسيا) بوجود الشعب الفلسطينى، هو شعب دولة إسرائيل. إن علة وجود كل منهما (السياسى وليس التاريخي) هى فى واقع الأمر علة وجود الآخر، ألا وهى أرض فلسطين. فلا وجود لشعب دولة إسرائيل (سياسيا) بدون وجود أرض فلسطين ولا وجود للشعب الفلسطينى بدون وجود ارض فلسطين. كل من الشعبين هو نفى للآخر وهوعلة وجود الآخر فى الوقت نفسه فى هذا المكان من العالم. ويبدو أن كلا من الشعبين قد وصل إلى نتيجة مؤداها لأنه لا مناص من القبول بمقايضة تاريخية تتمثل فى حل إقامة الدولتين بقبول كل منهما للآخر. ففي السنوات الخمس عشرة الأخيرة جرت المفاوضات بين الطرفين على أساس خيار الدولتين ضمنا أو صراحة. غير أن هناك على الجانبين من يعارض

أو يعرقل هذا الخيار. وهذه قضية يجب أن تحسم. وربما يكون للولايات المتحدة دور فى المساعدة على حسمها فى الجانب الإسرائيلى وذلك عن طريق تشجيع ودعم قوى السلام والتعايش الإسرائيلى الفلسطينى.

ماذا إذن عن هوية الجانب الفلسطينى التى ستؤهل الطرف الفلسطينى للدخول كمشتر إلى سوق السياسة الأمريكية إذا رغب فى هذا الخيار. ومن الضرورى بداية التسليم بهذا الخيار لأن إطار المفاوضات الحالى بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهو خارطة الطريق ترعاه الولايات المتحدة التى تشارك بصورة مباشرة بممثليها فى المفاوضات بين الطرفين. وقد تعثرت هذه المفاوضات بعد انقلاب حماس على السلطة الوطنية الفلسطينية ومعارضتها الإنضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية (الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى حسب قرارات القمة العربية) وكذلك بعد استقالة رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت وعجز تسيبى ليفنى وزيرة الخارجية عن تشكيل حكومة جديدة. وهذا الوضع يعنى من الناحية العملية أن جهود التسوية مجمدة أو معطلة حتى يكون هناك طرفان لكل منهما أهلية التفاوض والتعاقد على تسوية للصراع الذى يعتبر الآن واحدا من أقدم الصراعات وأكثرها تعقيدا. وهذا هو التحدى الأول، وهو أن يتفق الفلسطينيون على من الذى يمثلهم وأن يكون من يمثلهم قادرا على الوفاء بشروط التعاقد.

كان الفلسطينيون يطمحون إلى "استعادة الحقوق التاريخية" التى تعود إليهم فى أرض فلسطين. وهذا الطموح يصطدم اصطداما مباشرا بنظرية "الحقوق التاريخية للشعب اليهودي" التى يعتقد اليهود أنها تعود إليهم فى أرض فلسطين. وهذه هى بالضبط مقاربة "نفى الآخر" التى أفضت عمليا إلى إقامة دولة إسرائيل وإلى تشريد ملايين الفلسطينيين وقتل مئات الآلاف منهم ومصادرة ملايين الدونمات من الأراضى المملوكة لهم. هى إذن مقاربة نفى للآخر كسب فيها الإسرائيليون دولة توسعت مساحتها بدءا من مستوطنات صغيرة فى عهد العثمانيين إلى ما يقل عن مساحة الضفة الغربية فى عهد الاحتلال البريطانى إلى نحو خمسة أضعاف المساحة التى يعيش فيها الفلسطينيون فيما تبقى من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تراجع الفلسطينيون بسبب الهزائم العسكرية والسياسية عن شعار "استعادة الحقوق التاريخية" وتبنوا بدلا منه مقاربة جديدة تنادى بالمطالبة بـــ "الحقوق السياسية" التى تتمثل فى إقامة دولة فلسطينية على اساس حدود ما قبل حرب يونيو ١٩٦٧ واستعادة القدس الشرقية وتعويض اللاجئين الفسطينيين أو السماح بعودتهم إلى ديارهم. ومع ذلك فإن العقدين الأخيرين شهدا الكثير من المتغيرات على التوازى مع المفاوضات أهمها استمرار الإستيطان واتساع نطاق العنف إلى حد يهدد إمكان حصول الفلسطينيين على "الحقوق السياسية" التى يطالبون بها.

الأراضى التى يطالب بها الفسطينيون مقطعة الأوصال بين قطاع غزة وبين الضفة الغربية وبين مدن وقرى الضفة الغربية فهى معزولة بالجدار العازل وهى أيضا ممزقة بوجود المستوطنات والطرق الممتدة بين هذه المستوطنات والتى تحد من اتصال أراضى مدن وقرى الضفة الغربية الفلسطينية. ثم إن المدن والقرى الفلسطينية فى الضفة الغربية المقطعة الأوصال أصبحت أيضا معزولة عن محيطها العربى بسلسلة من المستوطنات فى شرق الضفة الغربية تمثل حاجزا بشريا وجغرافيا وسياسيا يحول دون الاتصال بين الضفة الغربية وبين الأردن ومن ثم بين الضفة الغربية وبين العالم العربى برا أو بحرا. فكأن الضفة الغربية قد

أصبحت رهينة ضعيفة فى داخل إسرائيل بلا اى اتصال مباشر مع قطاع غزة أو مع الأردن. وهى أيضا ككيان جغرافى وسياسى واقتصادى وبشرى ممزقة الأوصال تتخللها العشرات من المستوطنات الإسرائيلية القوية والكتل السكانية التى تنمو بسرعة كبيرة.

وقد تحولت القدس الشرقية هى الأخرى إلى معضلة جديدة فى المفاوضات بسبب عمليات التوسع الهائلة التى قامت بها إسرائيل فى المناطق المحيطة بالقدس القديمة من كل الإتجاهات وليس من الشرق فقط. وأدت هذه التوسعات إلى تحويل المدينة القديمة إلى مجرد حى تاريخى صغير تتنافس فيه أقليات دينية داخل دولة يهودية الطابع. ولطالما ردد الفلسطينيون شعارهم المفضل "دولة فلسطينية عاصمتها القدس"، غير أن الزعيم الفلسطينى الراحل ياسر عرفات كان يدرك أن جزءا من هذا الشعار لم يعد قابلا للتطبيق ألا وهو الجزء القائل "... وعاصمتها القدس" فصحح ياسر عرفات ذلك إلى شعار آخر قد يكون قابلا للتطبيق وراح يردد فى خطبه قائلا "... وعاصمتها القدس الشريف". وقد التقيت الزعيم الراحل ذات مرة قبل وفاته رحمه الله وقت أن كانت مباحثات أوسلو لا تزال فى مرحلتها السرية وسالت أبو عمار عما يقصده فى خطبة بقوله "... وعاصمتها القدس الشريف" وبماذا يختلف ذلك عن القول "... وعاصمتها القدس". فابتسم أبو عمار وقال إن القدس لم تعد كما كانت عندما احتلها الإسرائيليون وأن القدس الشرقية هى التى كانت مقصودة عند طرح الشعار، غير أن القدس الشرقية أيضا تغيرت ولم تعد كما كانت عندما احتلها الإسرائيليون! فوجب إذن تعديل المقصود بالقدس بحيث تقتصر فقط على منطقة "القدس الشريف"! أو بمعنى آخر الحى العربى من القدس على أكثر تقدير كما فهمت أنا من أبو عمار.

والحقيقة أن ما حدث فى الضفة الغربية وقطاع غزة وما حدث فى القدس يشير إلى دلالة سياسية بالغة الأهمية، ألا وهى أن الفلسطينيين وبمرور السنين وعلى الرغم من اتباع أسلوب الكفاح المسلح يفقدون تدريجيا ما يمكنهم التفاوض عليه أو ما يمكنهم عمليا استعادته. لقد أصبحت المساحات من الأراضى القابلة للتفاوض فى عام ١٩٦٧ اقل مما كان ممكنا قبل ذلك بعشرين عاما. ثم تقلصت المساحة القابلة للتفاوض فى عام ١٩٩٧ إلى أقل بكثير عما كان يمكن التفاوض عليه عام ١٩٧٧. وفى عام ٢٠٠٧ أصبحت المساحة القابلة للتفاوض أقل عما كانت عليه عام ١٩٧٧. وما عرضه أيهود باراك فى عام ٢٠٠٠ لم يعد ممكنا الحصول عليه فى العام التالي! ولم يتحقق وعد الرئيس الأمريكى جورج بوش الإبن بإعلان قيام دولة فلسطينية داخل حدود مؤقتة قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وربما تستمر مساحة هذه الأراضى فى التضاؤل إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه. والخطورة هنا ألا تكون هناك جدوى من المفاوضات ليس بسبب مماطلة الإسرائيليين فقط ولكن بسبب أنه لم يعد هناك ما يمكن التفاوض عليه! وهذا من شأنه أن يطلق قوى اليأس بلا حدود.

وقد أدى اليأس السياسى بالبعض إلى العودة عن المطالبة بـ "الحقوق السياسية" إلى المطالبة بـــ "الحقوق التاريخية" وأسسوا حركاتهم على هذه الأسس مثل حماس والجهاد رافضين حتى الآن الإنضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية على أساس أن المنظمة "تعترف بوجود إسرائيل". كما أدى اليأس بالبعض إلى اعتبار "العنف" هدفا فى حد ذاته مما أدى إلى تشتت الخيارات الفلسطينية الاستراتيجية والخلط بين الأهداف والوسائل. وأدى اليأس السياسى إلى الإنقسام. وأدى اليأس السياسى إلى تباعد يتزايد كل يوم بين أوهام السياسيين

وبين حقائق الحياة التى يعيشها الفلسطينيون. وبدت الصورة كما لو أن القياديين يمجدون خلافاقم على حساب معاناة الشعب الفلسطينى ذاته.

إنه يتعين على الفلسطينيين مراجعة استراتيجيتهم السياسية والوعى بضرورة الفصل تماما بين الوسائل والأهداف بمعنى ألا تتحول الوسائل إلى غايات فى حد ذاقما. وربما تكون بعض فصائل حركة التحرير الوطنى الفلسطينى قد وقعت فى فخ العجز عن التفرقة بين الكفاح المسلح كوسيلة لإقامة الدولة الفلسطينية وبين الكفاح المسلح كغاية لذاقما بحيث تضاءلت حرب التحرير إلى مجرد عمليات فردية إنتحارية أو استشهادية، سمها كما شئت، تؤدى إلى ردود فعل انتقامية تشمل قتل الأبرياء وهدم البيوت ومصادرة الأراضى واقتلاع المزروعات وطرد العشرات من الفلسطينين بعد كل عملية! وهذه المراجعة هى جزء من عملية سياسية أشمل للوعى بالهوية وتصحيح أخطاء عقود من العمل السياسى تضمن الكثير من المتاجرة بالقضية الفلسطينية من قوى فلسطينية ومن اطراف عربية وإقليمية على حساب الشعب الفلسطينى ذاته. إن أول قواعد العمل السياسى الحصيف هو ألا تضحى بما تملك أملا فى المجهول. ألا تخسر ما فى يديك بالفعل يوما بعد يوم فى إصرار على ممارسة الخسارة وتمثيل دور الضحية. إن العالم قد يتعاطف مع الضحايا ولكنه لا يمجدهم. إنه يمجد الأبطال المنتصرين. والإنتصار لا يكون بمنطق أن الزمن سيعمل لصالح الفلسطينيين كما يدعى البعض. فالسنوات الستون الماضية عملت كلها ضد الفلسطينيين. وربما يقول قائل : فلننتظر أجيالا وأجيال! حقا فلننتظر فسوف يأتى يوم القيامة وسنكون كلنا أمواتا بإذن الله. ولن أعلق على الوضع الحالى فى المعسكر الفلسطينى ولكن من الضرورى التحذير من أن يضيع المتبقى من فلسطين بسبب صراعات على النفوذ الإقليمى ومصارعة طواحين الهواء من جانب بعض الحكام فى المنطقة. فقد أصبحت دمشق وطهران ملاذا لقوى جبهة الرفض الفلسطينية الجديدة، تحصل منها هذه القوى على الدعم السياسى والمالى والعسكرى والتنظيمى. وهذه هى القضية الثانية المتعلقة بالدور الأمريكى فى الشرق الأوسط بعد القضية الفلسطينية، بل ربما تكون مدخلا رئيسيا من مداخل حلها.

سورية تستحق مكافأة سياسية واقتصادية :

وإذا جاز القول بأنه يمكن للسياسة الخارجية الأمريكية أن تقوم بدور فى هذا السياق ففى اعتقادى أن هذا الدور يتمثل فى فتح النوافد والأبواب والطرقات على دمشق وتشجيع القيادة السورية على الدخول بقوة فى عملية السلام. إن القيادة السياسية السورية تفاوض الإسرائيليين بالفعل بوساطة تركية. وقد عبرت هذه القيادة فى السر وفى العلن عن رغبتها فى أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية برعاية هذه المفاوضات وضمان الإتفاقات التى يمكن أن تنتج عنها. غير أن الإدارة الأمريكية المنتهية ولايتها لم تستجب للطلب السورى. بل إنها عملت فى الاتجاه العكسى دافعة القيادة السياسية فى دمشق إلى مواقف متشددة ربما لا تتفق مع مصالحها. إن القيادة السياسية السورية تستحق المكافأة وليس على العقوبة بعد مواقفها الصريحة بالإنضمام إلى مؤتمر أنابوليس على عكس الرغبة الإيرانية وإفشالها مؤتمر القوى المناوئة لأنابوليس الذى كانت ترعاه طهران ووقوفها إلى جانب تركيا فى ضرباقما العسكرية لقوات حزب العمال الكردستانى فى شمال العراق رغم معارضة طهران للعمليات العسكرية التركية التى كانت تتم بالتنسيق مع الولايات المتحدة. كذلك

شملت الإشارات الإيجابية التى أرسلتها القيادة السورية تسليم معلومات عن متعاونين مع تنظيم القاعدة إلى الولايات المتحدة وتسليم متعاونين مع القاعدة فى العراق بعد إلقاء القبض عليهم فى سورية. إن هذه كلها إشارات إيجابية تستحق القيادة السورية عليها المكافأة من الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس المنتخب باراك أوباما.

إن القوى المناوئة للسلام فى الإدارة الأمريكية الراحلة تعمدت استفزاز سورية سياسيا وعسكريا أكثر من مرة وهذا ما يجب أن توقفه الإدارة الجديدة وأن تنهج نهجا مغايرا يضمن دخول سورية إلى عملية السلام واستمرارها فيها حتى تثمر اتفاقا يلبى طموحات الطرفين السورى والإسرائيلى برعاية أمريكية.

إن البرنامج النووى السورى يسبب قلقا لإسرائيل كما أنه يسبب أيضا قلقا للولايات المتحدة التى تدعو للحد من انتشار الأسلحة النووية فى العالم، خصوصا فى أقاليم الصراع الملتهبة بالنزاعات السياسية المزمنة. ويمكن القول بأنه مثلما نجحت الولايات المتحدة بإقناع ليبيا وكوريا الشمالية بالتخلى عن برنامجهما النووى العسكرى فإن سورية لن تستعصى على ذلك، هذا بافتراض أن لديها برنامجا نوويا ذى طموحات عسكرية وهو أمر مشكوك فيه. ومن حق سورية كما أن من حق أى دولة فى العالم أن تطور التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وأن تمتلك العلوم النووية وأن تشارك فيها. فالتكنولوجيا النووية هى واحد من القدرات الضرورية من أجل تحقيق تقدم فى الصناعة وفى الزراعة وفى الطب وفى غيرها من المجالات المتعلقة بحياة البشر. ومن الإجحاف إقامة سور عظيم يحول بين الدول النامية وبين الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها للأغراض السلمية. ومن أجل هذا بالضبط أقيمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الضرورى أن تدرك الإدارة الأمريكية الجديدة أنه من حق سورية ومن حق أى دولة عربية مثلها فى ذلك مثل أى دولة فى العالم أن تعمل على امتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية بغرض استخدامها فى المجالات السلمية فى إطار الشرعية الدولية.

ومما يقلق الولايات المتحدة التقارب السورى الروسي الذى زاد زيادة ملحوظة فى الآونة الأخيرة خصوصا على الصعيد العسكرى. ولن يمكن أزالة عوامل القلق باتباع سياسة قذف التصريحات من هنا وهناك ولكن من خلال الحوار وفتح قنوات تبادل الحديث والآراء بين الطرفين السورى والأمريكى. إن وجود قطع من الأسطول الروسى فى الموانئ السورية أو قيام روسيا بإمداد سورية بطائرات وصواريخ متقدمة أو غير ذلك من تبادل المنافع العسكرية إنما يصب فى قائمة احتياجات الأمن القومي لسورية التى تحيطها بؤر من التوتر فى العراق وفى لبنان وفى فلسطين وحتى على الحدود العراقية التركية. ومن الطبيعى أن تبحث القيادة السورية لنفسها عن حليف تأمن إليه فى الوقت الذى تناصبها فيه الولايات المتحدة العداء. ومن شأن التقارب الأمريكى السورى أن يقلل من مخاوف واشنطن من التقارب السورى الروسى.

ومن شأن حدوث انفراج فى العلاقات الأمريكية السورية أن يترك أثرا كبيرا على العلاقات السورية مع الجماعات الفلسطينية المتطرفة. فدمشق تحتضن الجماعات المناوئة لمحمود عباس ولمنظمة فتح على وجه الخصوص بدءا من حماس والجهاد الإسلامى وحتى الجبهة الشعبية (القيادة العامة) وغيرها من التنظيمات الصغيرة التى تستخدمها القيادة السياسية السورية كأذرع لها فى الداخل الفلسطينى فى إطار محاولة التأثير على مسار المفاوضات الإسرائيلي- الفلسطينى باعتباره منافسا (وليس مكملا) لمسار المفاوضات

الإسرائيلي– السورى (من وجهة النظر السورية). كذلك فإن تقاربا أمريكيا مع سورية من شأنه أن يترك أثرا على العلاقات السورية– الإيرانية.

وربما يكون تقارب على أساس حسن النوايا بين واشنطن وسورية أقرب إلى التحقق من إحراز تقدم على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية. ففى مثل هذا التقارب هناك طرفان فقط كل منها له سلطة اتخاذ القرار ولديه مصالح واضحة يمكن أن يخاطب على أساسها الطرف الآخر بعكس الحال فى مسألة التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين حيث تتعدد الأطراف وتتنوع بين مباشرة وغير مباشرة وبين أصيلة وإقليمية ودولية كما تتعدد الرؤى بشأن المصالح ولا تملك الأطراف القوة المتوازنة فى مسألة اتخاذ القرار. فالفلسطينيون ليس بوسعهم اتخاذ قرار واحد فى ظل انقسامهم والولايات المتحدة لا تستطيع فرض قرار على إسرائيل كما أن إسرائيل تتعرض لمستقبل سياسى غامض حتى الإنتهاء من إجراء الإنتخابات العامة المقبلة وتقييم نتائجها. فتكون بذلك دمشق هى البوابة الأقرب إلى صانع القرار الجديد فى البيت الأبيض لكى يدخل منها إلى قضايا الشرق الأوسط.

العراق.. هل تنسحب القوات الأمريكية مبكرا؟

المشروع الأمريكى فى العراق الذى أعده نظريا معهد "أمريكان إنتربرايز" القريب من الجمهوريين المحافظين نجح فى خطوة واحدة فقط هى إسقاط حكم صدام حسين. وفشل المشروع فى كل ما هو غير ذلك. فلم تتم إقامة ديمقراطية فى العراق. ولم يتم اجتثاث القاعدة من العراق. ولم يتم إحلال الأمن فى العراق ولم يتم نشر الديمقراطية فى الدول المجاورة! وبالطبع فشل المشروع فى الكشف عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة التى كانت المبرر الوهمى لغزو العراق.

غير أن واقعة الإحتلال فى ٩ أبريل ٢٠٠٣ ساقت العراق إلى حال غير الحال، حتى لكأن المراقب السياسى يعجب عندما يرى ما يحدث فى العراق الآن ويقارنه بما كان عليه العراق قبل الإحتلال. لقد تمت تصفية الدولة العراقية بضربة واحدة عندما صدرت حزمة قرارات الحاكم العسكرى للعراق بول بريمر بحل حزب البعث العربى الاشتراكى وحظر نشاطه قانونا وحل الحرس الجمهورى وجهاز الاستخبارات وحل الجيش والشرطة وحل وزارات الدفاع والداخلية والتصنيع العسكرى والإعلام! فنشأ عن هذه القرارات فراغ سياسى وأمنى وإعلامى كبير جدا تحركت إيران بسرعة لملئه مثلما تحركت قوى وجماعات طائفية فى الاتجاه نفسه. وبعد أن كنا نتحدث عن بديل سياسى فى العراق يتشكل من تحالف التيارات الديمقراطى والكردى والإسلامى والإشتراكى، إذا بنا نشهد مجلسا للحكم أنشأه بريمر على أساس المحاصصة الطائفية بين الشيعة والسنة والأكراد والأقليات الدينية الأخرى، حتى أن حصة الحزب الشيوعى العراقى فى مجلس الحكم كانت جزءا من حصة الشيعة باعتبار أن زعيم الحزب حميد مجيد موسى هو عراقى شيعي! وهكذا بدأ تكريس نظام سياسى طائفى فى العراق، يفرق بدلا من أن يوحد وينشر النزاعات بدلا من تعزيز الاستقرار ويحث بصورة غير مباشرة على العنف الطائفى والعرقى بدلا من السلام. وهكذا ومنذ ذلك اليوم وحتى الآن بات الحديث عن "الحصص" من قبيل المسلمات فى السياسة العراقية.

ليس ذلك فقط، بل أصبحت البندقية جزءا أصيلا فى معادلة السياسة العراقية! فالأحزاب والقوى السياسية التى سارعت إلى تسليح نفسها مثل التيار الصدرى الذى أنشأ

مبكرا جيش المهدى، أو التى نشأت من الآساس كتنظيمات مسلحة مثل منظمة بدر أو تنظيم حزب الله فى العراق إستمرت فى الميدان بل وقويت شوكتها بقدر ما زاد سلاحها. أما القوى التى اكتفت بالعمل السياسى السلمى فإنها سرعان ما تراجعت وفقدت نفوذها مثل حركة الوفاق الوطنى العراقى (إياد علاوي) أو التجمع الديمقراطى (عدنان الباجه جي). وهكذا فإن سيطرة الرصاص على السياسة فى العراق منذ الاحتلال حتى اليوم أدت إلى تشويه السياسة وإلى تهديد الهوية العراقية التى تعرضت ولا تزال لمسخ شديد لسبب جملة التطورات التى حلت بالعراق خلال السنوات الخمس الماضية.

وعلى الصعيد الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ترك الوضع السياسى ظلالا قاتمة على الرغم من محاولات إعادة البناء فى القطاعات المختلفة خصوصا فى مجال إعادة تأهيل القطاع النفطى. ومن الصعب تصور احتمال حدوث نهضة شاملة فى العراق من الوضع المتردى حاليا فى مجالات التعليم والصحة والزراعة والصناعة وغيرها طالما استمر التوتر الأمنى والقلق على المستقبل الذى يساور العراقيين كافة بمن فى ذلك القائمين على الحكم فى المنطقة الخضراء فى بغداد. كما أنه من الصعب تصور احتمال حدوث تغير فى طبيعة النظام السياسى الحالى فى العراق من نظام يقوم على أساس الطائفية السياسية إلى نظام ديمقراطى بدون مساعدة قوى من خارج العراق وإعادة الإعتبار للهوية العراقية من داخل العراق نفسه. وهذا يقود إلى ضرورة إعادة النظر فى دور الولايات المتحدة فى العراق على ضوء الخراب الذى حل به بسبب الغزو الأمريكى وما تلاه من تطورات.

القضية الأولى التى تشغل بال العراقيين هي قضية الأمن، أمن الحدود والأمن الداخلى. فحدود العراق الشمالية والشرقية والجنوبية تكاد تكون مستباحة تماما. الطائرات التركية تقصف شمال العراق وقواتها البرية تخترق أراضيه لمطاردة قوات حزب العمال التراكى الكردستانى بلا رد. المدفعية الإيرانية تقصف القرى الحدودية العراقية على الحدود الشرقية وقواتها البرية تتغلغل فى الأراضى العراقية تعقبا لرجال المقاومة الأكراد الإيرانيين المرتبطين بالمقاومة الكردية التركية بدون رد. وفى الجنوب تنشط القوات البرية الإيرانية وقوات خفر السواحل بقواربها السريعة فى مياه شط العرب وتقبض على الصيادين العراقيين وتصادر قواربهم كما تقوم بحماية سارقى النفط العراقى من الآبار وعمليات تهريب النفط عبر شط العرب. ولا تستطيع القوات المسلحة العراقية بتكوينها الطائفى الحالى ولا بقدراتها التكنيكية القيام بعمليات لرد الهجوم وحماية الحدود خصوصا فى ضوء افتقار العراق لسلاح طيران وسلاح دفاع جوى وقوات مدرعة قادرة على الحركة بكفاءة وبمرونه فى مواجهة قوات دولتين أحداهما عضو فى حلف شمال الأطلنطى (تركيا) والآخرى (إيران) تتسلح حتى أسنانها بحريا وجويا وبريا وتقوم بتطوير صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية! فهل تنسحب القوات الأمريكية من العراق بعد أن دمرت قدراته العسكرية وجعلته عاجزا عن حماية حدوده الجوية والبرية والبحرية؟ إن الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق يجب تنظيمه بما لا يؤدى إلى تهديد سيادة العراق أو اجتياحه من أى من جيرانه الأقوياء. إننا أمام خيارين، إما أن تنسحب القوات الأمريكية وتترك العراق أرضا وجوا وبحرا مستباحا أو أن تبقى قوات أمريكية فى العراق تحول دون استباحته حتى يصبح قادرا على حماية نفسه بقواته المسلحة.

أما الشق الثانى المتعلق بالقضية الأمنية فهو المحافظة على الأمن الداخلى. وبصرف النظرعن المؤشرات الإحصائية التى قد تشير إلى تراجع العنف الداخى تارة أو إلى زيادة

حدته تارة أخرى، فإن الدولة، أى دولة، لا تستطيع أن تضمن الأمن الداخلى لمواطنيها فى الوقت التى يتناثر فيه السلاح بين أيدى ميليشيات ومنظمات مسلحة وجماعات من المجرمين والخارجين على القانون. ومن الضرورى فوق كل شيء نزع السلاح فى أيدى الأجهزة غير الحكومية وحصر السلاح فى المؤسسات الأمنية الشرعية التابعة للدولة. غير أن تحقيق ذلك يفترض أن تكون أجهزة الأمن التابعة للدولة قادرة وأن تكون وطنية أى مبنية على أسس الولاء للعراق وليس الولاء للطائفة أو للعرق. والحقيقة التى لا تغيب عن أحد حتى الآن هى أن قوات الأمن العراقية غير قادرة من ناحية العدد والعتاد وغير مبنية على أساس وطنى مما يسبب شكوكا عميقة حول دورها وحول إمكانية التسليم بهذا الدور من جانب القوى المنافسة لها.

وقد أدت عمليات التهجير الطائفى والتوازنات السياسية فى مناطق بعينها إلى تزايد الدور الأمنى الذى تقوم به ميليشيات جيش المهدى فى البصرة وفى بغداد وفى النجف وكربلاء وذلك فى إطار منافسة شرسة مع قوات منظمة بدر وكتائب حزب الله ومجموعات العمليات الخاصة التى تقوم بإرسالها إيران للعمل فى مدن الجنوب وشرق العراق. وفى المقابل فإن الدور الأمنى لمجالس الإسناد أو قوات الصحوة العراقية يتزايد فى الأنبار وفى بعض أحياء بغداد. وبالطبع فإن قوات البيشمرجه الكردية هى التى تقوم بأعمال حفظ الأمن والدفاع فى المحافظات الكردية الثلاث دهوك وإربيل والسليمانية. وتشهد مدن الموصل وكركوك وبعقوبة مصادمات وصراعات مريرة بين الأطراف المسلحة الحكومية وغير الحكومية فى إطار التنافس على النفوذ فى حين أن قوات تنظيمات القاعدة فى العراق لا تزال تتمتع بنفوذ فى بعض مدن وقرى شمال وغرب العراق مثل الموصل والقائم. ومن الصعب تصور حدوث استقرار أمنى داخلى فى العراق فى ظل استمرار التنافس بين حاملى السلاح من الحكومة المركزية ومن خارجها. كذلك فإنه من الصعب تصور إمكان أن تقدر الدولة على نزع سلاح الميليشيات والتنظيمات والجماعات العراقية المسلحة فى ظل استمرار عدم التوافق على مسار العملية السياسية فى العراق وحال الشك وعدم الثقة التى تسود الساحة السياسية العراقية. وسواء تحدثنا عن تطوير قوة الشرطة العراقية أو تحدثنا عن تطوير العملية السياسية فإن للولايات المتحدة مسؤولية كبيرة باعتبار أنها الدولة المحتلة للعراق والدولة التى تدعم الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان ومجالس الصحوة فى آن واحد.

لقد تعهد الرئيس الأمريكى المنتخب بسحب القوات الأمريكية من العراق بحلول ربيع العام ٢٠١٠ وذلك فى إطار سعية للحد من الإنفاق الأمريكى فى العراق والذى يقدر بنحو ١٠ بلايين دولار كل شهر واستخدام هذه الأموال فى تمويل خطط خفض الضرائب وتوسيع نطاق مظلة الضمان الإجتماعى وتطوير نظام التأمين الصحى وتخصيص ١٥ بليون دولار سنويا للإستثمار فى برنامج تطوير مصادر الطاقة المتجددة. ومن الطبيعى أن تلقى خطة سحب القوات الأمريكية من العراق تأييدا شعبيا كبيرا فى الولايات المتحدة. أذكر أننى كنت أقف بين جموع المشاركين فى مهرجان أوباما الإنتخابى الأخير يوم ٣ نوفمبر فى ماناسيس فى ولاية فرجينيا وعندما أخذ أوباما فى طرح نقاط برنامجه الإنتخابى وقارب على الإنتهاء من ذلك صاحت سيدة قائلة له "وأن تعيد لى إبنى من العراق" فصاحت الجموع وضج المهرجان بالتصفيق! وأثنى أوباما على ذلك منوها إلى الوضع المالى فى العراق قائلا إنه أفضل من الوضع المالى فى الولايات المتحدة! وهذا يعنى أن الرئيس الأمريكى الجديد صمم

وعده بشأن الإنسحاب من العراق على أساس مالى وليس على أساس استراتيجى. غير أن مما يعزز الرباط الاستراتيجى ما يتناثر من تقارير الآن من وزارة الدفاع الأمريكية ومن وكالة المخابرات المركزية بأن "العراق لم يعد مركزيا فى الحروب ضد الإرهاب". وهو ما يعنى تعزيز الأساس المالى الذى بنى عليه باراك أوباما وعده بسحب القوات الأمريكية من العراق بذريعة إستراتيجية.

ومع ذلك فإن عملية سحب القوات الأمريكية من العراق هى أمر يقرره العسكريون. نعم، يكون قرار الإنسحاب سياسيا، غير أن تنفيذه يترك فى العادة للعسكريين الذين يقدرون هم وليس غيرهم كيفية الإنسحاب وجدوله الزمنى. وأذكر أننى فى مناقشة مع السفير الأمريكى الأسبق فى العراق جون نيجروبونتى فى بغداد فى صيف عام ٢٠٠٤ كنت إقترحت عليه سحب القوات الأمريكية من المدن العراقية وتجميعها فى معسكرات خارج المدن بالترافق مع برنامج لنزع أسلحة الميليشيات وتدريب الشرطة وقوات الأمن العراقية وتوفير فرص عمل لأفراد الميليشيات الذين كان الواحد منهم يحصل فى ذلك الوقت على راتب شهرى يتراوح بين ١٠٠ إلى ١٥٠ دولارا من المنظمات والميليشيات المسلحة. وكتبت ذلك فى تقرير لبعثة الأمم المتحدة فى العراق أثناء عملى بها منبها إلى ضرورة اعتبار مسألة انسحاب القوات الأمريكية من العراق جزءا من العملية السياسية فى العراق وليس مجرد موضوع قائم بمفرده يتم تناوله على أساس عسكرى بحت. فى ذلك الوقت كان هناك فى وزارة الخارجية الأمريكية من هو مستعد للإصغاء إلى النصيحة غير أن صقور البنتاجون فى ذلك الوقت كانوا يفضلون البقاء فى العراق على أى شيئ آخر. وشككت كثيرا فى أن القوات الأمريكية كانت تغمض عينيها عمدا عن شحنات السلاح والأموال والرجال القادمة من طهران عبر الحدود لتأجيج العنف فى العراق ومن ثم توفير مبررات لبقاء القوات الأمريكية إلى أطول وقت ممكن.

وفى العادة يبنى الجنرالات تقديراقم على أساس الواقع على الأرض بما يضمن سلامة الجنود والمعدات وعدم تهديدهم للخطر حتى إنهاء الإنسحاب. وفى اعتقادى أن جنرالات الجيش الأمريكى ربما يقدمون للرئيس المنتخب مبررات قد تؤدى إلى تأخير انسحاب القوات الأمريكية من العراق عن الموعد الذى ضربه أوباما وكذلك عن اقتراح لإقامة منظومة دفاع عراقية تعززها الولايات المتحدة لفترة من الوقت بقوات جوية وقوات خاصة والقدر القليل جدا من قوات مشاة البحرية والقوات المدرعة. وسواء وقعت الحكومتان الأمريكية والعراقية إتفاقا أمنيا قبل نقل السلطة إلى إدارة أوباما أم لا فإن الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق سيكون على رأس القضايا التى سيبحثها الطرفان منذ اليوم الأول لرئاسة أوباما. وسيكون بقاء وزير الدفاع الجمهورى روبرت جيتس فى الإدارة الجديدة بمثابة إشارة عملية على رغبة الولايات المتحدة فى إنجاز انسحاب منظم من العراق يضمن عدم انهيار الوضع السياسى والأمنى والعسكرى بمجرد انسحاب القوات الأمريكية.

أما القضية الثانية التى تشغل بال العراقيين فإنها قضية البناء السياسى. وعلى الرغم من أن هذه قضية عراقية خالصة، أو هكذا يجب أن تكون، فإن الولايات المتحدة لعبت ولا تزال تلعب دورا كبيرا فى العراق من خلال بعثتها الديبلوماسية ومن خلال مستشاريها الذين عملوا فى العراق لفترة من الوقت منذ الإحتلال خصوصا السفراء جون نيجروبونتى وسلمان خليل زاده وديفيد ساترفيلد وكذلك من خلال علاقاتها المتميزة ببعض السياسيين

العراقيين النافذين مثل مستشار الأمن القومي العراقي الدكتور موفق الربيعي. ومن البديهي أن الولايات المتحدة حتى فى ظل الإدارة الجديدة للرئيس المنتخب باراك أوباما ستعمد إلى محاولة تطوير النظام السياسى القائم فى العراق إلى نظام ديمقراطى نسبيا وسحب فتيل الإتهام بأن الولايات المتحدة ذهبت إلى العراق طمعا فى نفطه فقط. إن هذا الإتهام أصاب مصداقية السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وسوف تستمر معاناة الولايات المتحدة من ذلك لعقود طويلة ما لم تثبت بالدليل القاطع أن نفط العراق ونفط الخليج بشكل عام ليس هو محرك السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط.

إن إقامة نظام ديمقراطى فى العراق رغم أنه مسؤولية عراقية فى الأساس إلا أن الولايات المتحدة تتحمل هى الآخرى مسؤولية مادية ومعنوية فى هذا السياق باعتبار أنها القوة العسكرية والسياسية التى دمرت العراق السابق ولم تتمكن من مساعدة العراقيين على بناء عراق ديمقراطى مكان عراق صدام الإستبدادى. الآن يطالب عراقيون بتعديل الدستور. الآن يطالب العراقيون بنظام سياسي وطني غير طائفي. الآن يطالب العراقيون بحكومة مركزية قوية تكون قادرة على حفظ الأمن والنظام وتطبيق القانون! وقد انضم إلى المطالبين بكل ذلك ثلاثة من رؤساء الوزراء، رئيس الوزراء الحالى نورى المالكى والسابق إبراهيم الجعفرى وسلفهما إياد علاوى. ويجب وضع هذا المتغير فى الحسبان عند اتخاذ قرار بانسحاب القوات الأمريكية من العراق نظرا لأن خروج القوات سيخلف وراءه فراغا سياسيا هائلا من المحتمل أن يستغله أعداء العراق.

وهناك ثلاث قضايا ذات طابع إقليمي ودولى ترتبط بوجود القوات الأمريكية فى العراق. الأولى هي وجود قوات أمريكية فى الكويت وفى قطر وفى السعودية والبحرين والأمارات وسلطنة عمان. إن توافد هذه القوات إلى بلدان الخليج العربى جاء بعد انهيار النظام الأمنى السابق فى منطقة شرق السويس الذى كانت تقوده بريطانيا. وقد أدى انهيار ذلك النظام إلى تهديد تجارة النفط العالمية خلال الرحب العراقية الإيرانية فيما عرف بحرب الناقلات فى الخليج ووصلت نتائج الإنهيار إلى درجة أن إحدى دول هذه المنطقة (الكويت) كاد أن يبتلعها صدام حسين وأن يحولها إلى المحافظة رقم ١٩ فى العراق. ولم تستطع دول تلك المنطقة حتى الآن إقامة نظام دفاعى إقليمى مشترك. وبديلا عن ذلك ارتبطت هذه الدول باتفاقيات عسكرية ثنائية مع الولايات المتحدة تضمن تحديث القدرات العسكرية لتلك الدول إلى جانب وجود القوات أو تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية للمساعدة على الدفاع عن الحدود وضمان الأمن ومكافحة عمليات التسلل والقرصنة وتهريب المخدرات وأهم من ذلك وفوق كل شيئ ضمان سلامة الإمدادات النفطية عبر الخليج العربى ومضيق هرمز. ومن الصعب اتخاذ قرار بانسحاب القوات الأمريكية من العراق قبل اتخاذ قرار أو على الأقل تبنى رؤية إستراتيجية واضحة بشأن مقومات لنظام للأمن الإقليمى فى الخليج. أما القضية الثانية فإنها الحرب على الإرهاب واجتثاث تنظيم القاعدة فى العراق. ورغم أن فى ذلك مصلحة عراقية إلا أنه أيضا يدخل ضمن الحرب العالمية على الإرهاب التى تخوضها الولايات المتحدة وحلفاؤها. ومن المرجح أن تعيد الإدارة الأمريكية الجديدة النظر فى مفهوم الحرب على الإرهاب ومن المرجح أن تتخلى عن هذا المصطلح وربما تقدم مصطلحا جديدا ينطوى عن دلالات مختلفة عن تلك التى روج الجمهوريون المحافظون خلال العقد الأخير. أما الثالثة فهى تتعلق بالعلاقات الأمريكية الإيرانية والبرنامج النووى الإيرانى ودور إيران فى العراق. ومن المرجح أن تبدأ الإدارة الأمريكية الجديدة حوارا مع

إيران مع المحافظة على عدد من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية ومنها التصميم على مواجهة خطر انتشار الأسلحة النووية. ويجب الإنتباه هنا إلى ضرورة ألا تأتى أى تسوية للخلاف الأمريكى الإيرانى على حساب العراق أو على حساب دول الخليج العربية.

إن الإدارة الأمريكية المقبلة ستفتح أبوابها على توقعات كبيرة من العالم العربى، كما ستشهد خطواتها إلى المنطقة ردود فعل كثيرة متشككة. ومن الضرورى تخفيض سقف التوقعات. كما أنه من الضرورى بالمثل لنزع أسباب الشك والريبة فى النوايا الأمريكية. وسوف يتعين على الإدارة الجديدة أنها ترفض وبشكل قاطع أسلوب فرض التغيير السياسى من الخارج بواسطة التدخل العسكرى. ومع ذلك فإن أحدا لن يستطيع على الإطلاق تقييد سلطة الكونجرس الأمريكى فى فرض ضغوط أو فرض عقوبات فى حالات ثبوت انتهاكات لحقوق الإنسان وللحريات بشكل عام أو التوصية بتدخل المجتمع الدولى فى حال تهديد السلم العالمى أو فى حال ارتكاب فظائع إنسانية. ومن المؤسف أن منطقة القرن الأفريقى الكبير التى تمتد من الصومال إلى دارفور وتشاد أصبحت فى السنوات الأخيرة من أكثر المناطق عدم استقرارا فى العالم الأمر الذى يهدد باحتمالات التدخل الخارجى لضمان الإستقرار. وقد يغرى هذا الوضع أقسام فى الإدارة الأمريكية لتجاوز خطوط السيادة لدول المنطقة وهذا ما يجب التحوط ضده بإقرار سياسات العدل والديمقراطية والمساواة والسلام داخليا قبل أن تصل الأمور إلى التدخل الخارجى.

إن العلاقات مع الإدارة الأمريكية الجديدة هى طريق ذو إتجاهين. فكما نطلب من أوباما أن ترسل إدارته إشارات إيجابية إلينا فى العالم العربى فإننا على المقياس نفسه يجب أن نرسل إشارات إيجابية إلى الولايات المتحدة. إن حكومات عربية كثيرة تغذى فى أوقات معينة شحنات العداء ضد السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة من باب مساعدة الشعوب العربية على تفريغ شحنات من اليأس والغضب تجاه عدو خارجى ومن ثم تحويل إحباطها من السياسات المحلية إلى عدو آخر مصطنع. إن الخلاف مع الولايات المتحدة لا يجب أن يقود إلى العداء. ومن الطبيعى أن تنشأ خلافات بيننا وبين الإدارة الأمريكية بسبب اختلاف المصالح وفى هذه الحال فإن الحاجة إلى الحوار تكون أكثر منها فى أى حال آخر.

لقد شهدت الشهور الأخيرة على سبيل المثال زيادة مثيرة للقلق فى حالات القرصنة فى خليج عدن ومدخل البحر الأحمر. ومما يؤسف له أن الدول المطلة على خليج عدن والبحر الأحمر تقاعست فى ممارسة واجبها فى حماية مصالحها وفى حماية الملاحة الدولية فى المنطقة مما أدى إلى اتخاذ قرار من مجلس الأمن بناء على طلب فرنسا بتشكيل قوة دولية لضمان سلامة الملاحة فى خليج عدن. إن علينا أن تطلب من الإدارة الأمريكية الجديدة إستبعاد استخدام القوة فى تسوية خلافاتها مع أى دولة من دول العالم وكذلك استبعاد استخدام القوة لفرض الديمقراطية. وفى المقابل فإن علينا أيضا أن ننهض بمسؤولياتنا ضمن الأسرة الدولية. أن نتقدم على طريق التحول الديمقراطى أو نعمل من أجل نظام يقوم على العدالة والتنمية والمساواة وأن ننهج نهج السلام مع جيراننا باعتبار أن السلام خيار استراتيجى من أجل المستقبل. إن الحروب والإستبداد أنهكا هذه المنطقة من العالم ولن يتقدم عالمنا العربى بدون تحقيق السلام والديمقراطية والعدالة والتنمية.

(القاهرة يناير ٢٠٠٩)

خاتمة :

يمر العراق حاليا بمرحلة حرجة من تاريخه السياسى الحديث، فالدولة التى أسسها الهاشميون فى عشرينيات القرن الماضى إنسلاخا من الإمبراطورية العثمانية وبرعاية بريطانية، ثم اختطفها القوميون العرب فى الستينيات من القرن نفسه بعد انقلاب عبد الكريم قاسم على الملكيين ثم انقلاب المبعثيين على قاسم نفسه، وجدت نفسها فى موقف لا تحسد عليه وهى تئن تحت الحصار والعقوبات الإقتصادية والسياسية فى تسعينيات القرن نفسه لتسقط فى العام الثالث من القرن الواحد والعشرين تحت قصف الدبابات وهجمات الطيران وضربات الصواريخ من جانب تحالف عسكرى قادته الولايات المتحدة الأمريكية. وبتسليم السلطة تدريجيا إلى العراقيين اعتبارا من يونيو عام ٢٠٠٤ وجد العراق نفسه وجها لوجه أمام النموذج السياسى المعاكس لما كان يطمح فيه العراقيون، نموذج الدولة الطائفية بقوة الأمر الواقع فى مواجهة نموذج الدولة الوطنية الديمقراطية المأمول.

وقد لا يقبل بعض العراقيين بوصف الدولة العراقية بعد الإحتلال بأنها دولة الطائفية السياسية، إما من باب الإنكار أو التنكر وإما من باب عدم التصديق لما يرونه أمام أعينهم صباح مساء. لكن الحقائق السياسية والإقتصادية والإجتماعية خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى نهاية ٢٠٠٩ تؤكد حال سيطرة الطائفية السياسية على العراق فى نواحى الحياة المختلفة، حتى على مستوى الحياة الأسرية والجيرة فى الشوارع والأحياء والتى عادت قرونا إلى الوراء بدلا من أن تتقدم إلى الأمام.ومع أن التخطيط للنظام السياسى الجديد فى العراق كان بعيدا تماما عن النهج الطائفى، يشهد على ذلك الدستور الذى يقر بالمساواة بين جميع العراقيين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم ويرسخ اللامركزية والنظام الفيدرالى على أسس إدارية وليس على أسس مذهبية أو قومية. ومع ذلك فإن عملية وضع لبنات النظام الجديد جاءت فى ظل مزاج طائفى فصبغ هذا المزاج توجهات الدولة الجديدة على الرغم من الدستور وعلى الرغم من الميراث التاريخى للعراقيين الذين تزاوج عربهم مع كردهم وتركمانهم واختلطت بينهم أنساب الشيعة والسنة فى إطار العرب والتركمان والكرد وتعايش مسلميهم مع مسيحييهم وحتى مع يهودهم (حتى منتصف الخمسينيات) فى إطار قيم المحبة والسلام بين مواطنى البلد الواحد الذى ينتمون جميعا إليه وهو العراق.

غير أن سنوات الإستبداد منذ نهاية سبعينيات القرن الماضى ثم سنوات الحصار والجوع منذ سنوات التسعينيات جعلت العراقيين يأوون إلى ملاذات اجتماعية آمنه تمثلت فى القبيلة وفى المذهب وفى العرق أو القومية. لقد أطاحت عقود حكم صدام حسين بكل سند للمساواة والمواطنة والشعور بالإنتماء إلى وطن. فأنت عندما ترى وطنك وقد اختطف أمام أعين الجميع وعندما ترى العجز متجسدا فى مواجهة آلة الإستبداد تتعرى مشاعرك الوطنية ولا تجد ما يستر إنسانيتك فى غير اللجوء إلى القبيلة وإلى المذهب وإلى العرق لطلب الحماية. لقد دمر نظام صدام حسين كل الحبال والوسائط التى كان يمكن للشعور بالإنتماء إلى وطن أن يتعلق بها كطوق للنجاة. حتى حزب البعث نفسه، فقد رأى الكثيرون أثناء حكم صدام أنه قد تم اغتياله لحساب أسرة صدام وحكمه الفردى. إن الطائفية لم تولد مع النظام الجديد وإنما ولدت أثناء حكم صدام حسين، ففى ظل غياب كل حقائق السياسة التى تؤكد الإنتماء للوطن كان الإنتماء إلى القبيلة أو إلى السيد "المقلد" أو إلى المسجد أو

إلى الكنيسة أو إلى الأقلية العرقية هو الملاذ الآمن وهو وسيلة الإحتماء من الحاكم الطاغية الذى لم يقدر عليه أحد حتى جاء الأمريكيون وأزاحوه.

غير أن عبثية الطائفية السياسية تحولت إلى مؤسسة منذ وجدت من يسلحها ومن يمولها ومن ينظمها ومن يحميها إقليميا ودوليا. إن الطائفية السياسية أصبحت خطرا على العراق وعلى مستقبل أجيال مقبلة من أبنائه ليس لأنها نشأت فى لحظة ما ولكن لأنها تحولت إلى مشروع متكامل أصبح العراق بمقتضاه رهينة لمصالح غير مصالحه ولطموحات غير طموحاته ولمصير لا يتعلق إطلاقا بمصيره. إن الطائفية السياسية فى العراق تستمد قوتها من الخوف من المستقبل وليس من الإيمان به ومن الثقة فيه. فالذين يدعمون الطائفية السياسية فى العراق يعيشون بدافع الخوف من قوى أخرى فى داخل العراق. ويعتقد الطائفيون فى العراق أن الدولة الديمقراطية الحقيقية هى تهديد لهم. ومن ثم فإنهم يتحصنون فى طائفيتهم داعين الآخرين إلى الإلتحاق بهم وتأييدهم. ونظرا لأن الطائفيين السياسيين يعيشون فقط بدافع الخوف فإنهم لا يتحصنون فقط باستخدام الدين أو المذهب وإنما أيضا باستخدام العنف، باستخدام السلاح من أجل إرهاب الأخرين وإشاعة حال من الخوف وعدم الإستقرار يعيش فيه الجميع. إن سوسيولوجيا الطائفية السياسية التى تعيش على أساس الخوف وتتخذه شعارا لها تفترض ايضا أن تعمل القوى الطائفية على نشر الخوف ليعيش فيه الجميع، وبذلك يتحقق التوحد الذى تريده الطائفية السياسية لكى تعيش ولكى تبقى. الخوف للجميع! ويعرف الطائفيون فى العراق أنهم ليسوا وحدهم، فهناك من يساندهم على حدود البلاد.

أما القوى الديمقراطية التى تأمل فى بناء عراق واحد ديمقراطى إنسانى يعيش فيه الفرد بحرية ويعيش فيه الوطن بسلام بصرف النظر عن قوميته أو دينه أو مذهبه، فإنها تجد نفسها فى موقف لا تحسد عليه. فممارسات القوميين العرب فى العراق وفى البلاد العربية عموما وضعت علامات استفهام كبيرة على قسم من القوى التى تشكل المشروع العراقى الديمقراطى. ولا تزال دولة عربية هى آخر معاقل القوميين العرب تتشبث بشعارات المقاومة وهى لا تقاوم وبشعارات العروبة وهى تتحالف مع غير العرب على ضرب العرب وتتحالف حتى مع المعادين للخيار الديمقراطى فى العراق. وهذا فى ذاته خصم من قوة التيار الديمقراطى العراقى. وممارسات الديمقراطيين غير القوميين فى العراق لا تزال بعيدة عن النضج وعن الحنكة السياسية. فهم يرفعون شعارات ولا يتقاربون بسهولة مع من يشتركون معهم فيها بدعوى أنهم وحدهم هم الأخيار وهم الأنقياء وهم الديمقراطيون الحقيقيون على عكس غيرهم من الذين يرفعون الشعارات نفسها. إنظر فى أسماء القوائم وفى مكونات هذه القوائم وحاول أن تحصى عدد من يقرنون صفاتهم السياسية بكلمات مثل "الوطنيون" أو "الديمقراطيون" أو من يتبنون شعارات ديمقراطية مثل "دولة الحق" أو "دولة القانون". أنهم كثيرون ولكنهم شتى. إنهم شتات وليسوا جميعا، وشتان الفارق بين الشتات وبين الجميع.

إن القوى الديمقراطية فى العراق على الرغم من أنها تعيش بقوة الأمل فى المستقبل وليس الخوف منه لا تزال تفتقر إلى الوحدة ولا تزال تفتقر إلى الوضوح فى برامجها السياسية ولا تزال تفتقر إلى التجربة وإلى الحنكة فى ممارساتها وتحالفاتها السياسية. أنها قوى تعيش بالأمل غير أنه ليس بالأمل وحده تحيا القوى السياسية. فالقوى السياسية تحتاج إلى

تحالفات وتحتاج إلى مساندة وتحتاج إلى قوة التجربة. إنظر إلى مكونات التيار الديمقراطى فى العراق وقل لى من يكونون حلفاؤهم الإقليميون، لا أحدا ما من دولة عربية وحيدة يمكن النظر إليها على أنها هى الدولة النموذج أوهى الدولة الحليف. الدولة الوحيدة فى الإقليم التى قد تقدم الدعم للعراق على أساس ديمقراطى وليس على أساس طائفى هى تركيا! وليس أمام العراقيين فى الوقت الحاضر غير الإستفادة من التجربة الديمقراطية فى تركيا وتعزيز ترتيبات التعاون الإقليمى معها فى كافة القضايا التى تواجه العراق بدءا من قضايا نقص المياه وحتى قضايا تأمين الحدود. ولذلك فإن القوى الديمقراطية فى العراق لا تزال فى حاجة إلى الكثير والكثير من الدعم والمساندة وربما من التضحيات من أجل التناغم مع الوضع السياسى فى العراق ومع الوضع السياسى الإقليمى.

غير أن ما يعزز فرص التيار الديمقراطى فى العراق هو النضج السياسى السريع للمواطن العراقى، فقد أثبت الناخبون العراقيون فى انتخابات المحافظات فى العام ٢٠٠٩ أنهم أكثر نضجا من قياداتهم السياسية، فصوتوا بعيدا عن قوى الطائفية السياسية واقتربوا أكثر من القوى الديمقراطية والقوى التى تؤكد على ضرورة تعزيز الهوية العراقية للعراقيين بصرف النظر عن الإختلافات الدينية أو المذهبية أو العرقية بينهم. والأمل هو أن يستمر هذا الإتجاه فى الإنتخابات النيابية فى مارس ٢٠١٠.

أن العبور من دولة الطائفية السياسية إلى الدولة الديمقراكية فى العراق، يحتاج من العراقيين شعبا ونخبة وساسة إجتياز الحواجز التالية:

أولا: حاجز المزاج السياسى الطائفى والعرقى. وتوجد الطائفية والعرقية فى جنوب العراق وفى شماله. ومن الضرورى تغيير هذا المزاج الطائفى بتعزيز المواطنة والمساواة بين العراقيين والتخلى عن المحاصصة السياسية والإدارية. وهذا لن يكتمل إلا بالقضاء على كل عناصر الخوف لدى البعض ومناقشتها بشفافية ووضع حلول لمشكلة الشعور بالخوف لدى البعض.

ثانيا: حاجز بناء القدرات الأمنية الكافية للدفاع عن البلاد ولتوفير الحياة الأمنة للعراقيين فى فى داخل حدود الوطن. وهذا يتطلب بناء القوات الأمنية (الجيش والشرطة) على أسس وطنية إحترافية وليس على اسس طائفية تضع الولاء للوكن فى مرتبة أدنى من الولاء للمذهب أو للطائفة أو للعرق. ويرتبط بذلك عبور ثلاثة حواجز فرعية الأول هو تنظيف القوات الأمنية من أعضاء التنظيمات الطائفية ومن الموالين لها، أما الثانى فهو حل الميليشيات والتنظيمات المسلحة حلا نهائيا وإعلان الأحزاب والقوى السياسية العراقية كافة إسقاط السلاح نهائيا من ممارسة العمل السياسى وإدانة العنف والأعمال المسلحة. والحاجز الثالث هو هزيمة الإرهاب وإجهاض محاولة الإرهابيين فى جعل العراق وطنا لهم.

ثالثا: حاجز الثقة بين القوى العلمانية الديمقراطية وبين بعضها البعض وبينها جميعا وبين القوى الدينية أو القومية ذات الطابع الديمقراطى. لقد اتفق العراقيون على ما أسموه وثيقة الحوار والمصالحة الوطنية، لكن العراقيين لم ينجزوا الكثير بعد على طريق المصالحة الوطنية. ولا يزال حاجز الثقة هو الذى يغذى الخوف فى صدور البعض ويشيع الإنقسامات فى صفوف البعض الآخر. ومن ثم فإن إسقاط حاجز عدم الثقة وعبوره إلى فضاء الثقة والتفاهم على أساس الحوار والتعايش السلمى

على تراب وطن واحد وتحت سمائه هو واحد من أهم الحواجز التى يتعين على العراقيين عبورها والتقدم إلى الأمام على طريق الديمقراطية والإنتماء للعراق.

لقد أرادت الولايات المتحدة بعد غزوها للعراق أن يكون النظام السياسى الجديد فى بغداد هو النظام النموذج فى العالم العربى بأكمله. غير أن أغلبية من العرب رأت أن إنشاء نظام سياسى جديد فى بغداد برعاية أمريكية هو أمر مثير للريبة فى حد ذاته. وفات هؤلاء فى العالم العربى أن يفصلوا بين واقعة الإحتلال وبين عملية البناء السياسى للعراق الجديد التى شارك فيها العراقيون جنبا إلى جنب مع مؤسسات الأمم المتحدة وخصوصا بعثة المم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) التى تولت إرشاد العراقيين طوال مرحلة إعادة البناء السياسى والدستورى. إن التاريخ وحده هو الذى سيحكم على واقعة احتلال العراق، وهى واقعة إلى زوال بحكم الإتفاق الأمنى بين العراق والولايات المتحدة. أما عملية البناء السياسى التى بدأت فى يونيو ٢٠٠٤ تحت إشراف الأمم المتحدة فإنها عملية مستمر على أساس حرية الإرادة العراقية وحرية الإختيار الفردى للعراقيين لنظامهم السياسى وحكوماتهم من خلال صناديق الإنتخابات والمشاركة الشعبية. إن بناء مؤسسات سياسية تحت الإحتلال ليس حادثا فريدا فى التاريخ فقد تكرر فى بلدان كثيرة خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب العالمية الثانية. فالدستور المصرى الأول فى العام ١٩٢٣ صيغ وصدر تحت الإحتلال. وحكومة ألمانيا الأولى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تشكلت فى ظل الإحتلال وكذلك بقية المؤسسات الدستورية الأخرى للبلاد. وكذلك الحال فى اليابان. إن الحياة لا تتوقف عند واقعة الإحتلال وإنما تستمر. وقد كانت غاية الذين عارضوا العملية السياسية فى العراق بحجة أنها تجرى تحت الإحتلال أن يطالبوا القوات المحتلة بإصدار جدول زمنى للإنسحاب من العراق. وقد جاء الجدول الزمنى بعد ذلك فعليا فى الإتفاقية الأمنية التى تضمنت جدولا واضحا لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، بعد أن كانت قوات الدول الأخرى المشاركة فى التحالف الدولى ضد صدام حسين قد انسحبت تقريبا من البلاد بعد نحو خمس أو ست سنوات من سقوط صدام حسين.

وتشكل الإنتخابات النيابية المقبلة فى مارس ٢٠١٠ فرصة أكيدة للعراقيين ليصوتوا ضد نظام الدولة الطائفية وترجيح نظام الدولة الفيدرالية التعددية الديمقراطية التى تقوم على أسس المساواة فى الحقوق والواجبات بين المواطنين بدون تمييز من أى نوع كان. لقد اثبت الناخبون فى انتخابات المحافظات فى العام ٢٠٠٩ أنهم أكثر نضجا من ممثليهم السياسيين وعليهم أن يثبتوا ذلك مرة أخرى حتى لا يشيع البعض أن نتائج انتخابات المحافظات كانت تعكس مجرد تحول استثنائى فى المزاج العام أو أنها جاءت بفضل ضغوط حكومية من جانب حكومة المالكى لصالح مرشحيها. إن العراق الموحد الديمقرطى الفيدرالى الذى يقوم النظام الفيدرالى فيه على أسس إدارية وليس على أسس طائفية أو عرقية هو الخيار الذى صوت له العراقيون فى دستور دولتهم الجديدة وهذا الخيار يجب ألا ينحنى أمام أية عواصف طائفية أو عرقية، لكن عليه أن يتفهم مخاوف الآخرين وأن يعمل على طمأنتهم على أسس واقعية وعملية مستديمة.

مــــلاحــــق

١- الإنفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة

نص الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة التى اقرها مجلس الوزراء العراقى فى جلسته بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٠٨ كما نشره مجلس الوزراء :

إتفاق بين جمهورية العراق و الولايات المتحدة الأميركية بشأن انسحاب
قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه

الديباجة

إن جمهورية العراق و الولايات المتحدة الأميركية (ويشار إليهما فيما بعد بعبارة الطرفين)؛

إذ يقران أهمية تعزيز أمنهما المشترك والمساهمة فى السلم والاستقرار الدوليين ومحاربة الإرهاب فى العراق والتعاون فى مجالات الأمن والدفاع، لردع العدوان والتهديدات الموجهة ضد سيادة وأمن ووحدة أراضى العراق ونظامه الديمقراطى الاتحادى الدستوري؛

وإذ يؤكدان أن مثل هذا التعاون مبنى على أساس الاحترام الكامل لسيادة كل منهما وفق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

ورغبة منهما فى التوصل إلى تفاهم مشترك يعزّز التعاون بينهما؛ دون تجاوزسيادة العراق على أرضه ومياهه وأجوائه؛

وبناء على كونهما دولتين مستقلتين متكافئتين ذواتى سيادة فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

المجال والغرض

يحدد هذا الاتفاق الأحكام والمتطلبات الرئيسة التى تنظم الوجود المؤقت لقوات الولايات المتحدة فى العراق وأنشطتها فيه وانسحابها من العراق.

المادة الثانية

تعريف المصطلحات

١- "المنشآت والمساحات المتفق عليها" هى المنشآت والمساحات العراقية التى تمتلكها حكومة العراق والتى تستخدمها قوات الولايات المتحدة أثناء فترة سريان مفعول هذا الاتفاق.

٢- "قوات الولايات المتحدة" تعنى الكيان الذى يضم جميع أفراد قوات الولايات المتحدة المسلحة، والعنصر المدنى المرتبط بها، وجميع ممتلكاتها وأجهزتها وعتادها الموجود على أراضى العراق.

٣- "عضو قوات الولايات المتحدة" يعنى أى فرد ينتمى إلى جيش الولايات المتحدة أو قواتها البحرية أو الجوية أو مشاة البحرية أو خفر السواحل.

٤- "عضو العنصر المدنى" يعنى أى مدنى يعمل لدى وزارة دفاع الولايات المتحدة. ولا يشمل هذا الاصطلاح الأفراد المقيمين عادة فى العراق.

٥- "المتعاقدون مع الولايات المتحدة" و"المستخدمون العاملون لدى المتعاقدين مع الولايات المتحدة:" يعنى هذان المصطلحان الأشخاص أو الكيانات القانونية غير العراقية ومستخدميهم الذين هم مواطنون أميركيون أو مواطنو بلد ثالث الموجودون فى العراق لتوفير السلع والخدمات والأمن فى العراق إلى قوات الولايات المتحدة أو نيابة عنها، وذلك بموجب عقد أو عقد ثانوى مع أو لحساب قوات الولايات المتحدة. ولا يشمل هذان المصطلحان الأفراد أو الكيانات القانونية المقيمة عادة على الأراضى العراقية.

٦- "المركبات الرسمية" يقصد بها المركبات التجارية التى يجوز تعديلها للأغراض الأمنية، والمصممة أساسا للحركة على الطرق المختلفة والمخصصة لنقل الأفراد.

٧- "المركبات العسكرية" يقصد بها كافة أنواع المركبات التى تستخدمها قوات الولايات المتحدة، والمخصصة أصلا لاستخدامها فى عمليات القتال، وتحمل أرقاما وعلامات مميزة خاصة، وفق التعليمات والأنظمة المعمول بها فى قوات الولايات المتحدة.

٨- "المعدات الدفاعية" تعنى المنظومات والأسلحة والأعتدة والمعدات والتجهيزات والمواد المستخدمة فى الحروب التقليدية حصرا، التى تحتاجها قوات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالأنشطة المتفق عليها فى هذا الاتفاق، التى لا ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمنظومات أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية والأسلحة الراديولوجية والأسلحة البيولوجية، والنفايات المرتبطة بمثل هذه الأسلحة).

٩- "الخزن" يعنى الاحتفاظ بالمعدات الدفاعية التى تحتاجها قوات الولايات المتحدة المتعلقة بالأنشطة المتفق عليها فى هذا الاتفاق.

١٠- "الضرائب والرسوم" تعنى كل الضرائب، والرسوم (بما فى ذلك الرسوم الجمركية) والجبايات من أى نوع كان، التى تفرضها حكومة العراق أوأجهزتها أومحافظاتها بموجب القوانين والأنظمة العراقية. ولا يشمل هذا الاصطلاح المبالغ التى تستحصلها الحكومة العراقية أو أجهزتها أو محافظاتها عن خدمات تطلبها وتحصل عليها قوات الولايات المتحدة.

المادة الثالثة

القوانين

١- يلتزم أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى بواجب احترام القوانين والأعراف والتقاليد والعادات العراقية، عند القيام بعمليات عسكرية بموجب هذا

الاتفاق، ويمتنعون عن أى نشاطات لا تتماشى مع نص وروح هذا الاتفاق. وعلى الولايات المتحدة واجب اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لهذا الغرض.

٢- باستثناء أفراد قوات الولايات المتحدة و أفراد العنصر المدنى لا يجوز لقوات الولايات الأميركية نقل أى شخص دخولاً الى العراق أو خروجاً منه على متن مركبات أو سفن أو طائرات مشمولة بهذا الاتفاق إلا طبقا للقوانين والتعليمات العراقية النافذة بما فيها أى ترتيبات تنفيذية قد توافق عليها الحكومة العراقية.

المادة الرابعة

المهمات

١- تطلب حكومة العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة لمساندها فى جهودها من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار فى العراق، بما فى ذلك التعاون فى القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى والجماعات الخارجة عن القانون وبقايا النظام السابق.

٢- تجرى جميع العمليات العسكرية التى يتم تنفيذها بموجب هذا الاتفاق بموافقة حكومة العراق.ويتم التنسيق الكامل بشأن هذه العمليات مع السلطات العراقية. وتشرف على تنسيق كل تلك العمليات العسكرية اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية(JMOCC) التى يتم تشكيلها بموجب هذا الاتفاق. وتُحال إلى اللجنة الوزارية المشتركة القضايا المتعلقة بالعمليات العسكرية المقترحة التى يتعذر على اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية البت بها.

٣- تنفذ جميع تلك العمليات مع وجوب الاحترام الكامل للدستور العراقى والقوانين العراقية، ويكون تنفيذ هذه العمليات دون تجاوز لسيادة العراق ومصالحه الوطنية، حسبما تحددها الحكومة العراقية. إنّ من واجب قوات الولايات المتحدة احترام قوانين العراق وأعرافه وتقاليده والقانون الدولى النافذ.

٤- يواصل الطرفان جهودهما للتعاون من أجل تعزيز قدرات العراق الأمنية، وفقاً لما قد يتفقان عليه، بما فى ذلك التدريب والتجهيز والإسناد والإمداد وبناء وتحديث المنظومات اللوجستية بما فى ذلك النقل والإيواء والتموين للقوات الأمنية العراقية.

٥- يحتفظ الطرفان بحق الدفاع الشرعى عن النفس داخل العراق كما هو معرف فى القانون الدولى النافذ.

المادة الخامسة

عائدية الممتلكات

١- يمتلك العراق جميع المبانى والإنشاءات والهياكل غير المنقولة المتصلة بالأرض والقائمة فى المنشآت والمساحات المتفق عليها، بما فى ذلك ما تستخدمه قوات الولايات المتحدة منها أو تشيده أو تغيره أو تحسّنه.

٢- عند انسحابها، تعيد قوات الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية كامل المنشآت والمساحات المخصصة لاستخدام قوات الولايات المتحدة المقاتلة وفق قائمتين. يتم تسليم القائمة الأولى من المنشآت المتفق عليها فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ. وتسلم القائمة الثانية فى فترة أقصاها ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ موعد انسحاب القوات المقاتلة من المدن والقصبات والقرى. وللحكومة العراقية الموافقة على السماح لقوات الولايات المتحدة استخدام بعض المنشآت الضرورية لأغراض هذا الاتفاق عند الانسحاب.

٣- تتحمل الولايات المتحدة كل تكاليف البناء أو أعمال التحوير أو التطوير فى المنشآت والمساحات المتفق عليها المخصصة لاستخدامها الحصرى. وتتشاور قوات الولايات المتحدة مع الحكومة العراقية حول أعمال البناء والتحوير والتطوير، ويجب أن تسعى لاستحصال موافقة الحكومة العراقية على مشروعات البناء والتحوير الكبرى. وفى حالة الاستخدام المشترك للمنشآت والمساحات المتفق عليها يتحمل الطرفان تكاليف البناء أو التحوير أو التطوير حسب نسبة الاستخدام.

٤- تتحمل الولايات المتحدة تكاليف ما تطلبه وتحصل عليه من خدمات فى المنشآت والمساحات المتفق عليها لاستخدامها الحصرى. ويتحمل الطرفان تكاليف الخدمات المطلوبة التى يتم الحصول عليها فى المنشآت والمساحات المشتركة المتفق عليها حسب نسبة استخدام كل منهم لها.

٥- عند اكتشاف أى موقع تاريخى أو ثقافى أو العثور على أى مورد استراتيجى فى المنشآت والمساحات المتفق عليها، تتوقف كل أعمال البناء أو التطوير أو التحوير فوراً، ويتم تبليغ الممثلين العراقيين فى اللجنة المشتركة بالأمر لتحديد الخطوات المناسبة بشأنه.

٦- تعيد الولايات المتحدة المساحات والمنشآت المتفق عليها وأية إنشاءات أو هياكل غير منقولة قامت ببنائها أو تثبيتها أو أقامتها عليها خلال فترة نفاذ هذا الاتفاق، وفقاً لآليات و أولويات تضعها اللجنة المشتركة، وتُسلم هذه المساحات والمنشآت إلى الحكومة العراقية خالية من أية ديون وأعباء مالية.

٧- تعيد قوات الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية المنشآت والمساحات المتفق عليها ذات الأهمية التراثية والمعنوية والسياسية وأية منشآت وهياكل ثابتة قد بنتها قوات الولايات المتحدة أو ركبتها أو أنشأتها، وذلك وفقاً لآليات وأولويات وفترة زمنية تتفق عليها اللجنة المشتركة من دون ديون أو أعباء مالية.

٨- تعيد قوات الولايات المتحدة بقية المنشآت والمساحات المتفق عليها إلى الحكومة العراقية عند انتهاء فترة نفاذ هذه الاتفاق أو عند إنهاء العمل به، أو فى أى وقت سابق لذلك يتفق عليه الطرفان، أو عندما تنتفى حاجة قوات الولايات المتحدة إلى تلك المنشآت وفقاً لما تقرره اللجنة المشتركة من دون ديون و أعباء مالية.

٩- تحتفظ قوات الولايات المتحدة والمتعاقدون مع الولايات المتحدة بملكية كل المعدات والمواد والإمدادات والإنشاءات المنقولة والممتلكات الأخرى المنقولة

المستوردة إلى العراق أو التى تم الحصول عليها داخل أراضى العراق بصورة مشروعة وذات صلة بهذا الاتفاق.

المادة السادسة

استخدام المنشآت والمساحات المتفق عليها

١- مع الاحترام الكامل لسيادة العراق، وفى إطار تبادل وجهات النظر بين الطرفين بموجب هذا الاتفاق، يضمن العراق الوصول إلى المنشآت والمساحات المتفق عليها واستخدامها من قبل قوات الولايات المتحدة والمتعاقدين مع الولايات المتحدة والمستخدمين العاملين لدى هؤلاء المتعاقدين والأفراد أو الكيانات الأخرى، حسبما يتفق عليه الطرفان.

٢- يصرح العراق بموجب هذه الاتفاق لقوات الولايات المتحدة بأن تمارس داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها جميع الحقوق والسلطات التى قد تكون ضرورية لإنشاء واستخدام وصيانة وتأمين تلك المنشآت والمساحات المتفق عليها. ويقوم الطرفان بالتنسيق والتعاون فيما بينهما بشأن ممارسة تلك الحقوق والسلطات فى المنشآت والمساحات المتفق عليها ذات الاستخدام المشترك.

٣- تتولى قوات الولايات المتحدة السيطرة على دخول المنشآت والمساحات المتفق عليها المخصصة لاستخدامها حصريا. ويقوم الطرفان بالتنسيق بشأن السيطرة على دخول المنشآت والمساحات المتفق عليها للاستخدام المشترك، وحسب آليات تضعها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية المشتركة، وينسق الطرفان مهام الحراسة فى المساحات الملاصقة للمنشآت والمساحات المتفق عليها من خلال اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية.

المادة السابعة

وضع وخزن المعدات الدفاعية

لقوات الولايات المتحدة أن تضع داخل المنشآت و المساحات المتفق عليها و فى مواقع أخرى مؤقتة يتفق عليها الطرفان معدات دفاعية و تجهيزات و مواد تحتاجها قوات الولايات المتحدة على صلة بالنشاطات المتفق عليها بموجب هذا الاتفاق. و على قوات الولايات المتحدة استخدام و تخزين هذه المعدات بشكل يتناسب مع مهامها المؤقتة فى العراق وفق المادة (٤) من هذا الاتفاق، على أن لا يتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمنظومات أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية والأسلحة الراديولوجية والأسلحة البيولوجية والنفايات المتصلة بتلك الأسلحة). و على قوات الولايات المتحدة السيطرة على استخدام و نقل المعدات الدفاعية المملوكة لها التى يتم تخزينها فى العراق. و عليها ضمان عدم تخزين المتفجرات أو الأعتدة فى منشآت قريبة من المناطق السكنية، و عليها نقل تلك المواد المخزونة فى المنشآت القريبة من المناطق السكنية. و على الولايات المتحدة تزويد الحكومة العراقية بالمعلومات الضرورية عن أعداد و أنواع هذه المواد المخزنة.

المادة الثامنة

حماية البيئة

على الطرفين تنفيذ هذا الاتفاق بطريقة تنسجم مع حماية البيئة الطبيعية و الصحة و السلامة البشرية. و تؤكد الولايات المتحدة مجدداً على التزامها باحترام القوانين البيئية و القوانين العراقية المرعية فى تنفيذ سياساتها لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق.

المادة التاسعة

حركة المركبات والسفن والطائرات

١- مع الاحترام الكامل لقواعد السلامة والحركة البرية والبحرية ذات الصلة، يجوز للمركبات والسفن التى تستخدمها قوات الولايات المتحدة، أو تلك التى تُدار فى حينه لحسابها حصراً، أن تدخل وتخرج وتتحرك داخل الأراضى العراقية لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق. و على اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية المشتركة وضع الإجراءات والقواعد الملائمة لتسهيل وتنظيم حركة المركبات.

٢- مع الاحترام الكامل لقواعد سلامة الطيران والملاحة الجوية ذات الصلة يُصرح لطائرات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التى تعمل بموجب عقد مع وزارة دفاع الولايات المتحدة حصراً فى حينه بالتحليق فى الأجواء العراقية، والقيام بالتزود بالوقود جواً لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق حصريا، والهبوط والإقلاع داخل أراضى العراق لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق. وتمنح السلطات العراقية الطائرات المشار إليها إذناً كل سنة بالهبوط على أراضى العراق والإقلاع منها لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق حصريا. ولا تسمح طائرات وسفن ومركبات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التى تعمل حصرا فى حينه بموجب عقد مع وزارة دفاع الولايات المتحدة بصعود أى طرف على متنها دون رضا سلطات قوات الولايات المتحدة على ذلك، وتتفق اللجنة الفرعية المشتركة المعنية بهذا الأمر على الإجراءات المناسبة لتسهيل تنظيم حركة المرور.

٣- تنتقل المراقبة والسيطرة على المجال الجوى العراقى إلى السلطات العراقية فور دخول هذه الاتفاق حيز النفاذ.

٤- للحكومة العراقية أن تطلب من قوات الولايات المتحدة تقديم دعم مؤقت للسلطات العراقية فى القيام بمهمة مراقبة المجال الجوى العراقى والسيطرة عليه.

٥- تعفى طائرات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التى تعمل حصراً فى حينه بموجب عقد مع وزارة دفاع الولايات المتحدة من دفع أية ضرائب أو رسوم أو جبايات أو ما شابهها من رسوم، بما فى ذلك جبايات التحليق أو جبايات الملاحة الجوية أو الهبوط أو الإنتظار فى المطارات التى تدار من قبل الحكومة العراقية. وتعفى من دفع أية ضرائب أو رسوم أو جبايات أو ما شابهها من رسوم المركبات والسفن المملوكة لقوات الولايات المتحدة أو الجارى استخدامها حصرا من جانب قوات الولايات المتحدة لأغراض هذا الاتفاق ويتضمّن ذلك الموانئ التى تديرها

الحكومة العراقية. وتُـعفى هذه المركبات والسفن والطائرات من متطلبات التسجيل داخل العراق.

٦- على قوات الولايات المتحدة دفع تكاليف أية خدمات تطلبها وتحصل عليها.

٧- على كل من الطرفين تزويد الطرف الآخر بالخرائط وغير ذلك من المعلومات المتاحة عن مواقع حقول الألغام والمعوقات الأخرى التى يمكن أن تعرقل الحركة داخل أراضى ومياه العراق أو تعرضها للخطر.

المادة العاشرة

إجراءات التعاقد

لقوات الولايات المتحدة أن تختار المتعاقدين وأن تبرم عقودا بموجب القانون الأميركى لشراء المواد والخدمات فى العراق، ويشمل ذلك خدمات أعمال البناء والتشييد. تتعاقد قوات الولايات المتحدة ما أمكن مع موردين عراقيين للمواد والخدمات عندما تكون عطاءاتهم تنافسية وتمثل أفضل قيمة. و على قوات الولايات المتحدة احترام القانون العراقى عند إبرامها عقوداً مع موردين ومتعاقدين عراقيين، و عليها تزويد السلطات العراقية بأسماء الموردين والمتعاقدين العراقيين ومبالغ العقود ذات الصلة.

المادة الحادية عشر

الخدمات والاتصالات

١- لقوات الولايات المتحدة إنتاج وتوفير المياه والكهرباء وغير ذلك من الخدمات الأخرى للمنشآت والمساحات المتفق عليها بالتنسيق مع السلطات العراقية من خلال اللجنة الفرعية المشتركة المعنية.

٢- تمتلك حكومة العراق جميع الترددات. وتتولى السلطات العراقية المختصة تخصيص ترددات لقوات الولايات المتحدة حسب ما ينسقه الجانبان من خلال اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC). على قوات الولايات المتحدة أن تعيد الترددات المخصصة لها عند الانتهاء من استعمالها وفى موعد لا يتجاوز تاريخ إنهاء العمل بهذا الاتفاق.

٣- تقوم قوات الولايات المتحدة بتشغيل نظمها للاتصالات مع الاحترام الكامل للدستور والقوانين العراقية وطبقا لتعريف نظم الاتصالات المنصوص عليه فى دستور الاتحاد الدولى للاتصالات لعام ١٩٩٢ بما فى ذلك حق استخدام الوسائل والخدمات الضرورية الخاصة بنظمها لضمان القدرة الكاملة لتشغيل نظم الاتصالات.

٤- لأغراض هذا الاتفاق تُعفى قوات الولايات المتحدة من دفع أية جبايات عن استخدام موجات الإرسال والترددات المستخدمة حاليا أو التى تخصص لها مستقبلا، بما فى ذلك أية جبايات إدارية أو غيرها من الرسوم الأخرى.

٥- يجب على قوات الولايات المتحدة استحصال موافقة الحكومة العراقية بشأن أية مشاريع للبنى التحتية للاتصالات تتم خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها حصريا لأغراض تنفيذ هذا الإتفاق وفقا للمادة الرابعة، إلا فى حالة وجود عمليات قتالية فعلية تجرى عملاً بالمادة الرابعة.

٦- على قوات الولايات المتحدة استخدام أنظمة الاتصالات حصراً لأغراض هذا الاتفاق.

المادة الثانية عشرة

الولاية القضائية

اعترافاً بحق العراق السيادى فى تحديد وفرض قواعد القانون الجنائى والمدنى على أراضيه، وعلى ضوء طلب العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة، كما هو مبيّن فى المادة الرابعة (٤)، وتماشياً مع واجب أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى باحترام القوانين والتقاليد والأعراف والقيم العراقية، فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

١- للعراق الحق الأوّلى لممارسة الولاية القضائية على أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى بشأن الجنايات الجسيمة المتعمدة وطبقا للفقرة الثامنة (٨)، حين ترتكب تلك الجرائم خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها و خارج حالة الواجب.

٢- للعراق الحق الأوّلى لممارسة الولاية القضائية على المتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميهم.

٣- للولايات المتحدة الحق الأوّلى لممارسة الولاية القضائية على أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى بشأن أمور تقع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، و أثناء حالة الواجب خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها، وفى الظروف غير المشمولة بنص الفقرة١.

٤ .يقدم الطرفان المساعدة لبعضهما، بناء على طلب أحدهما، فى إجراء التحقيق فى الأحداث وجمع الأدلة وتبادلها لتأمين تحقيق سير العدالة.

٤- عند اعتقال أو احتجاز أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى من قبل السلطات العراقية، يتم إخبار سلطات قوات الولايات المتحدة بذلك فورا وتسليمهم لها خلال (٢٤) ساعة من وقت الاعتقال أو الاحتجاز. وعندما يمارس العراق ولايته القضائية عملاً بنص الفقرة (١) من هذه المادة، تتولى سلطات قوات الولايات المتحدة عندئذ مهمة احتجاز المتهم من أفراد قوات الولايات المتحدة أو العنصر المدنى. و على سلطات قوات الولايات المتحدة تقديم أولئك الأفراد المتهمين إلى السلطات العراقية لأغراض التحقيق والمحاكمة.

٥- لسلطات أى من الطرفين أن تطلب من سلطات الطرف الآخر أن يتخلى عن حقه الأوّلى فى الولاية القضائية فى حالة معينة. توافق حكومة العراق على ممارسة الولاية القضائية طبقا للفقرة (١) أعلاه فقط بعد إقرارها وإخطارها الولايات

المتحدة تحريرياً خلال (٢١) يوما من اكتشاف الجريمة التى يدّعى وقوعها، بأن لممارستها تلك الولاية القضائية أهمية خاصة.

٦- فى الحالات التى تمارس فيها الولايات المتحدة الولاية القضائية عملاً بنص الفقرة رقم(٣) من هذه المادة يكون لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى الحق فى أن تطبق عليهم معايير الإجراءات القانونية والحمايات المكفولة بموجب الدستور الأميركى والقوانين الأميركية. وفى حال وقوع جريمة ما تسرى عليها أحكام الفقرة رقم (٣) من هذه المادة ويكون الضحية شخص ليس من أفراد قوات الولايات المتحدة ولا أفراد العنصر المدنى، يضع الطرفان إجراءات من خلال اللجنة المشتركة لإحاطة الأشخاص المعنيين علماً بشكل مناسب، بوضع التحقيق فى الجريمة، وتوجيه لائحة التهم إلى المتهم، وتحديد تاريخ إجراءات المحكمة ونتائج المباحثات بشأن وضع المتهم، وفرصة سماع أقوال المتهم فى جلسات علنية يتم خلالها إصدار الحكم عليه، والتشاور مع محامى الادعاء لمتابعة القضية، والمساعدة فى تقديم مطالبة بموجب المادة الحادية والعشرين (٢١) من هذا الاتفاق. على سلطات قوات الولايات المتحدة السعى، ووفقاً لما يتفق عليه الطرفان فيما بينهما، من أجل إجراء محاكمة لمثل تلك القضايا داخل العراق. وفى حال محاكمة مثل تلك القضايا فى الولايات المتحدة، سوف تُبذل الجهود من أجل تسهيل التواجد الشخصى للضحية فى المحاكمة.

٧- وفى الحالات التى يمارس فيها العراق الولاية القضائية عملاً بالفقرة (١) من هذه المادة، يكون لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى الحق فى أن تُطبق عليهم معايير الإجراءات القانونية والضمانات المتماشية مع تلك المتاحة بموجب القانون الأميركى والقانون العراقى. سوف تضع اللجنة المشتركة إجراءات وآليات لتنفيذ هذه المادة، تشمل سرداً للجنايات الجسيمة المتعمدة التى تخضع للفقرة (١) وإجراءات تفى بمعايير المحاكمة المشروعة والضمانات. ولا يجوز ممارسة الولاية القضائية عملاً بنص الفقرة (١) من هذه المادة إلا وفقاً لهذه الإجراءات والآليات.

٨- تقر سلطات قوات الولايات المتحدة، عملاً بالفقرة (١) و (٣) من هذه المادة، ما إذا كانت الجريمة المزعومة قد وقعت أثناء حالة الواجب. وفى تلك الحالات التى تعتقد فيها السلطات العراقية أن الظروف تقتضى مراجعة هذا التقرير، يتشاور الطرفان فوراً من خلال اللجنة المشتركة، وتأخذ سلطات قوات الولايات المتحدة كامل الاعتبار عن الوقائع والظروف وأية معلومات قد تقدمها السلطات العراقية يكون لها أثر على تقرير سلطات قوات الولايات المتحدة.

٩- يراجع الطرفان الأحكام الواردة فى هذه المادة كل (٦) أشهر، بما فى ذلك أية تعديلات مقترحة لهذه المادة، آخذين بعين الاعتبار الوضع الأمنى فى العراق، ومدى إنشغال قوات الولايات المتحدة بعمليات عسكرية، ونمو وتطور النظام القضائى العراقى، والتغييرات فى القانون الأميركى والقانون العراقى.

المادة الثالثة عشرة

حمل الأسلحة وارتداء البزات الرسمية

لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى حيازة وحمل الأسلحة العائدة للولايات المتحدة أثناء وجودهم فى العراق بموجب التخويل الممنوح لهم وبموجب الأوامر الصادرة لهم، وحسب متطلباتهم وواجباتهم. كما لأعضاء قوات الولايات المتحدة أن يرتدوا البزات الرسمية أثناء تأديتهم لواجباتهم فى العراق.

المادة الرابعة عشرة

الدخول والمغادرة

١- لأغراض هذا الاتفاق، لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى دخول العراق ومغادرته من المنافذ الرسمية للمغادرة والوصول ويتطلب منهم فقط حمل بطاقات هوية وأوامر سفر تصدر لهم من الولايات المتحدة. وتتولى اللجنة المشتركة مهمة وضع آلية وسياق للتحقق الذى تتولى السلطات العراقية المختصة تنفيذه.

٢- للسلطات العراقية حق التدقيق والتحقق من قوائم أسماء أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى الداخلين إلى العراق والخارجين منه مباشرة عن طريق المنشآت والمساحات المتفق عليها. وتسلم تلك القوائم إلى السلطات العراقية من قبل قوات الولايات المتحدة.

لأغراض هذا الاتفاق، لأفراد قوات الولايات المتحدة والعنصر المدنى دخول العراق والخروج منه عبر المنشآت والمساحات المتفق عليها ولا يطلب منهم سوى بطاقات الهوية التى أصدرتها الولايات المتحدة لكل منهم. وتتولى اللجنة المشتركة مهمة وضع آلية وسياق للتدقيق والتحقق من صحة هذه الوثائق.

المادة الخامسة عشرة

الاستيراد والتصدير

١- لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق حصريا، لقوات الولايات المتحدة والمتعاقدين معها أن يستوردوا إلى العراق ويصدّروا منه (مواد تم شراؤها فى العراق)، و لهم أن يعيدوا تصدير، وأن ينقلوا ويستخدموا فى العراق أية معدات أو تجهيزات أو مواد أو تكنولوجيا، بشرط أن لا تكون المواد التى يستوردونها أو يجلبونها ممنوعة فى العراق اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. لا تخضع للتفتيش عمليات استيراد مثل هذه المواد وإعادة تصديرها ونقلها واستخدامها، ولا تخضع كذلك لمتطلبات الإجازات أو لأية قيود أخرى أو ضرائب أو رسوم جمركية أو أى رسوم أخرى تُفرض فى العراق، وفقا للتعريف الوارد فى الفقرة رقم (١٠) من المادة الثانية. و على سلطات قوات الولايات المتحدة أن تقدم إلى السلطات العراقية المختصة وثائق مناسبة تؤكد ان هذه المواد مستوردة من قبل قوات الولايات

المتحدة أو متعاقدى الولايات المتحدة لاستخدام قوات الولايات المتحدة لأغراض هذا الاتفاق حصريا.

استنادا إلى معلومات أمنية متوفرة لديها، للسلطات العراقية الحق فى الطلب من قوات الولايات المتحدة وبحضورها فتح أى من الحاويات التى توجد فيها تلك المواد المستوردة للتحقق من محتوياتها. و تحترم السلطات العراقية حين تقديم هذا الطلب المتطلبات الأمنية لقوات الولايات المتحدة، و تقبل إذا طلبت قوات الولايات المتحدة ذلك، أن تجرى عمليات التحقق فى المنشآت المستخدمة من قبل قوات الولايات المتحدة. ولا يخضع تصدير البضائع العراقية من قبل قوات الولايات المتحدة والمتعاقدين معها لأى تفتيش أو أية قيود عدا متطلبات الإجازة. وتعمل اللجنة المشتركة مع وزارة التجارة العراقية وفقا للقانون العراقى لتسهيل توفير متطلبات الحصول على الإجازة لغرض قيام قوات الولايات المتحدة بتصدير البضائع التى اشترتها فى العراق لأغراض هذا الاتفاق. وللعراق الحق بطلب مراجعة أى من المسائل الناجمة عن تطبيق هذه الفقرة. و يتشاور الطرفان فورا فى هذه الحالات من خلال اللجنة المشتركة أو، إذا دعت الحاجة، من خلال اللجنة الوزارية المشتركة.

٢- لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى الاستيراد الى العراق، وإعادة تصدير واستخدام المواد والأجهزة الشخصية الخاصة بهم لغرض الاستهلاك أو الاستخدام الشخصى. ولا يخضع إستيراد وإعادة تصدير ونقل واستخدام مثل هذه المواد المستوردة فى العراق إلى إجازات أو قيود أو ضرائب أو جبايات أو أية رسوم أخرى تفرض فى العراق، كما هو مبيّن فى الفقرة (١٠) من المادة الثانية. و تكون الكميات المستوردة معقولة ومتناسبة مع الاستعمال الشخصى. و ستتخذ سلطات قوات الولايات المتحدة إجراءات لضمان عدم تصدير أية بنود أو مواد ذات أهمية ثقافية أو تاريخية بالنسبة للعراق.

٣- أى تفتيش للمواد المشار إليها فى الفقرة (٢) من قبل السلطات العراقية، يجب أن يتم بصورة عاجلة فى مكان متفق عليه، ووفقا للإجراءات التى تضعها اللجنة المشتركة.

٤- تخضع للضرائب و الرسوم الكمركية كما هى معرفة بالفقرة (١٠) من المادة الثانية أية مادة مستوردة معفاة من الرسوم الكمركية و الرسوم الأخرى وفقا لهذا الاتفاق وأية رسوم أخرى عند بيعها لأفراد أو كيانات غير مشمولة بالإعفاء الضريبى أو الامتيازات الخاصة بالاستيراد، و يدفع المشترى هذه الضرائب و الجبايات (بما فى ذلك الرسوم الكمركية) عن المواد التى تم بيعها، و تقدّر قيمة هذه الضرائب والجبايات فى وقت بيع هذه المواد داخل العراق.

٥- يجب الامتناع عن استيراد أو استخدام المواد المشار إليها فى فقرات هذه المادة أو لأغراض تجارية.

المادة السادسة عشرة

الضرائب

١- لا تُفرض أية ضرائب أو رسوم أو جبايات، كما هى معرفة فى الفقرة (١٠) من المادة الثانية، قُدرت قيمتها وفرضت فى أراضى العراق، على السلع والخدمات التى يتم شراؤها فى العراق من قبل قوات الولايات المتحدة أو بالنيابة عنها لأغراض الاستخدام الرسمى، ولا يُفرض أى من ذلك على السلع والخدمات التى تم شراؤها فى العراق بالنيابة عن قوات الولايات المتحدة.

٢- لا يتحمل أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى مسؤولية دفع أية ضريبة أو رسم أو جباية تحدد قيمتها وتفرض فى أراضى العراق، ما لم تكن مقابل خدمات طلبوها وحصلوا عليها.

المادة السابعة عشرة

الإجازات أوالتراخيص

١- تعد إجازات قيادة المركبات النافذة المفعول التى أصدرها سلطات الولايات المتحدة إلى أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى ومستخدمى المتعاقدين مع الولايات المتحدة، مقبولة لدى السلطات العراقية. لا يتعرض حاملو إجازات قيادة المركبات لامتحان أو دفع جبايات لقيادهم المركبات والسفن والطائرات العائدة لقوات الولايات المتحدة فى العراق.

٢- تعد إجازات قيادة المركبات نافذة المفعول التى أصدرها سلطات الولايات المتحدة إلى أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى ومستخدمى المتعاقدين مع الولايات المتحدة نافذة المفعول لدى السلطات العراقية عند استخدام سياراهم الخاصة داخل أراضى العراق دون أن يخضع حاملوها إلى اختبار أو جباية.

٣- تعد جميع التراخيص المهنية التى أصدرها سلطات الولايات المتحدة إلى أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى ومستخدمى المتعاقدين مع الولايات المتحدة مقبولة لدى السلطات العراقية، على أن تكون هذه التراخيص متعلقة بالخدمات التى يقدموها فى إطار تأديتهم لواجباهم الرسمية أو التعاقدية لدعم قوات الولايات المتحدة، وأفراد العنصر المدنى، والمتعاقدين مع الولايات المتحدة، والمستخدمين العاملين لدى هؤلاء المتعاقدين، وذلك وفقا للشروط المتفق عليها بين الطرفين.

المادة الثامنة عشرة

المركبات الرسمية والعسكرية

١- تحمل المركبات الرسمية لوحات معدنية رسمية عراقية يتم الاتفاق بشأنها بين الطرفين. وتقوم السلطات العراقية، بناء على طلب من سلطات قوات الولايات المتحدة، بإصدار لوحات التسجيل للعربات الرسمية الخاصة بقوات الولايات

المتحدة بدون جبايات، ووفقاً للإجراءات المتبعة مع القوات المسلحة العراقيــة. وتدفع سلطات قوات الولايات المتحدة إلى الســلطات العراقيــة كلفــة تلــك اللوحات.

٢- تعد صلاحية التسجيل والتراخيص الصادرة عن ســلطات الولايــات المتحــدة للمركبات الرسمية الخاصة بقوات الولايات المتحدة مقبولــة لــدى الســلطات العراقية.

٣- تُــعفى من متطلبات التسجيل والإجازات المركبات العسكرية التى تستخدمها قوات الولايات المتحدة حصريا، وتُــميّز هذه المركبات بأرقام واضحة عليها.

المــادة التــاسعــة عشــرة

خــدمات أنشطــة الإســنــاد

١- لقوات الولايات المتحدة، أو لآخرين ينوبون عن قوات الولايات المتحدة، القيام بواجبات إنشاء وإدارة أنشطة وكيانات داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، التى يمكن من خلالها تقديم الخدمات لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدمى المتعاقدين مع الولايات المتحدة. وتشمل هذه الكيانات والأنشطة مكاتب البريد العسكرية والخدمات المالية، ومتاجر بيع الأغذية والأدوية والسلع والخدمات الأخرى، ومناطق مختلفة تقدم فيها الخدمات الترفيهية وخدمات الإتصال السلكية واللاسلكية، بما فى ذلك الخدمات الإذاعية. ولا يتطلب إنشاء هذه الخدمات إصدار إجازات بذلك.

٢- تخضع للقوانين العراقية الخدمات الإذاعية والإعلامية والترفيهية التى يتعدى مداها نطاق المنشآت والمساحات المتفق عليها.

٣- يقتصر الوصول إلى خدمات أنشطة الإسناد على أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميهم والأشخاص والكيانات التى يتم الاتفاق عليها. و على سلطات قوات الولايات المتحدة اتخاذ الإجراءات المناسبة للحيلولة دون إساءة إستخدام الخدمات التى تقدمها الأنشطة المذكورة، والحيلولة دون بيع أو إعادة بيع السلع والخدمات المشار إليها إلى أشخاص لم يؤذن لهم بالوصول إلى هذه الكيانات والاستفادة مما تقدمه من خدمات. وتحدد قوات الولايات المتحدة إرسال البث الإذاعى والبرامج التلفزيونية للمستلمين المخولين.

٤- تتمتع الكيانات والأنشطة التى تقدم الخدمات المشار إليها فى هذه المادة بنفس الإعفاءات المالية والكمركية التى تتمتع بها قوات الولايات المتحدة، بما فى ذلك الإعفاءات المكفولة فى المادتين الخامسة عشرة (١٥) و السادسة عشرة (١٦) من هذا الاتفاق. ويتم تشغيل وإدارة هذه الكيانات والأنشطة التى تقدم الخدمات وفقاً لأنظمة الولايات المتحدة، ولن تكون تلك الكيانات والأنشطة ملزمة بتحصيل أو دفع ضرائب أو رسوم أخرى عن الأنشطة المتصلة بعملياتها.

٥- يخضع البريد المرسل عن طريق خدمات البريد العسكرية إلى تصديق سلطات الولايات المتحدة، ويُعفى من التفتيش والبحث والمصادرة من جانب السلطات العراقية، باستثناء البريد غير الرسمي الذى قد يخضع للمراقبة الإلكترونية. وتتولى اللجنة الفرعية المشتركة المعنية معالجة المسائل التى تنشأ فى إطار تنفيذ هذه الفقرة، وتتم تسويتها باتفاق الطرفين فيما بينهما. وتقوم اللجنة الفرعية المشتركة المعنية بالتفتيش دورياً على الآليات التى تستخدمها سلطات الولايات المتحدة للتصديق على البريد العسكرى.

المادة العشرون

العملة والصرف الأجنبي

١- لقوات الولايات المتحدة حق استخدام أى مبلغ من النقد بالعملة الأميركية أو المستندات المالية المحددة قيمتها بالعملة الأميركية لأغراض هذا الاتفاق حصراً. ويكون استخدام قوات الولايات المتحدة للعملة العراقية والمصارف الخاصة وفقاً للقوانين العراقية.

٢- لا يجوز لقوات الولايات المتحدة تصدير العملة العراقية من العراق، وعليها اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتأمين عدم قيام أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدمى المتعاقدين مع الولايات المتحدة بتصدير العملة العراقية من العراق.

المادة الحادية والعشرون

المطالبات

١- باستثناء المطالبات الناشئة عن العقود، يتنازل الطرفان عن حق مطالبة الطرف الآخر بالتعويض عن أى ضرر أو خسارة أو تدمير يلحق بممتلكات القوات المسلحة أو العنصر المدنى لأى من الطرفين أو المطالبة بتعويض عن إصابات أو وفيات قد تحدث لأفراد القوات المسلحة والعنصر المدنى والناجمة عن تأديتهم واجباتهم الرسمية فى العراق.

٢- على سلطات قوات الولايات المتحدة أن تدفع تعويضاً عادلاً ومعقولاً لتسوية مطالبات استحقاقية لأى طرف ثالث، التى تنشأ عن أفعال قام بها أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدنى أو نتيجة تقصيرهم أو إهمالهم، أثناء تأديتهم لواجباتهم الرسمية، أو تكون متصلة بالأنشطة غير القتالية لقوات الولايات المتحدة. ويجوز لسلطات قوات الولايات المتحدة تسوية المطالبات الاستحقاقية غير الناشئة عن تأدية الواجبات الرسمية على وجه السرعة وفقاً لقوانين ولوائح الولايات المتحدة. وعند تسوية المطالبات تضع سلطات قوات الولايات المتحدة بعين الاعتبار أى تقرير عن تحقيق أو رأى تصدره السلطات العراقية بشأن المسؤولية أو حجم الأضرار.

٣- يتشاور الطرفان فوراً من خلال اللجنة المشتركة أو، إذا لزم الأمر، من خلال اللجنة الوزارية المشتركة، فى الحالات التى تحتاج الى مراجعة التى ورد ذكرها فى الفقرتين ١ و ٢ أعلاه بطلب من احد الطرفين.

المادة الثانية والعشرون

الاحتجاز

١- لا يجوز لقوات الولايات المتحدة توقيف أى شخص أو إلقاء القبض عليه (باستثناء التوقيف أو إلقاء القبض على عضو من قوات الولايات المتحدة أو العنصر المدنى) إلا بموجب قرار عراقى يصدر وفقا للقانون العراقى وعملاً بالمادة الرابعة.

٢- فى حال قيام قوات الولايات المتحدة بتوقيف أشخاص أو إلقاء القبض عليهم كما هو مرخص به فى هذا الاتفاق أو القانون العراقى، يجب تسليم هؤلاء الأشخاص إلى السلطات العراقية المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت توقيفهم أو إلقاء القبض عليهم.

٣- للسلطات العراقية أن تطلب المساعدة من قوات الولايات المتحدة لغرض توقيف أفراد مطلوبين أو إلقاء القبض عليهم.

٤- عند بدء تنفيذ هذا الاتفاق تقوم قوات الولايات المتحدة بتقديم المعلومات المتوفرة عن جميع الموقوفين لديها إلى الحكومة العراقية. تصدر السلطات العراقية المختصة أوامر إلقاء قبض على المطلوبين منهم. تقوم قوات الولايات المتحدة بالتنسيق الكامل والفعال مع الحكومة العراقية بتسليم المطلوبين منهم إليها وفق أوامر إلقاء قبض عراقية نافذة واطلاق سراح جميع الموقوفين الباقين بشكل منظم و آمن إلا إذا طلبت الحكومة العراقية خلاف ذلك عملاً بالمادة (٤) من هذا الاتفاق.

٥- لا يجوز لقوات الولايات المتحدة تفتيش المنازل أو العقارات الأخرى إلا بموجب أمر قضائى عراقى يصدر فى هذا الصدد وبالتنسيق الكامل مع الحكومة العراقية، باستثناء الحالات التى تدور فيها عمليات قتال فعلية عملاً بالمادة (٤).

المادة الثالثة والعشرون

التنفيذ

يــناط تنفيذ هذا الاتفاق وتسوية الخلافات الناجمة عن تفسيره وتطبيقه بالهيئات التالية:

١- تُشكل لجنة وزارية مشتركة يكون أعضاؤها أشخاص على المستوى الوزارى يحددهم الطرفان. وتتولى اللجنة الوزارية المشتركة النظر والبت فى القضايا الأساسية اللازمة لتفسير وتنفيذ هذا الاتفاق.

٢- تتولى اللجنة الوزارية المشتركة تشكيل لجنة مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) تتألف من ممثلى كلا الطرفين. وتكون رئاسة اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) مشتركة بين الطرفين.

٣- تُـشكل اللجنة الوزارية المشتركة أيضاً لجنة مشتركة تتألف من ممثلين يختارهم الطرفانَ ويرأسها بصورة مشتركة ممثل عن كل من الطرفين. وتتولى هذه اللجنة النظر والبت فى كل القضايا المتعلقة بهذا الاتفاق التى لاتدخل فى اختصاص اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC).

٤- يـشكّل اللجنة المشتركة المشكلة وفق الفقرة (٣) من هذه المادة لجاناً فرعية مشتركة فى مختلف المجالات تتولى كل منها، النظر فى القضايا الناشئة عن الاتفاقية وفقاً لاختصاصاتها.

المـادة الرابعة والعشـرون

إنسحاب القوات الأميركية من العراق

اعترافاً بأداء القوات الأمنية العراقية وزيادة قدراتها، وتوليها لكامل المسؤوليات الأمنية، وبناء على العلاقة القوية بين الطرفين، فإنه تم الاتفاق على ما يلي:

١- على جميع قوات الولايات المتحدة الانسحاب من جميع الأراضى و المياه و الأجواء العراقية فى موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول عام ٢٠١١ ميلادى.

٢- على جميع قوات الولايات المتحدة المقاتلة الانسحاب من المدن والقرى والقصبات العراقية فى موعد لا يتعدى تاريخ تولى قوات الأمن العراقية كامل المسؤولية عن الأمن فى أية محافظة عراقية، على أن يكتمل انسحاب قوات الولايات المتحدة من الأماكن المذكورة أعلاه فى موعد لا يتعدى ٣٠ حزيران عام ٢٠٠٩ ميلادى.

٣- تتمركز قوات الولايات المتحدة المقاتلة المنسحبة عملاً بالفقرة (٢) أعلاه فى المنشآت والمساحات المتفق عليها التى تقع خارج المدن والقرى والقصبات التى سوف تحددها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) قبل التاريخ المحدد فى الفقرة ٢ أعلاه.

٤- تعترف الولايات المتحدة بالحق السيادى لحكومة العراق فى أن تطلب خروج قوات الولايات المتحدة من العراق فى أى وقت. وتعترف حكومة العراق بالحق السيادى للولايات المتحدة فى سحب قوات الولايات المتحدة من العراق فى أى وقت.

٥- يتفق الطرفان على وضع آليات وترتيبات لتخفيض عدد قوات الولايات المتحدة خلال المدد الزمنية المحددة، وعليهما أن يتفقا على المواقع التى ستستقر فيها هذه القوات.

المـادة الخامسة والعشـرون

إجـراءات لإنهاء تطبيق الفصل السابع على العراق

اعترافاً بحق حكومة العراق فى أن لا تطلب تجديد الولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن فى قرار مجلس الأمن الدولى رقم (١٧٩٠) (٢٠٠٧)، وهو التفويض الذى تنتهى صلاحيته يوم ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠٨؛

وتنويهاً بالرسالتين الموجهتين إلى مجلس الأمن الدولي: رسالة من رئيس وزراء العراق ورسالة من وزيرة الخارجية فى الولايات المتحدة الأميركية بتاريخ ٧ و ١٠ كانون الأول ٢٠٠٧، على التوالى وهما ملحقتان بالقرار (١٧٩٠)؛

وإشارة إلى الجزء الثالث من إعلان المبادئ بشأن علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد الذى وقع عليه رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأميركية ورئيس وزراء العراق يوم ٢٦ تشرين الثانى ٢٠٠٧، والذى سجل للتاريخ دعوة العراق إلى مد فترة التفويض المشار إليه أعلاه لفترة أخيرة تـــنتهى فى تاريخ لا يتعدى ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠٨؛

واعترافاً كذلك بالتطورات الكبيرة والإيجابية فى العراق، وتذكيراً بأن الوضع فى العراق يختلف اختلافاً أساسياً عن الوضع الذى كان قائماً عندما تبنى مجلس الأمن الدولى القرار رقم (٦٦١) عام ١٩٩٠، ولا سيما أن الخطر الذى كانت تشكله حكومة العراق على السلام والأمن الدوليين قد زال: فإن الطرفين يؤكدان فى هذا الصدد أنه مع إنهاء العمل يوم ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ بالولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن فى قرار مجلس الأمن الدولى رقم (١٧٩٠)، ينبغى أن يسترد العراق مكانته القانونية والدولية التى كان يتمتع بها قبل تبنى قرار مجلس الأمن الدولى رقم (٦٦١) (١٩٩٠)، ويؤكدان كذلك أن الولايات المتحدة سوف تبذل أفضل جهودها لمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول يوم ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠٨.

المـادة السادسة والعشـرون

الأصول العراقية

١- لتمكين العراق من الاستمرار فى تنمية اقتصاده الوطنى عن طريق إعادة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية العراقية، وكذلك توفير الخدمات الحيوية الأساسية للشعب العراقى، وللاستمرار فى الحفاظ على موارد العراق من البترول والغاز وموارده الأخرى والحفاظ كذلك على أصوله المالية والاقتصادية فى الخارج، بما فى ذلك صندوق التنمية للعراق، تضمن الولايات المتحدة الأميركية بذل أقصى الجهود فى سبيل:

(أ) دعم العراق لإعفائه من الديون الدولية الناتجة عن سياسات نظام الحكم السابق.

(ب) دعم العراق للتوصل إلى قرار شامل ونهائى بشأن مطالبات التعويض التى ورثها العراق عن نظام الحكم السابق ولم يتم البت فيها بعد، بما فى ذلك متطلبات التعويض المفروضة على العراق من قبل مجلس الأمن الدولى.

٣- اعترافاً بالقلق الذى يبديه العراق للمطالبات القائمة على أفعال ارتكبها نظام الحكم السابق، وتفهما لهذا الأمر يمارس رئيس الولايات المتحدة سلطاته لتوفير الحماية لصندوق تنمية العراق و لممتلكات أخرى معينة يملك العراق نصيبا فيها من العمليات القضائية الأميركية. وستبقى الولايات المتحدة ملتزمة بشكل كامل

وفعّال مع الحكومة العراقية فيما يتعلق باستمرار هذه الحماية وبخصوص تلك المطالبات.

٣- تماشياً مع رسالة من رئيس الولايات المتحدة سترسل إلى رئيس وزراء العراق، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة العراق بشأن الطلب الذى قدمته إلى مجلس الأمن لمد الحماية والترتيبات الأخرى بشأن البترول ومنتجات البترول والغاز الطبيعى المنتجة فى العراق، والموارد والالتزامات الناشئة عن هذه المبيعات، وصندوق التنمية للعراق، وهى الترتيبات المحددة فى قرارى مجلس الأمن رقم (١٤٨٣) (٢٠٠٣) و(١٥٤٦) (٢٠٠٣).

المادة السابعة والعشرون

ردع المخاطر الأمنية

من أجل تعزيز الأمن والاستقرار فى العراق والمساهمة فى إرساء السلام والاستقرار الدوليين، يسعى الطرفان بفعالية من أجل تعزيز القدرات السياسية والعسكرية لجمهورية العراق وتمكين العراق من ردع المخاطر التى تهدد سيادته واستقلاله السياسى ووحدة أراضيه ونظامه الديمقراطى الاتحادى الدستورى. ويتفقان فى هذا الصدد على:

١- عند نشوء أى خطر خارجي أو داخلى ضد العراق أو وقوع عدوان ما عليه، من شأنه انتهاك سيادته أو استقلاله السياسى أو وحدة أراضيه أو مياهه أو أجوائه، أو تهديد نظامه الديمقراطى أو مؤسساته المنتخبة، وبناء على طلب من حكومة العراق، يقوم الطرفان، بالشروع فوراً فى مداولات استراتيجية، ووفقاً لما قد يتفقان عليه فيما بينهما، تتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة، التى تشمل الإجراءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أى إجراءٍ آخر، لردع مثل هذا التهديد.

٢- يوافق الطرفان على الاستمرار فى تعاونهما الوثيق فى تعزيز وإدامة المؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات السياسية الديمقراطية فى العراق، بما فى ذلك، وفق ما قد يتفقان عليه، التعاون فى تدريب وتجهيز وتسليح قوات الأمن العراقية، من أجل مكافحة الإرهاب المحلى والدولى والجماعات الخارجة عن القانون، بناء على طلب من الحكومة العراقية.

٣-لا يجوز استخدام أراضى ومياه وأجواء العراق ممراً أو منطلقاً لشنّ هجماتٍ ضدّ بلدانٍ أخرى.

المادة الثامنة والعشرون

المنطقة الخضراء

عند بدء نفاذ هذ الاتفاق تتولى الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة عن المنطقة الخضراء. وللحكومة العراقية أن تطلب من قوات الولايات المتحدة دعماً محدوداً ومؤقتاً للسلطات العراقية فى المهمة المتعلقة بالأمن فى المنطقة الخضراء، وعند تقديم مثل هكذا طلب

تقوم السلطات العراقية ذات الصلة بالعمل بصورة مشتركة مع قوات الولايات المتحدة بشأن الأمن فى المنطقة الخضراء خلال الفترة الزمنية التى تحددها الحكومة العراقية.

المادة التاسعة والعشرون

ترتيبات التنفيذ

كلما دعت الحاجة لذلك يقوم الطرفان بوضع آليات مناسبة لتنفيذ مواد هذا الاتفاق بما فيها المواد التى لم تتضمن آليات محددة للتنفيذ.

المادة الثلاثون

مدة سريان مفعول هذه الاتفاقية

١- يكون هذا الاتفاق سارى المفعول لفترة ثلاث سنوات، مالم يتم إنهاء العمل به من قبل أحد الطرفين قبل انتهاء تلك الفترة عملاً بالفقرة (٣) من هذه المادة.

٢- لا يعدل هذا الاتفاق إلا بموافقة الطرفين رسمياً وخطياً وفق الإجراءات الدستورية السارية فى البلدين.

٣- ينتهى العمل بهذا الاتفاق بعد مرور سنة واحدة من استلام أحد الطرفين من الطرف الآخر إخطاراً خطياً بذلك.

٤- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اعتباراً من اليوم الأول من كانون الثانى ٢٠٠٩، بعد تبادل الطرفين المذكرات الدبلوماسية المؤيدة لاكتمال الإجراءات اللازمة لدى كل منهما لتنفيذ الاتفاق وفقا للإجراءات الدستورية النافذة لدى الطرفين.

تمّ التوقيع على هذا الاتفاق فى بغداد فى اليوم السابع عشر من شهر تشرين الثانى ٢٠٠٨ بنسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ويتساوى النصان فى الحجية القانونية.

٢- قانون إنتخابات مجالس المحافظات فى العراق

نص قانون إنتخابات مجالس المحافظات العراقية :

باسم الشعب

مجلس الرئاسة

بناءا على ما اقره مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة واستنادا إلى أحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند ثالثا من المادة (٧٣) والبند رابعا من المادة (١٢٢) من الدستور قرر مجلس الرئاسة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/ ٧ / ٢٠٠٨.

إصدار القانون الآتي:

قانون انتخاب مجالس المحافظات و الأقضية والنواحي

الفصل الأول :

التعاريف والسريان والأهداف

المادة (١):

يقصد بالعبارات التالية لأغراض هذا القانون المعانى المبينة إزاءها:

- المفوضية: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.
- الناخب: كل من له حق التصويت.
- المرشح: كل من تم قبول ترشيحه رسميا لعضوية مجلس المحافظة أو القضاء أو الناحية.
- سجل الناخبين الابتدائي: السجل الذى يحوى أسماء وبيانات الناخبين والذى يتم إعداده ونشره من قبل المفوضية للإطلاع عليه وتقديم الطعون بشأنه.
- سجل الناخبين النهائي: سجل لأسماء وبيانات الناخبين غير القابل للطعن فيه والذى يتم نشره بعد انتهاء فترة الاعتراض.
- القائمة المفتوحة: وهى القائمة التى تحوى على أسماء المرشحين المعلنة على أن لا تتجاوز عدد المقاعد المخصصة للدائرة.
- القائمة المنفردة: وهى القائمة التى يحق لفرد واحد أن يرشح بها للانتخابات على أن يكون مسجلا لدى المفوضية.
- القاسم الانتخابي: وهو عدد الأصوات اللازمة للحصول على مقعد فى الدائرة الانتخابية ويتم التوصل إليه بقسمة عدد الأصوات الصحيحة فى الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة.

- الدائرة الانتخابية: كل منطقة محددة خصص لها عدد من المقاعد وفقا لأحكام هذا القانون.
- مركز الانتخاب: المكان الذى تعينه المفوضية ضمن الدائرة الانتخابية لإجراء عملية الاقتراع فيه.
- الناخب المهجر: العراقى الذى تم تهجيره قسرا من مكان إقامته الدائم إلى مكان آخر داخل العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ لأى سبب كان.

المادة (٢) :

يسرى هذا القانون على انتخاب مجالس المحافظات و الأقضية والنواحى

المادة(٣):

يهدف هذا القانون إلى ما يأتي:

أولاً: مشاركة الناخبين فى اختيار ممثليهم فى مجالس المحافظات والأقضية والنواحى.

ثانيا: المساواة فى المشاركة الانتخابية.

ثالثا: ضمان حقوق الناخب والمرشح فى المشاركة الانتخابية.

رابعا: ضمان عدالة الانتخابات وحريتها ونزاهتها.

خامسا: توفير الحماية القانونية لمراحل وإجراءات العملية الانتخابية.

الفصل الثاني:
حق الانتخاب

المادة (٤) :

أولاً: الانتخاب حق لكل عراقى وعراقية ممن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون لممارسة هذا الحق دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأى أو الوضع الاقتصادى أو الاجتماعى.

ثانياً: يمارس كل ناخب حقه فى التصويت للانتخاب بصورة حرة ومباشرة وسرية وفردية و لا يجوز التصويت بالوكالة.

المادة (٥):

يشترط فى الناخب أن يكون:

أولاً: عراقى الجنسية.

ثانيا: كامل الأهلية.

ثالثاً: أتم الثامنة عشر من عمره فى السنة الذى تجرى فيه الانتخابات.

رابعاً: مسجلا فى سجل الناخبين وفقا لأحكام هذا القانون والتعليمات التى ستصدر من المفوضية.

المادة (٦):

أولاً: تجرى انتخابات مجالس المحافظات فى مرحلة أولى على أن تجرى انتخابات مجالس الأقضية والنواحى فى مرحلة ثانية وخلال ستة اشهر من تاريخ إجراء انتخابات المرحلة الأولى.

ثانيا: تخصص مراكز انتخابية محددة للمهجرين فى مناطق تواجدهم لغرض الإدلاء بأصواتهم لمرشحيهم فى المناطق التى هجروا منها وتتولى المفوضية تحديد آلية تسجيلهم بموجب تعليمات.

الفصل الثالث :

حق الترشيح

المادة (٧)

تعتمد شروط الترشيح الواردة فى المادة (٥) من قانون المحافظات غير المنتظمة فى إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨.

المادة (٨):

أولاً: ترسل المفوضية قوائم المرشحين إلى الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث أو الهيئة التى ستحل محلها قانونا للبت فيها خلال (١٠) عشرة أيام من تاريخ استلام القوائم.

ثانيا : يخضع المرشحون لمصادقة المفوضية.

المادة(٩) :

يكون الترشيح وفقاً لنظام القائمة المفتوحة.

المادة(١٠):

يجب أن لا يزيد عدد المرشحين فى القائمة عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

المادة (١١):

يجب أن تكون امرأة واحدة على الأقل ضمن أول ثلاثة مرشحين فى القائمة كما يجب أن تكون ضمن أول ستة مرشحين فى القائمة امرأتان على الأقل حتى نهاية القائمة لتكون النسبة لا تقل عن ٢٥% من مقاعد الدائرة الانتخابية للنساء.

المادة(١٢):

لا يسمح لأى من الكيانات إن تسحب من المرشح الفائز المقعد المخصص له وفى أى وقت كان.

المادة (١٣):

أولا: التصويت شخصى وسرى.

ثانيا: لا يجوز للناخب إن يدلى بصوته أكثر من مرة فى الانتخاب الواحد.

ثالثاً: يسمح للناخب بالتصويت للقائمة المفتوحة أو لأحد المرشحين من القوائم المفتوحة المطروحة ضمن دائرته الانتخابية.

المادة (١٤):

أولا: تجمع الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها القائمة المفتوحة فى الدائرة الانتخابية وتقسم على القاسم الانتخابى لتحديد عدد المقاعد المخصصة لتلك القائمة.

ثانيا: توزع المقاعد على مرشحى القائمة المفتوحة ويعاد ترتيب تسلسل المرشحين استنادا إلى عدد الأصوات التى حصل عليها المرشح ويكون الفائز الأول هو من يحصل على أعلى عدد من الأصوات ضمن القائمة المفتوحة وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين.

ثالثا: توزع الأصوات التى حصلت عليها القائمة على مرشحى القائمة وفق الفقرة ثانيا أعلاه.

رابعاً: يجب أن يحصل مرشحوا القوائم المنفردة على ما يعادل القاسم الانتخابى فى الأقل للحصول على المقعد وتهمل أصوات مرشحى القوائم المنفردة الزائدة على القاسم الانتخابى.

خامساً: تمنح المقاعد الشاغرة عند وجودها للقوائم المفتوحة الفائزة التى حصلت على أعلى عدد من الأصوات بحسب نسبة ما حصلت عليه من المقاعد لاستكمال جميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

المادة(١٥):

أولا: إذا حصل مرشحان أو أكثر من القوائم المختلفة على أصوات صحيحة متساوية وكان ترتيبهما الأخير ضمن الدائرة الانتخابية تقوم المفوضية بإجراء القرعة بينهم ويعتبر فائزا من تحدده القرعة.

ثانياً: إذا حصل مرشحان أو أكثر فى ذات القائمة الانتخابية على أصوات صحيحة متساوية وكان ترتيبهما الأخير ضمن الدائرة الانتخابية فيتم اعتماد التسلسل المعتمد من قبل الكيان السياسى فى القائمة الانتخابية لتحديد الفائز بالمقعد الانتخابى.

المادة (١٦):

أولا: إذا فقد عضو المجلس مقعده لأى سبب كان يحل محلة المرشح التالى له فى عدد الأصوات الحاصل عليها فى قائمته وإذا كان العضو ضمن قائمة منفردة يصار إلى انتخابات تكميلية ضمن الدائرة الانتخابية ذاتها.

ثانياً: إذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط إن تحل محلها امرأة أخرى إلا إذا كان ذلك مؤثرا على نسبة تمثيل النساء.

الفصل الرابع :
سجل الناخبين

المادة(١٧):

أولاً: على المفوضية تسجيل الناخبين لمن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون.

ثانيا: تتولى المفوضية إعداد وتحديث سجل الناخبين الابتدائى فى التعاون والتنسيق مع مكاتب الأقاليم والمحافظات التابعة للمفوضية.

ثالثاً: لكل شخص تتوفر فيه شروط الانتخاب الحق فى أن يطلب تسجيل اسمه فى سجل الناخبين الابتدائى وله التحقق من تسجيل اسمه إن لم يكن موجودا فيه.

رابعا: يتم التسجيل شخصيا أو بموجب تعليمات المفوضية.

خامسا: لا يجوز أن يكون الناخب مسجلا فى أكثر من دائرة انتخابية واحدة.

المادة(١٨):

أولاً: تعتمد المفوضية فى وضع سجل الناخبين وتحديد عدد مقاعد الدائرة الانتخابية على أحدث إحصائية لقاعدة بيانات وزارة التجارة الخاصة بالبطاقة التموينية لحين إجراء الإحصاء السكانى العام.

ثانياً: على المفوضية تحديث سجل الناخبين الابتدائى قبل كل عملية انتخابية بتدقيق السجل وفتح باب التسجيل للناخبين الجدد وإعلان السجل للاعتراض عليه.

ثالثاً: بعد إكمال عملية تنظيم سجل الناخبين الابتدائى يتم الإعلان عنه بحيث يتمكن المراقبون المحليون والدوليون ورجال الصحافة والإعلام من مراقبته والإطلاع عليه.

المادة(١٩):

يعرض سجل الناخبين لكل دائرة انتخابية مدرجة فيه أسماء الناخبين حسب ترتيب الحروف الأبجدية من قبل المفوضية فى مكان بارز ضمن مراكز التسجيل ليسهل الإطلاع عليه.

المادة (٢٠):

أولاً: لكل من لم يرد اسمه فى سجل الناخبين الابتدائى ولكل من حصل خطا فى البيانات الخاصة بقيده أن يقدم اعتراضا إلى المكتب الرئيسى للمفوضية العليا أو فروعه فى المحافظات لإدراج اسمه أو تصحيح بيانات خاصة به فى السجل.

ثانيا: يقدم الاعتراض تحريريا وفقا لهذا القانون خلال مدة تحددها المفوضية تبدأ من تاريخ عرض سجل الناخبين الابتدائى فى الدوائر الانتخابية.

ثالثا: يبت مكتب المفوضية فى الاعتراض خلال مدة تحددها المفوضية ويكون قراره قابلا للاعتراض عليه أمام مجلس المفوضين ويكون قراره قابلا للطعن فيه وفقا للقانون.

المادة (٢١):

يصبح السجل الابتدائي نهائيا ويتم الاقتراع بموجبه بعد انقضاء مدد الاعتراض عليه أو حسم الاعتراضات المقدمة بشأنه وتتولى المفوضية نشره في مراكز التسجيل بعد المدة التي تقررها.

الفصل الخامس :

الدوائر الانتخابية

المادة (٢٢):

يمارس كل ناخب حقه الانتخابي بنفسه في الدائرة الانتخابية التي يكون فيها مسجلا في سجل الناخبين مع مراعاة أحكام المادة (١٧) من هذا القانون.

المادة (٢٣):

أولا : تكون كل محافظة وفقا للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة في انتخابات مجالس المحافظات.

ثانيا : يكون كل قضاء وناحية وفقا للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة في انتخابات مجالس الأقضية والنواحي.

المادة (٢٤):

أولاً: تؤجل انتخابات مجلس محافظة كركوك والأقضية والنواحي التابعة لحين إنهاء مهام اللجنة المشكلة في الفقرة رابعاً أدناه على أن تصدر قرارات المجلس خلال مدة التأجيل بالتوافق بين مكونات الرئيسية (عرب – كرد – تركمان) في الأمور المنصوص عليها في المادة (٢) من قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ والمادة (٧) من قانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨.

ثانياً: يتم تقسيم السلطة بين المكونات الرئيسية الثلاث بنسبة ٣٢% لكل مكون من المكونات الرئيسية (عرب – كرد – تركمان) و ٤% للمسيحيين. والمقصود بالسلطة هي جميع الدوائر الأمنية والمدنية المرتبطة بوزارة أو غير مرتبطة بوزارة وبما فيها المناصب السيادية الثلاث (رئيس المجلس – المحافظ – نائب المحافظ) ورئاسات لجان المجلس والوظائف العامة بمختلف الدرجات.

ثالثاً: يعهد بالملف الأمني لمحافظة كركوك إلى وحدات عسكرية مستقدمة من جنوب ووسط العراق بدلاً من الوحدات العسكرية العاملة حالياً وخلال فترة عمل اللجنة المشكلة لضمان حريتها ومهنيتها مع التأكيد على خروج القوى الأمنية المرتبطة بالأحزاب السياسية.

رابعاً: تشكيل لجنة تتولى تنفيذ المهام الواردة في (ثانياً) أعلاه و(خامساً) أدناه وتكون نسبة تكوين كل مكون من المكونات الرئيسية أربعة أعضاء، اثنين منهم من أعضاء مجلس النواب لكل مكون، وعضو واحد للمسيحيين وتتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية عدد الأعضاء. على أن تشترك الحكومة في اللجنة بأعضاء يسميهم رئيس الوزراء ويكون من بينهم ممثلين عن وزارة التجارة والتخطيط

والداخلية (الجنسية) وبإشراف ممثلين اثنين عن الأمم المتحدة والجامعة العربية مهمتهم تقديم الدعم والنصح والإرشاد والمراقبة وينتهى تشكيل اللجنة وتباشر مهامها بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١.

خامساً: مهام اللجنة:

١- وضع آلية تقاسم السلطة الواردة فى الفقرة (ثانياً) أعلاه.

٢- تحديد التجاوزات على الأملاك العامة والخاصة والسكانية ضمن محافظة كركوك بعد ٢٠٠٣/٤/٩.

٣- ترفع اللجنة توصياتها إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإنشاء وتحديث سجل الناخبين وفق إلى ما توصلت إليه من نتائج.

٤- تجرى انتخابات مجلس محافظة كركوك بعد رفع اللجنة كافة التوصيات والنتائج التى توصلت إليها إلى مجلس النواب وبموعد وآلية يتم تحديدهما من قبل المجلس.

سادساً: تتكفل الحكومة الاتحادية بتوفير الغطاء الأمنى والنفقات المالية اللازمة لأداء اللجنة مهامها.

سابعاً: عند عرقلة أو عدم تنفيذ تشكيل اللجنة أو تنفيذ مقرراتها أو توصياتها يصار إلى إجراء انتخابات مجلس المحافظة وفق نسبة (١٠) مقاعد لكل مكون من المكونات الرئيسية و(٢) مقعد للأقليات فى تاريخ يحدده مجلس النواب فى موعد أقصاه ٢٠٠٨/١٢/٣١.

ثامناً: تعتبر هذه المادة كلاً لا يتجزأ لغرض التفسير والتنفيذ ولا يعمل بأى نص يتعارض مع أحكامها.

المادة (٢٥):

يتكون مجلس المحافظة من (٢٥) خمسة وعشرين مقعدا يضاف إليهم مقعد واحد لكل (٢٠٠٠٠٠) مائتى ألف نسمة لما زاد عن (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف نسمة حسب أحدث إحصائية معتمدة وفقا للبطاقة التموينية والتى على أساسها تم وضع سجل الناخبين.

المادة (٢٦):

يتكون مجلس القضاء من (١٠) عشرة مقاعد يضاف إليها مقعد واحد لكل (٥٠٠٠٠) خمسين ألف نسمة حسب أحدث إحصائية معتمدة والتى على أساسها تم وضع سجل الناخبين.

المادة (٢٧):

يتكون مجلس الناحية من (٧) سبعة مقاعد يضاف إليها مقعد واحد لكل (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرون ألف نسمة حسب أحداث إحصائية معتمدة والتى على أساسها تم وضع سجل الناخبين.

الفصل السادس :

الدعاية الانتخابية

المادة (٢٨):

الدعاية الانتخابية الحرة حق مكفول للمرشح بموجب أحكام هذا القانون تبدأ من تاريخ قبول ترشحه رسميا وتنتهى قبل (٢٤) ساعة من تاريخ إجراء الانتخابات.

المادة (٢٩):

تعفى الدعاية الانتخابية من أى رسوم.

المادة (٣٠):

أولا: تحدد أمانة بغداد والبلديات المختصة فى المحافظات بالتنسيق مع المفوضية الأماكن التى يمنع فيها ممارسة الدعاية الانتخابية وإلصاق الإعلانات الانتخابية طيلة المدة السابقة على اليوم المحدد للانتخابات ويمنع نشر أى إعلان أو برامج أو صور للمرشحين فى مراكز الاقتراع.

ثانيا: على الكيانات السياسية المشاركة فى الانتخابات إزالة ملصقات الدعاية الانتخابية وبموجب تعليمات تصدرها المفوضية.

المادة (٣١):

يمنع تنظيم الاجتماعات الانتخابية التى يعقدها المرشح أو مؤيدوه ويكون الغرض منها الدعاية للمرشح خلال المدة المحددة فى هذا القانون فى الأبنية التى تشغلها الوزارات ودوائر الدولة المختلفة.

المادة (٣٢):

أولا: يحظر استعمال شعار الدولة الرسمى فى الاجتماعات والإعلانات والنشرات الانتخابية وفى الكتابات والرسوم التى تستخدم فى الحملة الانتخابية.

ثانيا: يحظر استعمال الصور والدعاية لرموز شخصية لغير المرشحين.

المادة (٣٣):

لا يجوز لموظفى دوائر الدولة والسلطات المحلية القيام بالدعاية الانتخابية لصالح أى مرشح واستعمال صفاتهم الرسمية أو نفوذهم الوظيفى أو موارد الدولة أو وسائلها أو أجهزتها بما فى ذلك أجهزتها الأمنية والعسكرية.

المادة (٣٤) :

أولا : يحظر على أى حزب أو جماعة أو تنظيم أو كيان أو إفراد أو أى جهة كانت ممارسة أى شكل من اشكال الضغط أو التخويف أو التكفير أو التخوين أو التلويح بالمغريات أو منح مكاسب مادية أو معنوية أو الوعد بها.

ثانياً: يحرم أى حزب أو كيان سياسى يحتفظ بمليشيا مسلحة من المشاركة فى الانتخابات.

ثالثاً : يحرم أى كيان سياسى من المشاركة فى الانتخابات وحساب الأصوات فى حال قيامه بغلق منطقة انتخابية بالقوة أو التهديد باستخدام القوة لصالحة أو ضد غيره.

المادة (٣٥):

يمنع استخدام دوائر الدولة ودور العبادة بأية وسيلة كانت لأغراض الدعاية الانتخابية.

المادة (٣٦):

يحظر على المرشحين القيام بأية دعاية انتخابية تنطوى على خداع الناخبين أو غشهم أو استخدام أسلوب التجريح أو التشهير بالآخرين فى الدعاية الانتخابية.

المادة (٣٧):

يحظر الإنفاق على الدعاية الانتخابية من المال العام أو من موازنة الوزارات أو أموال الوقف أو من أموال الدعم الخارجي.

المادة (٣٨):

أولا: لا يجوز لأى مرشح إن يقوم يوم التصويت بتوزيع برامج عمل أو منشورات أو بطاقات أو غيرها من الوثائق بنفسه أو بواسطة غيره.

ثانيا: لا يجوز لأى من العاملين فى دوائر الدولة أو أعضاء السلطات المحلية إن يقوم يوم التصويت بتوزيع برامج عمل بنفسه أو بواسطة غيره.

ثالثا: لا يجوز وضع إعلانات أو توزيع برامج عمل أو منشورات أو بطاقات باسم مرشح غير مسجل فى كشف المرشحين.

الفصل السابع :

الجرائم الانتخابية

المادة (٣٩):

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (٦) ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة إلف دينار كل من:

أولاً: تعمد إدراج اسم أو أسماء أو صفات مزيفة فى جداول الناخبين أو تعمد عدم إدراج اسم خلافا لإحكام هذا القانون.

ثانياً: توصل إلى إدراج اسمه أو اسم غيره دون توافر الشروط القانونية المطلوبة وثبت انه يعلم بذلك وكل من توصل إلى عدم إدراج اسم أخر أو حذفه.

ثالثاً: أدلى بصوته فى الانتخاب وهو يعلم إن اسمه أدرج فى سجل الناخبين خلافا للقانون أو انه فقد الشروط القانونية المطلوبة فى استعمال حقه فى الانتخابات.

رابعاً : تعمد التصويت باسم غيره.

خامساً: أفشى سر تصويت ناخب بدون رضاه.

سادساً: استعمل حقه فى الانتخاب الواحد أكثر من مرة.

سابعا: غير إرادة الناخب الأمى وكتب اسما أو اشر على رمز غير الذى قصده الناخب أو عرقل أى ناخب لمنعه من ممارسة حقه الانتخابى.

ثامنا: رشح نفسه فى أكثر من دائرة أو قائمة انتخابية.

المادة (٤٠):

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من:

أولاً: استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت.

ثانياً: أعطى أو عرض أو وعد بان يعطى ناخبا فائدة لنفسه أو لغيره ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت.

ثالثاً: قبل أو طلب فائدة لنفسه أو لغيره ممن كان مكلف بأداء خدمة عامة فى العملية الانتخابية.

رابعاً: نشر أو أذاع بين الناخبين اخبارا غير صحيحة عن سلوك احد المرشحين أو سمعته بقصد التأثير على أراء الناخبين فى نتيجة الانتخاب.

خامساً: دخل إلى المقر المخصص للانتخابات حاملا سلاحا نارياً أو جارحاً مخالفا لإحكام هذا القانون.

سادساً: سب أو قذف أو ضرب لجنة الانتخابات أو احد أعضائها إثناء عملية الانتخاب.

سابعاً : العبث بصناديق الاقتراع أو الجداول الانتخابية أو أية وثائق تتعلق بالعملية الانتخابية.

المادة (٤١):

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف دينار كل من:

أولاً: استحوذ أو أخفى أو عدم أو اتلف أو افسد أو سرق أوراق الاقتراع أو جداول الناخبين أو غير نتيجتهما بأية طريقة من الطرق.

ثانياً: أخل بحرية الانتخاب أو بنظامه باستعمال القوة أو التهديد.

المادة(٤٢):

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من الصق البيانات أو الصور أو النشرات الانتخابية الخاصة خارج الأماكن المخصصة لها.

المادة(٤٣):

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة كل من:

أولاً: تعمد الاعتداء على صور المرشحين أو برامجهم الملصقة فى الأماكن المخصصة لها لحساب آخر أو جهة معينة بقصد الإضرار بهذا المرشح أو التأثير على سير العملية الانتخابية.

ثانياً: أعلن عن السحاب مرشح أو أكثر من العملية الانتخابية وهو يعلم بان الأمر غير صحيح بقصد التأثير على الناخبين أو تحويل أصوات المرشح إليه.

ثالثا: الاعتداء على وسائل الدعاية الانتخابية المسموح بها قانونا لأى سبب كان سواء أكان بالشطب أو التمزيق أو غير ذلك أو كل تصرف من هذا القبيل.

المادة (٤٤):

أولاً: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مليون ولا تزيد على خمسة ملايين دينار من خالف أحكام المواد (٣٠و٣١و٣٢و٣٥و٣٦و٣٧) من هذا القانون.

ثانياً: يعاقب بالحبس المؤقت وبغرامة لا تقل عن عشرة ملايين دينا ولا تزيد عن خمسة وعشرين مليون كل من خالف أحكام المادتين (٣٣و٣٤) من هذا القانون.

المادة(٤٥):

يعاقب على الشروع فى جرائم الانتخاب المنصوص فى هذا القانون بعقوبة الجريمة التامة.

المادة (٤٦):

أولاً: فى حالة ثبوت مساهمة الكيان السياسي فى ارتكاب أى جريمة من الجرائم الانتخابية والمنصوص عليها فى هذا القانون، يعاقب بغرامة مالية مقدارها (٥٠٠٠٠٠٠٠) خمسين مليون دينار.

ثانياً: يحرم الكيان السياسى من الأصوات التى حصل عليها فى المركز الإنتخابى فى حالة اقترافه إحدى الجرائم الانتخابية المنصوص عليها فى البنود (أولاً، خامسا، سادسا، سابعا) من المادة (٤١) والمادة(٤٢) من هذا القانون ولمجلس المفوضية اتخاذ القرار اللازم بهذا الشأن.

الفصل الثامن :

أحكام عامة وختامية

المادة (٤٧):

أولا: يحدد موعد الانتخابات بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من المفوضية يعلن عنه بوسائل الأعلام المختلفة قبل الموعد المحدد لاجرائة بـــــ (٦٠) يوماً.

ثانيا: يتم التصويت فى يوم واحد لمجالس المحافظات.

ثالثاً: فى حالة تأجيل الإنتخابات تستمر مجالس المحافظات و الأقضية والنواحى فى إدارة شؤونها لحين انتخاب مجالس جديدة.

المادة (٤٨):

تجرى عملية اقتراع العسكريين ومنتسبى قوى الأمن الداخلى فى مراكز اقتراع خاصة تحددها المفوضية بالتنسيق مع الوزارات المختصة.

المادة (٤٩):

للمفوضية العليا إصدار التعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة (٥٠) تمنح الاقليات القومية والدينية المسيحية المنصوص عليها فى الدستور مقاعد فى مجالس المحافظات وكما يلى :-

١- محافظة بغداد (٣) ثلاثة مقاعد.

٢- محافظة نينوى (٣) ثلاثة مقاعد، مقعد واحد للايزيديين ومقعد واحد للشبك.

٣- محافظة كركوك (٢) مقعدان.

٤- محافظة دهوك (٢) مقعدان

٥- محافظة اربيل (٢) مقعدان.

٦- محافظة البصرة (١) مقعد واحد.

المادة (٥١):

لا يعمل بأى نص يتعارض وأحكام هذا القانون.

المادة (٥٢):

ينفذ هذا القانون من تأريخ المصادقة عليه من قبل مجلس الرئاسة.

الأسباب الموجبة

لغرض إجراء انتخابات حرة ونزيهة لجميع المحافظات و الأقضية والنواحى ولكى تكون هذه الإنتخابات ديمقراطية بعيدة عن التأثيرات الخارجية وبغية الارتقاء بهذه الانتخابات للمستوى المطلوب شرع هذا القانون.

٣- مشروع المصالحة والحوار الوطني

من اجل تأكيد التلاحم بين ابناء الشعب العراقي وترسيخ قواعد الوحدة الوطنية وإشاعة أجواء المحبة والانسجام بين مكوناته المختلفة ولمعالجة الآثار التى تركها الإرهاب والفساد الإدارى وغير ذلك على أجواء الثقة المتبادلة. وتعميم روح المواطنة المخلصة للعراق التى يتساوى عندها كل العراقيين فى حقوقهم وواجباتهم ولا تمييز بينهم على أساس من المذهبية والعرقية والحزبية السياسية، من اجل بناء جبهة وطنية واسعة لمواجهة التحديات واستحقاقات عملية بناء العراق ورفاهية شعبه واستعادة كامل أرادته وسيادته، ومن اجل ان يستعيد عراقنا العزيز موقعه الرائد إقليميا ودولياً من اجل كل هذا نطلق مبادرة المصالحة والحوار الوطنى التى تقوم على ركنين أساسيين :

١- الآلية المعتمدة.

٢- المبادئ والسياسات المطلوبة.

أولا: الآليات

أ- تشكيل هيئة وطنية عليا بأسم (الهيئة الوطنية لمشروع المصالحة والحوار الوطنى) من ممثلين عن السلطات الثلاث ووزير الدولة للحوار الوطنى وممثلين عن القوائم البرلمانية التى تألفت داخلها القوى السياسية وشخصيات مستقلة وممثلين عن المرجعيات الدينية وعن العشائر.

ب- تشكيل لجان فرعية فى المحافظات من قبل الهيئة الوطنية العليا تتولى مهام الهيئة لتوسيع المصالحة افقيا.

ت- تشكيل لجان ميدانية لوضع تصورات ثقافية وإعلامية ومتابعة سير عملية المصالحة وتقييم مراحلها وتسليط الضوء عليها.

ث- عقد مؤتمرات لمختلف شرائح المجتمع مثل :

١- مؤتمر لعلماء الدين لدعم عملية المصالحة وإصدار الفتاوى الداعمة لها على اعتبارها اعتصام بحبل الله.

٢- مؤتمر لرؤساء العشائر يصدر عنه ميثاق شرف لمواجهة حالة التناحر ودحر الإرهاب والمفسدين.

٣- مؤتمر للقوى السياسية الفاعلة فى الساحة تتعهد بدعم الدولة وحماية العملية السياسية ومواجهة التحدى الإرهابى والفساد، واعلان ميثاق وطنى بذلك.

٤- دعوة مؤسسات المجتمع المدنى كافة للقيام بنشاطات ومؤتمرات وحملات توعية وتثقيف لتحقيق أهداف مشروع المصالحة والحوار الوطنى.

ثانياً : المبادئ والسياسات المطلوبة

١- اعتماد خطاب سياسي وعقلانى من جانب القوى السياسية المشاركة فى العملية السياسية، ومن الحكومة لإعادة وتعميق روح الثقة وطمأنة الأطراف المترددة وحيادية الإعلام.

٢- اعتماد الحوار الوطنى الصادق فى التعامل مع كل الرؤى والمواقف السياسية المخالفة لرؤى ومواقف الحكومة والقوى السياسية المشاركة فى العملية السياسية.

٣- اعتماد الشرعية الدستورية والقانونية لحل مشاكل البلد ومعالجة ظاهرة التصفيات الجسدية وبذل الجهود من اجل السيطرة على هذه الظاهرة الخطيرة.

٤- ان تتخذ القوى السياسية المشاركة فى الحكومة موقفاً رافضاً ضد الإرهابيين والصداميين.

٥- إصدار عفو عن المعتقلين الذين لم يتورطوا فى جرائم وأعمال إرهابية وجرائم ضد الإنسانية وتشكيل اللجان اللازمة لإطلاق سراح الأبرياء بالسرعة الممكنة، ويتعهد الراغب بالحصول على فرصة العفو ان شجب العنف ويتعهد بدعم الحكومة الوطنية المنتخبة وإتباع القانون.

٦- منع إنتهاكات حقوق الإنسان، والعمل على إصلاح السجون ومعاقبة المسؤولين عن جرائم التعذيب، وتمكين المنظمات الوطنية والدولية من زيارة السجون وتفقد أحوال السجناء.

٧- التباحث مع قوات متعددة الجنسيات من أجل وضع آليات تمنع إنتهاك حقوق الإنسان والمدنيين من خلال العمليات العسكرية.

٨- حل مشاكل موظفى الدوائر المنحلة وبالإخص ما يتعلق بالجانى الإقتصادى والإستفادة من خبراتهم.

٩- إعادة النظر فى هيئة إجتثاث البعث بموجب ما نص عليه الدستور وإخضاعها للقانون والقضاء لتأخذ طابعاً مهنياً ودستورياً.

١٠- إتخاذ إجراءات سريعة لتحسين الخدمات وبالإخص فى المناطق الساخنة.

١١- تفعيل اللجان التحضيرية التى إنبثقت عن مؤتمر القاهرة للوفاق الوطنى وبالتنسيق مع الأمم المتحدة والجامعة العربية وتشجيع مبادرة بغداد السلام.

١٢- القيام بتحرك إقليمى عربى إسلامى متوازن من جانب الحكومة لوضع الحكومات بصورة ما يجرى فى العراق وكسب موافقتها الى جانب عملية الوفاق الوطنى، وبالإخص الحكومات التى تقدم دعماً للإرهاب او تغض الطرف عنه.

١٣- العمل الجاد والسريع لبناء القوات المسلحة التى ستتولى إدارة أمن العراق للتمهيد لإنسحاب القوات المتعددة الجنسيات.

١٤- العمل الجاد والسريع لإعادة النظر فى بناء القوات المسلحة التابعة لوزارتى الدفاع والداخلية وغيرها على أسس مهنية ووطنية لإنها ستتولى إدارة أمن العراق وتستلم الملف الأمنى من اقوات متعددة الجنسيات قبل إنسحاها.

١٥- تفعيل القرارات لمساندة ضحايا النظام السابق وتعويضهم وتوفير الامكانات لتحسين الاوضاع المعيشية والخدمية فى المناطق المحرومة فى عموم العراق.

١٦- ازالة المعوقات التى تحول دون مشاركة أى مواطن عراقى او تنظيم يرغب العمل وفق الدستور لبناء العراق ولم يرتكب جريمة.

١٧- تعويض المتضررين من الاعمال الارهابية والعمليات العسكرية والعنف.

١٨- تفعيل دور القضاء لمعاقبة المجرمين، وجعله المرجعية الوحيدة فى التعامل مع جرائم ورموز النظام السابق والارهابيين وعصابات القتل والاختطاف.

١٩- جعل القوات المسلحة غير خاضعة لنفوذ القوى السياسية المتنافسة والا تتدخل فى الشأن السياسى، وحل موضوع الميلشيات والمجموعات المسلحة غير القانونية ومعالجتها سياسيا واقتصاديا وامنيا.

٢٠- توحيد الرؤى والمواقف تجاه العناصر والمجموعات الارهابية والتكفيرية التى تعادى العراق والعراقيين.

٢١- البدء بحملة اعمار واسعة لكل مناطق العراق المتضررة، ومعالجة مشكلة البطالة.

٢٢- ان ما افرزته الانتخابات من برلمان ودستور وحكومة وحدة وطنية تشكل جميعها المؤسسات الممثل الشرعى الوحيد لارادة الشعب العراقى فى التعامل مع موضوع السيادة وتواجد قوات متعددة الجنسيات.

٢٣- العمل على اعادة المهجرين الى مناطقهم وتتولى الحكومة والاجهزة الامنية تأمين عودتهم وحمايتهم من المخربين والارهابيين وتعويضهم عن الاضرار التى لحقت بهم واعتماد سياسة امنية حازمة تضمن حماية الناس وعدم خضوعهم للابتزاز والاكراه.

٢٤- عمليات الاعتقال والتفتيش تتم بموجب اوامر قضائية صادرة قبل المداهمة والاعتقال، واعتماد المعلومات المؤكدة وليس الكيدية وبما لا يتعارض مع حقوق الانسان وتكون العمليات العسكرية بأوامر رسمية.

٤- قرار تفسيرى لقانون الإنتخابات الجديد

صوت مجلس النواب العراقي فى جلسة استثنائية عقدها برئاسة السيد أياد السامرائى رئيس مجلس النواب يوم الأحد السادس من ديسمبر ٢٠٠٩ على قرار يفسر قانون الانتخابات. وجاء القرار على الوجه التالي:

" بناءً على أحكام المادة (٥٩/ ثانياً) و المادة (١٣٨/ خامساً-أ) والمادة (٩٤) من الدستور أصدر مجلس النواب القرار الآتي:

مذكرة تفسيرية

امتثالاً لأحكام الدستور فى كفالة حق المشاركة فى الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح لجميع المواطنين رجالاً ونساء، أقر مجلس النواب مشروع قانون التعديل الأول لقانون الإنتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥.

ووفقاً لما صاحب بعض نصوص مشروع قانون التعديل الأول لقانون الإنتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ من آراء ومناقشات خلال إعدادها، وما أفرزته النقاشات الجارية بين ممثلى الكتل البرلمانية، وتقارير الخبراء الوطنيين وخبراء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمعنيين وما بيّنته المحكمة الإتحادية العليا فى قرارها الجوابى على استفسارات مجلس النواب، تُلاحظ الأمور الآتية فى تفسير تلك النصوص:

أولا:

انسجاماً مع أحكام المادة (٤٩) من الدستور، وبسبب غياب إحصاءٍ سكانى حديث، وبعد الرجوع إلى الإحصاءات الرسمية لوزارة التجارة لعام ٢٠٠٥ مضافاً إليها نسبة النمو السكانى بمعدل (٢،٨%) لكل محافظة سنوياً، ونظراً لبعض الهجرات الحاصلة، يتألف مجلس النواب من (٣٢٥ مقعداً).

ثانيا:

يتم توزيع (٣١٠) من المقاعد على المحافظات وفق حدودها الإدارية بالإعتماد على الجدول الملحق وتكون عدد المقاعد التعويضية ١٥ مقعداً.

ثالثا:

ضماناً لحقوق الأقليات خُصص عدد من المقاعد بموجب المادة (أولاً/ ٣) من مشروع التعديل محسوباً من المقاعد التعويضية المبينة فى المادة (أولاً/ ٤) من المشروع ليمنح لها وبحسب الأعداد الواردة فى المادة (أولاً/ ٣) منه على ان تكون المقاعد المخصصة للمكون المسيحى ضمن دائرة وطنية واحدة.

فى ضوء ما سبق، ووفقاً لهذه الإيضاحات فى شأن بعض مواد مشروع قانون التعديل على وجه الخصوص، يكون تفسير أحكام قانون الإنتخابات، وتُعد هذه المذكرة جزء متمماً للقانون المذكور.....والله ولى التوفيق."

وصوت المجلس ايضا على جدول ملحق بخصوص كيفية توزيع المقاعد على المحافظات وكما يلي:

بغداد ٦٨ مقعدا، نينوى ٣١ مقعدا، البصرة ٢٤ مقعدا، ذى قار ١٨ مقعدا، بابل ١٦ مقعدا، السليمانية ١٧ مقعدا، الأنبار ١٤ مقعدا، اربيل ١٤ مقعدا، ديالى ١٣ مقعدا، كركوك ١٢ مقعدا، صلاح الدين ١٢ مقعدا، النجف الأشرف ١٢ مقعدا، واسط ١١ مقعدا، القادسية ١١ مقعدا، ميسان ١٠ مقاعد، دهوك ١٠ مقاعد، كربلاء المقدسة ١٠ مقاعد، المثنى ٧ مقاعد.

وبهذا أصبح العدد الكلى لمقاعد المحافظات ٣١٠ مقعدا بالإضافة إلى ١٥ مقعدا للمقاعد التعويضية، والعدد الكلى للمقاعد سيكون ٣٢٥ مقعدا.

٥- قانون الإنتخابات الجديد

قانون تعديل قانون الإنتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ (المنقوض)

تم الصويت عليه بالموافقة فى جلسة مجلس النواب يوم الثلاثاء ٢٤ تشرين الثانى (نوفمبر) ٢٠٠٩

صوت مجلس النواب على المادة أولاً من مشروع القانون (المنقوض) وعدلت لتقرأ كالآتي:

المادة الأولى:

تلغى المادة ١٥ من القانون ويحل محلها ما يأتي:

١- يتألف مجلس النواب من عدد من المقاعد بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة وفقا لإحصائيات وزارة التجارة للمحافظات لعام ٢٠٠٥ على أن تضاف إليها نسبة النمو السكانى بمعدل (٢,٨%) لكل محافظة سنويا.

٢- يصوت العراقيون أينما كانوا لقوائم محافظاتهم أو لمرشحيهم على أن يشمل المصوتين خارج العراق بضوابط التصويت الخاص.

٣- تمنح المكونات التاليه حصة (كوتا) تحتسب من المقاعد المخصصه لمحافظاتهم على أن لا يؤثر ذلك على نسبتهم فى حالة مشاركتهم فى القوائم الوطنية و كما يلي:

١- المكون المسيحى خمسة مقاعد توزع على محافظات بغداد ونينوى وكركوك ودهوك وأربيل.

٢- المكون الأيزيدى مقعد واحد فى محافظة نينوى.

٣- المكون الصابئى المندائى مقعد واحد فى محافظة بغداد.

٤- المكون الشبكي مقعد واحد فى محافظة نينوى.

٤- تخصص نسبة (٥%) من المقاعد كمقاعد تعويضية توزع على القوائم بنسبة المقاعد التى حصلت عليها.

٥- تكون المقاعد المخصصة من الكوتا للمسيحيين ضمن دائرة انتخابية واحدة.

ثانياً: صوت المجلس برد النقض الوارد على الفقرة رابعاً من المادة ٣ من مشروع القانون.

قانون تعديل قانون الإنتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥
التاريخ: الأحد ٠٨ تشرين الثانى ٢٠٠٩

باسم الشعب
مجلس الرئاسة

بناءً على ما أقره مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة واستناداً إلى أحكام البند (أولاً) من المادة ٦١ والبند (أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً) من المادة (٤٩) والفقرة (أ) من البند خامساً من المادة ١٣٨ من الدستور.

صدر القانون الآتي:

رقم (   ) لسنة ٢٠٠٩

قانون تعديل قانون الإنتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥

المادة أولاً:

تلغى المادة ١٥ من القانون ويحل محلها:

يتألف مجلس النواب من عدد من المقاعد بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة وفقاً لآخر إحصائية تقدمها وزارة التجارة على أن تكون المقاعد التعويضية من ضمنها بواقع (٥%) وعلى أن تمنح المكونات التالية كوتا من المقاعد التعويضية شرط أن لا تؤثر على نسبتها فى حالة مشاركتها فى القوائم الوطنية وكما يلي:

١- المكون المسيحى خمسة مقاعد توزع على محافظات بغداد ونينوى وكركوك ودهوك وأربيل.

٢- المكون الأيزيدى مقعد واحد فى محافظة نينوى.

٣- المكون الصابئى المندائى مقعد واحد فى محافظة بغداد.

٤- المكون الشبكى مقعد واحد فى محافظة نينوى.

المادة ثانياً:

تكون كل محافظة وفق للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابيه واحده تختص بعدة مقاعد متناسبة بعدد السكان فى المحافظة حسب آخر الإحصائيات المعتمدة للبطاقة التموينية.

المادة ثالثاً: تلغى المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٦ ويحل محلها ما يلي:

أولاً: [يكون الترشيح بطريقة القائمة المفتوحة ولا يقل عدد المرشحين فيها عن ثلاثة ولا يزيد على ضعف المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية ويحق للناخب التصويت على القائمة أو أحد المرشحين الوارد فيها ويجوز الترشيح الفردي].

ثانياً: تجمع الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها القائمة فى الدائرة الانتخابية وتقسم على القاسم الانتخابي لتحديد عدد المقاعد المخصصة لتلك القائمة.

ثالثاً: توزع المقاعد بإعادة ترتيب تسلسل المرشحين استناداً إلى عدد الأصوات التى حصل عليها كل منهم ويكون الفائز الأول من يحصل على أعلى الأصوات وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين على أن لا تقل نسبة النساء عن ربع الفائزين وفى حالة تعادل أصوات المرشحين فى القائمة الواحدة يتم اللجوء إلى القرعة.

رابعاً: تمنح المقاعد الشاغرة للقوائم الفائزة التى حصلت على عدد من المقاعد بحسب نسبة ما حصلت عليه من الأصوات.

المادة رابعاً:

التصويت الخاص ويشمل:

أولاً: العسكريين من منتسبى وزارة الدفاع والداخلية وكافة المؤسسات الأمنية الأخرى وتكون طريقة تصويتهم وفقاً لإجراءات خاصة تضعها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتعتمد فيها على قوائم رسمية تتضمن الأسماء والمواقع وتلتزم الجهات أعلاه بتقديمها قبل مدة لا تقل عن ٦٠ يوماً من موعد إجراء الانتخابات، وبناء عليه تشطب أسماؤهم من سجل الناخبين. وإذا لم تُرسل القوائم المذكورة يُصَوتْ المنتسبون التابعون للوزارات والأجهزة أعلاه فى إطار الاقتراع العام وفقاً لسجل الناخبين.

ثانياً: النزلاء والمعتقلون والمحتجزون ويعتمد فى تصويتهم على إجراءات تضعها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بناءً على قوائم تقدمها وزارتا العدل والداخلية خلال مدة لا تقل عن ٣٠ يوماً قبل يوم الاقتراع.

ثالثاً: المرضى الراقدين فى المستشفيات والمصحات الأخرى ويكون بناءً على قوائم تقدمها هذه الجهات قبل المباشرة بالاقتراع ووفقاً لإجراءات تضعها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

رابعاً: تصويت المهجرين :

أ- الناخب المهجر: هو العراقى الذى تم تهجيره قسراً من مكان إقامته الدائم إلى مكان آخر داخل العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ لأى سبب كان.

ب- تكون طريقة تصويت المهجرين وفق أحدث إحصائية رسمية تُزَوَدْ بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من وزارتى الهجرة والمهجرين والتجارة وبموجبها يحق للمُهَجَرْ التصويت للدائرة التى هُجِرَ منها ما لم يكن قد نقل بطاقته التموينية إلى المحافظة التى هُجِرَ إليها.

خامساً: للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات صلاحية وضع التعليمات الخاصة بتصويت الخارج.

المادة خامسا:

أولاً: تسرى أحكام المواد الواردة فى الفصل السادس والفصل السابع الواردة فى القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ على انتخابات أعضاء مجلس النواب.

ثانياً: يحق للمرشح الطلب من مركز المفوضية للمحافظة بتزويده بعدد الأصوات التى حصل عليها.

ثالثاً: لعضو مجلس النواب الإطلاع على المعلومات التى تتعلق بالعملية الانتخابية ونماذج العد والفرز فى الدوائر الانتخابية المختلفة.

المادة سادساً:

أولاً: تجرى الانتخابات فى كركوك والمحافظات المشكوك فى سجلاتها فى موعدها المقرر استثناء.

ثانياً: المحافظات المشكوك فى سجلاتها هى من تجاوز معدل النمو السكانى أكثر من ٥ % سنوياً على أن يقدم طلب التشكيك من خمسين نائبا على الأقل ويحظى بموافقة مجلس النواب بالأغلبية البسيطة.

ثالثاً: يُشكلُ مجلس النواب لجنة من أعضائه لمحافظة كركوك ولكل محافظة مشكوك فى سجلاتها تتكون من ممثلى مكونات تلك المحافظة وعضوية ممثل عن كل من وزارة التخطيط والداخلية والتجارة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبمعونة الأمم المتحدة لمراجعة وتدقيق الخطأ والزيادة الحاصلة على سجلات الناخبين وفقاً للبيانات الرسمية والمعايير الواردة فى الأحكام الختامية والمادة ثانياً من هذا القانون لتصحيح سجل الناخبين على أن تنجز اللجنة عملها خلال سنة من تاريخ عملها.

رابعاً: لا تُعتَبَرُ نتائج الانتخابات فى محافظة كركوك أو أية محافظة مشكوك فى سجلاتها قبل الانتهاء من عملية تدقيق سجلات الناخبين فيها كأساس لأى عملية انتخابية مستقبلية أو سابقة لأى وضع سياسى أو إدارى.

الأحكام الختامية

المادة سابعا:

تعتمد المعايير الآتية أساساً لتنفيذ الأحكام الواردة فى المادة سادساً.

أولاً: يحدد الفارق بين عدد المسجلين فى سجل ٢٠٠٤ قبل التحديث وعدد المسجلين فى انتخابات ٢٠١٠.

ثانياً: تجرى عملية التدقيق للفارق فى أولاً أعلاه وفى الإضافات للأعوام ٢٠٠٤،٢٠٠٥،٢٠٠٦،٢٠٠٧،٢٠٠٨،٢٠٠٩بالتركيز على الآتى:

١) الإضافات السكانية (الولادات، الوفيات، نقل القيد من المحافظة) للفترة من ٢٠٠٤–٢٠٠٩.

٢) المرحلين العائدين وفق السجلات الرسمية.

٣) أية تغييرات سكانية أخرى خلال هذه الفترة.

ثالثاً: تعتمد عملية التدقيق لمعرفة صحة القيود وقانونيتها والحالات غير القانونية وتحسب عدد الفروقات وما يمثله من مقاعد.

رابعاً: يعتبر عدد ملاك مجلس النواب ممن يمثل كركوك أو المحافظة المشكوك فيها هو الذى سيحدد من خلال النسب السكانية التى سيعتمدها المجلس بعد طرح عدد المقاعد الناتجة عن الخروقات.

خامساً: يعتبر على ملاك المحافظة الأعداد الصحيحة وتسجل الأعداد الخارجة عن المحافظة على الحصة الوطنية.

المادة ثامناً:

أولاً: يُلغي أى نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.

ثانياً: يُنَفَذ هذا القانون من تاريخ المصادقة عليه وينشر فى الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

لغرض إجراء انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة فى العراق وبغية الارتقاء بهذه الانتخابات إلى المستوى المطلوب وفق المعايير الدولية المعتمدة والمطالب الشعبية، شرع هذا القانون.

ولا أستطيع أن أنكر أننى فى بعض الأوقات ، كدت أفقد الأمل فيما أتطلع إليه ويتطلع إليه العراقيون، من تحقيق حياة حرية كريمة فى ظل عراق ديمقراطى . فى بعض الليالى إضطررت إلى النوم فى سريرى، راقدا فى سترة واقية من الرصاص وعلى رأسى خوذة معدنية ثقيلة ويحيط بسريرى عدد من الدواليب المعدنية ، التى رصصتها جنبا إلى جنب لإتقاء أخطار القصف الذى كنا نتعرض له من كل جانب . فى بعض الأيام الحالكة فى بغداد كنت أتلقى أنباء موت أصدقاء وزملاء عرفتهم قبل سنين أو إلتقيتهم فى بغداد للمرة الأولى ومنهم السفير المصرى الراحل إيهاب الشريف الذى إلتقيته فى مكتبى فى بعثة الأمم المتحدة فى العراق قبل يومين فقط من عملية خطفه. فى بعض الأيام الصعبة التى إختلطت فيها أوراق الفشل بأوراق النجاح فقدت الأمل و كدت أشعر بالهزيمة امام قوى تسوق العراق إلى مستقبل مجهول

إبراهيم



